

الدليل الببليوجرافى

لمقالات

الأستاذ الدكتور " عبدالمنعم سعيد "

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
بمؤسسة الأهرام

فى الفترة

من ١٩ مايو ٢٠٠٠ الى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠

رقم الملف الكودى

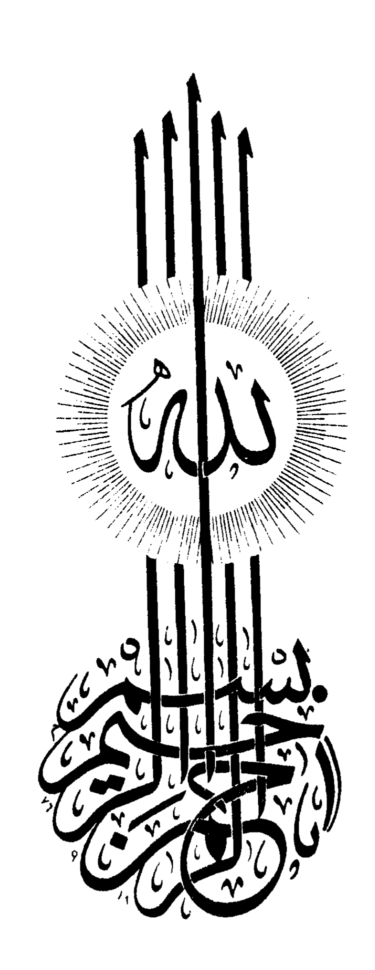
(١٢)

الجزء السادس

تاريخ الإصدار : سبتمبر ٢٠٠٢

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣


بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم : الدليل الببليوجرافى

فى ضوء استراتيجيات **مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات** تجاه الحفاظ علـــى مصادر المعرفة المتاحة لدى المؤسسة من إصدارات متنوعـــة مـــن الصحـــف ، والمجـلات ، والدوريات ، وايمانا بأهمية رصد تحليل مضمون مواد المعلومات داخل تلك المصـــادر حتـــى يمكن إستفادة مجتمع المستفيدين منها ، وذلك من خلال مانشره من مقالات وابحـــاث وتقـــارير وتحقيقات وغيره فى مختلف الموضوعات والقضايا المطروحة لكبار كتاب مصر والموضوعـــات المطروحة والمتنوعة على مدار السنوات السابقة .

فقد حرص المركز فى ضوء الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات المتاحة فـــى عمليتـــى الحفظ والتحليل ، علاوة على الخبرات البشرية التى يتمتع بها فى صناعة التوثيق والمعلومـــات على مدار اكثر من ثلاثين عاما ، فقد كان التوجه نحو إصدار الأدلة الإسترجاعية والببليوجرافيـة لمواد المعلومات ، وذلك فى شكل دليل وصفى بمداخل متعدده متكاملة ، والتى يستطيع البـــاحث عملية الإسترجاع من خلال الكلمات الدالة أو الوصفات اللفظية بغيـــة الوصـــول إلـــى مصـــادر المعلومات وتاريخ نشرها وموقعها فى الاوعية الحاملة لها .

وقد تم إعادة جمع ورصد وترتيب وفهرسة وتصنيف وتوثيق مواد المعلومات لســـهولة الاستخدام ودقة الوصول إلى المعلومات الموثقة بسرعة .

ونحن فى هذا الدليل يسعدنا تقديم هذا الدليل الببليوجرافى ، حيث تم رصد وتجميع كافـة الموضوعات ذات الصلة والارتباط من أحوال سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية عـــلاوة على الشخصيات الإعلامية والسياسية وأخبار وتقارير المؤتمرات والندوات والعلاقـــات الدوليـــة وغيرها من قضايا داخلية وخارجية لإصدار ملف متكامل .

فى تسعة أجزاء خلال الفترة من أكتوبر ١٩٧٥ الى مايو ٢٠٠٢

الأستاذ الدكتور عبدالمنعم سعيد / مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - بمؤسسة الأهرام

خلال الفترة

من أكتوبر ١٩٧٥ الى أكتوبر ١٩٨٧ " الجزء الأول "

وأننا نأمل تقديم خدمات معلوماتية متكاملة تدعم النهضة المعرفية لكل المستفيدين فـــى الوطن العربى فى المؤسسات الإعلامية والجامعات والمراكز البحثية وغيرها من أجل الوصـــول إلى تحقيق المجتمع المعرفى بفضل الله وتوفيقه .

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم : فكر وفلسفة المركز للملفات الوثائقية

لقد بدأ مركز الأهرام فى تقديم شكل جديد من خدمات المعلومات الا وهى الملفات الوثائقية وذلك من خلال مايملكه من تراث معرفى متراكم لأكثر من مائة وخمسة وعشرون عاما ، يشمل أصدارت الأهرام اليومية ودورياته المتعددة ، والتى تغطى قطاعات وأنشطة مختلفة ومتنوعة ، وذلك بهدف تقديم خدمة معلوماتية ووثائقية متكاملة بإعتبار ذلك ذاكرة التاريخ ومرأه الحاضر وأستشراق المستقبل .

وقد بدأ مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات أصدار تلك الملفات منذ بداية عام ١٩٨٦ فى شكل أتجاهين :

الأول أصدارات الملفات الشخصية والموضوعية للأحداث التاريخية .

والثانى أصدارات الملفات للأحداث الجارية على الساحة الوطنية والعربية والدولية .

وذلك بهدف جمع التراث ورصد الحداثة فى نفس الوقت لتقديمه إلى الباحثين والمتخصصين والدارسين آملين أن يجدو فيه منافع تساندهم فى إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير لخدمة المجتمع ، ومراكز اتخاذ القرار فى الدولة ، علاوه على مساندتها للباحثين فى القضايا الاقليمية والعربية والدولية .

واخذت الفكرة خلال السنوات الماضية مراحل التطوير والتحديث وفقا للاتجاهات الفكرية الحديثة وباستثمار تكنولوجيا المعلومات حيث تم التزود بمصادر معلومات متنوعة خارج دائرة اصدارات الأهرام ، لدعم ومسانده الخدمة سواء كانت مصادر معرفيه عربية أو دولية حتى تتسع رؤية المساحة المعرفية فى مكونات ومصادر الملفات الوثائقية ، علاوة على استخدام تقنيات متطورة فى معالجة مواد المعلومات ، مما أضاف تنوع كمى ونوعى يضمن التعرف على الاراء والافكار من كل الاتجاهات ، حتى لايكون الباحث أسير فكرة أورأى محدد ، كما شمل التطوير ايضا منهجية ترتيب وتصنيف مواد المعلومات من خلال الضبط الببليوجرافى لإعداد فهرس مصنف يقود الباحث إلى مواد المعلومات بطريقة أنضباطية ومقننة من خلال تحديد للواصفات ، أو الكلمات الدالة للمحتوى المعرفى ، إضافة إلى التحول من الوعاء الورقى الحامل لمواد المعلومات إلى الوعاء الميكروفيلمى ، وأخيرا الوعاء الالكترونى الممثل فى الأقراص المدمجة C . D مع إعداد قاعدة بيانات ببليوجرافية فى نفس الوقت .

وهكذا - بحمد الله وتوفيقه - تم إعداد وتجهيز مايزيد على ٢٠٠ ملف وثائقى تغطى موضوعات وشخصيات واحداث متعددة ومتنوعة ، ويجرى فى نفس الوقت إعداد ملفات اخرى للاحداث التاريخية والجارية ، وذلك فى ضوء خطة العمل التى تفى بحاجات مجتمع المستفيدين فى مصر والوطن العربى .

والله ولى التوفيق &

مدير مركز الأهرام
للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مهندس . نبيل الوردانى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



المدخل الموضوعى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**إتفاقية المشاركة الأوروبية - المصرية** * الحاجة لاعادة صياغة برنامج العمل الوطنى - يجب أن يشمل البرنامج جوانب كثيره من حياتنا بحيث يحقق التناغم ما بين أطرنا ومؤسساتنا الانتاجية والمالية والحكومة	الأهرام	٢٧ يوليو ٢٠٠٠	٣٣	٣٤
٢	**أزمة الفكر** * أزمة الفكر ! - حول ما يحدث من أزمات سياسية عميقة يترتب عليها عدم الاحتفاظ بالعقل والحكمه فى مواجهة المواقف - الأزمات التى تحدث عندما يتخلى الساسة والمفكرين عن واجباتهم من أفكار يمكن لمن يتخذ القرار أن يركن اليها	الأهرام	٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠	١١٦	-
٣	**الاقتصاد المصرى** * فى انتظار السياسة !! - حول انتظار الحكومة بضخ بعض الاموال لتحريك الاقتصاد من الركود والتباطؤ وطول هذا الانتظار - الساحة الخارجية والمؤتمرات الخارجية وما تحصل عليه مصر من فوائد	الأهرام	١٩ مايو ٢٠٠٠	١	٢
٤	**الأقمار الصناعية** * الفضائيات العربية وتأملات واجبه !! - القنوات العربية والبداية العملية للمحطات الفضائية العربية - تعليق على برامجها وماتقدمه	الأهرام العربى	٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠	١١٧	١٢٠
٥	**الانتخابات** * انتخابات مصر وأمريكا	الأهرام	١١ سبتمبر ٢٠٠٠	٧٣	-

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الانتخابات (تابع)				
	- حول كيف تحررنا من مشكلات الشكل بسبب الاشراف القضائى على الانتخابات - فقد آن الأوان للدخول فى المضمون والموضوع * قضايا الانتخابات	الأهرام	٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠	٨٣	–
	- حول انتخابات مجلس الشعب * ما بعد انتخابات مجلس الشعب	الأهرام الاقتصادى	٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠	٨٤	٨٧
	- ماذا يعمل الناجحين تجاه قضايا الوطن - كيف نجحت الفلبين فى تجاوز تجربة ماركوس وكوريا فى تجربة بارك ومصر مع عبدالناصر * الانتخابات وسمعة مصر	الأهرام	٢ أكتوبر ٢٠٠٠	٩٢	–
	- النقاط الايجابية والسلبيه فى الانتخابات المصرية - كيف تؤثر الانتخابات بالطريقة الخاطئه على مكانة مصر داخليا وخارجيا * قراءة أخرى للانتخابات المصرية	الأهرام	١٢ نوفمبر ٢٠٠٠	١٣٢	١٣٣
	- الطريق الى الديمقراطية - محاولة إسقاط مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى وانعكاس ذلك على التوازن السياسى * بداية جديدة للديمقراطية فى مصر	الأهرام الاقتصادى	١٣ نوفمبر ٢٠٠٠	١٣٤	١٣٧
	- حول انتخابات مجلس الشعب تحت الاشراف القضائى واستعادة ثقة المجتمع فى العملية السياسية مما يرسى الأساس لتطورات كبرى فى اصلاح البناء السياسى * أنه التغيير ايضا يا غبى	الأهرام العربى	١٨ نوفمبر ٢٠٠٠	١٣٨	١٣٩
	- حول الانتخابات الأمريكية وعصر الرخاء والتفوق على أقرانها فى المعسكر الرأسمالى (عصر كلينتون) - الحاجه الدائمة لتغيير القادة لدفع دماء جديدة راغبة فى اثبات الذات				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الانتخابات (تابع)				
	* تأملات مصرية فى الانتخابات الأمريكية !	الأهرام الاقتصادى	٢٥ ديسمبر ٢٠٠٠	١٧١	١٧٤
	- ثلاث نظريات مصرية فى الانتخابات الأمريكية				
	- موقف بوش وآن جور من اليهود ودور اللوبى اليهودى فى الانتخابات				
٦	**الانجاز**				
	* معنى الانجاز !!	الأهرام	٤ أغسطس ٢٠٠٠	٣٧	-
	- كيفية قياس الانجاز				
	- التقدم الداخلى ومدى القدرة على المشاركة فى الاقتصاد العالمى من سلع وخدمات لها القدرة على المنافسة				
٧	**التجربة الهندية**				
	* حديث عن التجربة الهندية .. والعولمه	الأهرام الاقتصادى	٢ أكتوبر ٢٠٠٠	٨٨	٩١
	- حول الديمقراطية الهندية وتقدمها من المركز الخامس للرابع بين دول العالم من حيث حجم اقتصادها مقوما بالقوة الشرائية للدولار				
٨	**تحديث مصر**				
	* لا أحد فوق القانون .. ولكن !	الأهرام	١٢ يونيو ٢٠٠٠	١٤	-
	- حول تحديث مصر ومسئولية المجتمع كله عن هذا التحديث				
	- تطبيق القوانين واحترامها على كل المجتمع دون استثناءات				
	- د / سعدالدين ابراهيم والتحقيق معه				
	* العودة الى الوطن .. !	الأهرام	٧ أغسطس ٢٠٠٠	٤٠	-
	- تعليق حول بعض الأحداث فى مصر مثل حبس دكتور / سعد الدين ابراهيم - الانتخابات والاشراف القضائى				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	تحديث مصر (تابع) – التحديث الادارى والتشريعى والقدرات لتحديث مصر				
٩	**تحرير الأراضى العربية**				
	* هوامش على دفتر التحرير ! – حول الانسحاب الاسرائيلى من الجنوب اللبنانى – مشروع السلام ومشروع المقاومة وما حققه من تحرير للأراضى العربية	الأهرام	٥ يونيو ٢٠٠٠	٦	٧
	* هوامش أخرى على دفتر التحرير ! – المقاومة اللبنانية ودورها فى عملية التحرير وتقليص الامبراطورية الاسرائيلية	الأهرام	١١ يونيو ٢٠٠٠	١١	١٣
	* هوامش أخرى على دفتر التحرير ! – القاعدة الأساسية فى دفتر تحرير الاراضى العربية (التلازم بين مشروع المقاومة ومشروع السلام) – المأزق الذى واجهه مشروع السلام والحزن على وفاة الرئيس حافظ الأسد رمز المقاومة	الأهرام	١٦ يونيو ٢٠٠٠	١٧	١٨
١٠	**تطورات عالمية**				
	* تطورات عالمية أخرى – حول ما يحدث فى يوجوسلافيا – وكوريا وفيتنام من أحداث وصراعات	الأهرام	٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠	١٤٤	١٤٥
١١	**تعليم**				
	* فقر التوقعات .. ! – تعليق على حديث دكتور / عمرو عبدالسميع مع دكتور / أحمد زويل عن جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ومحاولة ايجاد رابطة بين العلم والصناعة	الأهرام	٤ سبتمبر ٢٠٠٠	٦٢	–

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٢	**التقييم**				
	* ملاحظات انتخابية ... وكرويه !	الأهرام العربى	٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠	١٤٦	١٤٧
	- التهليل والمديح لكل من التعـادل فـى المبـاراه ونجاح الانتخابات وبعد ذلـك اذاعـة أن هنـاك صراعات ومصادمات فى كل منهما فهناك خطـأ فى الحكم وضياع أسباب المقاييس وأدوات التقييم ومبالغة اعلامية				
١٣	**التمويل الأجنبى**				
	* أصل حكاية التمويل الأجنبى	الأهرام الاقتصادى	٢٨ أغسطس ٢٠٠٠	٥٨	٦١
	- مقدمة فى أصول مسألة البحوث الاجتماعية (١)				
	- قضية البحوث المشتركه				
	* أصل حكاية التمويل الأجنبى	الأهرام الاقتصادى	٤ سبتمبر ٢٠٠٠	٦٣	٦٦
	- المال والممولون والتمويل (٢)				
	- مؤسسة فورد الأمريكيـة وفردريـش وبعـض المؤسسات وتقديم المنح فى مجال البحوث				
	* أصل حكاية التمويل الأجنبى	الأهرام الاقتصادى	١١ سبتمبر ٢٠٠٠	٦٩	٧٢
	- عوائد مصر وعوائد الممولين				
	- لماذا تقوم المؤسسات الأجنبية بتمويل البحـوث المصرية ؟				
	- هل استفادت هذه الـدول وحدهـا مـن هـذه البحوث ؟				
١٤	**حرب أكتوبر ١٩٧٣**				
	* أكتوبر ١٩٧٣ ... أكتوبر ٢٠٠٠	الأهرام	١٦ أكتوبر ٢٠٠٠	١٠٠	١٠٢
	- حرب أكتوبر والاعمال الاجرامية الاسرائيلية				
	- أكتوبر ٢٠٠٠ لايزال الغطرسه الاسرائيلية علـى حالها والعصبية تتصاعد وضغطها على الـدول العربية				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٥	**الدبلوماسية**				
	* قصة الزرافه .. !! - حول كتاب مايكل ألن عنوان (القصة الحقيقية لزرافه من أعماق افريقيا الى قلب باريس) - كتاب حول عصر محمد على فى مصر بعد الحمله التابوليوتيه وعصر شارل العاشر فى فرنسا بعد الثوره الفرنسية والثوره الصناعية	الأهرام العربى	٨ يونيو ٢٠٠٠	٨	٩
	* دبلوماسية الزراف .. !! - حول الفرق بين حضارة تركيا وحضارة فرنسا عندما أهدى محمد على كل منهما زرافه وكشف اهتمام كل منهم بالزرافة عن فرق بين الحضارتين وأسلوب التقدم - دور المنح والهدايا فى ازالة العداوه والبغضاء بين الدول	الأهرام العربى	١٥ يونيو ٢٠٠٠	١٥	١٦
	* زرافة محمد على الكبير ... ! - دور محمد على فى المحافظة على تحديث مصر - ذكاء ودهاء محمد على ووضع مصر على الطريق الصحيح فى سبيل التقدم	الأهرام العربى	٢٢ يونيو ٢٠٠٠	٢١	٢٢
١٦	**دراسة**				
	* الثورة العلمية القادمة - عرض لدراسة كتبها السيرجون مادوكس عنوانها (العلم غير المتوقع القادم) - الفجوه العلمية والتكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم	الأهرام الاقتصادى	١١ ديسمبر ٢٠٠٠	١٥٦	١٥٩
١٧	**دورة الألعاب الأولومبية**				
	* النجوم الزاهره فى جلى حضرة القاهرة وسيدنى - الفرق بين دورة الألعاب الاولومبيه ٢٠٠٠ فى مدينة سيدنى والاستفادة من كل المكاسب السياحية ...	الأهرام العربى	٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠	٨١	٨٢

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	دورة الألعاب الأولومبية (تابع) – خروج مصر من أدوار التصفية الأولى عندما طرحت نفسها لاستضافة دورة ٢٠٠٨ * سيدنى والأوليمبياد وأشياء أخرى – تصنيف الدول فى ثلاث أنواع – العتاب على الدول العربية لم تنتج مع السلع المتفوقه ابطالا متميزين وغياب التمثيل المشوف للدول العربية	الأهرام العربى	١٤ أكتوبر ٢٠٠٠	٩٤	٩٥
١٨	**الدول النامية والدول المتقدمه** * أخبار غير متفرقة – تهدف الأخبار الى مشكلة تحقيق التوازن بين الموارد والنمو السكانى – الفرق بين تفكير العالم المتقدم وتفكير العالم المتخلف	الأهرام العربى	١٩ أغسطس ٢٠٠٠	٤٩	٥٠
١٩	**السلام العربى الاسرائيلى** * من أضاع فرصة السلام ؟ – القاء الجانب الاسرائيلى اللوم فى ضياع فرص السلام على الجانب الفلسطينى لأنه لم ينتهز فرصة قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ١٩٧٤ لإنشاء الدولة الفلسطينية	الأهرام الاقتصادى	١٨ سبتمبر ٢٠٠٠	٧٧	٨٠
	* مشروع للمقاومة وآخر للسلام – قمة القاهرة وطرح خيار أمام اسرائيل – دواعى مشروع السلام فى التعايش السلمى والمصالحة مع الدول العربية	الأهرام	٩ أكتوبر ٢٠٠٠	٩٣	–
	* السلام فى زمن الحرب ! – اسرائيل وتصاعد تهديداتها وهجماتها البربرية – ابتعاد القادة الاسرائيليين عن عملية السلام	الأهرام العربى	٢١ أكتوبر ٢٠٠٠	١٠٧	١٠٨

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٢٠	**السينما**				
	* الجمال الأمريكى .. والعربى أيضا !	الأهرام العربى	٢٤ يونيو ٢٠٠٠	٢٦	٢٧
	- تعليق على فيلم الجمال الأمريكى الذى يعتبر تشريحا دقيقا للطبقة الوسطى الأمريكية وهذا يعكس درجة من الصدق ومواجهة الواقع				
	- لماذا لم تشاهد فيلما عن الجمال العربى يقول لنا حاله النفاق الاجتماعى ؟				
	* الناصر صلاح الدين	الأهرام العربى	٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠	١١٤	١١٥
	- تعليق على فيلم الناصر صلاح الدين وتوازن القوى العسكرية وتأملات فى القائد الحكيم الذى كان فى يده القوة ويده الأخرى السلام				
٢١	**عام ٢٠٠٠**				
	* اختيارات عام ٢٠٠٠	الأهرام	٢١ أغسطس ٢٠٠٠	٥١	-
	- التطور الديمقراطى فى البلاد والاشراف القضائى الكامل على الانتخابات				
	- قدرة الحكومة والقطاع الخاص على تجاوز أزمة الركود الراهنه				
	- السياسة الخارجية وعملية السلام				
٢٢	**العولمة**				
	* العولمة والهوية .. والذاكره التاريخية !	الأهرام العربى	١٢ أغسطس ٢٠٠٠	٤٣	٤٤
	- العلاقة بين العولمة والهوية				
	- جذور الهوية التاريخية المصرية				
٢٣	**العلاقات**				
	١ - العلاقات بين الدول				
	* بحر بره .. وبر جوه !!	الأهرام العربى	١٥ أغسطس ٢٠٠٠	٣٨	٣٩
	- حول العلاقات الخارجية والوقوف عند حافه المياه وقوانين الطبيعة فى الفصل بين الحكومات				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	العلاقات (تابع)				
	- بر جوه والسلطة المركزية والقانون الذى تشرعه فى حل المنازعات وفرض العقاب				
	٢ - علاقات مصر الاستراتيجية				
	* من السياسة الى الاقتصاد وبالعكس	الأهرام	٢ يوليو ٢٠٠٠	٢٩	-
	- العلاقات المصرية الأمريكية				
	- العلاقات المصرية الفلسطينية				
	- العلاقات المصرية الصينية				
	٣ - علاقات مصرية - ايرانية				
	* تقرير من طهران	الأهرام	٢٤ يونيو ٢٠٠٠	٢٤	٢٥
	- حول ندوة العلاقات المصرية - الايرانية ومامرت به من تطورات وانتهت بتعاون وتقارب				
	- المتغيرات التى تعرضت لها مصر وايران				
	٤ - علاقات مصرية - أمريكية				
	* الوجوه الأربعة للعلاقات المصرية الأمريكية	الأهرام الاقتصادى	١٤ أغسطس ٢٠٠٠	٤٥	٤٨
	- ثلاثة تقع فى جانب التعاون الاقتصادى والسياسى والاستراتيجي المتنامى بين الدولتين وواحده تعكس درجة من التوتر الكامن فى العلاقات				
	* الحلقة المفقودة فى العلاقات المصرية - الأمريكية	الأهرام الاقتصادى	٢١ أغسطس ٢٠٠٠	٥٢	٥٥
	- حول مقال توماس فريدمان تحت عنوان (لعبة مصر) ووصف هذا المقال بأنه حملة صحفية أمريكية ضد مصر				
	٥ - علاقات أوروبا - الشرق الأوسط				
	* أوروبا والشرق الأوسط ملاحظات واجبه !!	الأهرام الاقتصادى	٦ نوفمبر ٢٠٠٠	١٢٤	١٢٧
	- تعليق على بيانات الاتحاد الأوروبى تجاه الاراضى المحتلة والشرق الأوسط				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	العلاقات (تابع) - تأثير علاقات المشاركة الأوروبية على الحالة الاقتصادية المصرية **٦ - علاقات أوروبا - أمريكا** * الابعاد السبعة للعلاقات الأوروبية - الأمريكية بعد ما هو شائع بأنها سوف تكون قطبا دوليا كامل الأهلية وانشاء جهاز كامل للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة	الأهرام الاقتصادى	٤ ديسمبر ٢٠٠٠	١٥٢	١٥٥
٢٤	**الفقر** * العولمة والفقر وأشياء أخرى - أسباب منع إنتشار الثروة وتسربها ووجود حائل بين الفقراء ومصادر الثروه وبعد بعض دول الشرق الأوسط عن العولمة	الأهرام الاقتصادى	٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠	١٤٠	١٤٣
٢٥	**فكر الأزمة !!** * فكر الأزمة !! - الازمة هى التى تولد طريقة التفكير التى لاتتحسب لمقادير ولايميز بين مواجهة المقادير والانتصار عليها	الأهرام	٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠	١١٣	-
٢٦	**الفيروسات** * فيروسات .. ! - تعريف الفيروس - أنواعه - مدى قدرته على التدمير واشعال الحروب وتسميم العقول	الأهرام العربى	٢٧ مايو ٢٠٠٠	٣	-
٢٧	**القمة العربية** * على من نطلق الرصاص ؟ !	الأهرام العربى	١١ نوفمبر ٢٠٠٠	١٣٠	١٣١

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	القمة العربية (تابع) – حول فشل القمة وتوجيه اللوم على الدول العربية وخاصة هجومها على مصر ومحاولة تفريق الصف العربى				
٢٨	**قمة كامب ديفيد** * هوامش على دفتر كامب ديفيد وتعليق – أسباب فشل قمة كامب ديفيد – الدور الأمريكى – الدور الاسرائيلى – الدور الفلسطينى	الأهرام الاقتصادى	٧ أغسطس ٢٠٠٠	٤١	٤٢
٢٩	**المحادثات المصرية الاسرائيلية** * طريق الألف ميل (مقال) – المحادثات حول الحد من التسلح والامن الاقليمى وخطوة فى طريق شاق ينتهى بإستقرار الشرق الأوسط ودفعه لعملية السلام	الأهرام	٢٢ يونيو ٢٠٠٠	٢٣	–
٣٠	**المقاطعة العربية** * حروب ماكدونالدز .. وكنتاكى !! – الآثار الايجابية والسلبيه للمقاطعة الأمريكية والاسرائيلية وما سوف يترتب عليها من تأثير سياسى واقتصادى	الأهرام	٦ نوفمبر ٢٠٠٠	١٢٨	١٢٩
٣١	**ميزان القوى** * ميزان القوى المفترى عليه ! – حول توازن القوى العربى الاسرائيلى وعدم اختلاله كما يعتقدون فالارقام تشهد بتفوق عربى واضح وليست فى صالح اسرائيل	الأهرام الاقتصادى	٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠	١٠٩	١١٢

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٣٢	**ندوات**				
	* تقرير آخر من طهران	الأهرام	٣١ يونيو ٢٠٠٠	٢٨	-
	- ندوة العلاقات المصرية الايرانية				
	- بدء أعمال الندوة حول متـــى تعـــود العلاقـــات المصرية الايرانية وما هى العقبات التى تقف فـى طريق العودة - هل هناك ضغوط على مصر فى هذا الشأن ؟ !				
	* ندوة العلاقات المصرية الفلسطينية	الأهرام	١٥ يوليو ٢٠٠٠	٣٢	-
	- مصر تدعم عملية السلام على المسار الفلسطينى بحكم الروابط التاريخية				
	- تناقش قضايا الاستيطان والمياه ومخاطرها				
	* خريف باريس ..!!	الأهرام العربى	٤ نوفمبر ٢٠٠٠	١٢١	١٢٢
	- ندوة عقدها المعهد الفرنسى للعلاقـــات الدوليـــة لمناقشة ميثاق الامن والاســـتقرار فـــى البحـــر المتوسط - الموقف الأوروبى				



المدخل الشخصى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**أحمد زويل** * رسائل الشعراء ...! – حول ما تمثله هذه الرسائل من ضغوط وكوابيس على الكتاب المصريين وتعليق على رسالة حول حوار دكتور عمرو عبدالسميع مع الدكتور احمد زويل حول التكنولوجيا بعنوان (زويل والسراب)	الأهرام العربى	١٧ أكتوبر ٢٠٠٠	١٠٣	١٠٤
٢	**باراك** * ليس أسوأ من نتنياهو إلا شارون – هل يترحم العرب يوما على ايام باراك ؟ – حسين عبدالرازق : العرب لن يندموا على باراك – ضياء الدين داود : كلهم خريجوا مدرسة الارهاب الصهيونى بلا استثناء – ابوالعلا ماضى : من الليكود الى العمل تختلف فقط وسائل قتل العرب	القاهرة	١٩ ديسمبر ٢٠٠٠	١٦٦	١٦٨
٢	**خالد صلاح** * فى حوار مع الدكتور عبدالمنعم سعيد (الكفاح المسلح بدون مشروع للتسويه ... انتحار) – باراك مجرم حرب ولم نصفه أبدا من الحمائم – قطع العلاقات مع جماعات السلام الاسرائيلى لاصابتهم بالهستيريا القوميه العنصريه ضد العرب	الأهرام العربى	٢١ أكتوبر ٢٠٠٠	١٠٥	١٠٦
٤	**صدام حسين** * نصائح رئاسية .. ! – حول خطاب صدام وتوجيه ٥٨ نصيحة للشعب العراقى ومن ورائه سائر الامة	الأهرام العربى	١٦ سبتمبر ٢٠٠٠	٧٤	٧٥

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
٥	**صلاح سالم** * شارع صلاح سالم - من هو صلاح سالم ؟ - ما هى أهم أعماله الوطنية ؟	الأهرام العربى	٢٦ أغسطس ٢٠٠٠	٥٦	٥٧
٦	**فهمى عبدالسلام** * يبعث الى الدكتور عبدالمنعم سعيد (عبده الاستراتيجى) القابع فى شارع الجلاء بعنوان " تجوع النخبه ولا تأكل بثدييها " - وتعليق على مقال (أزمة الفكر)	الأسبوع	٥ نوفمبر ٢٠٠٠	١٢٣	-
٧	**محمد حسنين هيكل** * الاعلام والاعلان فى النموذج الأمريكى - حول كتابة وجهة النظر فى النموذج الأمريكى واقتراحه على الرئيس مبارك التأسى بالنظام السياسى الرئاسى الأمريكى فى تنظيم عملية اتخاذ القرار فى الدولة المصرية	الأهرام	١٧ يونيو ٢٠٠٠	١٩	٢٠
	* قراءة ثانيه فى وثائق الضفه الغربيه - تعليق على مقال د/ هيكل (سياحة صيف فى الوثائق الاسرائيلية) يستعرض فيه ماذا تريد اسرائيل من أراضى فلسطين وتخطيطها لعدم عودة اللاجئين	الأهرام الاقتصادى	١٦ أكتوبر ٢٠٠٠	٩٦	٩٩
٨	**محمد فريد خميس** * اعلان اقتصادى وسياسى ايضا !! - حول اعلان محمد فريد خميس فى الأهرام فى شكل خطاب موجه للدكتور / أحمد جويلى يدعو فيه لخلق سوق عربيه مشتركه لصالح الجميع - المقصود تحويل الموضوع من حوار شخصى لقضية سياسية تتحد فيها المصالح والعلاقات	الأهرام العربى	١٦ ديسمبر ٢٠٠٠	١٦٠	١٦١

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
٩	**محمود الزعبى** * انتحار رئيس وزراء ... ! - حول انتحار رئيس وزراء سوريا محمد الزعبى وتحليل حول الذى دفعه لذلك رئيس وزراء سوريا سابقا	الأهرام العربى	٣ يونيو ٢٠٠٠	٤	٥
١٠	**نبيل صموئيل ابادير** * حول الحوار فى رمضان - يبعث بدعوة للدكتور عبدالمنعم سعيد للقاء حول (الحوار فى مصر : ظواهره واشكالياته) حول مائدة افطار رمضانية تجمع نخبة من المفكرين والاساتذة المدير العام للهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية	الأهرام الاقتصادى	١٨ ديسمبر ٢٠٠٠	١٦٢	١٦٥
١١	**يحيى الجمل** * الأسد فى قفص ..! - تعليق على اسلوب الدكتور يحيى الجمل فى الكتابه وخروجه عن طريقته المعتاده فى قضية (قصة حياه عادية) - الكاتب يطالب بالتحديث والتغيير	الأهرام العربى	٩ سبتمبر ٢٠٠٠	٦٧	٦٨



مدخل الدول

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**أمريكا** * التخلف الأمريكى .. ! – حول التقدم المثير والتخلف ايضا الذى يعيش فيـــه مطارات أمريكا الأكثر تعقيدا أو تخلفا من غيـــاب لغة تفاهم فى شركات	الأهرام العربى	١١ يوليو ٢٠٠٠	٣٠	٣١
٢	**البرتغال** * أيام لشبونه ... ! – التطورات التى حدثت للبرتغال – حول ضم البرتغال للاتحاد الاوروبـــى بشـــرط أن تكون جزء فعال وعالى القيمة	الأهرام العربى	٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠	١٦٩	١٧٠
٣	**فيتنام** * من الذى انتصر فى حرب فيتنام ؟ ! – حول نجاح الشعب الفيتنـــامى واصـــراره علـــى الانتصار على الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ورد العدوان الصينى والنجاح الاقتصادى – زيارة بيل كلينتون لفيتنام	الأهرام الاقتصادى	٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠	١٤٨	١٥١
٤	**مصر** * أيام الزمن الجميل – حول التغيرات التى تحدث بمصر بفعـــل الاجيـــال والمتغيرات الدولية والصراعات التى تقضى علـــى كل جديد ولامع فيها – تجربة هرمس وسينسبرى والدعوة لمنافسه شريفه	الأهرام العربى	٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠	١٧٥	١٧٦
	* قابلت بشرا سعداء – حول تأثير مدينة الاسكندرية على كل من يزورهـــا من سعاده ولا أحد يعرف ما سر هذه السعاده ؟ – قصة انشاء مدينة الاسكندرية عام ٣٣٢ قبل الميلاد وآثارها العلمى والمعمارى والتجارى	الأهرام العربى	٢٩ يوليو ٢٠٠٠	٣٥	٣٦



مدخل المنظمات

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	منظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**الاتحاد الأوروبى** * المشاركة مع الاتحاد الاوروبى - توقيع الاتفاقية الجديدة للمشـــاركة بيــن مصــر والاتحاد الأوروبى وتبعيات ذلك على مصر - نقطة الضعف المصرية الاسرائيلية (القدرة علـى التصدير والمنافسة مع السوق الأوروبية)	الأهرام	١٠ يونيو ٢٠٠٠	١٠	-
٢	**مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهرام** * بيان للناس ! - حول ما يقدمه المركز من حلقة وصــل الــرأى العام - ينفذ مشروع ايجاد كوادر وتدريبهم وانشاء وحدة بحثية وبرنامج لدراسة الرأى العام وبعدها انشــاء مركز متكامل لاستطلاع الرأى العام على غــرار المؤسسات العالمية	الأهرام	١٨ سبتمبر ٢٠٠٠	٧٦	-

فى انتظار السياسة!!

الأصل فى «السياسة» أنها أداة لتغيير الواقع فى المجتمع ونقله من حالة الى حالة أخرى أكثر رقيا ورفعة، ولكن عندما تكون «السياسة» هى الانتظار والترقب لما سوف تأتى به الأيام، فإن الحيرة والتخبط عادة ما تلم بالمجتمعات، وتختلط فيها الأولويات الوطنية، وتصبح مدعاة للجرى وراء حدث هنا أو حادثة هناك مهما كانت جدارة هذا أو تلك، وباختصار يضيع السعى نحو الأهداف القومية، ويصبح الجميع أسرى لرد الفعل لما تأتى أو لا تأتى به الأيام. وخلال الفترة الأخيرة تجمعت قضايا كثيرة داخليا وخارجيا كانت السياسة إزاءها هى انتظار ماسوف تفصح عنه من تطورات لعلها تكون مواتية ومناسبة للمصالح الوطنية، وهو مايعنى فى الحقيقة والجوهر استبعاد السياسة ذاتها من التدخل لكى تأتى الأمور وفق مانرغب ونحب. وحين تحدث تطورات غير محمودة بعد ذلك ندعى أنها فاجأتنا على غير توقع، وبعد ذلك نضرب أخماسا فى أسداس بحثا عن طريقة للخروج من مأزق كان يمكن عدم الوقوع فيه، أو لمواجهة مخاطر كان يمكن تجنبها.

وقد سبق فى هذا المكان أن تعرضنا للمشكلات الاقتصادية الراهنة فى المجتمع المصرى، وبينا أننا كنا على علم بالتكاليف الهائلة للمشروعات القومية، وكنا نعرف أن هناك أزمة اقتصادية طاحنة فى آسيا، وكنا نعرف معرفة جيدة بهبوط أسعار النفط وكنا نعرف أكثر بأن حادث الأقصر الارهابى سوف تكون له آثار جسيمة على السياحة المصرية، ومع ذلك كانت السياسة المتبعة هى الانتظار فربما مر كل ذلك دون تأثير على مسيرة النمو المصرى الذى امتد بشكل ملموس على مدى السنوات الخمس الماضية، ولم يتدخل أحد فى الوقت المناسب، وبالسياسة الاقتصادية المناسبة لكى يجنبنا مخاطر ما لبثت أن حلت علينا حلول الصاعقة والأقدار الحزينة. وبشكل ما فقد كان المنطق السائد هو أن الانتظار وترك الأمور على أعنتها سوف يبقى المسيرة فى اتجاه المقاصد، والحركة الذاتية فى اتجاه الأهداف، وقيل لنا إن المشروعات يتكالب عليها القطاع الخاص فى الداخل والخارج ومن ثم فلا أعباء على الموازنة، وبقدر من خفة الظل قدرنا أن أزمة آسيا بعيدة عنا للغاية وتخص غيرنا، بل أنها فى جانب منها تدل على سلامة الطريق الذى اخترناه، أما حادث الأقصر فقد نفت تأثيراته الصور التى التقطت لكل سائح هبط الى مطار القاهرة، وأخيرا فإن هبوط أسعار النفط على أهميته لم يكن كافيا للتحرك من تحت لوحة الانتظار، وعلى أى الأحوال فقد بدأت الأزمة بعد أن أخذت أسعاره فى الارتفاع.

ومرة أخرى، وكأننا لم نتعلم من الدرس، وبعد الاعتراف بحدوث الركود أو التباطؤ فى الاقتصاد، أيا كان التعبير الذى اخترناه، فقد وصلنا الى الحل وهو أن تتولى الحكومة تحريك المياه الراكدة عن طريق ضخ أموال تستند الى موارد حقيقية، وبعد ذلك عكفنا على الانتظار مرة أخرى فى انتظار أن تأتى هذه الحقنة فى الوريد أكلها ويستعيد المريض صحته مرة أخرى. هل هذا العلاج كاف أم لا؟ لم تعد القضية حتى يتبين الاستجابة من عدمها. وقد قال لنا الخبراء إنه ما هى إلا شهور قليلة حتى نرى التأثير ايجابيا، ولكن ماذا لو لم يستجب الاقتصاد؟ وماذا عما قيل من دور المؤسسات العامة فى الوصول الى الركود؟ وهل هناك تغير فى سلوكها؟ وماذا عما قيل من ضرورة دفع الصادرات؟ وهل ننتظر معجزة فيها خلال الشهور القادمة؟ واذا كانت الأزمة فى بعض جوانبها على الأقل نفسية كما ذكر الدكتور مدحت حسنين وزير المالية، فماذا فعلنا حتى نتعامل مع هذه الأوضاع «النفسية» والتى لا يستطيع أى وزير للمالية مهما تكن مهارته التعامل معها لأنها تتعلق أساسا بأوضاع سياسية واجتماعية وثقافية ليس له فيها يد ولا حيلة، لا أظن أن أحدا اهتم بكل ذلك، بل ارتكنا جميعا الى انتظار ما سوف تسفر عنه سياسة «الضخ» المالى لعل وعسى تأتى البركة وتحل، ويستعيد الاقتصاد مسيرته الأولى ويعم الجميع السعادة والحبور.



ولكن ربما كانت المعضلة الاقتصادية وانتظار حلها أكثر تعقيدا مما نعتقد، ومع ذلك فإننا جميعا فى انتظار انتخابات مجلس الشعب القادمة، وقد طالب الرئيس حسنى مبارك فى خطابه أمام مجلس الشعب أن تكون هذه الانتخابات نظيفة وسليمة وتكفل مشاركة متوازنة للقوى السياسية في المجتمع، وبعد ذلك جلس الجميع في انتظار الانتخابات وكأنها سوف تأتي نظيفة وحدها دون غسيل، وكأن الأوضاع التى أدت الى عدم نظافتها في الماضي قد تغيرت أثناء الانتظار لأسباب لانعرفها. فلم يعد أحد يتذكر قضية تنقية الجداول الانتخابية التى نتحدث عن عدم نقائها بعد كل انتخابات ثم ننتظر حتى الانتخابات التالية ليتكرر الحديث مرة أخرى، ولم يعد أحد يذكر أن أجهزة محلية وأمنية عرفت نوعية الانتخابات السابقة وتحتاج لسياسة من نوع آخر تتدرب عليها حتى تختلف هذه الانتخابات عن الانتخابات السابقة، بل إن أحدا حتى لم يتنبه الى أن الانتخابات السابقة عانت من نوبات عنف مجنونة أدت الى سقوط العشرات صرعى التنافس الانتخابى غير المحمود، ومع ذلك فإن سياسة لتجنب ذلك لم توضع حتى ولو من باب إعداد المستشفيات لحالات استثنائية، أو حتى لتوعية الشعب والجماهير أن التنافس الشريف أفضل كثيرا من التنافس العنيف. إزاء ذلك كله، مع وجود ما هو أكثر، فإن السياسة العامة في مصر لدى الحكومة والأحزاب هى الانتظار، فربما بشكل ما لا نتوقعه تمضى الأمور كلها فى طريقها السليم، والبشرى دائما أفضل على السمع من النذير.

ولكن الانتظار ليس سياسة معتمدة فقط فى العمل الداخلي بل انه يشمل الساحة الخارجية كذلك: فنحن في انتظار ما سوف تسفر عنه عملية السلام، صحيح أن جهود مصر معروفة ومرصودة فى هذا الشأن، ولكن ما نعنيه هنا أن كثيرا من أقدارنا فى المنطقة باتت معلقة بما تصل اليه أطراف خارجية. وهناك قضايا معلقة تمسنا مسا مباشرا تنتظر قرارا منا قريبا يقع فى مقدمتها المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط المقدر له الانعقاد في شهر سبتمبر القادم، فهل نبدأ في الاستعداد للمؤتمر حتى يكون ناجحا وتحصل مصر منه على فوائد أم ننتظر حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، وتعلن الأطراف المعنية التوصل الى السلام أم تقرر استمرار الصراع لسنوات أخرى تطول أو تقصر، أم نجمع بين هذا وذاك، فإذا كان هناك سلام كان هناك مؤتمر، واذا لم يكن هناك سلام فلا داعى له، وساعتها ماذا سوف نقول لشركات كبرى فى العالم دعوناها لحضور المؤتمر، أم أننا لن ندعوها حتى تظهر البشارة، فإذا ظهرت، قال لنا المدعوون إن لديهم ارتباطات أخرى.

مايبدو لنا حتى الآن هو أننا قررنا الانتظار والترقب، باعتبارها الاستراتيجية المناسبة ولكن هل هناك من يقول إنها الاستراتيجية المثلى التى تعظم مصالحنا وتحقق أهدافنا؟

ومهما تكن عملية السلام معقدة بما يكفي للانتظار، فإن كل القضايا الأخرى لاتقل تعقيدا وتدفع للانتظار بدورها، فكلنا ننتظر ما الذى سوف يحدث فى العراق وهل سيبقى صدام أو يرحل، وكلنا ننتظر ما الذى سوف يفضى اليه الصراع بين الاصلاحيين والمحافظين فى إيران، وما بين البشير والترابى فى السودان، وما بين قطر والبحرين التى قطعت فيها قطر حبال الوساطة بينما تعمل بجد من أجل الوساطة مع العراق.

بالطبع فهذه هي القضايا الملحة ولكنها تنتظر السياسة منذ زمن طويل، ولكن هناك قضايا أخرى لاتقل الحاحا، ولكنها استعذبت منذ وقت طويل القعود فى خزانة الانتظار مثل إصلاح النظام العربي والجامعة العربية وانشاء السوق العربية المشتركة، وافاقة إعلان دمشق من غفوته الطويلة. وعلى أى حال فقد اعتدنا دوما انتظار نتائج الانتخابات الأمريكية وموعدها نوفمبر القادم، وبعدها ننتظر حتى يتولى الرئيس الجديد الرئاسة ومن بعده ننتظر حتى يشكل حكومته بعد ذلك بشهور، وربما نضيف لذلك الآن انتظار ماذا سوف يفعل بوتين بروسيا حتى نعرف رأسنا من أرجلنا في النظام العالمى الجديد. لقد آن الأوان لاستبدال سياسة الانتظار باستدعاء السياسة من انتظارها الطويل؟!

د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٢٧ مايو ٢٠٠٠

فيروسات!

لسبب لا داعي لذكره في هذا المقام كنت أبحث في قاموس «لاروس» عن معنى كلمة «فيروس» التي نسمع عنها كثيرا فيما يخص الأمراض بعضها يأتي ويمضي مثل الأنفلونزا في الشتاء أو في الصيف، وبعضها مميت مثل الإيدز الذي بات يدمر أمما بأكملها، وللمفاجأة وجدت له أربعة معان منها ثلاثة تتعلق بصحة الإنسان حيث هو عنصر معد يهاجم الخلايا الحية ويدمرها، أما المعنى الرابع فهو «شيء يسمم العقل أو الروح». وأعتقد أن الطبعة التي أمتلكها من القاموس قد أصبحت قديمة للغاية بعد أن مضى عليها أكثر من عشرين عاما أو يزيد، فمن المؤكد أن الطبعات الحديثة لابد أن تحتوي على تعريفات أكثر، فقد سمعنا أخيرا عن الفيروسات التي تهاجم أجهزة الكمبيوتر وتأكل ملفاتها وتدمرها تدميرا حتى ولو حملت ذلك العنوان اللطيف «أحبك»، كما سمعنا، أن هذا الفيروس ربما يكون جوهر الحرب الحديثة والتي يمكن إطلاقها مثل الغيلان والعفاريت على أجهزة المعلومات في الدولة الحديثة فتدمر شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وتخلق فوضى هائلة في الأجهزة الدفاعية للدولة فتجعلها مشلولة وعاجزة عن الحركة.

ولكن مهما كثرت التعريفات قديمها وحديثها فإنه يعني عنصرا صغيرا للغاية، ولكنه لديه قدرة هائلة على الغزو والانتشار السريع والعدوى المتصاعدة والتدمير الهائل لكل كبير قد يكون جسدا أو أمة، وفي هذه الحالة الأخيرة فليس ضروريا أن يكون ذلك من خلال تدمير ما هو مادي ومحسوس ولكن يكفي «تسميم العقل أو الروح». فساعتها يحدث الشلل للفكر والفعل الإنساني ويجعله عاجزا عن الحركة، وعندها لا يبقى منه شيء إلا الموت والفناء. ولا يوجد مثل ذلك في التاريخ الإنساني كله يسمم العقل والروح قدر التعصب والعصاب الفكري الذي شاهدنا بعضا منه في دول كثيرة خاصة عندما يرتدي الفيروس رداء قريبا للقلب الإنساني والفطرة السليمة مثل الدين حيث يتقبله البشر ويغارون عليه، وبعد أن يدخل متسللا بالحب إلى العقل والروح، فإنه يخلع الرداء وينقلب تعصبا وتشددا وغلوا يخلق منه ظاهرة جماعية تأكل الحرية والاختيار المميزين للنفس والوجدان ولا يبقى منهما إلا أداة عدوانية تنقل فيروساتها إلى الآخرين.

أكثر الأمثلة صفاء على هذه الحالة نجده في افغانستان. فالبداية كانت حالة صحية للغاية حيث اجتمعت حالة الأمة الأفغانية على الجهاد ضد المستعمر السوفيتي، وكان الإسلام جامعا للطوائف المتنوعة من أوزبك وبشتون وشيعة وغيرهم من الأعراق، ولكن ما أن تم الانتصار حتى كان فيروس التعصب قد التبس مع الدين. وبعدها بدأت المزايدة التي تسمم العقل والروح فكان من كان مع مسعود، وكان من كان مع رباني، وكان من كان مع سياف، وكان من كان مع حكمتيار، وبعد فترة من حرب الجميع ضد الجميع تحت درجات مختلفة من التعصب للفكر الإسلامي «النقي» جاء «الطالبان» بقوة القتل الثلاثية ضد البشتون والأوزبك والشيعة، لأنهم وحدهم كانت لديهم الحقيقة المطلقة المؤكدة التي كفر من اختلف معها في النص أو التأويل أو التفسير، وهم وحدهم الذين لديهم الصورة الكاملة والحقيقية للخطوط الحمراء والصفراء والخضراء في كل ما يخص الرجال والنساء خاصة حيث الفتنة نائمة دوما ولعن الله من أيقظها، وكلنا نعلم بعد ذلك ما الذي بقي من افغانستان جسدا وعقلا وروحاً.

بعض ذلك جرى لدينا أخيراً، فما كان تحفظا على ما قالته شخصية من الشخصيات الروائية في رواية «وليمة لأعشاب البحر» لأنه لا يتناسب مع الذوق العام، صار سبا من الرواية والمؤلف لله والرسول، وبعد ذلك انتشر الفيروس لكي يصبح كفراً وفسوقاً وفجراً لوزارة الثقافة المصرية التي أجازت وطبعت الكتاب، ولما كانت الدولة المصرية لم تقل وزير الثقافة فإن الفيروس لم يتمدد ليشملها أيضا بالتهديد بالمروق والعصيان، أما إذا رفضت الجماعة الثقافية وتحمست خلاياها الحية للدفاع عن الروح والعقل فلابد ساعتها من دعوة المؤسسات الدينية للتدخل، أما إذا لم تفعل فساعتها يتم اختراع مؤسسات أخرى تقوم بالفعل نفسه، فليس مهما أن يكون الأزهر هو مصدر الإفتاء، لأنه لو كان له رأي آخر كما حدث في أزمات سابقة فإن جبهة علماء الأزهر جاهزة لأنها من وجهة نظر المتعصبين هي مصدر الحق والحكمة. هنا تكون حالة الحمى الاجتماعية قد وصلت إلى الدرجة التي لا تنهي الرواية والمؤلف والوزارة والطبقة الثقافية، وإنما يحدث الانتقال والانتشار السريع، فلا يشمل الإنتاج الحديث فقط وإنما يمتد أيضا إلى الإنتاج القديم حتى سلسلة الألف كتاب. وعندما عقد حزب العمل مؤتمره للتنديد بالرواية والوزارة ومطبوعاتها، امتد الفيروس وبسرعة كبيرة لكي يأكل عبدالحليم حافظ والفنانين والمفكرين على جميع أشكالهم حتى وصل الأمر إلى رفاعة رافع الطهطاوي، ببساطة فإن الفيروس يدخل لكي يأكل ملفات الأمة كلها وما يتبقى منها من ذاكرة.

كل ذلك حدث خلال فترة صغيرة للغاية، فتسميم عقل وروح الأمة حتى تتخلى عن كل أفكارها ونتاجها الثقافي والأدبي يجعلها جاهزة للاستيلاء بالقوة أو بدونها بعد أن تكون خائرة القوى عاجزة تماما عن الاختيار، وبعد أن تسلم أمرها لمن يعرفون ويختارون بدلا عنها، سواء كان زعيما ملهما، أو مجاهدا مقدسا، أو مكتبا سياسيا، أو لجنة تنفيذية عليا، أو مجلسا لقيادة الثورة، أو مجلسا للإنقاذ الوطني، أو مجلسا للإرشاد الأعلى يعرف الحقيقة المصفاة، ما ظهر منها وما خفي. هنا فإن القضية الكبرى التي لا يريد الحاملون للفيروس والراغبون في انتشاره مناقشتها فهي حق المواطن في الاختيار، وقدرته الكاملة على رفض شراء رواية لكاتب يراه مارقا، أو قراءة مقال لصحفي يراه عاقا، أو توقفه عن مشاهدة فيلم أو مسلسل يراه متجاوزا لذوقه العام، فالأصل لانصار الغلو والتشدد هو أن الإنسان لا يملك القدرة على هذا الاختيار ولابد من وجود من يقرره له، ويحميه من نفسه التي لا توجد فيها الفطرة السليمة وإنما يوجد فيها الشر والخطيئة التي لا تحتاج إلا محركا صغيرا يظهر في شكل سطر في رواية أو مشهد في قصة فتنهار قدرتها ومناعتها.

ومع ذلك فإن الفيروسات ليست شرا كلها، فهي مع قوتها التدميرية الهائلة، فإنها أيضا تستفز أجهزة المناعة لكي تخرج مضاداتها الحيوية، وعندها فإن الجسم يصبح أكثر قدرة على مقاومة هجوم الفيروسات القادم، بل إنها في مجال العقل والروح تتركهما أكثر حرية وإبداعا وخلقا، فلم يكن ممكنا أن تحدث النهضة في أوروبا لولا محاكم التفتيش، ولا حركة الحقوق المدنية في أمريكا لولا وجود المتعصبين الذين فصلوا السود في المدارس والسيارات العامة.



د. عبدالمنعم سعيد

انتحار رئيس وزراء...!

لا أدرى على وجه التحديد ما الذى دار فى ذهن السيد محمود الزعبى رئيس وزراء سوريا السابق فى تلك اللحظات الدرامية القاسية قبل أن يضع مسدسه فى فمه ويطلق منه طلقة كانت فيها نهايته، ولكننا نعرف أنه لابد أنها كانت لحظة غير عادية فى تاريخ الرجل، فقبل أن يحس ببرودة المعدن أو سخونته حسب حرارة الغرفة على شفتيه، وينزلج بإصبعه على الزناد ويضغط عليه الضغطة الأخيرة، والتى كانت الفعل الأخير فى حياته، أظن أن أفكارا كثيرة مرت بذهنه، أو كما نسمع فإن شريط الحياة كله يمر بسرعة أمام الإنسان قبل أن تنتهى علاقته بعالم الأحياء ويدخل فى عالم آخر لم يعد منه أحد ليقول لنا ما حدث وما جرى. فى هذا الشريط كانت هناك قصة صعود كبيرة، فليس من السهل عامة الصعود فى السياسة إلى مرتبة رئيس الوزراء، وعندما تكون السياسة فى العالم الثالث فإن الصعوبة عادة أشد، أما إذا كانت فى بلدان يهيمن عليها حزب واحد وقوى وفعال وجماهيرى وله رسالة خالدة مثل حزب البعث، فإن الصعوبة تصبح من المستحيلات مهما كانت السهولة التى يتخذ فيها القرار بتولى شخص بعينه المنصب المهم.

ولكن السيد أو الرفيق محمود الزعبى فعلها، وحصل على المنصب المرموق، ورغم أن منصب رئيس الوزراء فى بلادنا عادة ما يكون شاحبا حيث تظل السلطة العليا فى يد رئيس الجمهورية، إلا أن انشغال الرئيس بالقضايا الكبرى للوطن وأحيانا العالم، يعطى للرجل على رأس الجهاز التنفيذى مملكة هائلة للفعل والحركة، ومادام حائزا على الثقة من على القمة، فإن مهابته تزداد، ونفوذه يكثر، وبحكم أن عليه تسيير الأمور اليومية، والتحكم فى الإنفاق العام فإن ما يملكه من قوة لا يكون قليلا بالمرة. ومن المؤكد أن الرفيق بذل جهدا كبيرا حتى يصل إلى المنصب، وكان عليه المصارعة والمنافسة مع شخصيات لا تقل قوة ونفوذا، ومهما كانت الصعوبة التى واجهها على الطريق، فإن الأكثر صعوبة كان الاحتفاظ بالقمة لثلاثة عشر عاما متواصلة، فلم يكن عليه فقط منافسة ومصارعة الطامحين على كثرتهم، ولكن كان عليه أيضا أن يشترى ذمما كثيرة، وولاءات أكثر، حتى يبقى الاختيار مستمرا، ويبقى مجلس الوزراء فى القبضة، وموارده قريبة من اليد.

وربما كانت اللحظة التى وصل فيها رجلنا إلى القمة كانت هى ذات اللحظة التى بدأ فيها تاريخ هبوطه إلى الهاوية، فالقمة الضيقة يوجد تحتها سهل واسع وممتلىء بالحاسدين والساعين ومن فى قلوبهم رغبة فى المال وشهوة للسلطة، وكل هؤلاء كان مسعاهم إمساك تلابيب الرفيق وجذبه جذبا نحو السفح، وبعد ثلاثة عشر عاما نجحوا عندما جاءت اللحظة وأفل نجمه فى السماء، واكتشف الرفاق، أو قرروا إعلان الاكتشاف الذين يعرفونه منذ زمن أن صاحب المقام الرفيع كان فاسدا. هؤلاء مرت صورهم واحدا واحدا من أمام عين الرجل فى تلك اللحظة التى جاءت فيها قوات الأمن لاصطحابه من أجل التحقيق معه فيما وجه إليه من اتهامات، وكانت اللحظة قاسية ولاشك، فساعتها عرف أن مصيرا مظلما آت بلا ريب، ومهما كانت هناك قبضة ألمت بصدره وقلبه، فإن عقله استدعى صورة زوجته السيدة نوال الدروبى وولديه مفلح وهمام اللذين عمل على سعادتهما كما يليق بأبناء رئيس للوزراء، عادة ما تكتشف لهم مواهب خارقة، لا تكتشف والوالد خارج السلطة

والمنصب.

هنا ووفق رواية أمريكية قرأتها منذ زمن، فإن الإنسان الذى يقترب من لحظة النهاية، يمر بأربع مراحل: الرفض والغضب والمساومة والقبول. الرفض للمصير المرتقب يعود به إلى التساؤل حول شرعية السبب فى وصول حياته إلى نهايتها، هنا ربما استدعى الزعبى تاريخ نضاله الطويل، وخدمته للدولة، والأيام التى سهر فيها من أجل المصالح العليا والسفلى للأمة، ولابد أنه تساءل عما إذا كان كل ذلك يغفر له هناته التى لديه كل المستندات التى تبررها، ولكن إلحاح وجود رجال الأمن فى الطابق الأرضى من المنزل يفسد عليه المنطق، خاصة أن الإعلام قد أدانه بالفعل قبل المحاكمة، كما أن البلاد كلها باتت على أعتاب مرحلة جديدة، وكما هى الحال فى بلادنا فإن المراحل الجديدة تقضى على القديمة بأحداثها ورجالها. كل ذلك يقود إلى الغضب الشديد على الحال كلها، فلماذا هو بالذات الذى اختارته الأقدار من دون خلق الله جميعا لكى يكون مصيره عنوانا لنهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة، ولماذا لم يشمل المصير ذاته من شاركوه العمل والفساد، ومن أخذوا منه وقاسموه العطايا والهبات؟ ولعل الرجل كان بريئا فى قرارة نفسه، وفى لحظة الغضب هذه تخيل أنه كان ضحية مؤامرة استهدفت شرفه وتاريخه وأسرته، وأذنابها هم هؤلاء الذين يطلبون رقبته التى لن يكون فصلها سريعا ولكن عبر محاكمات طويلة يمر خلالها عبر سجون شتى ليست بالضرورة كما يعرفها مريحة. ولكن الغضب عادة ما يرفع الضغط ولكنه بعد فترة قصرت أو طالت يعود بعدها الإنسان إلى عقله ويدخل فى المرحلة الثالثة فتبدأ عملية المساومة، فالقصة لم تنته بعد، وهو يستطيع التوسل للقيادة العليا، ويذكرها بتاريخ النضال المشترك، ولكن ذلك على الأرجح لن يكون مجديا فالقيادة على الأرجح تعلم بما لا علم له به، ولكن فى يده أن يهدد فهو يعرف الكثير والكثير، ومرت عليه ملفات كثيرة، وربما عن له فى هذه اللحظة أن جزءا من المساومة هو التهديد بالمقاومة فأطلق بالفعل رصاصتين فى الهواء حتى يعلم هؤلاء فى الطابق الأرضى أن ليس كل الأكتاف تؤكل بسهولة بل إن بعضها مر، وأصوات الرصاص قد تجذب الجماهير. ولكن الجماهير لم تأت، والمساومة لم تفلح، وكان إطلاق الرصاص عبورا لخطوط لم يعد ممكنا العودة منها، فأتت مرحلة القبول بالأقدار، ووضع رجلنا فوهة المسدس فى فمه، وأحس ببرودتها وحرارتها حسب حالة الجوّ فى الغرفة، وذهب الإصبع فى اتجاه الزناد، وانطلقت الرصاصة، وذهبت الروح إلى بارئها.

كانت هذه قصة انتحار رئيس الوزراء السورى محمود الزعبى وهى ترفض الآراء والشائعات المغرضة التى رجحت عدم انتحاره واستدعت قصة المشير عامر فى مصر وتساءلت عما إذا كان الرجل انتحر أم نحر؟، فالقصة منطقية للغاية، وفيها دراما السلطة فى بلادنا العربية، وطريق الصعود الصعب، والسقوط المدوى، المأساة والملهاة، وكيفية الانتقال من مرحلة إلى مرحلة جديدة، ولكل منها رجال كما أن لكل زمان رجاله، ولله دوما فى خلقه شئون.



د. عبدالمنعم سعيد



هوامش على دفتر التحرير!

مرت أكثر من عقود ثلاثة على قصيدة الشاعر العربى نزار قبانى التى عنونها «هوامش على دفتر النكسة» التى وضعت يدها على جراح كثيرة فى الجسد السياسى والحضارى للأمة، فى كلمات كانت أشبه بمشارط الجراح الذى راح يشرح الأسباب التى قادت إلى أكبر هزيمة عرفها العرب فى تاريخهم الحديث. وأيامها كانت القصيدة من القسوة والصراحة حتى أن القوميين والناصريين واليساريين من بيننا لم يتحملوا نقدها وتقييمها، ومنعوا تداولها رسميا، ولكنها انتشرت بعد ذلك بأساليب عديدة حتى وصلت إلى كل عربى هزته الكارثة حتى الأعماق. المدهش بعد ذلك أن ذات الأشخاص الذين استنكروا ما قاله الأديب، كانوا هم الذين كثرت استخداماتهم لكلماته وحروفه لوصف ما لحق من أحداث، بعد أن استنكفوا وضعها على ما سبق منها وقاد إلى الفاجعة الكبرى، ومن ساعتها راحت أوصاف الزمن العربى الردىء والحزين المظلم والأسود تنتشر انتشار النار فى الهشيم كما يقال، وعندما أعلن شاعرنا مرة أخرى قبل وفاته بقليل وفاة العرب احتفى به الجميع ونشرت قصائده وأذيعت فى كل مكان، فقد وصلت القصيدة إلى القمة فى تعذيب الذات وجلدها، وهى الحالة التى بات يفضلها ويتغنى بها ثوار هذه الأيام. ولكن المدهش أكثر أنهم انتفضوا تماما بالغضب عندما وردت عبارة فى التقرير الاستراتيجى العربى تقول بنهاية القومية العربية كأيديولوجية مؤثرة فى العمل العربى، وكأن وفاة العرب كانت مقبولة ومعقولة، أما نهاية الأيديولوجية فكانت من كبائر الخطايا التى ليس لها عفو أو مغفرة.

وتصل الدهشة إلى قمتها هذه الأيام بعد تمام الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان، فبدون مقدمات كثيرة انقلب الزمن العربى كثيرا، وجاء فجر على ليله الطويل وظهرت شموس تبدد الظلمات الحالكة فيه، وانقلب اللاطمون على الخدود الذين قطعوا طوال الشهور الماضية أن إسرائيل لن تنسحب من الجنوب اللبنانى إلى ثوريين متفائلين بتاريخ عربى جديد تمضى فيه مسيرة التحرير حتى تصل إلى تمام الاكتمال بالخلاص من إسرائيل كلها، فلم يعد مطلوبا أكثر من السير وراء الرايات الصفراء الظافرة لحزب الله، وأن يكف الاستسلاميون الانهزاميون الذين لم يقبلوا فى السابق مقولة الزمن الحزين عن السير فى طريق التسوية، فقد اتضح الطريق وبانت معالم وبشائر النصر. وهكذا استيقظ المتفائلون الجدد على ما كان معروفا طوال أكثر من ثلاثين عاما ومنذ كارثة ١٩٦٧ الكبرى أنه مع زوال المشروع الانفعالى الشعارى الثورى الذى قاد إليها، وحلول الواقعية التى جمعت ما بين مشروع للمقاومة والتحرير للأراضى المحتلة مع مشروع للسلام فى ذات الوقت الذى يكفل إمكانية حقيقية لتحقيق أهدافها التى حددها من قبل الرئيس جمال عبدالناصر فى إزالة آثار العدوان.

ومن يومها سار المشروعان العربيان فى خطين متوازيين، ورغم ذلك لم يحفل بهما الثوريون العرب، لأنها ببساطة خلت من الخطابات الزاعقة، والشعارات المثيرة، والأهداف الكبرى التى لم تتولد بعد قوة حقيقية للسعى نحوها، وأكثر من ذلك هاجموها واعتبروها تعبيرا عن الزمن الحزين. وبقدر ما كان القبول بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن فى نوفمبر ١٩٦٧ بداية مشروع التسوية، فإن معركة رأس العش كانت بداية مشروع المقاومة، والقبول بمبادرة روجرز ويارنج وغيرها من المبادرات مع حرب الاستنزاف تعبيرا عن نفس الاستراتيجية، وشن حرب أكتوبر وما تلاها من مفاوضات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عبرت عن نفس المزاوجة. هذه الاستراتيجية العربية ذات المسارين خلقت لأول مرة قبولا عالميا بالحقوق العربية، ورفضنا بالتالى للتوسعات الإسرائيلية المتتالية التى خلقت إمبراطورية كبرى امتدت من القنطرة إلى القنيطرة، ومساحتها أضعاف مساحة إسرائيل التى لم تكن تزيد قبل الكارثة عن ٢٠ ألف كيلو متر مربع، فأضيف لها فى سيناء وحدها أكثر من ٦٠ ألف كيلو متر مربع.

هذا الموقف العالمى الجديد تجسد مباشرة عندما شرعت إسرائيل فى توسعاتها الجديدة إزاء لبنان فى عام ١٩٧٨، فكان القرار ٤٢٥ الذى كان قاطعا فى ضرورة الانسحاب الإسرائيلى دون قيد أو شرط، ودون حتى مفاوضات مباشرة، على عكس القرار ٢٤٢ الذى خص الأراضى العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧، وجاء مائعا وغامضا ما بين صياغته الإنجليزية والفرنسية ما بين الانسحاب من «الاراضى» أم من «أراض» احتلت فى حرب يونيو. وهكذا حصل العرب على مساندة شرعية دولية من خلال مشروع السلام لمشروع المقاومة، وتتالت بالتالى عمليات الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، وأخذت الامبراطورية الإسرائيلية، التى وصلت إلى أقصى توسعاتها فى ظل الاستراتيجية الثورية الشعارية العربية، فى الانكماش التدريجى كانت بدايتها التخلى عن أكبر جائزة إمبريالية من حيث الموارد الاقتصادية فى سيناء بعد أن كان قد تم تحرير أجزاء منها ومن الجولان فى إطار اتفاقيات الفصل بين القوات. وبعدما تخلت القيادة الفلسطينية عن أن تكون المقاومة المسلحة هى مشروعها الوحيد الذى قادها يوما بعد يوم بعيدا عن أرض فلسطين حتى وصلت إلى تونس، وأضافت لهما مشروعا للمقاومة المدنية من خلال الانتفاضة، ومشروعا

للسلام من خلال القبول بالقرار ٢٤٢ حتى أخذت فى الاقتراب مرة أخرى من الارض الفلسطينية لأول مرة منذ النكبة فى عام ١٩٤٨، حتى بات لها بعد اتفاقيات أوسلو أراض محررة فى غزة والضفة الغربية، انتقلت القيادة إليها لكى تكتسب مشروعية إقليمية تضاف لشرعيتها السياسية. وما بين الانسحاب من سيناء والانسحابات المتتالية من الاراضى الفلسطينية جرى الانسحاب من لبنان حتى الشريط الحدودى، وبعدها تم الانسحاب من الأراضى الأردنية المحتلة فى إطار معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية.

ولم يكن التوجه العربى الواقعى للمزج ما بين مشروع المقاومة ومشروع السلام ناجعا فقط فيما حققته من شرعية دولية وتحرير لأراض عربية، بل انه كان منجزا فى خلق وتعزيز معسكر السلام داخل إسرائيل نفسها، فقد ولد فى أعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس، وظل ضاغطا من الداخل حتى تم الانسحاب من سيناء، ثم جاء الغزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ لكى تخرج مئات الألوف إلى الشوارع رافضة الغزو الذى أوصل إسرائيل لأول مرة إلى عاصمة عربية، ويظل هذا المعسكر على دأبه فى نزع الشرعية عن الاحتلال حتى بات مطلبا انتخابيا تبناه باراك فى انتخابات العام الماضى. وحتى لا يسىء أحد الفهم والقصد كما هى العادة، فإن الشرعية الدولية، ومعسكر السلام الإسرائيلى، وحدهما لم يكن بمستطاعهما تحقيق التحرير للأراضى اللبنانية المحتلة، فقد كان مشروع المقاومة على الجانب الآخر هو الذى أبقى الشعلة مشتعلة، وجعل الاحتلال مكلفا إلى الدرجة التى تجعل الانسحاب، وربما السلام من بعده ممكنا. وبهذا المعنى فإنه بقدر ما كان الزهو والاحتفال العربى بالنصر فى الجنوب اللبنانى مشروعا وواجبا، إلا انه لا ينبغى له أن يوضع فى صورة المقابل لمشروع السلام ونافيا له كما دأبت اقلام عديدة على الادعاء طوال الأيام الماضية، كما أنه يصير من باب التزييف الكبير للتاريخ أن تكون هى الانتصار العربى الوحيد، كما أنه يصبح نوعا من تجاوز الحقائق عندما يوضع مشروع المقاومة لحزب الله والذى يقود إلى النصر والتحرير فى مواجهة مشروع السلام، أو الاستسلام كما يسميه البعض، فيما يتعلق بالمسار الفلسطينى للمفاوضات والذى تقوده منظمة التحرير الفلسطينية.

فمن ناحية الواقع، فإن المقاومة الفلسطينية لم تتوقف للحظة واحدة منذ أوسلو، وفى الحقيقة فإن عدد الإسرائيليين الذين قتلوا على الجبهة الفلسطينية نتيجة الانتفاضات الشعبية والمواجهات مع المستوطنين، وحتى وصلت إلى البوليس الفلسطينى نفسه كما كان الحال مع معركة النفق فى القدس، والتى قادتها حركة فتح، فاقت عدد القتلى الذى تسبب فيهم حزب الله على الجبهة اللبنانية، كما أن عدد الشهداء الفلسطينيين لم يقل أبدا عن الشهداء فى لبنان وقد سار ذلك جنبا إلى جنب مع عملية المفاوضات، وهو الأمر الذي اشتكت منه اسرائيل كثيرا، ولكنها بعد ذلك تعلمت التعايش معه، فالمقاومة ليست موجودة فى كل وقت فقط كما أنها ليست مقصورة على العنف وحده، وإنما تمتد لبناء حقائق على الارض، وهى دوما جاهزة للتصعيد إذا ما تباطأت المفاوضات أو وصلت إلى طريق مسدود. ومن ناحية الواقع أيضا فإن المقاومة اللبنانية الباسلة لم تكن وحدها فى الساحة، فقد ذهبت لبنان إلى مدريد، وشاركت فى مفاوضات مباشرة، وأعلنت تلازم مسارها مع المسار السورى الذى تقدم وتراجع، ولكن أحدا لم يعلن نهايته، وعلى الأرجح أن الانسحاب من لبنان ربما يعطيه دفعة إضافية. وفى النهاية مبروك للشعب اللبنانى، وللأمة العربية، إضافة قطعة أخرى محررة إلى ما سبق تحريره من قبل نتيجة المزاوجة بين المشروع العربى للمقاومة والمشروع العربى للسلام واللذان بدونهما لا نحرر أيضا وإنما نقع ضحية الانتحار أو فريسة الاستسلام.

د.عبد المنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام الـعربي
التاريخ: ٨ يونيو ٢٠٠٠

قصة زرافة...!!

كانت البداية على غداء عمل فى مبنى الكونجرس الأمريكى حينما راح واحد من أعضاء الكونجرس يشيد بمصر، مشيرا ليس فقط إلى تاريخها الفرعونى القديم، وإنما أيضا إلى تاريخها الحديث عندما كانت فى عهد محمد على واحدة من القوى الدولية التى يحسب حسابها، وبعد أن شرح نهضتها فى ذلك العصر، ومشاركة جيوشها فى حرب اليونان مع الدولة العثمانية، قال إنه استقى معلوماته، التى أدهشته، من كتاب قرأه أخيرا عنوانه «زرافة». وعندما أعدت الموضوع على الصديق د. عمرو عبد السميع مدير مكتب الأهرام فى واشنطن إذا به يعرج فورا على أول مكتبة قابلتنا من سلسلة محلات كرون المعروفة فى العاصمة الأمريكية، وعندما سألت عن الكتاب قيل إنه يوجد فى قسمين، كتب علم حدائق الحيوانات، وكتب التاريخ الحديث، فذهبت إلى القسم الأخير، ووجدت الكتاب من تأليف مايكل ألن، الذى لم أسمع به من قبل، وله عنوان فرعى «القصة الحقيقية لزرافة من أعماق إفريقيا إلى قلب باريس»، وعندما بدأت قراءة السطور الأولى لم يكن هناك بد من التهام الكتاب كله، فقد كان جديدا فى موضوعه، وجديدا فى طريقة تناول الموضوع، كما أنه كان الأول لمؤلفه.

وقصة المؤلف لا تقل أهمية عن قصة الكتاب، وربما تضع أصابعنا على تلك الفضولية البحثية، والدأب الشديد فى تتبع المواضيع وجذورها بين أهل الغرب، فالطالب مايكل ألن عشق باريس خلال دراسته الجامعية، وعشقها أكثر بعد أن زارها لأول مرة فى عام 1977، ومن بعدها ظل متتبعاً كل ما يخصها، حتى وقعت عيناه على فقرة فى مجلة «نيويوركر» تفيد أن أول زرافة وصلت إلى باريس كانت فى عام 1827، وكانت هدية من والى مصر محمد على إلى شارل العاشر ملك فرنسا الذى تولى العرش فى ذات العام. وبعد بحث الموضوع فى المكتبة وجد أن قصة الزرافة لم تكن قصة عادية، بل إنها كانت موضوعا تابعه الكتاب والبحاثة، وأنها كانت القصة الأولى فى فرنسا من زمن وصولها إلى مارسيليا وحتى مسيرتها مشيا على الأقدام إلى باريس، حيث كانت الحدث الأعظم لأهل المدن والقرى والنجوع الذين وقعت أعينهم لأول مرة على هذا الحيوان العجيب، الذى جمع بين الفهد والجمل بعد استبعاد سنامه فى واحدة من تطورات الطبيعة المثيرة، ودخل اسمه فى اللغات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية بنطق يشابه الاسم الذى عرفه بها العرب «زرافة» (جيراف)، أى المحبوبة أو الجذابة.

وعلى مدى عشر سنوات كاملة عكف الطالب على بحث الموضوع، وتضمن البحث السفر لتتبع مسار رحلة الزرافة منذ بدايتها فى الهضبة الأثيوبية حيث جرى اصطيادها فى طفولتها، ثم نقلها إلى سنار أعالى النيل الأزرق، ثم الخرطوم حيث شبت عن الطوق، ونقلت إلى القاهرة على مراكب جرت فى النيل، ومنها إلى الإسكندرية حيث ركبت البحر إلى مرسيليا ومنها إلى باريس فوصلتها قبل ستة أشهر من وصول رفاعة رافع الطهطاوى، الشيخ الأزهرى الذى كان عليه رعاية طلاب البعثات المصرية الذين أرسلهم والى مصر للتعلم فى عاصمة النور. وبينما لم يجد مايكل ألن شيئا يسد رمقه للمعرفة فى أثيوبيا والسودان، فإنه وجد أول الغيث فى القاهرة عندما وجد أن الوالى محمد على الذى لم يتعلم القراءة والكتابة إلا وهو فى منتصف العمر قد احتفظ بتسجيلات كاملة لكل شاردة وواردة فى حياته اليومية ومن ضمنها قصة الزرافة التى قرر إهداءها إلى ملك فرنسا

بناء على نصيحة بيرنارد دروفيتى قنصل فرنسا العام فى مصر عام 1824 حتى يهدىء من روعه بعد تدخل مصر فى الحرب ضد اليونانيين لصالح الدولة العثمانية.

وصار الغيث سيلا منهمرا فى مارسيليا حيث عاشت الزرافة فى الحجر الصحى لفترة، وهناك وجد سجلات كاملة لحياتها، والمراسلات الخاصة بها من المجمع العلمى فى باريس وحدائق الحيوانات الملكية التى بدا أنها اعتبرت ذلك الحيوان الآسر للنظر والفؤاد واحداً من عجائب الخلق والتطور الذى كانت أوروبا شغوفاً به فى تلك الأيام، حتى إن المتحف القومى للتاريخ الطبيعى، والذى كانت حديقة الحيوانات الملكية الفرنسية واحدة من توابعه، كان عليه إرسال إتان جيوفرى سانت هيليرى، أبرز العلماء فى عصره لكى يكون فى استقبالها ومصاحبا لها فى مسيرتها راعيا وحارسا.

وهكذا فى عام 1996 وجد باحثنا المادة العلمية قصة مثيرة للغاية، انتهى من صياغتها فى كتاب صدر فى عام 1998، فلم تكن القضية «زرافة» أهديت من والى إلى ملك، أو موقع الزراف فى النظرية الداروينية الخاصة بالتطور، بل كانت قصة عصر بأكمله، عصر محمد على فى مصر ما بعد الحملة النابليونية، وعصر شارل العاشر فى فرنسا ما بعد الثورة الفرنسية ونهاية مغامرات نابليون الأوروبية، وعصر البحر المتوسط كله من شرقه إلى غربه فى زمن الثورة الصناعية الأولى والثورات الشعبية التى هزت عروشا و«مقامات»، وعصر صراعات الدول القومية والإمبراطوريات التى راحت تتقاتل فيما بينها بالدبلوماسية حينا، وبالخديعة حينا آخر، وبالسلاح أحيانا ثالثة. كان الوقت أيامها، كما هى الحال فى أيامنا، ممتلئا بالتوقعات والآمال والطموحات، وكانت فيه مصر بازغة كما الزهرة الفواحة من ركام عصور راكدة وآسنة، وراحت تستخدم أدوات عصرها بحثا عن الوجود والمكانة. أما فرنسا التى كانت تلعق جراحها الثورية، فإنها فى ذات الوقت كانت تحصد نتاج ثورات التنوير المتتابعة ساعية لأن تفعل بالعلم والفكر والفن ما لم تفعله بقوة السلاح.

ووسط ذلك كله كانت هناك زرافة تتحرك فى عامين كاملين لمسافة أربعة آلاف ميل سيرا فى البر وركوبا للبحر حيث كان عليهم فتح كوة فى سطح السفينة تطل منها عيناها الحائرتان وعنقها الأخاذ، وفى صحبتها أربع أبقار تقدم لها خمسة وعشرين جالونا من اللبن يوميا، ويقوم على خدمتها بناء على أوامر الوالى الذى لم يكن يرحم من يخالف أوامره الفتى حسن المصرى، والفتى عطر السودانى، وتلاحقها فى صباحها ومسائها رسائل الدبلوماسيين لعل رحلتها من أعماق إفريقيا إلى قلب باريس لا تكون عبرة فقط للناظرين، وموضوعا للباحثين، بل أيضا وسيلة للتقارب بين مصر وفرنسا. وبالنسبة لباحث أمريكى فقد كانت «قصة زرافة» فى معانيها الواسعة تفسيرا للولع الفرنسى بمصر الذى نما قبل وصولها بفترة، وما سمى بعد ذلك بـ«إجيبتومانيا»، وفهما أكبر لما كان فى ذلك الوقت قلب العالم ومحور تفاعلاته وتطوراته السياسية والاقتصادية والعلمية. فماذا يقول لنا هذا الكتاب عن مصر وفرنسا والزرافة؟!.



د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٠ يونيو ٢٠٠٠

المشاركة مع الاتحاد الأوروبى

دخلت عملية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى أدوارها النهائية مع الاجتماعات الأخيرة خلال الأسبوع الماضي لمجلس الوزراء وفي حضور الرئيس مبارك شخصيا لها، وهو ما يعد إشارة الى أهمية الخطوة التي توشك مصر علىٰ اتخاذها لإقامة علاقة متعددة الأبعاد نبعت كلها من إعلان برشلونة الذى شاركت فيه مصر فى نوفمبر عام ١٩٩٥، والذى تضمن تحقيق التعاون فى ثلاثة موضوعات تتعلق بالأمن فى البحر المتوسط والارتباط الاقتصادي، والتقدم في المجالات السياسية والاجتماعية وحقوق الانسان. وحتى وقت كتابة هذا المقال لم يكن القرار السياسي بتوقيع الاتفاقية أو رفضها أو اعادة التفاوض حولها قد تم اتخاذه بعد، ولكن ما نشر عن الاجتماعات يشير الى أن مصر بسبيلها الى قبول تحدى المشاركة بكل ما يترتب عليها من ضرورة اعداد البنية الانتاجية المصرية للتعامل مع ظروف جديدة تتميز بالتنافسية العالية.

وفى الحقيقة فان المشاركة المصرية مع الاتحاد الأوروبى سوف تمثل تجربة جديدة لم يقدر لمصر ولوجها من قبل، وبرغم كثرة الحديث والقرارات بل وحتى المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بانشاء السوق العربية المشتركة، والمنطقة العربية للتجارة الحرة، فان أيا من هذه المشروعات لم يدخل في دائرة التنفيذ الجدى بعد لأسباب قد يطول شرحها في غير هذا المقام. ولكن التجربة مع أوروبا على الأرجح سوف تكون مختلفة تماما، فالاتحاد الأوروبى ذاته يمثل أنجح مثال عرفته البشرية للهندسة السياسية والاقتصادية للعلاقات بين دول ذات سيادة تنازعت وتصارعت طوال التاريخ، وانتقلت بها من الصراع الى التعاون عبر مراحل متتابعة بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة التى أزالت الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وتبعتها باقامة الاتحاد الجمركي الذى اقام تعريفات جمركية جماعية تجاه الدول غير الأعضاء، وبعد ذلك اقيمت السوق المشتركة التى اتاحت الانتقال الحر للبضائع والسلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، وانتهت باقامة الاتحاد الذى الغي البنوك المركزية وأنشأ عملة أوروبية واحدة هى اليورو بين احدى عشرة دولة. وخلال فترة لا تتعدى كثيرا أربعة عقود تطورت السوق الأوروبية المشتركة، كما عرفت عند بدايتها في يناير ١٩٥٨ عندما ضمت ست دول أوروبية وقعت اتفاقية روما فى ٢٢ مارس ١٩٥٧، الى الجماعة الأوروبية، لكى تنتهى بالاتحاد الأوروبى بعد توقيع اتفاقية ماستريخت فى عام ١٩٩٢، ومع بداية القرن الحادى والعشرين أصبح الاتحاد يضم ١٥ دولة، وخلال العقدين القادمين سوف يضم اثنتى عشرة دولة إضافية.

معنى ذلك أن التجربة المصرية الجديدة تأتى مع أطراف جادة، عرفت خلال العقود الماضية أن تنقل اتفاقياتها وأحلامها الى الواقع وتجعلها حقيقة واقعة من حقائق العلاقات الدولية، وتقيم تجمعا اقتصاديا مزدهرا يقوم على القيم الديمقراطية والتعددية وأسس الحضارة الغربية، ومن ثم فان الاتفاق مع مصر على المشاركة سوف يدخل بالفعل الى دائرة التنفيذ والتطبيق وفق الجداول الزمنية المتفق عليها. ولعل تلك الجدية كانت من أهم الأسباب التى جعلت المفاوضات بين الطرفين مضنية للغاية حتى أنها استغرقت أربع سنوات انتهت فى منتصف العام الماضى باتفاقية يصل عدد صفحاتها الى أربعة آلاف صفحة تتناول بأدق التفاصيل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وعلى مدى عام كامل أعاد كل طرف فحص الالتزامات التى توردها الاتفاقية، حتى حانت اللحظة الراهنة التى بات فيها من المتوقع أن تصل المسيرة الى نهايتها بتوقيع الاتفاقية والدخول بها طور التنفيذ.

هذه الاتفاقية الجديدة للمشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى، حال الموافقة عليها، تلقى علينا تبعات كثيرة بذات القدر الذى سوف توفره لنا من مزايا واستحقاقات، فهى أولا تمثل تجسيدا عمليا لاعلان برشلونة فى أبعاده الأمنية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يعنى أن تتمثل أجهزتنا التنفيذية والتشريعية والانتاجية العامة والخاصة هذا الاعلان،وأن تعكسه فى قراراتها. وهى ثانيا تعنى دخول مصر فى ساحة تنافسية قاسية بات من الضرورى التعامل معها حتى تتمكن من الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وهو تعامل يشمل ساحة واسعة من الاعداد التكنولوجي والعلمي، وترقية الانتاج كما ونوعا، وقدرة أعلى على التسويق والتصدير باكثر بكثير من المعدلات المحققة حتى الآن، وكل ذلك خلال فترة زمنية قدرها اثنا عشر عاما تحصل فيها مصر على المزايا الحمائية والمعونات، وبعدها تكون السوق المصرية، مثل السوق الأوروبية، مفتوحة تماما لسلع وبضائع الطرف الآخر. وبهذا المعنى ستكون العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى إزاء نقلة كيفية مقارنة بالاتفاقيات السابقة التى كانت المجموعة الأوروبية أتاحت فيها عددا من المعاملات التفضيلية للسلع المصرية، كما أتاحت لها معونات ومنحا وقروضا ميسرة بلغت قيمتها التراكمية ١٤٦٣ وحدة نقد أوروبية خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٩٩، مثلت أقل قليلا من ثلث اجمالى ما قدمته المجموعة لكل الدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما أتاحت أخيرا قدرا من الاستثمارات الأوروبية التى بلغت قيمتها التراكمية ٧٠٥٠ مليون دولار بين عامى ١٩٧٣ و١٩٩٩.

ولكن يبدو أن نقطة الضعف المصرية الرئيسية حتى الآن لا تزال هى القدرة على التصدير والمنافسة فى السوق الأوروبية، فبرغم أن قيمة الصادرات المصرية الى الاتحاد الأوروبى ارتفعت خلال النصف الأول من التسعينات بأكثر من النصف تقريبا من ١٠٠٨ ملايين دولار عام ١٩٩٠ الى ١٦١٣ مليونا عام ١٩٩٦، فانها تدهورت الى ١٢٣٧ مليونا فى عام ١٩٩٩، والأهم من ذلك أن نصيبنا من الصادرات الى الواردات التى بلغت حوالى ٣٥٪ فى عام ١٩٩٥ هبطت الى أقل من ٢٢٪ فى عام ١٩٩٩، أى أقل مما كانت عليه فى عام ١٩٩٠. ان هذا الوضع المؤسف يحتاج الى تصحيح عاجل وسريع ليس فقط لكى تستعيد صادراتنا ما فقدته من أسواق المستهلكين، وإنما أيضا لكى تستفيد من الفرص الكبيرة التى سوف يتيحها اتفاق المشاركة خلال فترة زمنية هى محدودة بكل المقاييس. فالواضح من تجربة الذين سبقونا الى ذات الاتفاق مثل تونس والمغرب، أنها أدت من جانب الى طفرة فى التبادل التجارى بين كل منهما والاتحاد الأوروبى، والأهم الى طفرة فى الصادرات التونسية والمغربية إلى دول الاتحاد، فقد ارتفعت الصادرات التونسية من ٣٧٢٤ مليون دولار - أى قبل توقيع اتفاق المشاركة - الى ٤٢٠٣ ملايين دولار عام ١٩٩٧ بعد توقيع الاتفاق، كما ارتفعت الصادرات المغربية للاتحاد الأوروبى من ٢٥٥٦ مليون دولار الى ٤٨٩٤ مليونا بين العامين. صحيح أن العجز فى الميزان التجارى لكليهما تزايد خلال هذه الفترة، إلا ان هذا حدث تحت مستوى أعلى من التبادل التجارى الذى يشير الى زيادة الفعالية الاقتصادية للطرفين، كما أن معدلات الزيادة فى العجز قلت عما كانت عليه الحال قبل توقيع الاتفاقية نتيجة القدرة الأكبر على زيادة الصادرات.

وفى المقابل، فان مصر التى لم توقع بعد اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى قد زاد عجزها التجارى معه بمعدلات أكبر، و تضاعفت قيمته تقريبا بين بداية التسعينيات ونهايتها، وهو ما يعنى أن الاتفاقية سوف تتيح لنا فرصا كبيرة لاحداث نقلة نوعية فى حجم التبادل التجارى بين الطرفين، ولكن العامل الحاسم فى ذلك سوف يكون مدى القدرة المصرية على احداث قفزة فى الصادرات المصرية تماثل على الأقل تلك القفزة التى حققتها تونس والمغرب، ولا نقول القفزات الأكبر التى حققتها دول أخرى دخلت فى علاقات تفضيلية مختلفة مع الاتحاد الأوروبى. هذه القدرة سوف تعتمد جزئيا على الإسهامات المالية والفنية التى سوف يقدمها الاتحاد لمصر من أجل تحديث الصناعة المصرية، ولكن العبء الأكبر سوف يظل واقعا علينا، وعلى قدرتنا فى ادارة اقتصادنا وانتاجنا بطريقة أفضل مما نفعل الآن.

د. عبدالمنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر : الأهـرام
التاريخ : ١١ يونـيـو ٢٠٠٠

هوامـــش أخـــرى على دفتر التحرير!

الفرح العربى بالانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان كان مشروعا تماما خاصة بالشكل الذى حدثت به حين هرولت القوات الإسرائيلية فى عجلة ظاهرة إلى خارج الأراضى المحتلة، وبالتوقيت الذى جاء فيه حينما كانت مسيرة السلام متعثرة على كل الجبهات، كما أن الاحتفاء بالمقاومة اللبنانية كان أيضا واجبا فقد كانت هى التى أبقت شعلة التحرير مشتعلة ومساندة لمشروع السلام الذى انبثق من قلب الهزيمة الكبرى فى يونيو ١٩٦٧ وأعطى للأمة عقلا يدرك الحدود وتوازنات القوى الإقليمية والدولية، ويضع أمام إسرائيل خيارات تستطيع التعامل والتعايش معها بالوجود فى المنطقة دون احلام إمبراطورية لاتستطيع تحقيقها دون تكاليف فادحة، ولكن تحويل الفرح والاحتفاء إلى أعباء هائلة تقع على اكتاف المقاومة بحيث تكون بديلا لمشروع السلام، وتخليص الأمة من كل همومها وأوجاعها ونواقصها، كما طرحته كتابات كثيرة ثورية وراديكالية كلامية فى معظم الأحيان، فإنه يصبح لا يحمل الأمور أكثر مما تحتمل فقط وإنما يجعلنا نكرر اخطاء تاريخية أخرت هدف التحرير أحيانا وأحبطته أحيانا أخرى، وفى بعض الأحيان كاد يقضى على دول عربية باكلمها، ويجعل الأمة تتحمل آلام التمزق بالإضافة إلى أوجاع الاحتلال ومهانتها.

فلم تكن هذه هى المرة الأولى التى يجرى فيها تحميل مشروع المقاومة أعباء أكثر مما يحتمل، فمن قلب ظلمات الفجيعة العظمى فى يونيو جاء قبس من نور تمثل فى المقاومة الفلسطينية المسلحة التى كانت قد بدأت أولى خطواتها عندما انطلقت رصاصات حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) فى الأول من يناير ١٩٦٥، وسط شكوك وهواجس شملت الدول العربية المحافظة والثورية معا، وظلت طوال عامين تناضل ضد إسرائيل وتتحمل عنت الأنظمة العربية فى آن واحد، وما أن حدثت الكارثة حتى بدا أن المقاومة تشهد بان خلايا الأمة لاتزال فيها حياة قادرة على الفعل والتاثير وبث الروح فى الجسد الذى بدا مشلولا وعاجزا عن استيعاب الضربة التى ألمت به أيامها اندفعت القوى الثورية الكلامية تحمل منظمة التحرير التى انطوت تحت اجنحتها فصائل المقاومة فى عام ١٩٦٨ ليس فقط أعباء التحرير، ولكن أيضا أعباء تغيير النظم العربية، وهموم تغيير الزمن العربى كله، وفى أحوال غير قليلة كان هناك من وضع على اكتافها تغيير العالم كله، وعندما حدثت معركة الكرامة، ونجحت المقاومة الفلسطينية بالتعاون مع الجيش العربى الأردنى فى وقف التقدم الإسرائيلى وتكليفه خسائر كبيرة، كان فى ذلك بشارة، أو هكذا تخيل الكثيرون، بان المقاومة الفلسطينية قادرة على تحمل كل الأثقال التى ألقتها على عاتقها أمة مجروحة، وبقدر غير قليل من الحماقة جرى إسقاط دور الجيش العربى فى المعركة، وتمجيد المقاومة الفلسطينية وحدها، مع إضافة هم جديد هو إسقاط النظم العربية التى رآها بعض الثوريين عقبة أمام الفجر العربى الجديد، وبعدها دارت رؤوس كثيرة فى الثورة الفلسطينية من كثرة المقالات والأشعار، وبدأ التنافس بين فصائلها على الفوز بقطعة من أضواء المجد الذى كان الطريق لايزال أمامه طويلا لكى ينتج قطعة أرض محررة، وكانت الأردن هى التى تحملت أعباء المنافسة والمزايدة من استقرارها حينما تخيلت المقاومة أن بمقدورها أن تكون دولة داخل الدولة واستيقظ الجميع على المشهد الدرامى للحرب الأهلية فى عمان، وراح الأخ يقتل أخاه، وانتهى الأمر فى مؤتمر القمة



العربي في القاهرة، بخروج المقاومة إلى لبنان وسط مشاهد دامية، ومعها توقف قلب ثورى عربى أصيل هو جمال عبدالناصر الذى وجد نفسه في القمة لايعد الصفوف للتحرير من إسرائيل، وإنما يعمل على وقف نزيف الدم العربى من الرصاصات والقذائف العربية.

ومرة أخرى في السبعينيات، ومن لبنان هذه المرة جرى تحميل المستحيل على أكتاف الثورة الفلسطينية الجريحة، أيامها كانت حركة فتح لاتزال هى العمود الفقرى للعمل العسكرى داخل الأراضى المحتلة فى فلسطين، ولكن ذلك لدى كثيرين لم يكن ثوريا بما يكفى، وراحت منظمات فلسطينية عديدة اتشحت برداءات ثورية نارية تتبنى ماسمى وقتها بالإرهاب الثورى تقوم بعمليات خطف الطائرات، وارتكاب عمليات الإرهاب ضد المدنيين، ولما كان كل ذلك لامعا وخاطفا للبصر وشافيا لصدور مجروحة، فإن طائفة المتكلمة العربية راحت تضع عليها، وعلى فتح - التى بدأت تعانى من النقد لأنها ليست ثورية بما يكفى - الأعباء التى تحيل الليل فجرا، والظلمات نورا، والتخلف العربى تقدما. لم يلتفت احد أيامها إلى أن الثورة باتت منقسمة أكثر مما يجب، وأن الأنظمة العربية المدانة من قبل الثوريين كانت تمارس حروبها الأهلية العربية الخاصة من خلال منظمات فلسطينية، ولم يكن أحد يفكر فى الفوائد السياسية والاستراتيجية التى تحققها عمليات الإرهاب الثورى فقد كان المطلوب عملا عسكريا وكفى، وأمرا يبدو مقاومة وبعدها لا حديث إلا الشعارات والأهازيج وللمرة الثانية جرى ماجرى ووجدت المقاومة التى اضطربت أهدافها نفسها فى قلب حرب أهلية لبنانية ضروس كادت تسبب نكبة أخرى لا تقل فى فداحتها عن نكبة فلسطين، وبعد دخول القوات السورية تحت الأعلام العربية أصبح على المقاومة الفلسطينية التى أنيط بها تحرير فلسطين، وتغيير الزمن العربى الردئ، أن تواجه إسرائيل، وطوائف لبنانية متنوعة، والقوات السورية فى آن واحد.

ومرة ثالثة تكررت القصة بحذافيرها فى الثمانينات، ولم تكن الضحية هى المعارضة الفلطسينية وحدها، بل كانت معها المقاومة اللبنانية كذلك، فبعد الغزو الإسرائيلى للبنان، والذى وصلت فيه الإمبراطورية الإسرائيلية إلى أقصى توسعاتها باحتلال العاصمة العربية بيروت تصدت لها المقاومة الفلسطينية بفصائلها المتنوعة واللبنانية الجديدة التى تولدت داخل طائفة الشيعة الذين كانوا أول ضحايا الغزو، ونجح التصدى بالفعل وانسحبت أمريكا ومعها إسرائيل إلى الشريط الحدودى، ومع هذا الانتصار حدث ما حدث كل مرة، الأهازيج والأغانى والأشعار لا تعلن فقط عن الفجر الجديد، بل تعده بداية لتاريخ لم تعرفه الأمة من قبل تغير فيه العالم من حولها، وكل ذلك ألقى بكامله على عاتق المقاومة الظافرة علها تنقذ المحبطين من إحباطهم وبالفعل صدقت المقاومة ما قيل، وفتحت أبوابها لكل طوائف الإرهاب والثورة فى العالم، وبات سهل البقاع مكان الثورة لمن لا ثورة له، ومع الآمال والتوقعات زاغت رؤوس كثيرة وانقلب حزب الله على حركة أمل، وكلاهما على المقاومة الفلسطينية، وكانت المخيمات والبسطاء هم الضحية في كل أحوال الزمن الجديد، واستعرت الحرب الأهلية وخرجت المقاومة الفلسطينية للمرة الثانية من طرابلس بعد خروجها السابق من بيروت، وهذه المرة كان الرحيل إلى تونس.

وكادت الكارثة المعتادة تتكرر مرة رابعة مع حدوث الانتفاضة الفلسطينية التى بهرت العالم بأسلوب جديد للمقاومة يقوم على النضال السلمى وسلاح واحد هو الحجارة فى مواجهة واحد من اقوى جيوش العالم وأكثرها استعدادا، وكما حدث فى السابق راح الثوريون الكلاسيكيون العرب يضعون على اكتافها أحمالا تطلب المعجزات التى لايقوم بها إلا المخلصون وأصحاب الخطوة الذين يقلبون حال الدنيا رأسا على عقب، وكانت الهموم العربية كثيرة، وتم جمعها جميعا وطلب من الثوار رفعها من على كاهل الجميع الذين دبلجوا المقالات والأشعار.

ولكن الله سلم هذه المرة عندما قررت القيادة الفلسطينية البعيدة في تونس ان تواكب مشروع المقاومة بمشروع آخر للسلام في عام ١٩٨٨، كاد يضيع في خضم التقاليد القديمة إبان حرب الخليج، ولكنه عاد بعدها في مدريد وأوسلوا ليعيد القيادة إلى أرضها تناضل من فوقها بالسلام والانتفاضة والمفاوضات واستعادة الأرض شبرا شبرا، حتى ولو لم يعجب ذلك كثرة من الثوريين الذين يريدون نضالا ومقاومة بلا هدف أو فاعلية سياسية.

والآن تكاد التجربة تتكرر بحذافيرها لهؤلاء الذين لم يقدموا للمقاومة شيئا في جنوب لبنان أكثر من المقالات الحماسية والشعارات الرنانة قرروا ميراثها حية، وكما هي العادة دفعها دفعا إلى تبني البرنامج الذي طرحوه في المرات السابقة، وبات على حزب الله أن يحمل على كاهله كل الأحلام والهموم العربية، ويوحد الأمة الإسلامية، ويغير العالم، وينتصر في صراع الحضارات، ويزيل إسرائيل من الوجود، ولكن لحسن الحظ أن الحزب من نوعية مختلفة عما عرفه الثوريون العرب، وقد ادار معركته بحصافة سياسية بالغة، وعرف متى يضرب ومتى يكف عن الضرب، ومتى يستخدم هذا السلاح أو ذاك. كما عرف أيضا حدود الواقع اللبناني ونواهيه ونجح في إضافة ارض عربية محررة إلى الأراضي التي تم تحريرها من قبل، وقلص الإمبراطورية الإسرائيلية، حماه الله من أصدقائه، أما أعداؤه فمن المؤكد أنه كفيل بهم!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٢ يونيو ٢٠٠٠

لا أحد فوق القانون.. ولكن!

د. عبد المنعم سعيد

في كتاب «القوانين» لأفلاطون قبل أكثر من الفيتين من الأعوام، كان ظهور القانون في المجتمع يعني انه دخل مرحلة الحضارة، وترك مرحلة البدائية والفوضى، وبالنسبة له فإن مصر كانت أولى الحضارات وأقدمها، ليس لأنها اقامت الأهرام والمعابد ونظمت عمل نهر النيل، ولكن لأنها عرفت قبل ثلاثة الاف عام من زمنه القوانين والقواعد المنظمة لعلاقات الجماعات والبشر، والتي على أساسها يتحدد الخطأ والصواب، والحلال والحرام والجزاء والعقاب، وينظم كل ذلك سلطة مركزية تعرف مالها وما عليها.

وبقدر ما كان هذا الكتاب أول المحاولات التي عرفتها البشرية للتعرف على كيفية التوصل إلى أفضل القوانين، فإن الجماعة الإنسانية ظلت عبر عصور طويلة تبحث من خلال الأديان والفلسفات والفكر السياسي عن المثال الذي يحقق مصالح المجتمع والعدالة في آن واحد، وفي العصر الحديث ظهر النظام القضائي الذي نعرفه الآن بما فيه من قوانين يشرعها المجتمع، ومحاكم وقضاة، وادعاء ودفاع، مستندة في ذلك إلى مجموعة من المبادئ يقع على قيمتها أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، فهو برئ وهو في مرحلة التحقيق في المخالفات للقوانين والقواعد العامة التي نظمها المجتمع والتي ترى السلطات العامة أن الشخص قد مارسها، وهو برئ أيضا حتى تنتهي التحقيقات في المخالفات ويصدر قرار الاتهام من النيابة العامة بتهم محددة، ويظل الشخص الذي يصبح متهما فقط في هذه الحالة بريئا حتى يحكم القاضي في القضية بالبراءة أو بالإدانة بعد فحص الأدلة والدفوع، والاستماع للشهود والدفاع، ودراسة الملابسات والظروف.

هذه القواعد العامة باتت تحكم كل المجتمعات الحديثة بما فيها مصر التي عرفت نظاما قضائيا شامخا ظل مميزا لها ضمن أقرانها من الدول، وظلت المؤسسة القضائية موضع الاحترام والقبول من المجتمع، وطبقا لما تم من دراسات فإنها تفوقت في ذلك على باقي المؤسسات المصرية الأخرى.

ومع ذلك فإن هناك في مصر من يخرق هذه القواعد مجتمعة، خاصة في المؤسسات الصحفية والإعلامية، فيقوم بالتحقيق في القضية، ويصدر قرار الاتهام، ويقضي بالحكم والإدانة، في اليوم الأول للقبض على أحد الأشخاص للتحقيق معه في وقائع رأتها السلطات العامة تحتمل مخالفة القوانين التي أقرها المجتمع. وقد حدث ذلك أخيرا وبصورة مكثفة، فيما يخص واقعة القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، فما أن تم القبض عليه وما أن بدأ التحقيق في الوقائع التي رأت السلطات العامة أنها تحتمل مخالفة القانون، حتى سبقها الكثيرون بوضع قائمة الاتهام، بل وسبقوا القضاة الذين عليهم الحكم فيها، وسبقوا النظام القضائي كله بمراحله القضائية المختلفة بالحكم فيها بالإدانة قبل فحص الأدلة والدفوع، وسماع المرافعات والدفاع، والتبصر في الظروف والملابسات.

وفوق الانتهاك الصريح لحقوق السلطات العامة والنظام القضائي في التحقيق والاتهام والحكم، جرت أكبر عملية للتشهير واغتيال الشخصية، والرجل لا يزال رهن التحقيق، ولم يصدر بحقه قرار للاتهام يحدد على وجه الدقة التهم الموجهة له والتي ترى النيابة العامة أن الوقائع المحقق فيها يحتمل مخالفتها للقوانين وترجع عرض الوقائع، التي تصير تهما في هذه الحالة، على القضاء للحكم فيها. هذا الذي حدث لا يشكل تدخلا فقط في عمل السلطة القضائية، وإنما يعود بنا إلى العصور البدائية، وما قبل الحضارة، والتي كان فيها الحكم على الأشخاص يتم وفق الأهواء والنزعات والغرائز التي تأخذ الأمور بظواهرها، وحسب الأنباء التي قد تكون مصادرها فاسدة أو فاسقة، فيصيبون قوما أو أشخاصا بجهالة، وبعدها يصبحون على مافعلوا نادمين بعد أن يتبين الصواب من الخطأ، والغي من الرشد.

إننا نثق ثقة كاملة في النظام القضائي المصري، ونحن ننتظر كلمته العادلة فيما ينظره من وقائع في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم، كما هو الحال مع كل القضايا الأخرى، فلا يوجد، ولا ينبغي أن يوجد، من هو فوق القانون، ومن المؤكد أنه سوف يفحص الأدلة والدفوع، وسوف ينظر في الوثائق والمستندات، ويستمع لكل من تعامل مع مركز ابن خلدون من هيئات مصرية وأجنبية، ويقرأ محاضر اجتماعات مجلس أمناء المركز الذي يضم نخبة من الشخصيات العامة ورئيس وزراء سابق ووزراء حاليين وسابقين وسفراء وفنانين وأدباء وكتابا وصحفيين، وبعدها سوف يتخذ قراره وحكمه..

ولكن وحتى يأخذ القانون مجراه في ظروف طبيعية فإن الحملة الهائلة على الرجل تبدو منافية تماما لكل قواعد العدالة، بل وأصول الأخلاق العامة، خاصة وهو غير قادر على الدفاع عن نفسه، وهو ما يقودنا إلى ما هو أخطر وأكثر أهمية.

ففي هذه المرحلة من تطور المجتمع المصري نحو التقدم على طريق الاندماج في النظام العالمي، وحسب ما أعلنه الرئيس مبارك أخيرا عن «إعادة صياغة الأداء الوطني من أجل تحديث مصر، وبناء دولة عصرية قادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية، وحفظ مقومات الحياة للأجيال الجديدة» وتحديث مصر وتعظيم قدراتها على الاندماج مع العالم المتقدم أخذا وعطاء»، يفرض علينا جميعا أن نمارس أمورنا وفق معايير جديدة تتقدم بنا إلى الأمام ولا تعود بنا إلى الخلف. فتحديث مصر لا يعود فقط إلى ترقية أدواتها الإنتاجية، وتعزيز قدراتها التنافسية في مجالات السلع والخدمات، وإنما يعود أيضا إلى ما نقدمه للعالم من قيم حديثة وحضارية، وفي المقدمة منها احترام القضاء والقواعد المنظمة لعمله بما فيها أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، والتي باتت قاعدة مستقرة في الضمير الإنساني، ودفعت في اتجاهها الأديان السماوية، ودعمتها الأعراف والتقاليد، والقوانين الدولية.

إن مسئولية تحديث مصر لا تقع على عاتق الحكومة وحدها، أو على القطاع الخاص والعام وحده، بل إنها تقع على عاتق المجتمع كله وفي المقدمة منه مثقفوه من الصحفيين والكتاب، ولا يمكن أن يتحدث الجميع عن الدولة الحديثة والعصرية دون ممارسة فعلية لذلك عندما يجد الجد وتحدث الوقائع. وعندما يحكم العالم على مجتمع من المجتمعات، فإنه لا يحكم عليه فقط من سلعه وخدماته، وإنما أيضا بالقيم والقواعد التي تنظم علاقاته الداخلية، ووفق احترامه للقوانين والقواعد القانونية. وخلال المرحلة المقبلة سوف تدخل مصر في ارتباطات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، وليس بعيدا الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة لتحقيق نفس الهدف، فضلا عما التزمت به مصر من مواثيق ومعاهدات دولية، كل ذلك يجعلنا أكثر اندماجا مع العالم المعاصر بأكثر من أي وقت مضى، وهو ما يفرض علينا الارتفاع إلى هذا المستوى في ممارساتنا.

بل ربما كان الأمر لا يحتاج إلى كل ذلك، فالدولة التي عرفت أقدم القوانين في التاريخ، وهو ما جعلها في رأي أفلاطون أقدم الحضارات، يجب أن يرتفع كتابها إلى قامتها العالية في احترام حقوق الإنسان الذي يظل بريئا حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام العربي
التاريخ: ١٥ يونيو ٢٠٠٠

دبلوماسية الزراف..!!

عرفت الدبلوماسية فى تاريخها أدوات كثيرة لتخفيف التوتر، وترطيب الأجواء بين الدول، كان آخرها ما بتنا نعرفه جميعا بدبلوماسية البنج بونج التى ابتكرها مستشار الأمن القومى ثم وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر لكسر الثلج البارد فى العلاقات الأمريكية ـ الصينية، ومن بعدها تم استخدام الرياضة دبلوماسيا بأساليب شتى كان آخرها زيارة فريق المصارعة الأمريكى لإيران فى مباراة للمصارعة كان الأمل فيها أن تحل محل الصراع ما بين الدولة الثورية الإسلامية والدولة الأمريكية التى انتهت ثورتها منذ وقت طويل. الفكرة وراء الاستخدام الدبلوماسى للمباريات أنها لا تستبدل الصراع بالتنافس فقط، ولكنها أيضا تحول الدول إلى أفراد لهم ملامح معروفة ومعلومة، فيتحول معها شياطين الدول إلى بشر، يعرفون مشاعر الفوز والهزيمة، وبعدها يتصافح الجميع، فيذوب الجليد.

ولكن أولى الوسائل الدبلوماسية، لم تكن كذلك على الإطلاق، فقد كانت الهدايا والمنح والعطايا من الملوك والأباطرة والأمراء والخلفاء والولاة هى التى تقوم بالمهمة فى إزالة العداوة والبغضاء، أو تحاول ذلك على أقل تقدير، فإذا فشلت فلم يكن هناك سبيل آخر إلا أن تتكسر النصال على النصال وبعدها الويل للمغلوب. ولم يكن العالم قد عرف بعد ما عرفناه فى العصر الحديث من تقييد لقدرة القادة على قبول الهدايا والمنح خوفا، لا قدر الله، من أن تكون رشوة للحاكم تجعله يفرط فى المصالح الأساسية لبلاده، خاصة أن بعضها كان من الذهب الخالص، وأحيانا من النساء والجوارى اللاتى يتمتعن بمواهب تذهب بعقول الرجال. ولكن ما بين أولى وآخر الوسائل الدبلوماسية، كانت هناك وسائل أخرى تتمثل فى عطايا تقوم على إهداء ما يدل على التقدم التكنولوجى، كما فعل واحد من الخلفاء العباسيين عندما أهدى إلى نظيره الأوروبى ساعة رملية كانت سابقة لآخر ما أنتجه السويسريون فى عالم الساعات، وعندما أرسل الرئيس الأمريكى نيكسون لرؤساء الدول قطعا صغيرة من أرض القمر، بعد أن وصل إليها الأمريكيون على ظهر المركبة أبوللو.

أما والى مصر محمد على، حسب ما قاله لنا مايكل الن فى كتابه «زرافة، القصة الحقيقية لزرافة من أعماق إفريقيا إلى قلب باريس»، فإنه اختار دبلوماسية الزراف، فلم تكن هديته زرافة لملك فرنسا شارل العاشر فقط وإنما كانت هناك زرافة أخرى إلى ملك بريطانيا، وسبقتهما واحدة للخليفة العثمانى فى استنبول، كان النفوذ والسلطة المصرية يمتدان أيامها إلى داخل القارة السوداء، وكان بوسع الوالى العثمانى على أرض المحروسة أن يستعرض فى هداياه ما حباه الله من أراض واسعة وموارد متنوعة، كان بعضها من مصر التى كانت الحملة الفرنسية عليها قبل سنوات قلائل قد اكتشفت فيها قارات كاملة من التاريخ الإنسانى ربما لم يكن يضاهيها فى ذلك الوقت إلا اكتشاف أمريكا جغرافيا قبل أكثر قليلا من ثلاثة قرون.

كان العالم أيامها يمتد فى التاريخ وفى الجغرافيا، كما كان يمتد بالمعرفة العلمية حتى أعماق الظواهر والتطورات، ولم يكن هناك فى العالم ما يضاهى مصر، وحينما آن للحملة الفرنسية الرحيل عنها فإن المجمع العلمى الذى اتى به نابليون وبات أسيرا فى اليد البريطانية أصر على أن ينقل معه كل ما اكتشفه من نباتات وحيوانات وآثار تاريخية، وكان منها الكثير والكثير على امتداد أرض مصر كلها. أيامها لم يكن المصريون

يعرفون كثيرا عن هذا التاريخ، لم تكن التماثيل والمومياوات أكثر من «مساخيط» تنتمى إلى شياطين وعفاريت عاشت فى عصور مسحورة قديمة. وعلى الأرجح أن الوالى محمد على ومن سبقوه لم يكونوا يعرفون قيمة ما لديهم من ثروات، ومن ثم تركوا الحبل على الغارب لمن يريد الاغتراف منها فحدثت أكبر عملية نهب فى التاريخ كان أكثرها سرقة وأقلها هبات، ولكنها فى كل الحالات وضعت الأسس للمتاحف الأوروبية التى نعرفها اليوم فى باريس ولندن وبرلين، وفى روما وحدها انتصبت 18 مسلة فرعونية، ولم تتوقف هذه المذبحة حتى نصح شامبيليون الذى قام بفك أسرار اللغة الفرعونية القديمة الوالى بأن هذه الآثار التى لا يهتم بها أحد يمكنها أن تكون ثروة هائلة لمصر تأتى من السياحة الوافدة من أوروبا لكى تشاهد عجائب الدنيا، وهكذا صدر فى عام 1835 أول قانون يحمى الآثار، ومن ساعتها صارت قبلة العالم الذى ظل على اهتمامه بموتى المصريين أكثر من أحيائهم!!

وإذا كان محمد على لم يكن يدرك إدراكا كاملا أهمية الآثار المصرية، فإنه كان يدرك تماما أن الزراف يعد من عجائب الخليقة، وكان يعرف تماما أنها قادرة على خلب لب الملوك والقادة، ولكن ذلك لم يكن صحيحا فى كل الأحوال، فالزرافة التى تم إهداؤها للخليفة العثمانى لم تلق نفس القبول، فوجد المحاسبون فى قصر أمير المؤمنين أن شربها لخمسة وعشرين جالونا من اللبن مكلف للغاية، فأخذوا فى إطعامها بما تبقى من طعام القصور فماتت بعد فترة قصيرة من وصولها، أما الزرافة التى ذهبت إلى القصر الملكى فى بريطانيا فقد كان حظها سيئا وأرهقتها الرحلة، ولم تفلح الجهود الملكية فى إنقاذها من التعب والإرهاق والغربة فى بلاد باردة غريبة، الحالة فى فرنسا كانت مختلفة تماما، فكان الحظ مواتيا فوصلت الزرافة فى صحة جيدة، واعتنى بها للغاية، كما ظهر فى وثائق مؤسسة الحجر الصحى فى مارسيليا، مدير الميناء، والأطباء، وعملوا على راحتها والعناية بها، حتى ولو تكلف الأمر خمسة وعشرين جالونا من اللبن فى اليوم، وعندما تقرر ذهابها إلى باريس سيرا على الأقدام صنعوا لها معطفا يقيها من البرد.

كان الإهمال فى استنبول، والعناية فى باريس، عنوانين على اختلاف حضارات، واحدة منها آفلة لا ترى فى الزرافة أكثر من حيوان غريب يوجد الكثير منه فى أراضى الإمبراطورية الواسعة مترامية الأطراف، وواحدة منها صاعدة كانت ترى فيها ما هو أكثر من الأعاجيب، ولم تكن هناك مصادفة أن مسيرة الزرافة من أولها إلى آخرها كانت تحت إشراف المجمع العلمى الفرنسى الذى أرسل واحدا من أهم علمائه إيتان جيوفرى سانت هيليرى لكى يكون فى استقبالها فى مارسيليا ويصاحبها فى طريقها إلى عاصمة النور، وعلى الطريق لا يستجيب علميا فقط لتساؤلات النظارة الذين تدافعوا لمشاهدة الحيوان الوديع العجيب، وإنما أيضا يجلس مع ما سمى وقتها فى فرنسا «مجالس الفضول» من شباب العلماء المحليين فى المدن الفرنسية، فالفضول، والعلم، والاكتشاف، والتحليل، كان قد بات فضيلة كاملة فى عصر جديد ومثير للغاية، وفى مصر كان محمد على يعرف الفارق تماما بين الحضارتين!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١٦ يـونيـو ٢٠٠٠

هوامش أخرى على دفتر التحرير!

القاعدة الأساسية فى دفتر تحرير الأراضى العربية المحتلة منذ كارثة يونيو ١٩٦٧ هى ضرورة التلازم بين مشروع للمقاومة وآخر للسلام، وبدون هذا التلازم تصير المقاومة انتحارا لأنها سوف تعنى مجابهة قوى عالمية جبارة والسلام استسلاما لأنه سوف يعنى القبول بما لايمكن القبول به وهو التنازل عن الأراضى، ولكن كلا المشروعين لايدوران فى فراغ وإنما تتحرك الأحداث من حولهما تضغط عليهما بقسوة وتدفعهما فى هذا الاتجاه أو ذاك.

الأسبوع الماضى وحده شهد ثلاثة احداث جسام، حينما توفى الرئيس حافظ - رحمه الله - وأعلن حزب شاس عن نيته الخروج من الحكومة الإسرائيلية، وتوقفت مفاوضات الوضع النهائى فى واشنطن انتظارا لزيارة الرئيس عرفات للقاء كلينتون.. وكلها تعنى أن مشروع السلام بات يواجه مازقا حادا خاصة أن ساعة الزمن تدق مؤذنة بانتهاء فترة السماح المتاحة للتدخل الأمريكى فى المفاوضات، مع انعقاد مؤتمر الحزب الجمهورى فى شهر يوليو، ومن بعده الحزب الديمقراطى فى أغسطس، وبعدها تصبح الإدارة الأمريكية فى حالة شلل كامل، وربما لايكون هذا المازق أول المازق ولا أخرها، فقبل وبعد كل شىء فقد عرفت المنطقة فترات كثيرة مثل هذه الفترة التى تواضعت فيها الأمال وتراجعت، ولم يبق من استراتيجية ترجى سوى الانتظار، لما سوف تئول إليه الأيام فى دمشق وواشنطن، لكن الانتظار ليس لحظات ساكنة يقف فيها قلب التاريخ، وعلى الأرجح فإن الأراضى المحتلة فى فلسطين لن تنتظر كثيرا إعادة التشكيل فى سوريا وأمريكا، وسوف تتفجر موجات من المقاومة العنيفة التى ظهرت أولى خطواتها منذ أسابيع بالفعل.

هذا الجدل مابين المقاومة وعملية السلام قائم منذ بداية الفاجعة وحدوث الاحتلال، وكلاهما يحتاج موارد هائلة بشرية ومادية، والاهم منهما الزمن الذى ينصرف بالاهتمام والتركيز وعمل القادة، وكلها تضحيات لابد منها لحدوث التحرير، وهو مايقودنا إلى الهامش الأخير على دفتره، وهو أن شعوبنا قد عاشت القرن العشرين كله تمارس هذا الجدل مع نوعيات مختلفة من الاحتلال والاستعمار، وربما أن الأوان عند النظر إلى المستقبل ان نرى الكيفية التى نمنع فيها حدوث كليهما من الأصل، وإذا كان الجسد الانسانى يتعرض لموجات وهجمات من الميكروبات والجراثيم والفيروسات فى كل لحظة، فإن الاجسام العليلة وناقصة المناعة وحدها هى التى تتعرض للمرض، وهكذا الحال مع الشعوب والأمم، فهناك الصحيح منها والمعافى والذى لايمكن تصور تعرضه للاحتلال والاستعمار والسيطرة، وهى الدول المتقدمة اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا، وهناك تلك التى تعيش دورات من الاحتلال والاستعمار والسيطرة وفى مواجهتها توجد عمليات المقاومة والتحرير، ومن هنا تكون القضية أن الاصل فى الموضوع هو ايجاد المناعة التى تجعل أجساد الامم غير قابلة لهذه الدورة الجهنمية، وتضعها على طريق التقدم الانسانى وتحقيق المكانة التى لاتجعل احدا يفكر من الأصل فى الهيمنة عليها.

وربما كانت هذه هى معضلة عمليات المقاومة والتحرير العربية خلال قرن كامل، وبقدر ماشهد القرن على وجود القدرة لدى الأمة على افراز الأجسام المضادة لمواجهة الهجمات الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية وأخيرا الإسرائيلية، فإنها لم تقدر بما يكفى على ايجاد المناعة اللازمة لمواجهة انواع جديدة منها سوف تاتى فى المستقبل، ولتوضيح الصورة فإن الحرب العالمية الثانية انتهت وألمانيا مقسمة وخاضعة لاحتلال اربع دول هى: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا، واليابان محتلة بالكامل من قبل واشنطن مع استقطاع روسيا لمجموعة جزر الكوريبل، وبعد نصف قرن من هذه الحقيقة المحزنة كانت الأولى لاتتوحد فقط وإنما تقود عملية التوحيد الأوروبية وفق شروطها، اما الثانية فباتت قوة عالمية سواء قالت بذلك أم لم تقل، حتى أن كثيرا من المحللين باتوا يتساءلون من كسب الحرب العالمية الثانية فى النهاية ؟ مافعلته الدولتان لم يكن فقط ايجاد المناعة داخلهما، بل كان تكوين عناصر الصحة والقوة التى تجعل لهما قولا وفصلا فى عالم اليوم، وبمعنى آخر فقد كان تغيير موازين القوى الكلية، وليس العسكرية، هو الذى افضى فى النهاية إلى التحرير الحقيقى والكامل، حدث هذا بالديمقراطية التى فجرت طاقات هائلة فى الشعوب، التى تعطى بغزارة عندما يكون لها حق الاختيار، وبالعلم الذى يجعل عملية التحرير تراكما رشيدا يضيف ولاينقص، وبالقراءة الصحيحة لم يجر فى العالم بحث عن فرص يجرى انتهازها فى وقتها وادراكا للمخاطر التى ينبغى تجنبها.

وبالطبع فإن سير الأمم ليست واحدة، فمواقعها وتاريخها وهويتها قد تفرض صورا مختلفة من فقه التحرير، ولكن الحقيقة تبقى أن ايجاد المناعة والصحة، هو الذى يصل بالتحرير إلى هدفه النهائى وهو ألا تكون البلاد، ولايكون العباد، فريسة لأحد، وأظن ان هذا البعد لايزال غائبا كثيرا عن تفكيرنا العربى، فقد كان الحزن غالبا عن حق على وفاة الرئيس حافظ الأسد باعتباره واحدا من رموز المقاومة، التى لم تقبل التنازل عن شبر من الاراضى السورية المحتلة، ولكن الحزن لاينبغى له أن يغطى على ماشهدناه من طريقة لانتقال السلطة لاتدل كثيرا على ان الجسد اكتسب المناعة والصحة، وعندما تتغير الدساتير دون تدبر فى لحظات وتوهب عصا المارشالية دون معارك فى ثوان، فإن مشهد المقاومة العربى يصبح ناقصا ولاشك ابعاد بناء المناعة التى تمنع تكرار كوارث تاريخية تقضى اجيالا كاملة زمنها فى التحرر منها، ولعله كان مفهوما بشدة أن يعتبر تولى السيد بشار الأسد للقيادة فى سوريا، سبيلا إلى تحقيق الاستقرار فى الدولة، وربما كان ذلك المنطق هو الذى كان وراء التأييد العربى والدولى لعملية انتقال السلطة فى دمشق، ولكن الاستقرار ليس هو التحرير، ومانحتاجه لتحقيق ذلك اكثر بكثير، فكما أن الانسان لايكون فاعلا فى دنياه فقط لأن حالته مستقرة، وإنما من خلال تنمية مواهبة وقدراته ومناعته الداخلية، فإن استقرار الأمم بدورها ليس كافيا لضمان حريتها وتقدمها ولا يحدث ذلك إلا عندما تنطلق قدراتها فى اتجاه خياراتها المشروعة.

ولعل ذلك يوضح العبء الذى بات واقعا على السيد بشار الأسد وجيله، من القادة الجدد فى العالم العربى، فقضيتهم لم تعد فقط تحقيق الاستقرار فى الداخل، والمقاومة إزاء الخارج، كما فعلت أجيال القيادة قبلهم طوال القرن العشرين، وإنما بناء مايليق بالأمة فى القرن الحادى والعشرين، ويمنحها المناعة السياسية والاقتصادية التى لاتمنع فقط الآخرين من غزوها والاعتداء عليها

واحتلال اراضيها، وإنما تعطى لشعوبها الفرصة فى أن تكون طرفا فاعلا فى عالم اليوم. وربما لايكون سرا على هؤلاء القادة أن شرعية الاستقرار وحدها وعلى أهميتها ليست كافية، وعلى الأغلب فإن قيمة ذلك تكون فى تحقيق شرط ضرورى لبناء شرعية أخرى، تقوم على حق الاختيار الذى يطلق المواهب الانسانية ويعطيها الفرصة للنمو والارتقاء، كما أنه ليس سرا عليهم أن الأمة من محيطها لخليجها لاتزال فى مكانة دنيا فى سلم الأمم، وفى الوقت الذى عرف العالم فيها معجزات اقتصادية كثيرة، فإن واحدة منها لم تحدث فى العالم العربى، ولعل هناك عيبا كبيرا أن تعتمد أمة كبيرة ذات رسالة خالدة على سلعة واحدة هى النفط تنتعش إذا انتعشت أسعارها، وتنكمش إذا انكمشت أثمانها وأن تكون كل صادراتها غير البترولية تقل عن صادرات دولة صغيرة ثلجية مثل فنلندا، ولايزيد حاصل جمع كل التبادلات التجارية فى كل بورصاتها خلال عام كامل على ذلك الناتج عن ساعتين من يوم واحد فى بورصة نيويورك ، صحيحج أن هناك بوادر مشجعة على بناء هذه الصناعة خلال التسعينيات، فى عدد محدود من الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب والأردن وإلى حد ما السعودية خلال العام الاخير، إلا أن كل هذه المحاولات لاتزال فى أولها، ولايزال الطريق أمامها طويلا ومملوءا بالخطا والصواب، والتقدم والانتكاس، وربما كانت مثل الطائرات قد سارت على الممر، ولكنها لم تحقق الانطلاق إلى السماء بعد، وعندما يحدث الانطلاق فلن يكون أخر هوامشنا على دفتر التحرير قد انتهى فقط وإنما تكون معركة التحرير قد وصلت إلى غاياتها لأنه بعد ذلك لن يكون هناك احتلال أخر.

د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ١٧ يونيو ٢٠٠٠

الإعلام والإعلان فى النموذج الأمريكى

يقول النفرى الصوفى «لتمام الظهور.. لابد من غياب»، وينطبق ذلك دوما على الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى قد يغيب عن الكتابة لبعض الوقت، أو يغيب عن موضوع بعينه لفترة من الزمن، ولكنه عندما يكتب يكون تمام الظهور من حيث الإحاطة والتحليل والرأى، وفى كل الأحوال المتعة للقارىء الذى يجد نفسه فى حاجة إلى المزيد وكأنه لم يرتو بعد، ويبدو أن كاتبنا الكبير يعرف هذه الحقيقة فيمضى فيها بحيث يكون دوما خطوة أو خطوتين وراء احتياجات قرائه الكثر، رافعا شعاره الدائم بأنه يفضل أن يسأل الناس لماذا لا يكتب هذا الرجل؟

بدل أن يسألوا لماذا يكتب هذا الرجل؟! وقد فعل ذلك تماما فى مقاله الأخير فى «وجهات نظر» تحت عنوان «حديث مستطرد عن السياسة الداخلية» عرض فيه لمعضلات السياسة واتخاذ القرار فى مصر وانعكاساتها على الفترة الراهنة، وكما هى العادة فإنه عاد إلى أصول الموضوع باستعراض نماذج للعمل السياسى التى اتبعتها الثورة الفرنسية، والثورة البلشفية، وأخيراً النموذج الأمريكى الذى رآه نموذجا يستخدم الإعلام لتوجيه رسالة قصيرة محددة، «تختزل العقائد والمبادىء فى عبارة محبوكة يمكن استهلاكها بسهولة كأنها قطعة هامبورجر أو زجاجة كوكاكولا جاهزة للشرب..» و«كانت هذه الرسائل شحنات موجهة باستمرار إلى ناخب جاهز.. معرض ومكشوف، ثم إنه كان لابد من زيادة تكثيف الجرعات حتى يستمر المفعول، ولم يستطع الإعلام مجاراة الشوط إلى نهايته، وكان أن أصبح الإعلان حامل الرسائل إلى النهاية سابقا على الإعلام».

وجهة النظر هذه فى النموذج الأمريكى جديرة بالمناقشة، خاصة أن الأستاذ هيكل نفسه عاد بعد قليل ليقول فى مقاله إنه اقترح على الرئيس مبارك التأسى بالنظام السياسى الرئاسى الأمريكى، فى تنظيم عملية اتخاذ القرار فى الدولة المصرية، بل إنه مدحها قائلا إن «الحوار بين الرئاسة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية المتمثلة فى الوزارة هو سر النشاط الفوار فى التجربة السياسية الأمريكية، وهو أيضا ضمان أكبر مشاركة شعبية، لأن حوار هذه المؤسسات - وهو بالطبيعة مفتوح أو محسوس بوسائط الإعلام - واصل بالتأكيد إلى عامة الناس وقادر على تمكينهم من قدر كبير من قضايا العمل الوطنى، خصوصا إذا كان ما وصل إليهم حصيلة علم ومعلومات واجتهادات مؤسسات قادرة» هذه القراءة الثانية للنظام السياسى الأمريكى أقرب إلى الصحة من القراءة الأولى الشائعة، والتى تراه أسيراً لإعلام صار إعلانا طاغياً يفرض قوته وقائمة أعماله التى تعكس مصالح جبارة على المواطن المعرض، والمكشوف، وهى وجهة النظر التى تؤخذ عادة للتدليل على زيف الديمقراطية الأمريكية، والتى طالما كانت زائفة فمن الذى يلوم القصور أو الزيف فى ديمقراطياتنا الشعبية أو التقليدية التى تتماشى مع خصوصياتنا القومية؟!.. فى هذه القراءة الثانية أصاب كاتبنا الكبير تماما حينما أشار إلى أن الفصل بين السلطات والمؤسسات، والحوار بينها، هو الذى فى النهاية لا يكفل المشاركة فقط ولكنه أيضا يكون مدعاة لصحة القرار.

ولكن الفصل بين السلطات ليس وحده الذى يشكل ضمانة للمواطن فى مواجهة الإعلام أو الإعلان، ويمنع عنه التعرض والانكشاف، بل إنه فى كل الأحوال لا يجعله جاهزاً لاستقبال الرسالة الإعلانية بها كما جاء فى القراءة

الأولى للنموذج، وإنما توجد ضمانات أخرى في النظام نفسه تتمثل في ضرورة تداول السلطة من خلال وضع حد زمني للمناصب العامة، وأولها منصب الرئيس، يتعرض خلالها الشخص العام لأقصى الاختبارات الانتخابية، وثانيها أن النظام يسمح بحرية التعبير عن كل المصالح وتمثيلها في شكل مؤسسات ومنظمات وجماعات للضغط، وكلها تتعارك في مناخ مفتوح من أجل الإعلان عن مصالحها وأهدافها المتعارضة، بحيث إن المشكلة الكبرى التي يواجهها الشخص العام في البيت الأبيض أو في الكونجرس هي كيفية التوفيق بينها، وإذا قبل واحدة منها فإنه يفقد فورا نفوذ وأموال وأصوات الجماعة المعارضة، وثالثها أن كل ذلك يتم في مناخ من الحرية واحترام مبادئها التي لا تغلق حق جماعة أو فرد في الاجتهاد والسعي، ويحدث هذا من خلال عمليات لا تنتهي للانتخابات العامة في المقاطعة والولاية والدولة والمؤسسات والاتحادات والروابط، بحيث لا توجد جريمة هناك في اختلاف القوانين من منطقة إلى أخرى، فلا أحد يمتلك الحقيقة كلها، والأمر بعد ذلك متروك للتجربة تحكم فيها.

وربما كانت القراءة الأولى راجعة في جوهرها إلى تصورنا أن السياسة الخارجية هي الحاكمة في النظام السياسي الأمريكي، وأن موضوع الصراع العربي الإسرائيلي هو الموضوع الحاكم في السياسة الخارجية، ومادام هذا الموضوع متأثراً باللوبي الصهيوني، فإننا نتصور أنه هو الذي يشكل عقل المواطن المعرض والمكشوف، ولكن الحقيقة ليست ذلك تماما، ولعل المتابعة لوسائل الإعلام الأمريكية تقطع بأن السياسة الداخلية هي الشاغل الأعظم للمواطن الأمريكي الذي يقيمه بوعي كامل لمصالحه ومطالبه وأهدافه التي يعده المجتمع والتعليم ووسائل الإعلام للتعامل معها بحساسية وحكمة، كل هذه الأدوات موجودة فيما يسمى بالتنشئة السياسية - فالمواطن لا يتعرض لوسائل الإعلام المباشرة والمتعلقة بالقضايا الآنية فقط، وإنما هناك من يعلمه باستمرار عن التاريخ وحكمة التجارب الماضية، التي لا يكل المجتمع أبداً من إعادة فحصها والنظر فيها المرة تلو المرة، ومن كل وجهات النظر المتعارضة، وفي كل الأحوال فإن المعلومات متاحة لمن يطلبها في المكتبات العامة، وفي المدرسة، وأخيراً على شبكة الإنترنت.

المواطن هنا ليس معرضا أو مكشوفاً وإنما مسلح تمام التسلح بالمعلومات والمعرفة، كما أنه معد للحكم عليها من زاوية مصالحه والجماعة الاجتماعية أو السياسية التي ينتمي إليها، ظهر ذلك واضحا تماما في موضوع قضية شركة المايكروسوفت، فلا غناها ولاسطوتها منعا الحكم عليها بالانقسام إلى أكثر من شركة ولا الحكم عليها أنهى إلى الأبد أن هناك من رأى في ذلك خسارة لمؤسسة حققت قفزات للإنسانية، ولا كان المواطن معرضا أو مكشوفا عندما عرض موضوع تسجيل الشفرة الجينية للمجرمين، فقد اعترض البعض على تسجيل هذه الشفرة لأنها تعد تدخلا في الحريات الشخصية، ورأى البعض الآخر أن ذلك ينطبق فقط على من قاموا بجرائم القتل، وأضاف لها البعض الثالث من ارتكبوا جرائم للسطو المسلح، أما البعض الرابع فقد وضعوا في القائمة كل من ارتكب جريمة كبرت أو صغرت، وهكذا تعددت الآراء والقوانين، وفي كل الأحوال كان المواطن هو الذي يحكم ويقرر، ويدفع الساسة إلى اتخاذ القرار.

د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام العـربي
التاريخ: ٢٢ يونيـو ٢٠٠٠

زرافة محمد على الكبير...!

يربط الفكر المصرى والعربى كثيرا بين عصر الوالى محمد على والرئيس جمال عبد الناصر، حيث أسهم كلاهما فى تحديث مصر، وامتدا بنفوذها فى محيطها الإقليمى خاصة فى المشرق العربى، وقادا مواجهة مع الغرب الاستعمارى أدت فى النهاية إلى تكالب القوى الاستعمارية وحرمان مصر مما حققته الأول فى عام 1840 والثانى فى عام 1967. كتاب مايكل آلن «زرافة، قصة زرافة من أعماق إفريقيا إلى قلب باريس» يقربنا كثيرا من عصر الوالى، ويعطينا بعض المعلومات التى تغنى هذه النظرة فى بعض جوانبها، وتعدلها فى جوانب أخرى، فالمواجهة الحقة ما بين القوى الاستعمارية ومصر كانت قبل تولى محمد على بسنوات قليلة عندما غزت الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت مصر التى كانت تحت قيادة المماليك الذين مثل عصرهم آخر ما عرفته الدولة العريقة من حكام يحملون أفكار وقدرات ما قبل العلاقة مع الغرب. كان بونابرت يحمل أفكار الثورة الفرنسية وأفكار التنوير والتطور العلمى وآخر ما عرفته العسكرية الغربية من تطور تكنولوجى، وكان المماليك يحملون معهم تقاليد قرون طويلة من التخلف والاستبداد. وتجسد المشهد كله فى موقعة الأهرامات، فالقادم من وراء البحار كان معه 34 ألف مقاتل مسلحين بالمدفعية وبنادق البارود ومنظمين ومدربين على أعلى المستويات العسكرية التى طورتها أوروبا عبر العصور، وفى مواجهتهم كان هناك ستة آلاف فقط من فرسان المماليك المسلحين بالحراب والسيوف والغدارات القديمة ومدرعين بدروع من الذهب والفضة اللامعة عندما تنعكس عليها أشعة الشمس.

كان اللقاء غير متكافىء بكل المقاييس، مهما عظمه نابليون نفسه ليعطى لانتصاره أهمية حينما وصف جيش المماليك بأنه كان يضم أعظم فرسان الشرق، وكان ذلك ما عرفه محمد على تماما بعد ذلك وقرر معه اللحاق بهذه الحضارة هائلة القدرة والمنعة، وعندما استمع إلى نصيحة بيرناردينو دروفيتى قنصل فرنسا فى الإسكندرية بإرسال زرافة هدية إلى شارل العاشر ملك فرنسا لكى يهدىء من روعه وروع الفرنسيين بسبب مشاركة الجيش المصرى فى الحملة العثمانية على اليونان، لم تكن هى النصيحة الوحيدة التى استمع إليها. ففى الوقت الذى عرف فيه الوالى بالقسوة الشديدة على رعاياه من المصريين، والازدراء الشديد للأتراك الذين كثيرا ما وصفهم بالحمير، فإنه على الجانب الآخر، كما جاء فى وصف كثير من الرحالة الغربيين، عرف بالأدب الشديد والرقة فى معاملة الغربيين.

ويبدو أن محاولة الخديوى إسماعيل لكى يجعل مصر قطعة من أوروبا لم تكن هى المحاولة الأولى فى هذا الاتجاه، بل إنها فى جوهرها كانت بعثا آخر لفكر محمد على نفسه الذى عرف جيدا إلى أى حد تدهورت الدولة العثمانية فى مصاف التقدم والرفعة مقارنة بالحضارة الغربية البازغة، وكان محظوظا أن كثيرا ممن جاءوا مع نابليون فى حملته الفاشلة على مصر عادوا إليها مرة أخرى بعد هزيمته فى أوروبا ووجدوا فيه، ووجد فيهم، من التصميم والعزيمة ما يدفعهم إلى تحديث مصر ونقلها من عصور التخلف والظلام إلى عصور التقدم والنور. وكان محظوظا أكثر أنه جاء فى وقت ما بعد الثورة الفرنسية، وما بعد الحروب النابليونية فى أوروبا والتى تركت فائضا كبيرا من العلماء والمغامرين والباحثين عن بصمة فى التاريخ، وهؤلاء جميعا وجدوا فى مصر والوالى ما يحقق أهدافهم. وبينما كان دروفيتى يعينه فى فهم توازنات القوى فى أوروبا وطرق ووسائل القصور الملكية الأوروبية خاصة بعد عاصفة الثورة

الفرنسية، كان فردريك كيللود هو مسئول المعادن فى بلاط الوالى، وكان عليه البحث فى البحر الأحمر، وحتى مرافقة الجيوش المصرية إلى إفريقيا بحثا عن الجواهر الثمينة والذهب، وخلال رحلاته هذه شاهد زرافات كثيرة، كانت واحدة من أصلابها هى التى أهداها الوالى للملك. ومع الاثنين كان هناك أوكتاف جوزيف ثيليم سيفيز المعروف بسليمان باشا الفرنساوى، الذى كان أحد جنود حملة نابليون على النمسا، هو الذى عليه تنظيم الجيش المصرى وجعله تنظيماً وتدريبا وتسليحا على أعلى المستويات الأوروبية، وكان جنوده هم الذين قاموا بالحملة على أعالى النيل، ومنهم من صاحب الصياد لكى يأسر الزرافة التاريخية، ويحمى مسيرتها وحياتها على الطريق من الحبشة إلى سنار إلى الخرطوم إلى القاهرة إلى الإسكندرية قبل ركوبها البحر إلى مارسيليا.

وفى الوقت الذى كان فيه محمد على يستقبل المكتشفين والمغامرين وأصحاب الأحلام والمشروعات من الأوروبيين، وحتى المبشرين المسيحيين، ويفتش فى عقولهم ويأخذ منها كل ما ينفع ويفيد، كان يرسل البعثات إلى أوروبا، وفى رسالة إلى أصغر أبنائه الذى أرسله إلى باريس للتعلم قال له: سوف تتعلم كلما زادت سنك ونضجت إننى قد أنجزت أعمالا عظيمة من لا شىء، وبالنسبة لك، يا ولدى، فإنك سوف تحصل فى عاصمة النور على الفنون والعلوم حيث توجد كل فروعها. وفى هذه المدينة العظيمة نشأ رجال عظام، وسوف تستمر فى إنجاب رجال عظماء بدورهم. وفى نفس الوقت كان يوسف بوغوص الأرمينى والمترجم الأمين لمحمد على يكتب إلى طلاب البعثات المصرية إلى أوروبا يقول لهم: إن عليكم وأنتم فى أوروبا أن تجمعوا كل المعلومات حول كيف تتم الأعمال، والمخترعات الجديدة والنافعة التى تعتقدون أنه يمكن تبنيها فى مصر، وفى مجالات الصناعة والتجارة والتصنيع والعلوم والفنون.

لم تكن العقدة المصرية والعربية من الغرب قد تكونت بعد، ولم يكن هناك ذلك الفزع من الحضارة المعاصرة قد عرف طريقه إلى مصر المحروسة كما نشاهده هذه الأيام، كان العهد لايزال قريبا بالأحوال التى جعلت ما يقرب من نصف الشعب المصرى من فاقدى البصر نتيجة أمراض الرمد، والأمراض الأخرى التى توالت على مصر خلال قرون عديدة، حتى إن عدد المصريين الذى بلغ فى العصور الفرعونية عشرة ملايين من البشر - وبعدها أخذت الأحوال تتدهور - حتى وصل عدد سكان المحروسة إلى مليونين ونصف مليون نسمة عندما تولى محمد على الحكم. وكان العهد لايزال قريبا بقرون طويلة من الظلام العثمانى والمملوكى الذى أخذ عصارة حضارة الأمة وتركها شقية وبائسة حتى جاءها من أدرك أن خلاصها من الشقاء والبؤس سوف يكون بمد يدها إلى عالمها تأخذ منه وتنهل بالمعرفة والعلم والصناعة ما يجعلها قادرة على المنافسة، أو التنافسية بلغة أيامنا.

لم تكن العقد قد حلت بعد، ولم تكن اتجاهات العزلة والتقوقع والبعد عن الدنيا قد وجدت سبيلها إلى العقول والقلوب، فقد كان ذلك موجودا وقريبا، وآثاره ونتائجه معروفة ومعلومة، وكان محمد على بذكائه ودهائه يعرف كيف يستفيد وكيف ينافس، ومتى يهاجم ومتى يداهن، وخلال ذلك كله وضع مصر على الطريق، ومعها المنطقة كلها.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٣ يـونيـو ٢٠٠٠

طريق الألف ميل

وسط أنباء كثيرة معظمها سيىء عن عملية السلام في كل المسارات تقريبا، فإن خبرا واحدا حسنا ظهر فى الصحف المصرية ولم يلفت انتباه الكثيرين عن موافقة إسرائيل على بدء محادثات ثنائية مصرية إسرائيلية حول الحد من التسلح والأمن الإقليمي، وقد تم التوصل الى ذلك عقب زيارة للقاهرة قام بها يواف برابن نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية فى مطلع الشهر. هذه الاتصالات جاءت نتيجة لاجتماعات اللجنة المحركة للمفاوضات المتعددة الأطراف التى عقدت فى موسكو فى نهاية شهر يناير الماضى، واقرت جدولا لأعمال أربع من هذه اللجان الخاصة بالمياه واللاجئين والتعاون الإقليمى والبيئة، أما اللجنة الخاصة بالحد من التسلح والأمن الإقليمى فقد بقيت معلقة نتيجة ما هو معروف من وجود فجوة واسعة بين وجهات النظر المصرية والإسرائيلية حول إدراج الموضوع النووى ضمن أعمال هذه اللجنة، ومن ثم فقد أوكلت الى مصر وإسرائيل إجراء محادثات ثنائية يمكن من خلالها التوصل الى جدول أعمال مقبول من الطرفين.

واذا صح الخبر، فقد يبدو القبول الإسرائيلى بإجراء هذه المباحثات خطوة بسيطة على الاتجاه الصحيح، وأنها ليست فى حد ذاتها ضمانة على إمكان التوصل الى اتفاق إقليمى بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، ولكن كما يذهب المثل الصينى فإن طريق الألف ميل يبدأ دوما بخطوة واحدة، وربما يكون إجراء هذه المباحثات هو خطوة فى طريق شاق ووعر عندما يصل الى نهايته سوف تكون منطقة الشرق الأوسط أكثر أمنا واستقرارا، بل إنه فى حد ذاته يعطى دفعة لعملية السلام المتعثرة حاليا، لأنه يعطى صورة أوضح لشكل المنطقة بعد السلام الذى لن يكون بحق أى طرف من أطرافه أن يظل متسلحا حتى الأسنان بأسلحة قادرة على فناء الأطراف الأخرى.

ومن المعروف أن موضوع التسلح النووى الإسرائيلى ظل دوما من الموضوعات الشائكة فى العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، وموضع شك مشروع فى النيات الإسرائيلية بعد حدوث التسوية على كل الجبهات العربية، فلم يكن من المقبول مصريا أن تنتهى هذه العملية بينما هناك خلل هائل فى توازن القوى مرجعه إصرار إسرائيل ليس فقط على الاحتفاظ بأسلحتها النووية، وإنما أيضا بإبقائها فى حالة من الغموض ودون مراقبة من الهيئات الدولية المعتمدة، وفوق ذلك يعطى إسرائيل حقوقا استثنائية فى التعامل مع النظام الدولى الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية والذى تجسده الاتفاقية الدولية التى تم توقيعها فى عام ١٩٦٨، وصدقت عليها مصر فى عام ١٩٨١، والأهم من ذلك كله أن القدرات النووية لاتوجد وحدها وإنما تأتى فى إطار امتلاك أسلحة كيميائية متطورة، وبرنامج بيولوجى متقدم يجرى فى معهد بحوث نيس زايونا، وقدرات تقليدية كبيرة كما ونوعا تتضمن مجموعة صواريخ أريحا المتعددة بعيدة المدى، ومجموعة صواريخ لانس القصيرة المدى، وكلها قادرة على حمل الأسلحة النووية بالاضافة الى باقة متقدمة تشمل أحدث ما أنتجته الترسانة الأمريكية من طراز إف ـ ١٥ وإف ـ ١٦، وفى الطريق الى الترسانة الإسرائيلية صاروخ «أرو» المضاد للصواريخ والذى مولته الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى مشروع آخر لبناء مجموعة من الأقمار الصناعية الصغيرة المستندة الى تكنولوجيا أقمار «أوفيك» القادرة على رصد أهداف أرضية بدرجة دقة ١.٥ متر.

لهذه الأسباب مجتمعة كان الإصرار المصرى على أن يكون الموضوع النووى الإسرائيلى مطروحا على جدول أعمال لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى، ولكن إسرائيل ظلت على رفضها لهذا الطرح طوال السنوات الماضية مستندة الى أوضاعها الاستراتيجية الخاصة كبلد صغير المساحة وفى حالة حرب مع جيرانها، فضلا عما رأته من برامج نووية وكيميائية متطورة تقوم بها العراق وإيران برغم توقيعهما معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وقد أدى هذا الرفض فى النهاية الى وصول اللجنة الى طريق مسدود مع خريف عام ١٩٩٤ مما جعل مصر تجمد أعمالها، وتلجأ فى العام التالى الى طرح الموضوع على المؤتمر الدولى لمراجعة منع انتشار الأسلحة النووية الذى تبنى وجهة نظر مضادة لوجهة نظر القاهرة و٧٨ عاصمة أخرى بالمد غير المحدود للاتفاقية، ولكنه من ناحية أخرى نبه الى الأوضاع الخطيرة فى الشرق الأوسط مطالبا كل دولها، بما فيها إسرائيل، بالتوقيع على المعاهدة والالتزام بأحكامها.

وبرغم ما بدا من جمود وتشدد فى الموقف الإسرائيلى فإن عددا من التطورات البطيئة أخذت فى التشكل فيه كانت بدايتها فى عام ١٩٨٠ عندما أسقطت اعتراضها على قرار الأمم المتحدة بالعمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط والذى كانت مصر وإيران قد طرحت مشروعه منذ عام ١٩٧٤، ومنذ ذلك الحين باتت تصوت إيجابا على القرار، وبعد ذلك أيدت القرارات الدولية الخاصة بالعراق التى تضمنت أن عمليات الحد من التسلح فى أسلحة الدمار الشامل العراقية تأتى فى إطار السعى لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وبعد ذلك جاءت معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية لكى تضيف نصا صريحا بالعمل على إنشاء هذه المنطقة. وكان هذا الموقف الإسرائيلى مميزا لها ضمن الدول النووية عن الموقف الذى اتخذته الهند وباكستان اللتان كان موقفهما يستند الى رفض التمييز فى النظام الدولى الذى سمح لخمس دول فقط بحق امتلاك الأسلحة النووية، بينما كانت إسرائيل تقبل بهذا التمييز فى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، ولكنها ترفض الانضمام الى الاتفاقية استنادا الى تحليلها لظروفها الخاصة فى الشرق الأوسط. ولكن برغم هذا التغير فى الموقف الإسرائيلى فإنه ظل على موقفه الرافض لبحث الموضوع، وإن كان شيمون بيريز قد عرض أن يتم بحثه بعد عامين من إقرار السلام الشامل فى المنطقة، وهو الأمر الذى لم تقبل به مصر على أساس أن أسلحة الدمار الشامل تمثل مشكلة خطيرة تسبب عدم الاستقرار فى المنطقة بحيث لا ينبغى ربطها بعملية السلام، كما أن بحثها فى حد ذاته هو الذى يجعل هناك معنى لبحث باقى موضوعات الحد من التسلح وإجراءات بناء الثقة التى كانت تلح عليها إسرائيل، بالإضافة لما توفره من أجواء مناسبة لعملية السلام ذاتها.

من هنا تأتى أهمية القبول الإسرائيلى، إذا صح الخبر المشار اليه، بإجراء المباحثات مع مصر حول إجراءات الحد من التسلح وهى التى تعلم تماما أن مفتاحها المصرى لابد أن يشمل موضوع أسلحة الدمار الشامل. ولكن بحث الموضوع والتباحث حوله لايعنى بالضرورة أننا أصبحنا قريبين من الهدف الخاص بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فالطريق لايزال طويلا وشائكا. فالحقيقة أن المشروع المصرى الذى طرحه الرئيس مبارك فى عام ١٩٩٠ يعد الأول من نوعه، فقد عرف العالم من قبل مناطق خالية من الأسلحة النووية فى أمريكا الجنوبية والقطب الجنوبى وجنوب آسيا والباسفيك وإفريقيا، أما وأن يشمل كذلك أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية الأخرى فهى تجربة جديدة لم تحدث من قبل وتضيف أبعادا معقدة لعمليات التحقق والبرهنة والتفتيش والإزالة جرى العرف أن تجرى فى العالم منفصلة فى إطار اتفاقيات خاصة بكل منها.

وقد درجت الاتفاقيات السابقة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على التزام الدول الداخلة فيها بعدم انتاج او نشر أو السماح بمرور هذه الأسلحة على أراضيها، وتضمنت بروتوكولات تتعلق بحقوق الدول النووية للمرور بأسلحتها فى الدول والبحار الإقليمية للمنطقة، بالإضافة الى إجراءات خاصة بالتحقق والبرهنة على التزام الدول الأعضاء تتضمن التفتيش والمراقبة. وبناء عليه فإن عددا من الدول التى كانت تمتلك قدرات نووية بالفعل مثل البرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا قامت بالفعل بالتخلص من هذه القدرات والتزمت بعدم توفيرها مرة أخرى حتى يمكن للمنطقة أن تخرج الى الوجود. هذه الإجراءات كلها تقتضى مباحثات طويلة، وعندما يضاف لها التباحث فى ذات الوقت عن إجراءات مشابهة تتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومحاولة جمع ذلك فى أطر قانونية ومؤسسية فعالة، فإننا نصبح أمام مهمة شاقة ووعرة ولابد أنها سوف تتأثر سلبا وإيجابا بالتطورات الجارية فى عملية السلام ذاتها، ولكن مهما يكن الطريق طويلا، وكان الخبر المنشور صحيحا، فإن الدبلوماسية المصرية تكون قد حققت نجاحا ونصرا لا يخدم فقط المصالح المصرية المباشرة ولكنه يخدم أيضا مصالح منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، لأنها فى النهاية تكون خطوة على طريق سلام حقيقى يقوم على تبادل المصالح وتوازن متكافىء للقوى وليس سلاما مسلحا يهدد فيه طرف أطرافا أخرى بالدمار الشامل.

د. عبدالمنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـرام
التاريخ: ٢٤ يـونيـو ٢٠٠٠

تقرير من طهران

لم أصدق نفسي وأنا أقف بجوار الأستاذ السيد ياسين مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ونحن نقرأ الفاتحة على روح آية الله الخميني زعيم الثورة الإيرانية في المسجد المقام له بالقرب من العاصمة الإيرانية طهران، التي - لأسباب لغوية لا أعرفها - ينطقها أو يكتبها الإيرانيون «تهران». فأيا كانت درجات الاتفاق أو الاختلاف مع الرجل فإنه كان واحداً من تلك الشخصيات التاريخية التي غيرت كثيرا من العالم خلال القرن العشرين. ولعل المشاعر التي انتابتني ساعتها كانت مماثلة لتلك التي عرفتها عندما وقفت وقفة مماثلة أمام الجسد المسجي لكل من لينين في موسكو وماو في الصين حيث تتدافع مشاعر كثيرة تجمع ما بين الاختلاف مع الأفكار السياسية والفلسفية، والتقدير العميق للإرادة الحديدية القادرة على تغيير المصائر، ولكن هذه المرة لم نكن أمام أصنام محنطة لأنبياء الشيوعية، بل كنا نقف في مقبرة إسلامية زجاجية يوجد في داخلها الإمام الراحل ونجله، وحولهما أوراق مالية إيرانية كثيرة ألقاها أصحاب النذور ومن يطلبون البركة.

وبشكل ما كانت زيارة القبر تتويجا لرحلة بدأت في الصباح الباكر ليوم الأربعاء ١٣ يوليو الجاري في وزارة الخارجية الإيرانية، وبعدها توجهنا إلى مدينة «قم» التي باتت شهيرة بعد الثورة بأئمتها وحوزاتها وأفكارها حيث قضينا معظم النهار في زيارة مكتبة آية الله المرعشي التي تضم مجموعة نادرة من المخطوطات الإسلامية الباهرة، وجامع «المعصومة» الذي وضعنا في قلب الفن المعماري الفارسي من جانب، وقلب المذهب الشيعي من جانب آخر حيث للأئمة مكانة تقترب من التقديس. ولأول مرة بدأ وفد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يشعر بأننا أمام حضارة عميقة متميزة، يمكن مشاهدتها وتقديرها بالعين المجردة، ولمسها باليد، بدلا مما تنقله لنا الكتب والصحف ووكالات الأنباء، وعدد محدود من الكتاب المصريين والعرب الذين شكلوا نوافذ ضيقة بالفكر والهوى عما نعرفه أو لا نعرفه عن إيران وثورتها.

قصة الزيارة بدأت قبل عام تقريبا عندما زار مركز الدراسات بالأهرام السيد محمد صادق الحسيني مستشار وزير الثقافة الإيراني، وأحد الكتاب المرموقين لمجلة الأهرام العربي، وطرح موضوع الأهمية القصوى لحوار بين المثقفين والأكاديميين المصريين والإيرانيين نظرا لما لإيران ومصر من ثقل ووزن في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وسط متغيرات عالمية متسارعة تستدعي فهمها والتفاهم حولها، خاصة أن إيران تعيش فترة إرهاصات كبرى للإصلاح والتغيير منذ انتخاب الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧. وبعد الانتخابات النيابية التي اكتسحها الإصلاحيون في شهر فبراير الماضي تفضل السفير كاظم سجاد بور مدير مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية بزيارة المركز وأعاد عرض الموضوع نفسه، وهذه المرة لم نكتف بالاتفاق على أهمية الحوار بل اتفقنا على اتخاذ خطوة عملية وهي عقد جولتين لتبادل الرأي الأولى في طهران خلال يومي ١٠ و١١ يوليو، والثانية في القاهرة مع مطلع العام القادم ٢٠٠١، على أن تكون موضوعاتها هي الرؤية للمتغيرات العالمية، والمتغيرات الإقليمية، والعلاقات الثنائية بين البلدين، على ألا تقتصر المشاركة على أعضاء المركزين وإنما تمتد الدعوة إلى عدد آخر من الأكاديميين والباحثين. وهكذا قام مركز الأهرام بتشكيل وفد من الأستاذ السيد ياسين مستشار المركز، والدكتور وحيد عبدالمجيد مساعد مدير المركز للبحوث ورئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربي، والدكتور حسن أبو طالب مساعد مدير المركز للمعلومات والكمبيوتر ورئيس تحرير ملف الأهرام الاستراتيجي، والدكتور محمد سعيد إدريس المشرف على برنامج دراسات الخليج ورئيس تحرير الإصدارة الجديدة للمركز «مختارات إيرانية»، بالإضافة إلى كاتب هذه السطور، وكل من الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة الذي زار طهران مرة واحدة من قبل عام ١٩٩٤، والأستاذ الدكتور محمد سعيد عبدالمؤمن أستاذ اللغة الفارسية بجامعة عين شمس الذي زار إيران عدة مرات كان أولاها في السبعينيات في زمن الشاه.

وكمقدمة لما سوف يأتي فيما بعد، وخلال فترة الإعداد للرحلة التي خططنا لها أن تنتهي في اليوم التالي لانتهاء الحلقة النقاشية كما هي العادة في اللقاءات من النوع نفسه، طلب منا الجانب الإيراني أن نمد فترة الزيارة لثلاثة أيام أخرى نتعرف فيها على طهران ونزور «قم» و«أصفهان»، ونقرأ الفاتحة على قبر الإمام، ونلتقي بأكبر عدد ممكن من المثقفين والأكاديميين الإيرانيين، وهو ما قبلناه بترحاب كبير. وعندما وصلنا مساء الأحد ١٠ يوليو الجاري إلى بيت الضيافة التابع لوزارة الخارجية الإيرانية حيث كان اللقاء الثاني مع السفير سجاد بور، ومعه عدد من الدبلوماسيين الذين خدموا في بلدان عربية عدة، ويجيدون العربية إجادة تامة، وبلهجتها المصرية كذلك وجدنا أنفسنا وسط مشاعر حارة، وكرم حاتمي، كان واضحا أنه ليس موجها لنا كأشخاص وإنما نحو مصر.


الخميني

صحيح أننا كنا محظوظين للغاية حيث تحسنت العلاقات المصرية - الإيرانية تحسنا كبيرا خلال الشهور الأخيرة، وكان للجهود التي بذلتها مصر وبذلها الرئيس مبارك من أجل إعطاء العضوية لإيران في مجموعة الـ ١٥ رغم المعارضة الشديدة لذلك من عدد من الدول الأعضاء.

تقدير كبير لدى الجانب الإيراني، وما أعقب العضوية من مهاتفة تليفونية بين الرئيس مبارك والرئيس خاتمي جعلت العلاقات الرسمية بين البلدين تدخل مرحلة جديدة، إلا أن الاستقبال كان يشير إلى ما هو أكثر من الاستجابة للتطورات السياسية بين البلدين. فقد كان واضحا لنا أن هناك قرارا استراتيجيا بتحسين العلاقة بين البلدين، كما كان واضحا أكثر أن هناك مخزونا كبيرا من المشاعر الدافئة التي يحملها الإيرانيون لمصر وشعبها، قد يختلف تكييفها من شخص لآخر، ولكن كلها تتفق على أن زمن القطيعة بين البلدين قد طال أكثر مما ينبغي، وأنه آن الأوان لوصل ما انقطع مهما يكن الخلاف في وجهات النظر.

وعندما بدأت الحلقة النقاشية في اليوم التالي تأكد ذلك كله في الكلمات الافتتاحية التي ألقاها السيد صادق خرازي وكيل وزارة الخارجية، والسفير سجاد بور، حيث ركز كلاهما على دور البلدين، وثقلهما، وما يمكن أن يحقق التعاون بينهما من خدمة ليس فقط التواصل الطبيعي بين بلدين إسلاميين، وإنما أيضا مصالح متعددة لكليهما في الساحتين الإقليمية والعالمية. ومن جانبنا أوضحت أن مهمة الوفد هي التعبير عن عظيم الأمل في أن تكون هذه الحلقة، والحلقة التالية لها في القاهرة بداية لتفاهم أكبر بين المجتمع العلمي والأكاديمي في حقل السياسة والاستراتيجية الدولية في مصر وإيران يفتح الطريق للفهم المتبادل، وتنمية المصالح المشتركة، والتأكيد على أننا قد جئنا بقلوب وعقول مفتوحة لكي نتعرف على تجربتكم ونستمع إلى علمكم، ونتعلم منكم العظة والحكمة التي نبعت من تجربة شعب عظيم وحضارة عريقة.

وبعد أن قمت بالتعريف بالوفد وتاريخ وعمل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تعرضت مباشرة للعلاقات المصرية - الإيرانية على النحو التالي: لقد مرت العلاقات بيننا طوال النصف الثاني من القرن العشرين في معظمها بتوترات مختلفة، وخلافات متنوعة، مرة استغرقت ربع قرن كانت الثورة فيها في مصر والمحافظة في إيران، ومرة خلال ربع قرن آخر كانت الثورة في إيران والمحافظة في مصر، وما بين واقع الثورة والمحافظة افترقنا كثيرا وأن الأوان أن نضع نهاية لهذه الفرقة، ونحمد الله أن لقاءنا هذا يأتي وقد ذابت ثلوج كثيرة في العلاقات بين البلدين، وبدأت ملامح التعاون والتقارب تجري في عروق العلاقات بين القيادات والشعوب.

إن لدينا كل ما يدعو إلى التقارب، حضارة مشتركة عميقة الجذور، وموقع مهم ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وتجربة قيادية في العالم الإسلامي والنامي تلقي علينا بتبعات وواجبات لابد من الاستجابة لها، وتطلعات شعبية للتقارب والتواد والتراحم بقيت حارة مهما تكن العلاقات على السطح، ولكن الأهم من ذلك كله أن هناك تحديات عظمى تواجهنا معا، فهناك تغيرات عظمى تجري في العالم بسرعة الضوء، بالتكنولوجيا والعولمة، وقائمة أعمال متجددة نلهث وراءها ونحتاج لجهودنا معا لكي نطفو فوقها ولا نغرق فيها. وهناك تغيرات في الإقليم نجم بعضها عن التغيرات في العالم وبعضها الآخر عن تجارب استغرقتنا طوال القرن العشرين، وأن لنا مع القرن الحادي والعشرين أن نفرز نضجا يضيف إلى قدرات بلادنا، ويعطينا دورا في إعادة تشكيل العالم. إننا لن نكون خير أمة أخرجت للناس نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ما لم نتسلح بالعلم والمعرفة، وما لم يكن لنا إسهامنا في إنتاج تكنولوجيا العالم.

وهناك متغيرات في داخل مصر وإيران حيث أخذت التجربة فيهما طوال الأعوام الماضية حظها مع الزمن، وكان فيها المكسب والخسارة، والنصر والهزيمة، والحلو والمر، لكنها كلها كانت ممتلئة بعواصف حادة، وأمواج هادرة، أخذت الكثير من حيويتنا وقدراتنا، وأن الأوان لكي نمر بمراحل سبقتنا إليها شعوب كثيرة في العالم المتقدم، والأهم في العالم النامي. إن أمامنا تحديات جمة هي أن نلحق بالعالم تكنولوجيا وإنتاجيا، وأن يكون لنا دورنا الحضاري والثقافي، وأن نحقق الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط الذي حاز على ٢٥٪ من الصراعات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية... وأن نحقق التعاون على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة. كان ذلك ما جرى في الجلسة الافتتاحية، أما ما تلاها في داخل الندوة وخارجها فقد كان مثيرا للغاية، وموعدنا الأسبوع المقبل بإذن الله.

د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٢٤ يونيو ٢٠٠٠

الجمال الأمريكى.. والعربى أيضا!

كانت الطائرة المنطلقة من القاهرة إلى نيويورك قد استوت على عرشها فوق السحب بين الفضاء والفضاء حينما تقدمت إلىّ المضيفة الأمريكية الوقور حاملة قائمة طويلة من الأفلام لكى اختار منها ما أشاء للمشاهدة خلال الرحلة الطويلة، وفى لحظتها لم أكن قد تخلصت بعد من حالة الخوف والوجل التى تعترى من يركب هذه الآلة العجيبة مهما تعدد السفر والترحال، ولكن تقديم القائمة كان يعنى أن الأمور على مايرام، وأن المركبة تطير فى مسارها السليم، وعلى المرء أن يجد وسيلة لقضاء الساعات الطوال حتى تأتى لحظة الهبوط إلى الأرض الصلبة وهكذا وجدت بين يدى كل ما أنتجته السينما الأمريكية خلال الشهور الأخيرة ناطقة بالإنجليزية التى أعرفها، ولكنها أيضا مترجمة إلى اللغات الإيطالية والفرنسية والأسبانية التى لا أعرفها، وللحظات فكرت فى الاحتجاج على عدم وجود ترجمة عربية، فالطائرة انطلقت من القاهرة عاصمة العروبة وقلبها النابض، كما أن لغة الضاد هى واحدة من اللغات المعتمدة لدى الأمم المتحدة والتى لابد أن تترجم إليها كل وثائق المنظمة الدولية، كما أننى راكب تتساوى حقوقه مع كل الركاب فى الحصول على الترجمة باللغة التى تروق لى. ورغم وجاهة وسلامة هذه الحجج، فقد قررت الاحتفاظ بها لنفسى، فلم يكن مستحبا إثارة أزمة دولية والطائرة معلقة فى الهواء، كما أن المضيفة وحتى قائد الطائرة ليس بأيديهما فعل شىء على هذا الارتفاع الشاهق الذى يبلغ خمسة وثلاثين ألف قدم، ومن المستحب عدم «عكننة» مزاجيهما بإثارة قضية المعايير المزدوجة والحقوق المتساوية للشعوب، وعلى أية حال ربما كان الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية هو الأولى بإثارة الموضوع واستخلاص الحقوق العربية المشروعة.

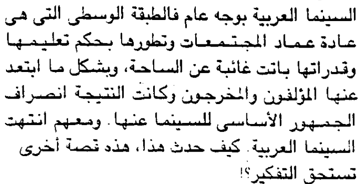
ومن بين القائمة الطويلة وجدت فيلم «الجمال الأمريكى» الذى فاز بسلة من جوائز الأوسكار أخيرا، وذاع صيته بعدها فقد قرأت عنه ما يشيد ويمدح، فأشرت إليه وبعد لحظات عادت إلىّ المضيفة الوقور بشريط صغير فى حجم أشرطة «كاسيت» الأغانى، وللوهلة الأولى شعرت بحيرة بالغة فقد تصورت أن التأشير على القائمة ممارسة أمريكية محمودة للديمقراطية بحيث يعرض الفيلم الذى يحوز على أكبر عدد من أصوات الركاب على الشاشة الكبيرة التى انتصبت فى مواجهة الركاب والتى كنت أظنها حتى وقت قريب معجزة تكنولوجية باهرة ولكن الحيرة انتهت بعد أن شرحت لى المضيفة الوقور الموضوع مشفوعا بابتسامة ساحرة أثرت فى استيعابى للتفاصيل التكنولوجية الدقيقة التى بدت بسيطة للغاية ولكنها معقدة للغاية عند التنفيذ. وهكذا تعلمت أن الدنيا تغيرت كثيرا فى مجال عرض الأفلام على الطائرات، ولم تعد المسألة فرضا على الراكب فهو يختار ما يروق له، وما يختاره بات صغيرا جدا يوضع فى جراب صغير، وبعدها تضغط على زرار فتخرج شاشة مناسبة كما يفعل الحواة من مسند المقعد، وبضغطة أخرى على زرار آخر تشاهد الفيلم.

وهكذا شاهدت فيلم «الجمال الأمريكى» الذى لم يكن جمالا على الإطلاق، وإنما تشريحا دقيقا وقاسيا للطبقة الوسطى الأمريكية فى أكثر حالاتها مثالية، وسط غابة من المفارقات الكوميدية الضاحكة، ولا يملك من يشاهد الأحداث إلا إدراك أنه أمام كوميديا سوداء لا تنتهى نهاية سعيدة وإنما تنتهى بوفاة البطل الذى كانت عيناه عنوان الحقيقة فى مواجهة كمية هائلة من الزيف والنفاق الاجتماعى. والقصة باتت معروفة الآن من كثرة ما تعرض لها النقاد

والمحللون، فنحن أمام الحلم الأمريكى مجسدا فى أسرة مكونة من أب وأم وابنه تعيش فى حى راق تسوده نفس العلاقات الاجتماعية التى يتصورها الأمريكيون عن أنفسهم وتبدأ التطورات عندما يقرر الأب الخروج على النص القائم بكامله على الادعاء بالنجاح والتواؤم والاحترام، فيترك عمله عندما بدا أن الإحكام الإدارى قد تجاوز الحد إلى السيطرة الكاملة على الفردوعندما ظهرت فتاة صغيرة منعشة وطازجة وبادرة الطلعة صديقة للابنة فيصبح ولهاناً بها. ولكن نقطة البداية وانطلاقها فى سيناريو محبوك ليس هو الموضوع وإلا لأصبح الفيلم فيلما عاديا، وإنما تنبع قيمتها من أنها تصير كاشفة عن حالة مجتمع بأسره، فالسعادة التى تظهر عليها الأسرة كاذبة فى جوهرها فالكل يعيش محنته الذاتية، والحب الذى يغلف علاقاتها يخفى خيانات متعددة، وعلاقات الجوار الليبرالية عندما تتعرض للاختبار تكشف عن أفكار فاشية هى تعبيرات فى النهاية عن شذوذ وضعف كامن وإزاء هذا الازدواج بين الظاهر والباطن لا يجد البطل فى النهاية أمامه سوى الموت للخلاص من حالة تعيسة.

وإذا كان الفيلم من جانب كاشف للعلاقات الاجتماعية فى المجتمع الأمريكى، إلا أنه من جانب أخر يعكس درجة عالية من الصدق مع النفس، ومواجهة قاسية مع الواقع، وهى صفة ملازمة للمجتمعات المتقدمة عموما، فهى ليست معنية إطلاقا بالفكرة الشائعة فى بلادنا عن الآثار غير المحمودة لنشر الغسيل القذر، فالأفضل دائما إزالة القذارة بدلا من تغطيتها وإخفائها، وعلى الأرجح فإن فيلما من هذا النوع عادة ما يطلق العقال لعلماء النفس والاجتماع للبحث عن علاج للحالة المرضية. وربما لا يملك المشاهد إلا أن يتساءل لماذا لم نشاهد فيلما عربيا عن «الجمال العربى» يقول لنا حالة النفاق الاجتماعى فى الأسرة فى بلدان عربية عدة فالتصور الشائع أن كل الأحوال على مايرام، وأن الوئام والصدق والتناغم نتيجة أصول ثقافية يبدو مفارقا للحال التى نعرفها جمعيا، ولكن تواطأ الجميع على النظر فى الاتجاه الآخر، ومع التواطؤ أزمنت المشكلات وتقيحت وكانت لها آثارها الاجتماعية والسياسية الفادحة.

ومن الغريب أن الفن والأدب العربى كان يعرف ذلك من قبل ولعلنا نتذكر جميعا ثلاثية نجيب محفوظ التى أظهرت حالة نقية من النفاق الاجتماعى ممثلة فى شخصية «سى السيد» أحمد عبد الجواد الذى كان يعيش حالة ازدواج أخلاقى بين داخل وخارج بيته، فهو صارم قاس لا يتحمل خروج زوجته مرة واحدة دون إذنه حتى ولو لزيارة الأولياء، بينما يمضى مساءه بين الغوانى والراقصات وعندما خرجت الثلاثية على الشاشة صارت الشخصية وسلوكياتها مدعاة لرفض هذه الازدواجية بل اعطاء عملية تحرير المرأة دفعة إضافية الآن لم يعد لدى مجتمعاتنا كثير من الشجاعة للتعامل مع مثل هذه النوعية من الموضوعات مرة أخرى، وربما كان ذلك جزءا من أزمتنا ومن أزمة السينما العربية بوجه عام فالطبقة الوسطى التى هى عادة عماد المجتمعات وتطورها بحكم تعليمها وقدراتها باتت غائبة عن الساحة، وبشكل ما ابتعد عنها المؤلفون والمخرجون وكانت النتيجة انصراف الجمهور الأساسى للسينما عنها. ومعهم انتهت السينما العربية. كيف حدث هذا، هذه قصة أخرى تستحق التفكير؟!



د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٣١ يـونـيـو ٢٠٠٠

تقرير آخر من طهران..!

ما أن خرج فريق مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية من صالة الوصول فى مطار طهران الدولى حتى تخيلنا أننا عدنا إدراجنا مرة أخرى الى مطار القاهرة الدولى فقد كان الزحام هائلا، والهرج والمرج سائدا والأصوات العالية التى تنادى هنا وهناك، وبقايا طعام وشراب متناثر. كان المشهد مماثلا تماما لما نعرفه فى مصر. وقت استقبال الحجاج والعائدين من العمرة. الفارق الوحيد كان أن اللوحة الإيرانية غلب عليها السواد نتيجة الشادور الذى تلبسه النساء.. أما اللوحة المصرية فكانت كما نعرفها متعددة الألوان.. ولكن الفارق لم يكن بعد ذلك كافيا، لاغفال عناصر المقاربة والمشابهة بين البلدين من حيث الحضارة الضاربة فى جذور التاريخ، والإحساس العميق بالهوية الذاتية للشعب، وحتى الميل للفوضى والازدحام التى تعكس نفسها فى قيادة السيارات بطريقة التحدى لقواعد المرور، وباختصار كانت القاهرة وطهران متقاربتين فى السلوك الاجتماعى بأكثر مما كنا نقدر قبل السفر.. وعندما وقفنا فى النهاية على باب المطار فى انتظار حقائبنا إذ بشاب يقترب منى سائلا باللغة الفارسية التى لا اعرف عنها شىء. لكن استنتجت منه انه يسأل من أين أنتم فقلت مصر ، فإذا بابتسامة واسعة تنفرج على وجهه ويردد الكلمة عدة مرات، واذا به يشد على يدى بكلمات كثيرة اظنها كانت ترحيبا استدعى آخرين ليقوموا بنفس المهمة، ولولا نداء الزملاء على للحاق بالركب الذى آذن على الرحيل، لربما وجدت واجبا على أن أصافح كل الواقفين على باب المطار.

وعندما بدأت أعمال ندوة العلاقات المصرية ـ الإيرانية فى صباح اليوم التالى، «العاشر من يوليو» فى مقر معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، لم تكن المشاعر مختلفة عما وجدته فى محطة الوصول، وزاد عليه أننى وجدت من بين المشاركين الإيرانيين الصديق الدكتور محمود سريع القلم، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الشهيد بهشتى، والذى كنت تعرفت عليه فى عدد من المحافل الدولية، ودون ترتيب سابق كنا نجد أنفسنا فى نفس الخندق، وكثيرا ماوجدت كنيته «سريع القلم» هى اسم على مسمى كما فى القول الشائع.. وكان الجمع اكثر كثيرا مما قدرت، فقد كان تصورى أن يكون اللقاء بين المركزين اقرب الى حلقة نقاشية صغيرة حتى تتوافر لها شروط الصراحة وتبادل الرأى، إلا أن عدد الجالسين على مناضد الندوة المستطيلة وصلوا الى خمسين، كان من بينهم ثلاث من النساء، ومن وراء المناضد كانت هناك مقاعد للنظارة، وصلت الى المائة نساء ورجالا، انتقل بعضهم احيانا للمشاركة فى النقاش داخل الحلقة وعلى الجانبين وفى الخلف كان هناك الصحفيون، وعدسات التليفزيون وعدد من حاملى الات التسجيل للإذاعة، وهؤلاء جميعا لم يبخلوا فى جهد اللقاء بنا ومحاورتنا فى موضوع واحد يلخصه السؤال: متى تعود العلاقات المصرية ـ الإيرانية، ومنه فى العادة يتفرع سؤالان: ماهى العقبات التى تقف فى طريق العودة؟ وهل هناك ضغوط على مصر فى هذا الشأن؟!

وللحق فقد نقلوا اجاباتنا كاملة كما ذكر لى سفيرنا القدير محمد رفاعة اللهم الا واحدة من الصحف ذكرت ان كاتب هذه السطور هو رئيس قسم رعاية المصالح المصرية فى طهران، وما عدا ذلك فقد كان قولنا هو ان العلاقات الرسمية بين البلدين هو موضوع للحكومات، أما موضوعنا فهو تنمية العلاقات الاكاديمية والبحثية والتفاهم المشترك بين مصر وايران حول القضايا السياسية والاستراتيجية، والتى نرى انها تحسنت كثيرا خلال الفترة القصيرة الماضية، ونأمل فى ان تستمر فى تحسنها فى المستقبل، وكان هذا هو ماقمنا به بالفعل خلال جلسات الندوة، ولحسن الحظ ان الجلسة الأولى والتى كان موضوعها «تحليل الظروف الدولية»بدأها استاذنا السيد يسين الذى يعرف القراء باعه الطويل فى فهم وتحليل العولمة وآثارها، وحوار الحضارات وشروطه قبل وقت طويل من المبادرة التى شنها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى، وبعدها تلاه السفير سجاد بور مدير المعهد والسيد داريوش اخوان زنجانى الاستاذ فى جامعة طهران، وكانت المفاجأة لنا وللإخوة الإيرانيين ان هناك اتفاقا كبيرا فى وجهات النظر حول مايجرى فى العالم من متغيرات، وأهمية التعامل معها من موقع المشاركة الفاعلة، وليس من موقع تسجيل المواقف. اما المفاجأة الكبرى فكانت أن الجانبين المصرى والايرانى انقسما داخل كل منهما حول تقويم متغيرات الجغرافيا السياسية وتلك الاقتصادية فى حركة العالم المعاصر، وهنا وجدنا أنفسنا ليس بين جانبين لكل منهما تحيذاته ومواقفه، وانما إزاء تعددية مصرية وإيرانية صحية لكل منهما، ودلالة على نضج أكاديمى وبحثى.

وهكذا سارت الأمور فيما تلا ذلك من جلسات، والتى عرض الزملاء جانبا منها فى مقالات نشرت فى «الأهرام» خلال الأيام القليلة الماضية، اما بقيتها فسوف تصدر فى كتاب عن أعمال الندوة باللغتين العربية والفارسية قبل موعد الجولة المقبلة فى القاهرة فى يناير المقبل.. وحسبنا هنا القول إن الندوة جرت فى إطار من الود والصراحة، وكان هناك درجة عالية من التوافق حول كثير من المبادىء الأساسية، خاصة مايتعلق بالتعامل مع العالم، وضرورة المشاركة فى خلق المعرفة العالمية المعاصرة، التى لايغنى عنها السجل الذهبى للحضارة العربية ـ الإسلامية واهمية العمل المشترك لتخفيف حدة التوتر الإقليمى، ووجود مساحة واسعة للتعاون بين البلدين فيما يتعلق بمنطقة اسيا الوسطى وأفغانستان والمحيط الهندى ومنظمة المؤتمر الإسلامى، ومجموعة الدول الـ ١٥ ومجموعة الدول الثمانى الإسلامية، وفوق ذلك كله مجال منع انتشار اسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، والذى كان لمصر وإيران فضل المبادرة فى عام ١٩٧٤ فى الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى المنطقة، ومن ساعتها فإن مصر دفعت بالمشروع خطوة الى الامام بعدها لكى تشمل كل اسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية، أما إيران فمن جانبها فقد حصلت على افضل سجل من حيث التوقيع والتصديق والتنفيد فى المعاهدات الدولية المتنوعة فى هذه الأسلحة.

لم يكن معنى ذلك كله أنه لم تكن هناك خلافات جوهرية بين الجانبين المصرى والإيرانى مهما تكن الخلافات داخل كل منهما، ولكن هذه الخلافات وضعها ببراعة شديدة السيد هادى خسرو شاهى مستشار وزارة الخارجية الإيرانية فى قاعدة للتوافق حينما قال: «نتفق على ان نرتضيه وليعذر كل منا الآخر فيما نختلف عليه» هى القاعدة التى فضلا عن حضاريتها، فإنها الاساس فى العلاقات الطبيعية بين الدول التى تختلف ظروفها وتطورها التاريخى ونظمها السياسية.. صحيح أنه كان هناك على الجانبين من يعتقد فى اهمية عبور كل الخلافات، والانتقال فورا الى المشاركة والتآلف لمواجهة تحديات قائمة ومتخيلة الا انه كان على الجانبين رؤوس باردة بما يكفى لتجاوز حرارة اللقاء والضيافة لكى تدرك أن فجوة اكثر من عشرين عاما على الفراق وقطع العلاقات لايمكن عبورها مرة واحدة، وبالتاكيد من خلال ندوة مهما كان قدر المشاركين فيها أو كان عدد الحاضرين كبير.

وقد كان واضحا لنا أن نقاط الخلاف الرئيسية تتركز اساسا فى علاقات البلدين مع الولايات المتحدة الأمريكية، وموقفهما من عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية ، وبدرجة اقل فى الموقف من دول الخليج وهى خلافات معروفة ولاداعى لتكرار عرضها فى هذا المقام، ولكن الجدير بالتسجيل ان الجانب الإيرانى لم يكن يضع مواقفه فى هذا الشأن، كأنها شروط خاصة بالعلاقات بين البلدين، والتى أوضح الجميع انها لاتتوقف على هذه الموضوعات والاكثر من ذلك، أن هناك تفهما للموقف المصرى فيها، وفى الحقيقة فإن اكبر المشكلات التى واجهها الفريق المصرى كانت فى غياب كثير من المعلومات الاساسية عن المواقف المصرية المختلفة واسبابها ودوافعها، وكان هناك القليل من المعرفة عن مصر، والتى وجدنا أن الجانب الإيرانى يعتمد فيها على عدد محدود للغاية من المصادر المصرية لايزيد فى أحوال كثيرة عما كتبه كاتبان مصريان فقط، وفى أحيان قليلة يضاف لها عدد من صحف المعارضة اليسارية والأصولية، على أى الأحوال فقد كانت الندوة مناسبة لكى يستمع الجانب الإيرانى الى وجهات نظر اخرى، ولو كان هذا هو الجانب الايجابى الوحيد للندوة لكان ذلك كافيا جدا.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢ يـولـيـو ٢٠٠٠

من السياسة إلى الاقتصاد وبالعكس

تعود علماء السياسة الدولية على تقسيم موضوعات علاقات الدول إلى ما يسمى «السياسات العليا»، وهي التي تتعلق بالحرب والسلام وبقاء الدول وسلامة أراضيها، ومنها تفرعت قضايا التسلح والبناء العسكري وتوازن القوى والتحالفات في عقدها وفضها، و«السياسات الدنيا»، وهي التي تشمل كل ما عدا ذلك من تفاعلات روتينية تتضمن التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية والثقافية في العموم. وبشكل ما فإن السياسات العليا لم تعد فقط مركز الاهتمام لدى المجتمع الدولي، بل إنها صارت الموضوع الرئيسي الذي يشغل كل اهتمام قادة الدول فيما عرف بالأمن القومي الذي يعني في جوهره حماية أراضي البلاد وقيمها العليا من العدوان الخارجي، بينما أوكلت في العادة «السياسات الدنيا» إلى الوزراء والأقل مرتبة، لكي يعتنوا بها. ولكن العقود الأخيرة باتت تشهد على سخافة هذا التقسيم، فقد تحول الكثير من «السياسات الدنيا» إلى «سياسات عليا» بحكم انتهاء الحرب الباردة أولا، وبحكم الريادة المتزايدة لدور الاقتصاد في تحديد مكانة الدول ودورها العالمي ثانيا، وليس أدل على ذلك من أن الموضوع الرئيسي لسياسات الدول الأوروبية صارت تتعلق بالاتحاد الأوروبي الذي يعني أساسا بالعلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، حتى أصبحت تشغل القسط الأعظم من اهتمام ووقت القادة والزعماء. وإذا نظرنا إلى العلاقات الصينية - الأمريكية التي كانت طوال تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية تتعلق بالسياسات العليا وتوازنات القوى للمواجهة بين الشيوعية والرأسمالية في ظل الحرب الباردة، وما بين مثلث واشنطن وبكين وموسكو في عصر الوفاق، فإن محتواها الراهن بات اقتصاديا ودفع الطرفان لوصفها بالمشاركة الاستراتيجية رغم اختلاف النظم السياسية، والمنازعات حول الأمن الإقليمي في شرق وجنوب شرق أسيا، والهواجس الأمريكية، والصينية، الخاصة بسياسات التسلح لكليهما.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، قدر لكاتب هذه السطور النظر في ثلاث علاقات استراتيجية لمصر، الأولى في الولايات المتحدة، حيث شاركت في الزيارة التي قام بها منتدى مصر الاقتصادي الدولي لعدد من المؤسسات الأمريكية للدعوة من أجل الإسراع ببدء المفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة بين القاهرة وواشنطن، والثانية في مصر وجاءت في إطار الندوة التي نظمها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالتعاون مع مجلس العلاقات الخارجية الفلسطيني للتداول حول العلاقات المصرية - الفلسطينية، والثالثة في مصر أيضا حينما عقد لقاء بين مركز الأهرام ومركز شنغهاي للدراسات الدولية للتداول حول العلاقات المصرية - الصينية، وتوقيع بروتوكل للتعاون بين المركزين. وفي كل هذه اللقاءات لم يختلف أحد على أن العلاقات الاستراتيجية، أو الخاصة بالسياسة العليا، بين مصر من جانب، وكل من الولايات المتحدة وفلسطين والصين أكثر من ممتازة، وتحقق الكثير من الفوائد للطرفين، فيما يتعلق بالمصالح العليا والأمن القومي والسياسة الخارجية. فكما هو معروف فإن العلاقات المصرية - الأمريكية تطورت تطورا مثيرا للغاية منذ أكتوبر ١٩٧٣، وسرعان ما انتهت الخصومة التي اتسمت بها علاقاتهما طوال الخمسينيات والستينيات، وحل محلها تعاون سياسي ارتبط بعملية السلام في الشرق الأوسط ثم ارتقت بعد ذلك إلى علاقات استراتيجية شملت علاقات عسكرية وثيقة في مجالات التسليح والتدريب، ودخلت إلى مستوى المشاركة في حرب الخليج الثانية وحماية أمن الخليج بوجه عام. أما فلسطين فقد كانت قضيتها دوما بالنسبة لمصر قضية مركزية بحكم موقعها في العلاقات العربية - العربية، وموقعها من الأمن القومي المصري، موقعها التاريخي في النفسية المصرية، وتنطبق كل هذه المواقع على فلسطين هي الأخرى، ونتيجة ذلك كله أصبحت فلسطين وقضيتها على رأس أولويات السياسات الاستراتيجية العليا لمصر طوال أكثر من نصف قرن، وتفاعلت القيادات والهيئات المصرية والفلسطينية مع بعضها وفقا لهذه الأسس في وقت الحرب وفي زمن السلام. وأخيرا فإن العلاقات المصرية - الصينية شهدت نقلة نوعية منذ منتصف الخمسينيات عندما كسرت مصر العزلة الدولية على الصين بالاعتراف بها، وعندما ساعدت بكين القاهرة في كسر احتكار السلاح، ومن يومها والعلاقات السياسية والاستراتيجية بين البلدين راسخة، وتؤدي إلى التعاون الوثيق في حماية أمن البلدين، وقيادة العالم الثالث في مواجهة العالم الأول، ومهما تغيرت القيادات أو التوجهات الداخلية أو الدولية لكلا الطرفين، فإن العلاقات بينهما ظلت على موقعها المهم في السياسات العليا لكليهما.

وبرغم هذه العلاقات الاستراتيجية المحورية فإن العلاقات الاقتصادية لا تواكبها على الإطلاق، وفي الأغلب الأعم فإنها شاحبة وضعيفة ولا تشكل رافدا للعلاقات الاستراتيجية تتزايد أهميته كل يوم في العلاقات الدولية لأسباب متنوعة لا داعي في هذا المقام الإفاضة فيها. فالصادرات الأمريكية لمصر لا تشكل غير نسبة ضئيلة من الصادرات الأمريكية التي تعدت في العام الماضي ٨٠٠ مليار دولار، وفوق ذلك فإنها تناقصت من ٣٨٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٣٠٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٩، أما الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة والتي لم تتعد ٦٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ فإنها تراجعت إلى ٦١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٩، وبعد ربع قرن من العلاقات الاستراتيجية فإن حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر لم يتعد ٢,٣ مليار دولار وأكثر قليلا من نصفهم في قطاع النفط وحده، بالإضافة إلى ٧٥٠ مليون دولار في البورصة المصرية، إذا قورن ذلك كله بحجم الاستثمارات الأمريكية، والتجارة الأمريكية، مع الدول الصديقة والحليفة، وحتى مع العديد من الدول غير الصديقة وغير الحليفة، فإنه لايزيد كثيرا عن نقطة في بحر، وبالتأكيد فإن المقارنة سوف تكون تماما في غير صالحنا إذا ما قارنا ذات المؤشرات بين مصر وإسرائيل.

ولا يختلف الأمر كثيرا في حالة العلاقات المصرية - الفلسطينية، والمصرية - الصينية، فبالنسبة للأولى فإن التجارة محدودة للغاية، ولم تزد قيمة الصادرات الفلسطينية السنوية إلى مصر على ١٥ ألف دولار، أما الصادرات المصرية فكانت ٤٠ مليون دولار يتجه معظمها إلى قطاع غزة وجزء محدود فقط يذهب إلى الضفة الغربية، وكل ذلك يشكل ١٪ فقط من حجم التجارة الفلسطينية الكلية، في الوقت الذي تزايد فيه نصيب إسرائيل إلى أكثر من ٩٠٪ من التجارة الكلية، بينما نصيب الأردن التي تواجه نفس الصعوبات الإسرائيلية التي تواجهها مصر إلى ٧٪. ووفقا للإحصاءات الصينية، التي تزيد كثيرا عن الاحصائيات المصرية، فإن حجم التبادل التجاري بين مصر والصين متواضع للغاية مقارنة بالموقع الاقتصادي العملاق التي تشغله الصين في الاقتصاد العالمي، ومقارنة بالعلاقات التجارية بين الصين وإسرائيل والتي لم تتوافر لها ذات العلاقات التاريخية والاستراتيجية، فالصادرات المصرية للصين لاتزيد كثيرا على ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧، أما صادرات الصين إلى مصر فإنها بلغت في ذات العام ٤٦٥ مليون دولار، بينما تعدت الصادرات الإسرائيلية إلى الصين المليار دولار، وتعدت الصادرات الصينية إلى إسرائيل ٧٠٠ مليون دولار، أي أن حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ثلاثة أمثال حجم التبادل التجاري بين مصر والصين.

نحن إذن أمام مشكلة حقيقية تتعلق بعلاقاتنا الاستراتيجية التي ظلت لسنوات طويلة تشكل جزءا مهما من السياسات العليا لمصر، وربما كانت هناك أسباب تدعو إلى استمرار هذه العلاقات الاستراتيجية على المدى القصير، ولكن المؤكد أنه في المدى المتوسط والبعيد فإن هذه العلاقات تتعرض لخطر انزوائها إلى مجرد علاقات تاريخية نتيجة ضعف العلاقات الاقتصادية التي باتت الأساس لأي علاقات استراتيجية طويلة المدى.. أسباب هذه الحالة المؤسفة كثيرة، ولكن أهم أسبابها على الإطلاق هو ضعف الطاقة الاقتصادية المصرية بشكل عام، وعجزها عن مواكبة العلاقات الاستراتيجية المصرية، وهي قضية تستحق تناولا منفصلا ومستقلا، خاصة مع الحالة التي يمر بها الاقتصاد المصري هذه الأيام..

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهـرام العربي

التاريخ : ١١ يوليـو ٢٠٠٠

التخلف الأمريكى......!!

عندما كنا ندرس المادية الجدلية لكارل ماركس وغيره من المفكرين تعلمنا أن المراحل التاريخية لا تنتهى بكلياتها أبدا، وإنما يبقى دوما بعض من آثارها مع كل مرحلة جديدة فى التاريخ البشرى، فلا عهد الرق ينتهى مع عصر الإقطاع، ولا هذا يختفى مع الرأسمالية وفهمنا لماذا استمرت حتى الآن ملكيات يعود بعضها إلى العصور الوسطى، ولماذا لايزال القضاة البريطانيون يلبسون الباروكة البيضاء عندما يعتلون منصة المحكمة، وهكذا، ـ أو هكذا قيل لنا ـ فإن النظم الاجتماعية لا تختفى أبدا وإنما هناك دوما بقايا لها تستمر ضمن تركيبات نظم اجتماعية جديدة، ولكنها فى كل الأحوال تتجه بالتطور الإنسانى خطوة متقدمة إلى الأمام. ويبدو أن بعضا من هذا على الأقل صحيح، وأن أكثر المجتمعات تقدما فى العصر الحالى اقتصاديا وتكنولوجيا فى الولايات المتحدة يحمل فى جنباته أشكالا كثيرة من التخلف الذى تناسب مستوياته كثيرا ما نعرفه فى العالم الثالث، وأكثر من هذا فإن آخر مراحل الرأسمالية المعاصرة ممثلة فى العولمة الأمريكية قد تكشف عن أشكال بدائية تقدم من المشكلات ما لا يقل عما تعرفه بلدان متخلفة.

مناسبة هذا الحديث جاءت فى مطار رونالد ريجان القومى بالعاصمة الأمريكية واشنطن حينما بدأت رحلة العودة من زيارة أخيرة للولايات المتحدة حيث تجمع على بوابة شركة تى.دبليو.اى. الأمريكية جمع من كاتب هذه السطور، والدكتورة منى مكرم عبيد، والصديق الدكتور عمرو عبد السميع مدير مكتب الأهرام فى أمريكا الذى تفضل مشكورا بوداعنا، مع الوفد الفلسطينى الذى كان عائدا لتوه من جولة مفاوضات أخرى مرهقة وفى المقدمة منه الأخ أحمد قريع رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى، والأخ حسن عصفور الوزير بالسلطة الوطنية الفلسطينية. كان الوقت الساعة الرابعة بعد الظهر، وبدأنا نواجه أكثر مشاكل العالم الثالث حدة فى واحدة من أكثر المطارات العالمية تقدما، ومع واحدة من أكبر الشركات التى يفترض أنها تحمل العلم الأمريكى فى التقاليد الرأسمالية العريقة التى يفترض فيها مراعاة حقوق المستهلكين، الذين هم فى هذه الحالة نحن، وأن الزبائن الذين هم نحن كذلك يفترض أنهم على حق.

وعندما وصلنا لم تكن هناك مشكلة جمة فى شحن الحقائب اللهم إلا من صعوبة قليلة فى التفاهم، وعلى بعد أمتار قليلة وصلنا إلى بوابة الخروج فإذا بمن عليها يخبرنا أن الأحوال الجوية ليست على مايرام، وأنهم ليسوا متأكدين بالمرة عما إذا كان ممكنا سفرنا فى هذا اليوم أم لا خاصة أن هناك تراكما لرحلات سابقة لم يقدر لها السفر بعد. ولم تكن مسألة الأحوال الجوية جديدة على أى منا، وعلى أى الأحوال فإن أحدا لم يكن على استعداد للمخاطرة وسط عواصف رعدية، ولكن تحذيرا كهذا كان سوف يكون مفيدا أكثر لو عرفناه، كما يحدث فى شركات العالم المتقدم قبل مغادرة مكان الإقامة، وعلى أكثر تقدير، قبل شحن الحقائب التى لا تبعد إلا أمتارا قليلة عن المكان الذى نقف فيه. الأكثر من ذلك أن التقدم التكنولوجى حتى هذه اللحظة لم يكن حاسما بعد بأنه سوف يستحيل السفر، ومن ثم فإنه على مدى خمس ساعات كاملة تراوحنا بين استحالة السفر، إلى إمكانية سفر البعض منا، أو جميعنا دون مرافقة الحقائب، أو جميعنا مع الحقائب، والأهم أنه لما كان على بعضنا أن يلحق بطائرات أخرى من مطار نيويورك فقد كان الوقت يمضى دون يقين بالحالة التى سوف نؤول لها من

سفر أو قعود. ولكن المشكلة الكبرى، أن أحدا لم يعرف على وجه التحديد عما إذا كانت العواصف تشمل مطار نيويورك ومن ثم فإن التأخير متوقع أيضا هناك، فكما يحدث فى كثير من مطارات العالم الثالث تلقينا سبعة تقديرات مختلفة، ومعها سبع نصائح مختلفة، عن الحالة فى المطار الآخر.

ولم تكن الخمس ساعات سهلة على وجه الإطلاق، فقد ظهرت العولمة فى أكثر حالاتها بدائية، ففى المواجهة على البوابة كان هناك ثلاثة من الأمريكيين يعودون إلى أصول جغرافية مختلفة إفريقية وأسبانية وثالثة لا يعرف أحد كنهها على وجه التحديد، ولكن المهم أنها تمثل ثلاث لكنات مختلفة للغة الإنجليزية، ومن وقت لآخر كانت تظهر مضيفة بلكنة نيويورك، على الجانب الآخر كان المسافرون الذين ينتمون إلى عشر جنسيات على الأقل لهم لكناتهم الخاصة كذلك، ولكن المدهش أنه لم يكن هناك من بينهم أمريكى واحد، وهكذا أدركنا أنه ربما تكون الشركة «العالمية» مخصصة فقط للدول النامية، وتتعامل بنفس مستوياتها. على أى الأحوال فإن العولمة فقدت نقطة رئيسية فى مطار رونالد ريجان القومى، فقد ثبت أن الادعاء بسيادة اللغة الإنجليزية فى لهجتها الأمريكية على العالم ليس له أساس أولا لأنه لا توجد هناك لهجة أمريكية واحدة، كما أن العالم الذى تعلم الانجليزية كل على طريقته سوف يخترع لغة إنجليزية تناسب مقتضى الحال ولكنها لا تصلح بالضرورة للتواصل على المستوى العالمى.

الأخطر من ذلك، كما يحدث كثيرا فى دول الجنوب، أنه لا يوجد أحد تتحدث معه، فبسبب التقدم التكنولوجى لم تعد هناك حاجة لوجود مكاتب لشركات الطيران فى المطارات، فما على الراكب سوى الاتصال برقم يبدأ بـ 800 وبعدها سوف يجد من يساعده على الفور ويحدد له متى سوف يسافر وكيف وهكذا. ونظريا فإن العولمة تبدو جميلة، وتوفر المال والجهد والمكان والمعلومات الكافية، ولكن واقع العولمة شىء آخر، فمرة أخرى فإن الباحث عن اليقين سوف يتعامل مع لكنات غير مفهومة لشركة تى.دبليو.اى، وبعدها سوف يستمع إلى قطع من الموسيقى انتظارا لإجابة لا تأتى أبدا.

وهكذا فشلت كل محاولات الفهم والتفاهم، وانتهى الأمر بالجميع أنهم لا يعرفون على وجه الدقة ما الذى سوف يفعلونه فى اليوم التالى بعد أن قررت الأغلبية بأسلوب ديمقراطى أنه لابد من المبيت فى واشنطن ليس خوفا من الأحوال الجوية فقط، وإنما خوف من الضياع فى مطار نيويورك الأكثر عولمة وتقدما وبالتالى ربما ليس أكثر تعقيدا فقط وإنما أكثر تخلفا كذلك. على أى الأحوال وحتى يطمئن القارىء الكريم فقد عدنا بسلامة الله بعد يومين فقدنا فيهما حقائبنا، ولم يضع الوقت سدى تماما فقد عقدنا ندوة مع هذه الكوكبة من رفاق المطار حول سر التخلف الأمريكى، وكان الأخ حسن عصفور ملحا تماما فى أن أبحث عن تحليل علمى للبدائية فى الدولة العظمى الوحيدة الباقية فى عالمنا، وقد وجدته فى نظريات ماركس الذى كنت معجبا بها فى أزمان مضت. فأمريكا أيا كان تقدمها تعيش حالة جدلية، فيها التخلف يقف جنبا إلى جنب بجوار التقدم، وكان من حظنا أن وقعنا فيه!!.



د.عبدالمنعم سعيد

فى ندوة العلاقات المصرية الفلسطينية

مصر تدعم عملية السلام على المسار الفلسطينى بحكم الروابط التاريخية

كتب ـ شريف جوهر:

أكد الدكتور عبد المنعم سعيد مدير الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالأهرام» أن مصر كانت دائما ومازالت تدعم عملية السلام على المسار الفلسطيني بحكم الروابط التاريخية وحقائق الجغرافيا السياسية الراهنة

وأضاف فى كلمته بالجلسة الأولى لندوة العلاقات المصرية ـ الفلسطينية التى اقامها المركز أمس وتستمر لمدة يومين ـ إن العلاقات المصرية ـ الفلسطينية ذات بعد تاريخي مهم حيث أنها تمتد عبر العصور بداية من العصر الفرعونى ثم اليونانى والعربى ـ الاسلامى ثم الفترة العثمانية.

وأشار الى ان مصر تمثل بعدا استراتيجيا لفلسطين كما تمثل فلسطين نفس البعد بالنسبة لمصر، مؤكدا أن مسيرة العلاقات بين البلدين كانت دائما مسيرة تحالف، وقال مروان كنفانى مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أن هناك تبادلا دائما ورؤية واضحة المعالم بين مصر وفلسطين من أجل دعم عملية السلام على المسار الفلسطيني وحتى يكون الطرف المصرى على معرفة تامة بأخر المستجدات التى تخص هذه العملية السلمية، ومن ناحيتها دعت الدكتورة غانية ملحيس الى تنشيط التبادل الاقتصادى والتجارى بين البلدين من أجل مصلحة الشعبين حتى لاتكون العلاقات المصرية ـ الفلسطينية علاقات رسمية فقط.

وأضافت ان الجانب الفلسطيني يريد مصر شريكا لاناصحا.

وقالت إن قضية الاستيطان والمياه.. وغيرها من القضايا المهمة تشكل فى واقع الأمر مخاطر ليس على فلسطين وحدها ولكن على مصر والأمة العربية، وقد جاءت الجلسة الثانية تحت عنوان «المفاوضات وتأثيرها على العلاقات وشارك فيها الدكتور مصطفى الفقى، فى حين جاءت الجلسة الثالثة تحت عنوان «مستقبل العلاقات وشارك فيها الدكتور وحيد عبد المجيد.

إعادة صياغة برنامج العمل الوطنى

بعد سلسلة اجتماعات عقدها مجلس الوزراء، وحضرها الرئيس حسنى مبارك، لمناقشة اتفاق المشاركة الأوروبية ـ المصرية، طلب الرئيس من الدكتور عاطف عبيد التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق.

وبذلك تكون مصر قد حسمت أمرها بعد أربع سنوات، من المفاوضات المضنية والشاقة فى اللحاق والمشاركة فى الاقتصاد العالمى، وهو الهدف الذى طالما تحدثنا عنه كثيرا، ولكن فى الواقع العملى، وعندما نواجه اختبارا محددا مثل المشاركة، لا نلبث أن نتباطأ، ونجر الأقدام، وتبدأ جماعات المصالح المختلفة فى الضغط من أجل ابقاء الأمور على ما هى عليه. وربما كان القرار الأكثر أهمية من قرار التوقيع، هو التوجيه الرئاسى بوضع برنامج لإعادة صياغة العمل الوطنى يتم بمقتضاها تحديث الصناعة الوطنية، بحيث تكون قادرة على المنافسة فى ظل الأوضاع الجديدة التى سوف تترتب على العلاقة مع أوروبا، ومستقبلا فى العلاقة مع الولايات المتحدة عندما نشرع فى عقد اتفاقية التجارة الحرة معها، ومن يعرف فربما تنفخ الروح فى الاتفاقية العربية للتجارة الحرة، واذا ما وصلت عملية السلام الى منتهاها فسوف نواجه أوضاعا تنافسية مع دول عربية وشرق أوسطية عديدة.

معنى ذلك، أنه ليس هناك بد مما ليس منه بد كما يقال، وعلينا إعداد المجتمع والدولة للدخول فى المنافسة، ولعلنا نفعل ذلك متأخرين، فقد كنا نعلم أن الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبى قادمة، وكنا نعرف أن هناك اتفاقية اسمها الجات قد وقعنا عليها، بل كنا نعلم ما الذى يجرى ويدور فى الاقتصاد العالمى، بل إن ما هو أكثر من ذلك، أننا حددنا هدف المجتمع طوال التسعينيات بأنه الاندماج فى النظام العالمى من منطلق المشاركة والتنافس، ومع أننا حققنا بعض التقدم على الطريق، إلا أننا أعدنا تجربة الثمانينيات مرة أخرى، فقد كنا نعرف بضرورة الإصلاح المالى للاقتصاد الوطنى، ومع ذلك ظللنا مترددين فى بلوغ المراد، وكان هناك نعيق البوم المنذر بالويل والانهيار الاقتصادى اذا ما أصلحنا أحوال العملة، واستغرق الأمر عقدا كاملا غرقنا فى الخوف من انهيار العملة وزيادة العجز فى الموازنة وتصاعد التضخم.. وعندما استجمعنا شجاعتنا فى النصف الأول من التسعينيات وقمنا بالإصلاح المالى، اذا بالعملة ثابتة، والعجز يتناقص حتى وصل الى أقل من ١٪، وانخفض التضخم الى أدنى المستويات، بل حققت مصر أكبر قدر من الاحتياطى النقدى، وصل الى ٢١ مليار دولار، وبدلا من استكمال ذلك بالمضى قدما فى إعداد المجتمع والدولة نحو استكمال هذا الاصلاح بتطوير القطاعات الانتاجية فى الميجتمع، حتى يتناسب مع القرن الحادى والعشرين، اذ بنا مرة أخرى نستمع الى صيحات التشاؤم والخوف من أن يؤدى الى انهيار الصناعة الوطنية، والعجز عن المنافسة، وانتشار البطالة، وتكرر مع ذلك نفس ماحدث من قبل، فترددنا، وظللنا نؤجل اتخاذ القرارات الخاصة بالتحديث حتى جاءت اللحظة الحقيقية. عندما بات علينا أن نتخذ موقفا من اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى.

ولكن المهم الآن ربما كان أصعب مما كان عليه الوضع منذ عشر سنوات مضت، فتحديث الصناعة والقطاعات الانتاجية الأخرى لا يتحقق فقط بترشيد الادارة وتطوير تكنولوجيا الانتاج، فالمهمة لاتقل عن تحديث وتطوير المجتمع كله لكى يكون قادرا على المنافسة فى السوق العالمية، فالسؤال الذى لانستطيع الهرب منه هو.. لماذا لم يحدث التحديث من قبل؟ ولماذا لم نقترب أكثر مما اقتربنا من الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وفى بعض المجالات مثل الصادرات تراجعنا؟. فالحقيقة التى لانستطيع تجاهلها هى أن المجتمع السياسى ـ حكومة ومعارضة ـ لم يتمثل المجتمع هذه الأهداف ويحولها الى بوصلة هادية لحركة الدولة ككل، وفى كثير من الأحيان، وفى غمرة التفاصيل اليومية، والقضايا الآنية، زاغت العيون عن الأهداف الرئيسية، بل كان هناك من يسعى الى تعويضها، والالتفاف حولها، سواء كان ذلك الحكومة التى تبتلع ببيروقراطيتها الكثيفة أفكار الاندماج فى النظام العالمى فراحت تعوق كل خطوة تجاهها، أو



من القطاع الخاص الذى استمرأ العمل فى ظل نظم الحماية فراح يقاوم كل مقترحات الاصلاح داخله، وكل مايدعوه لزيادة قدرته التنافسية، أو من أجنحة من النخبة الثقافية والفكرية التى خلطت بين ضرورة التواؤم مع العصر، وما بين مكافحة التغريب والأمركة التى استدعتها من مراحل تاريخية سابقة كان فيها العداء للغرب جزءا من الأهداف القومية، فذهبت فى اتجاه شن حملات صليبية على كل مايقربنا من العالم، ويضع لنا مكانا فيه.

النتيجة المؤسفة الناجمة عن ذلك، هى حدوث فارق هائل ما بين سياستنا الخارجية وتلك الداخلية، وفى الوقت الذى كانت الأولى تحاول إيجاد أسواق تفضيلية للصادرات المصرية فى العالم العربى وإفريقيا وأوروبا وحتى الولايات المتحدة، كانت عاجزة تماما عن توفير الصادرات التى تجعل هذه الأسواق ميزة لنا وليست نقيضة علينا، وبين هذه وتلك كان خطابنا السياسى يطالب على مستوى القمة بالإندماج فى الاقتصاد العالمى، أما على مستوى القاعدة فى مجلس الشعب والأحزاب ووسائل الإعلام، فإنه اعتبر ذلك جريمة لاينبغى الوقوع فيها، والتحول نحو اقتصاد السوق لايعنى إلا مجتمعا للفساد والسرقة والاغتصاب للفقراء، بل إن من يقرأ ويسمع سوف يتخيل أنه فى حالة حرب مع الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد. وما بين السياسة الخارجية والداخلية، وما بين الخطاب على مستوى القمة أو ذلك على مستوى القاعدة، فإننا وضعناها خالية من الشرعية، أو انها مجرد واجهة نحو العالم الخارجى، بينما تبقى كل الأمور فى الداخل كما هى، أو على وجه الدقة تتحرك ببطء شديد حتى تاتى لحظة القرار والحقيقة، فتتحرك خطوة الى الأمام وكاننا مضطرون اليها، وليس لأنها سوف تحقق الأهداف القومية للبلاد حتى أن يكون لنا قول وفعل فى عالمنا.

من هنا فإنه إعادة صياغة برنامج العمل الوطنى لاينبغى لها أن تتوقف فقط على أهميته القصوى وهذا ليس كافيا، وفى تجارب الدول الأخرى فإن قاد الى خطوات قليلة لم تلبث أن أدت الى أزمات وتراجعات. ربما كانت الأزمة التى عاشتها المجتمعات الآسيوية منذ عامين ترجع فى بعض منها الى عدم التوافق هذا ما بين سعيها الى الاندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال بنية انتاجية وتصديرية نشيطة وديناميكية، وما بين واقع اجتماعى وسياسى داخلها كان مفارقا لهذه الحقيقة. ومن يشاهد الآن الاصلاحات التى جرت فى كوريا الجنوبية وتايلاند، واندونيسيا فى كل جوانب حياتها الداخلية يفسر الى حد كبير ليس فقط خروجها من الأزمة القاسية، بل أيضا انطلاقتها الراهنة التى ستخلق لها مكانا ثابت فى النظام العالمى.

ما نحتاجه الآن قدرا كبيرا من المكاشفة والمصارحة، وان تكون صياغة برنامج العمل الوطنى شاملة لجوانب كثيرة من حياتنا، وقادرة على تحقيق التناغم ما بين أطرنا ومؤسساتنا الانتاجية، والمالية، وأجهزتنا التشريعية والحكومية، بحيث يكون المعيار الحاكم لها هو مدى القدرة على تحقيق هدف تعظيم تنافسيتنا فى الاقتصاد والنظام العالمى.

د.عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٢٩ يوليو ٢٠٠٠

قابلت بشرا سعداء...!

حدفت بى المقادير لقضاء ليلة فى مدينة الإسكندرية، وكما هى العادة انتهى بى المطاف إلى الجلوس فى واحد من تلك المقاهى على الكورنيش لتناول الشاى والتطلع إلى البحر والتأمل فى أحوال الناس، وكانت المفاجأة هى أن هناك آلافا من البشر يتجولون وعلى وجوههم ابتسامات واسعة، وفى تحركاتهم قدر كبير من السرور والحبور، وباختصار يشعرون بقدر ليس قليلا من السعادة. لم يختلف الأمر كثيرا إذا كانت الأسر كبيرة أو صغيرة، فى بداية العمر أو فى الطريق إلى الكهولة والشيخوخة، أو كانت النساء محجبات أو غير محجبات، أو كان الشباب فى سن اللهو واللعب أو فى زمن المسئولية الأولى، وفى كل الأحوال والأعمار كان الجميع يعبرون عن سعادتهم الخاصة بالتمايل مع موسيقى صاخبة تأتى من اتجاهات شتى، ورغم اختلاطها وتزاحمها فقد كان الجالس والواقف والماشى ينتقى بقدرة عجيبة ما ينسجم معه ويطابق مزاجه، وفى نفس الوقت يقوم بأعمال متنوعة للحفاظ على سلامة الأسرة من نزق عفاريت الأطفال أو شراء الحلوى أو عبور الشارع، أو حتى الجلوس على المقاهى لاحتساء الشاى بالنعناع أو بدونه.

كانت الأفواج تروح وتجىء وكأنه لا توجد فى البلاد أزمة للركود أو السيولة، أو كأنهم لا يعرفون أن عملية السلام متعثرة، وبشكل ما لم ينتقص من سعادتهم الحكم الأخير فى قضايا الفساد ولا حتى حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان انتخابات مجلس الشعب للمرة الثالثة على التوالى، وهكذا الكثير من الأحداث التى عادة ما تشيع التعاسة لدى النخبة فى القاهرة. ومن كثرة شيوع هذه الأحداث ظننت، وبعض الظن إثم، إن أهلنا المصريين لديهم مشكلة تاريخية مع فكرة السعادة، حتى أن المشهد الافتتاحى لتاريخنا الذى عرفناه من أسطورة إيزيس وأوزوريس كان مأساويا للغاية وحافلا بالخيانة من الأخ لأخيه، حتى مزق الأول جسد الثانى وبعثره قطعا بطول مصر حتى شاطىء البحر وما كان على السيدة الوفية إلا أن تجمعها وهى تبكى فكان من دموعها نهر النيل، وعندما اكتمل الجسد حطت عليه ونفخت فيه من روحها فعاد حيا فى أحشائها كان حورس الذى كان عليه بعد ذلك الانتقام لأبيه. الأسطورة كانت درامية بكل المعانى، وفيها من الحزن والحسرة ومشاعر الانتقام ما يأكل الروح ولا يبقى فيها إلا المرارة والإحباط ومنها انسحبت غلالة من التعاسة اعتصرت نفسها فى الناى المصرى، وفى المواويل التى لا تكف عن التذكير بغدر الأيام.

على شط الإسكندرية لم يكن هناك شىء من هذا، وعلى العكس كان هناك بشر سعداء قرروا الخروج على الأساطير القديمة والتمتع بالحياة والتخلص من عناء عام، والاستمتاع بنسمات طرية بعث بها البحر صاحبتها موسيقى وأغان تبعث على البهجة والحب، حتى وصل واحد منها- لأسباب غير معروفة - إلى أن قلبه مشتعل بالنار. ساعتها تذكرت أن مطرب جيلنا عبد الحليم حافظ كان أيضا قد وصف حبه بأنه نار، وعلى سبيل التأكيد أكثر من نار، ولكن أيامها كان ذلك باعثا على تعاسة لا حد لها، جعلت النموذج العاطفى الأمثل لحب الرجل للمرأة ذلك الذى يختلط بقدر هائل من العذاب والسهد والحزن والكرب بوجه عام. هذه المرة كان الأمر مختلفا فنار الحب خلقت إحساسا آخر بالنشوة التى تحرك عصائر الوجود والإقبال، وأوجدت تعبيرات للاقتراب والحميمية والحماسة للعيش والتواصل بالظرف والطرافة والابتسامة، وأحيانا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الضحكة العالية التى لا أعتقد أن أحدا فى العالم يعرفها غير المصريين.

ما سبب هذه المفارقة المذهلة بين الشعب فى الإسكندرية ومشهد النخبة فى القاهرة، وهل يكفى الاختلاف فى درجة الحرارة بين القيظ والنسمة لتفسيرها، وهل صحيح أن الإجازة والتصييف لهما طقوسهما التى تأبى الكآبة والنكد الأزلى الذى يوفره المصريون لبقية العام ومشاكل الثانوية العامة والدروس الخصوصية، وهل يكون الموضوع أن النخبة هى التى اخترعت الغم المصرى الأصيل وفرضته على الشعب الذى يتمرد عليه فى الصيف ويستسلم له بقية العام، أم أن هناك أمرا ما فى هذه المدينة يغسل الروح وينقى الفؤاد؟!. أسئلة كثيرة البحث عن إجابة لها لا يناسب مقتضى الحال، وعلى الأغلب فإنها تفسد المتعة بوجود مصريين سعداء أحيانا، وبمدينة استعادت مرة أخرى شيئا من رونقها وذوقها العام، وهذا فى حد ذاته إنجاز كبير يلامس الحياة مباشرة ويضعها فى قبضة اليد وفى متناول العين، وعندما يحدث ذلك فإن تاريخا بأكمله يعود ملء السمع والبصر.

فعندما أنشأ الإسكندر الأكبر مدينة الإسكندرية عام 332 قبل الميلاد، فإنه كان يمد الحضارة المصرية القديمة، والبرية النهرية فى معظمها، بمكان على البحر الأبيض المتوسط بالذات حيث الطريق لأوروبا وكل الحضارة الغربية فيما تلا ذلك من حقب وعصور. ومن المدهش أن هذه المدينة ولمدة تصل إلى سبعة قرون كاملة كانت أهم ميناء تجارى ومركزا للعلم والتعلم والحضارة على جانبى البحر، ومن الناحية المعمارية كانت المنافس الأول لأثينا مهد الحضارة الهللينية وروما مركز الحضارة الرومانية، وجميعها كانت تمثل مثلث الأصول للحضارة الغربية المعاصرة. وبقدر ما كانت فنارتها واحدة من أعاجيب الدنيا السبع ودلالة على مكانتها التجارية الفريدة، فإن مكتبتها التى كانت تتلقى كل ما يمر عبر الميناء على سطح السفن من مواد يمكن قراءتها لكى تنسخها وتحفظها، كانت لها نفس المكانة التى تعرفها مكانة مكتبة الكونجرس الأمريكى فى عالمنا المعاصر، ولعلها كانت أكثر أهمية ودلالة على علم أهل المدينة الذين كان عددهم لا يزيد على 300 ألف نسمة بينما كانت مكتبتهم تحتوى على 700 ألف كتاب ومخطوط، ولعله أعلى معدل عرفته البشرية حتى الآن بالنسبة لعلاقة بين الإنسان والكتاب، وإذا كان الهولنديون المعاصرون يفخرون بأن هناك كتاب لكل ثلاثة من الأفراد فى هولندا فإن أهل الإسكندرية القدامى كان بوسعهم القول إن لديهم أكثر من كتاب لكل مواطن سكندرى. وحتى بعد انتحار كليوباترا، آخر ملوك البطالمة، وحرق الرومان لمكتبة الإسكندرية، فإن المدينة التى أصبحت التالية فقط لروما من حيث المكانة السياسية، فإنها ظلت لثلاثة قرون تالية هى مركز التجارة والعلم والتعلم فى الإمبراطورية الرومانية كلها.

بالطبع فإن البشر السعداء الذين قابلتهم على شط الإسكندرية لم يدر فى خلد أى منهم شىء من ذلك، وربما قارنوا من وقت إلى آخر بين تجربتهم السعيدة الحالية وتجربتهم السابقة فى الساحل الشمالى الذى قد يكون أكثر أناقة، والمياه فيه زرقاء فسفورية براقة، ولكن من فيه يشعرون بوحدة عارمة، والمصريون فى العموم لا يحبون الوحدة أو العزلة، ويريدون الصحبة والكثرة والضجيج والازدحام، وتبادل النكات جنبا إلى جنب مع أكياس الترمس والذرة المشوية وقطع الفطير متنوعة المذاق.



د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٤ اغسطس ٢٠٠٠

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

معنى الإنجاز!!

وقع الصمت رهيبا فى مدرج الدكتور زكى شافعى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عندما كان على السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا أن يجيب عن سؤال بعد ان القى محاضرته فى اثناء فترة وجوده فى مصر خلال قمة الدول الخمس عشرة الاخيرة، وكان نصه لماذا لاتزال العلاقات التجارية بين القاهرة وكوالالمبور ضعيفة للغاية؟ فمن ناحية كان الطرح جديدا على القاعة التى استهلكت معظم اللقاء فى التعرف على الأزمة الاقتصادية ـ الأسيوية، وعلى الدور الماليزى فى مواجهة النظام العالمى الجديد، والاطلاع على التجربة الاقتصادية الماليزية الناجحة، ومن ناحية أخرى كان السؤال يطرق على مفصل اللقاء كله، فإذا كانت العلاقات السياسية بين البلدين قوية، والعلاقات بين الشعبين اخوية، فلماذا لم يمتد ذلك حتى الآن للعلاقات الاقتصادية؟

وجاءت الإجابة كما لو كانت دشا باردا على رؤوس الحاضرين، فقد ذكر الضيف الكبير ان ماليزيا تصدر بما مقداره ثمانون مليار دولار، أى ستة عشر مثل الصادرات المصرية، كما تستورد برقم آخر لايقل هولا، وقد شاهد معرض للصناعات المصرية على هامش المؤتمر يمكن النظر فيه، ولكن مايفكر فيه الان هو أن ماليزيا تستورد البصل من أستراليا وربما يمكن استيراده من مصر، وكان ذلك هو الاقتراح المحدد الوحيد الذى جاء على بال الرجل، ولم يجد اهتماما أوتعليقا من أحد بعد اللقاء فقد كان الكل مشغولا بتغطية المواجهة العظمى بين ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية!.

ومنذ ايام قليلة وبعد عودته من إجازته السنوية كتب الاستاذ سلامة أحمد سلامة فى عموده المرموق «بالاهرام» عن زيارته لواحد من المعارض الكبرى فى المانيا حيث وجد الجناح المصرى الكبير مشغولا فقط بعرض للآثار الفرعونية والمشغولات اليدوية، وشكل ذلك مفارقة صارخة مع المعرض الإسرائيلى المقابل الذى جمع بين كونه على حد قول العارضين بين «ارض المقدسات» و«ارض الإلكترونيات» وبينما كانت الارض الاولى تحث الزائر على تلمس سحر الماضى، فإن الثانية كانت تستجيب لشوق المستقبل، وباختصار كان العمود يقول لنا إننا فى مصر لم يعد لدينا عمليا مانقدمه للعالم سوى جهد المصريين الموتى، أما الأحياء والمعاصرون فلم يعد لديهم ما هو اكثر من البصل الذى لم يرد على ذهن السيد مهاتير محمد غيره لكى يستورده الى بلاده.

وبالتأكيد، وحتى لانظلم انفسنا، فإن فى مصر المعاصرة ما هو أكثر من البصل وآثار الفراعنة، وهناك محاولات كثيرة للتنمية الزراعية والصناعية والتكنولوجية بذلت خلال الأعوام الأخيرة، ولكننا لانستطيع ان نغفل ان كل ذلك لايحقق اكثر من ١٢٪ من مواردنا من العملات الأجنبية، بينما تتكفل السياحة التى تقوم على صناعة الأجداد بـ ٢٩٪ منها الباقى تتقاسمه تحويلات العاملين فى الخارج والصادرات البترولية وقناة السويس، هذه الصورة عن إنجاز المجتمع كله الذى تبرزه علاقاتنا الاقتصادية الخارجية التى تختلف كثيرا عن الصورة التى نعرفها عن أنفسنا، والاخطر انها تكاد تكون غائبة تماما عن حواراتنا القومية التى يغلب عليها قياس الإنجاز بمؤشرات كمية توضح الفارق بين ماكنا عليه، وما اصبحنا عليه فى مجالات مختلفة مثل الكهرباء والطرق والمدارس والتلاميذ ونمو الناتج القومى، الى اخر المؤشرات التى تقول لنا إننا افضل حالا مما كنا عليه، كما يغلب عليها قياس الإنجاز بحجم المشروعات الجديدة التى نفتحها او نرسى حجر الأساس بشأنها والتى عادة ماتتم وسط احتفالات تسر الناظرين.

ولعل فى ذلك كثيرا أو قليلا من الصحة، وربما كانت هذه الإنجازات مفيدة عندما كان الجانب الأعظم من الاقتصاد العالمى يتم داخل الدولة القومية، أما وقد تغير الأمر الأن بشكل جذرى، واصبحت إنجازات الأمم تقاس بمدى مانقدمه للاقتصاد العالمى من سلع وخدمات لها القدرة على كسب المنافسة فى الأسواق، فإننا نصبح امام معايير مختلفة للإنجاز عما كان الامر سائدا فى السابق، فلم تعد القضية وجود زيادة فى الكهرباء مهما كان قدرها، ولكن القضية هى كيف سنستخدم الكهرباء وفى أى نوعية من الصناعات القادرة على المنافسة، كما أن الموضوع ليس زيادة عدد التلاميذ فى المدارس وإنما ماهى نوعية الخريجين التى ينتجها النظام التعليمى كله، وهل المحاسب المصرى، افضل حالا من المحاسب التركى او الهندى الذى يقوم حاليا بعمل الحسابات للشركات الدولية متعددة النشاط والجنسية من موقعه فى الهند وعلى شاشة حاسبه الألى، كما أن المسألة ليست فى عدد المعاهد والمراكز والكليات التى نضع عليها لافتة التكنولوجيا المتقدمة، وإنما ماذا تقدمه وتضيفه حقا ليس فقط للصناعات فى بلادنا إنما لصناعات العالم اجمع؟

إن هذا المعنى للإنجاز لايلغى أهمية التقدم الداخلى، وعندما بدأت حكومة سنغافورة مثلا التحول الى حكومة إلكترونية يستطيع المواطنون بمقتضاها الحصول على الخدمات الحكومية من رخص وشهادات للميلاد وطلبات المعاش أو مايصل الى ١٣٠ خدمة من خلال شبكة الإنترنت، ونافستها فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بأن وضعت لنفسها هدفا قدره ٥٠٠ خدمة مع شهر أكتوبر المقبل، فإن كلتيهما كانت تحقق تقدما داخليا استهدف ليس فقط تسهيل الخدمة على المواطنين، وتحجيم البيروقراطية، ومناهضة الفساد، وإنما ايضا خلق مواطن اكثر كفاءة وإنتاجية ولديه من الوقت والطاقة الذى يخصصه فى الإبداع، وكان يضيع فى دروب المسالك الحكومية، وعندما تحقق الصين معدلات هائلة للنمو الاقتصادى كان إقلها فى سنوات الازمة الاقتصادية الماحقة فى اسيا ٨٪ سنويا، فإنها كانت تحقق تقدما داخليا ادى ليس فقط الى خلق طبقة وسطى كبيرة تصل الى ٣٠٠ مليون مواطن، وإنما، وهو الأهم تحقيق الرواج الاقتصادى ومستوى المعيشة العالى الذى يدعو المواطنين الصينيين للعودة الى الصين مرة أخرى فى الإتجاه العكسى لهجرة العقول التى كثيرا ما عانت منها الدول النامية. فمع الثورة الشيوعية الصينية فى الاربعينيات، ومن بعدها حملة المائة زهرة التى تتفتح فى الخمسينيات والثورة الثقافية فى الستينيات غادر الصين ٣٢٠ ألف طالب الى الغرب ذهب نصفهم الى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد منهم سوى ١١٠ الاف ولكن ٥٠ الفا غادروا بعد احداث ميدان السلام السماوى عام ١٩٨٩، ولكن التقدم الاقتصادى الصينى خلال التسعينيات خلق واقعا جديدا دفع بهؤلاء المهاجرين الى العودة مرة أخرى، وبينما كان عدد من عادوا عام ١٩٩٠ يقل قليلا عن ١٦٠٠ طالب فإنه وصل عام ١٩٩٨ الى ٧٣٧٩ طالبا فى طفرة غير مسبوقة فى معدل العائدين المحملين بالموهبة والتدريب فى العالم النامى كله.

التقدم الداخلى إذن له اهميته البالغة، ولكن قيمته الكبرى تتحدد بمقدار انعكاسه على الوجود والمشاركة فى النظام العالمى ككل، بل انه بمعنى من المعانى يحدد الانجاز الذى تحققه قومية من القوميات التى تغير معناها فى عالم اليوم عما كان عليه الحال فى عالم الامس حين كانت القومية والهوية والذاتية تقاس بمدى الانفصال والاستقلال عن «الآخر» فى العالم.. فمن المؤكد ان الصين وسنغافورة اكثر مشاركة وتفاعلا مع العالم عن اى وقت فى السباق، ولكنهما اكثر استقلالا وإحساسا بالهوية الذاتية عن اى مرحلة سبقت، فالمواطن المتفوق صاحب الكفاءة العالية والإنتاجية الفائقة لابد ان يكون لديه احساس قوى بالهوية والذاتية اكثر من المواطن الضعيف القدرة الذى يعتمد على موارد خارجية لايقابلها موارد ذاتية أكثر منها، والمواطن الذى يعود الى وطنه بعد اكتسابه لمهارات وقدرات جديدة لانه يعرف انه سوف يحصل على وضع اقتصادى لايقل كثيرا عما كان يحصل عليه حيث تعلم اكثر إحساسا بهويته وذاتيته من المواطن الذى يقف طوال الليل على ابواب السفارات الاجنبية بحثا عن تأشيرة تذهب به الى حيث لاعودة.

الانجاز الذى يعرفه عالم اليوم يختلف جذريا عن الإنجاز الذى اعتدنا عليه، فهو لم يعد يقاس بمؤشرات النمو الكمى وإنما النوعى والمقارن فى نوعيته بما أنجزته الأمم الأخرى فى ذات المرتبة، ولم يعد يعرف بحجم الخرسانة المسلحة والأبنية التى يتم افتتاحها وإنما بمقدار ماتقدمه للقدرة التنافسية للدولة، وهذه وحدها هى التى ينبغى لها ان تحصل على الاحتفالات والتمجيد.. صحيح ان افتتاح المبانى والطرق والمصانع والمعارض يقدم شيئا ملموسا يمكن مشاهدته والإمساك به للمواطن، وصحيح أيضا أن تعريف التقدم بإضافة ١٠٠ مليون دولار للصادرات القومية مثلا، او بتقديم منتج قادر على المنافسة العالمية، ليس ملموسا بما يكفى ولن يزيد الاحتفال عن مصافحة من صدر ومن انتج، ولكن فى عالم اليوم لم تعد هناك طريقة أخرى لقياس الإنجاز، وعلى المواطن أن يعلم أن هناك فارقا هائلا بين إنتاج البصل وإنتاج الحاسب الإلكترونى وبين تصدير بضاعة الموتى وخلق صادرات الأحياء!.

د. عبد المنعم سعيد

«بحر بره».... و«بر جوه»!!

قال لنا أستاذنا الدكتور يونان لبيب رزق فى معرض تتبعه لتاريخ الدبلوماسية المصرية ونشأة وزارة الخارجية فى إطار «الأهرام: ديوان الحياة المعاصرة» إن أصولهما تعود إلى القرن التاسع عشر عندما قامت إدارة صغيرة لمتابعة شئون «بحر بره». وخلال فترة الدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية عن حقل السياسة الخارجية كنا ندرس أن المدرسة الكلاسيكية فى العلاقات الدولية كانت ترى أن العلاقات مع الخارج تقف عند «حافة المياه»، وهو ما كان عنوانا لكتاب لا أذكر اسم مؤلفه ولكن الفكرة الأساسية فيه هى أن البحر الذى يفصل بين الداخل والخارج يقطع بين عالمين من السياسة لكل منهما قوانينه وقواعده. فما يجرى فى «بحر بره» أو ما وراء «حافة المياه» لا يحكمه قانون أو دستور ينظم العلاقات بين الفواعل المشتركة فى التفاعلات، وإنما فى العادة تحكمه شرعية القوة وتوازناتها، فمع غياب حكومة عالمية وقانون مسلح بقدرة التطبيق والتنفيذ، فإن قوانين الطبيعة هى التى تسود، أما فى الداخل ما بعد «حافة المياه» أو فى «بر جوه» فإن السلطة المركزية والقانون الذى تشرعه وما يتبعه من قدرة على حل المنازعات وفرض العقاب بقوة الدولة وسجونها على من يخالفه يعنى سياسة من نوع مختلف تماما.

ويبدو أن هذا الفصل ما بين «بحر بره» و«بر جوه» أخذ فى التآكل والتلاشى خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وبالتحديد خلال عقده الأخير، ولم يكن ذلك راجعا إلى قيام حكومة عالمية مهما كان من تطور نشأ على وظائف الأمم المتحدة خلال الأعوام الأخيرة، أو لتطور جذرى فى القانون الدولى ووسائل تطبيقه رغم التطور الهائل فى الاتفاقيات الدولية لشئون طالما أصرت الدول على أنها من صميم سيادتها الوطنية، وإنما كان تلك راجعا فى معظمه إلى أسباب أخرى بعضها عاد لما جرى فى «بحر بره»، وبعضها الآخر رجع إلى تطورات لا تقل أهمية فى «بر جوه» خاصة كلما تقدمت الدولة وصعدت فى مراتب الرفعة. فالبحر الذى كان الفاصل فى الزمن القديم، والذى كان أيضا مركب الاتصال الوحيد بالتجارة أو بالإمارة بين الأمم والشعوب تم عبوره بوسائل متنوعة جوا وفضاء وما بينهما من أثير يحمل المعلومات والاتصالات وينقل البضائع والسلع، وحتى البحر نفسه اخترقته الكابلات من الألياف الزجاجية، وأنفاق نقل الغاز، وأنفاق نقل البشر مثلما حدث فى بحر المانش بين بريطانيا والساحل الأوروبى، وكلما تقدمت الدولة كانت وسائل اختراقها للبحر والبر متنوعة وسريعة بل أحيانا فائقة السرعة، أما إذا تخلفت الدولة أو بقيت على تخلفها فإنها فى العادة تكون قابعة خلف المياه، أو خلف الحدود تنعى أحوال «بحر بره» و«بر جوه» على حد سواء، وبينما تقع المسئولية فى العادة على الخارج فإنها فى العادة أيضا تعفى الداخل منها.

أمم كثيرة باتت تدرك هذه المسألة، وأن الفواصل ما بين البحر والبر باتت صغيرة، وأنها فى طريقها إلى التلاشى، وربما كان اليابانيون أول من أدرك هذه الحقيقة، فقد أقام الفصل بين «بره» و«جوه» حكومة فاشية عسكرية إمبراطورية توهمت أن جنسها أرقى ممن هم وراء البحار، وكانت النتيجة الخراب والضرب بالقنابل الذرية، بعدها أصلحت أحوال الداخل بحكومة ديموقراطية، أما أحوال الخارج فعدلتها بأكبر عملية للاعتماد المتبادل بالتجارة والاستثمار عبر المحيط الهادى كله عرفها التاريخ، حتى أن المواطن

اليابانى الذى يفتح عينيه فى الصباح على أخبار بورصة طوكيو، فإنه لم يعد بوسعه إغماضها دون معرفة أنباء بورصة نيويورك. ولكن ما قام به اليابانيون لم يعد حكرا عليهم فقد تبعتهم دول كثيرة، وفى وقت من الأوقات ظن كثيرون من دول آسيا الصناعية الناهضة أنه يمكن تحقيق الاعتماد المتبادل مع «بحر بره» دون حدوث تغييرات فى «بر جوه» فيمكن أن تبقى الديكتاتوريات على حالها، وسموا ذلك على سبيل التمجيد بـ«النموذج الآسيوى» فى التنمية تمييزا له عن «النموذج الغربى» مهما كانت كثافة العبور عبر المياه والهواء والفضاء. أيامها صفق المثقفون العرب، أو البعض منهم على الأقل للنموذج الفاصل بين البر والبحر مع تحقيق التقدم الاقتصادى فى نفس الوقت.

التجربة لم تنجح على أى الأحوال، ولم ينفع الآسيويين كثيرا تصفيق العرب الذين لم يعرفوا تقدما اقتصاديا حقا حتى الآن، وإنما أدركوا من خلال ثمن فادح أنه لا يمكن إلغاء الفاصل بين بحر بره وبر جوه فى مجال الاقتصاد فقط، فبعد وقت طال أو قصر لابد أن يشمل السياسة أيضا، فتغير النظام فى كوريا الجنوبية وفى تايلاند والفلبين وحتى إندونيسيا، وعرفت هذه البلاد أن الديموقراطية جزء لا يتجزأ من عملية عبور البحر الذى لابد فيه من الشفافية والمحاسبية ووضع الرقابة على الحكام.

الغريب الآن أن إزالة الحواجز على حافة المياه بدأت تدخل مرحلة جديدة تتعدى بكثير موضوع الاعتماد المتبادل الذى يقوم على تكامل الاقتصادات فى إنتاج السلع والخدمات بين أكبر عدد من الأسواق، ولكن فى كل الأحوال كانت العملية الإنتاجية تتم فى داخل المجتمع الذى يقوم بتصديرها للخارج. أما الجديد فهو امتداد العملية من بلد إلى آخر من خلال الاستخدام المباشر لليد العاملة. البداية فيما أعلم كانت من قبل شركة «سويس إير» السويسرية للطيران والخدمات السياحية حينما وجدت أن عملياتها الإدارية والمكتبية باتت مكلفة للغاية على ضوء ارتفاع أجور السويسريين فقررت نقل كل هذه العمليات إلى الهند حيث وجدت موظفين بالغى الكفاءة ويستطيعون القيام بالعمل كله بأجور منخفضة للغاية ويتم نقله إليكترونيا أولا بأول لمراكز الشركة، وسرعان ما تبعتها شركات أخرى، وحتى الحكومة الألمانية التى وجدت نقصا كبيرا فى اليد العاملة، أو على سبيل الحقيقة، الأصابع العاملة الإليكترونية، وقررت أن تشجع الهجرة الهندية إليها، وجدت أنه من الأفضل للجميع أن يبقى الهنود فى بلادهم ويقومون بالمهمة على أكمل وجه بينما المعلومات تذهب وتجىء فى أجزاء قليلة من الثانية وكأن الموظف جالس فى الحجرة المجاورة. واكتشفت حكومة دولة الإمارات العربية، وخاصة دبى، هذه الحقيقة ووجدت أنه يمكن تحقيق امتداد افتراضى VIRTUAL للدولة بالوسائل الإليكترونية إلى الهند وأى مكان آخر من العالم. ومن المدهش أن الحكومة الهندية استجابت لذلك كله وهى تخطط لكى يكون القرن الواحد والعشرون قرنا هنديا أن تعد مواطنيها للتعامل مع هذا الطلب الجديد، فيعرفون القوانين والقواعد والدساتير الأجنبية حتى يقوموا بمهام إدارية وقانونية فى بحر بره بسهولة شديدة!!.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٧ اغسطس ٢٠٠٠

العودة إلى الوطن...!

القول المأثور لقداسة البابا شنودة الثالث ان مصر ليست وطنا نعيش فيه، ولكنه وطن يعيش فينا صحيح تماما، ويتجسد لدى المصرى أكثر مايتجسد عندما يغادر الديار فتجده يبحث عن الأخبار كبيرها وصغيرها عبر كل المصادر بحثا عن أخبار المحروسة، وعندما يلتقى بآخر فإن السؤال ايه الأخبار؟ لايعنى شيئا مما يجرى فى كل انحاء المعمورة، وإنما على المتلقى ان يفهم دون توضيح أن المقصود هو أرض الكنانة.

وكان ذلك هو ماحدث تماما خلال رحلة وفد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام إلى إيران للمشاركة فى ندوة عن العلاقات المصرية الإيرانية، بالمشاركة مع مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية والتى استمرت أسبوعا من الثامن إلى الخامس عشر من يوليو المنصرم ، فقبل أن تصل القافلة الصغيرة إلى مقصدها فى طهران كان خبر حكم المحكمة الدستورية العليا الذى حكم ببطلان الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٠ قد وصل فى الصحف التى توزع على الطائرة ، وقبل أن نحزم حقائبنا للعودة كنا قد عرفنا بخبر تجديد الحبس للدكتور سعد الدين ابراهيم فى القضية التى بدأت قبل رحيلنا ، وبين هذا الخبر وذاك كانت قمة كامب دافيد قد انعقدت ولكن المشاورات بشأنها كانت أكثر بكثير مما يجرى فى ذلك المنتجع البعيد، فقد كانت الاتصالات تجرى مع القاهرة من الأطراف الثلاثة الأمريكية والفلسطينية والإسرائيلية.

وتكفلت الصحف والفضائيات العربية بما فيها الفضائية المصرية مع النىي. إن . إن بالطبع بتوفير المعلومات، وفوق ذلك كله تطوع الدكتور وحيد عبد المجيد فى إبقاء الخطوط التليفونية مفتوحة مع القاهرة لكى يضع الأسماء على الأحداث، وأحيانا النقاط على الحروف !.

وبعد شهر فقط من رحلة « اكتشاف إيران» وليس احتكار الرأى والمعرفة عنها، فإنها تبدو بعيدة زمنيا للغاية بحكم ماجرى من وقائع وأحداث، فيوم العودة إلى الوطن كان مجلس الشورى قد أقر قانونا جديدا لمباشرة الحقوق السياسية يكفل الإشراف الكامل للقضاء على العملية الانتخابية، وفى اليوم التالى مباشرة أقر مجلس الشعب القانون، ومثل ذلك نقلة كيفية فى عملية التحول الديموقراطى المصرى نأمل أن تقضى على كثير من اللغط الذى كان يثار فى كل انتخابات نيابية مصرية.

ولكن حكم المحكمة كان له أكثر من نتيجة كاشفة لكثير من أبعاد النظام السياسى المصرى كثيرا ما غابت عن المراقبين له فى داخل مصر وخارجها ، فقد أوضحت لكل من فى قلوبهم مرض استقلال القضاء المصرى وعدالته وأصالته، وجاءت الاستجابة السريعة للرئيس مبارك والسلطة التنفيذية شهادة على فصل السلطات وسيادة القانون والدستور الذى هو أب القوانين كلها والذى لايمكن لأية اعتبارات عملية أن تحجب أو تعطل نصا من نصوصه.

ورغم هذا الإنجاز فإن المجتمع السياسى لم يكن على مستوى الحدث، ولم يرتفع إلى قدر النتائج ، فمن حاربوا طوال السنوات الماضية فكرة الإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات كانوا فجأة فى مقدمة الصفوف التى تحتفل بالوضع الجديد بل أن البعض منهم ذهبوا إلى أن ذلك كان موقفهم منذ زمن بعيد، وجرى التعامل مع حكم المحكمة كما لو كان واقعة فريدة وكفى، رغم أنها لم تكن المرة الأولى التى تحكم فيها المحكمة ببطلان انتخابات مجلس الشعب فقد حدث ذلك فى انتخابات عامى ١٩٨٤، ١٩٨٧، كما أنها أبطلت العديد من القوانين الأخرى كان أبرزها قانون الجمعيات الأهلية الذى شهد شدا وجذبا طوال العامين الماضيين.

كل ذلك كان فيه الكفاية لكى يفحص المجتمع السياسى وينقب فى مشكلات عملية التشريع فى مصر ، صحيح أنه فى كل مرة كانت تقوم فيه المحكمة الدستورية بواجبها كانت السلطة التنفيذية تقوم أيضا بواجبها، ولكن المشكلة أن تكرار الأحكام وتواترها على القوانين تخلق اضطرابا فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تسعى القوانين لتنظيمها، ومن ثم فإن عملية «تحديث مصر» الذى صار شعارا مرفوعا للمهام الوطنية فى المرحلة المقبلة لايعنى فقط تحديثا للمصانع والقدرات الإنتاجية، ولكنه أيضا يعنى تحديثا لقدراتنا الإدارية والتشريعية والقانونية بحيث لا نكون قادرين على اللحاق بالعالم فقط وإنما أيضا توفير الاستقرار للحياة السياسية والاقتصادية.

المجتمع السياسى أيضا، خاصة فى جانبه الفكرى والصحفى ، لم يرتفع إلى مستوى الحدث الذى يؤكد على استقلال السلطة القضائية ومناعتها، فوجد السبيل إلى التدخل فى أعمالها فيما يخص قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم فقام البعض بالتحقيق وتوجيه الاتهام وإصدار الأحكام والإدانة بينما كانت النيابة العامة لاتزال فى مرحلة تحقيق الوقائع وتمحيص الدلائل.

وإزاء التصعيد المستمر فى توجيه الاتهامات وإصدار الأحكام بلا محكمة أو محاكمة وجد النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد من الضرورى عقد مؤتمر صحفى لكى ينبه مباشرة إلى طبيعة المرحلة التى يمر بها التحقيق والتى لم تصل بعد إلى مرحلة توجيه الاتهام ، وبشكل غير مباشر إلى أن قضاء مصر العادل والنزيه هو الذى يحكم فى القضايا وليس غيره، وإن كل إنسان على أرض مصر لايستطيع أن يكون فوق القانون الذى يمنحه المحاكمة العادلة التى تحكم له بالبراءة أو بالإدانة استنادا للوقائع والأدلة وليس شىء أخر.

ولكن الطامة الكبرى جاءت من بعض أركان المجتمع السياسى بحشر موضوع العلاقات المصرية الأمريكية فى قضية معروضة أمام الجهاز القضائى المصرى وصوروا المسألة كما لو كان الحكم فيها سوف يكون محصلة للضغوط الأمريكية والقدرة المصرية على مواجهتها ، وكانت هذه الصورة المقلوبة التى أخذ بها الصحفى الأمريكى توماس فريدمان والذى تصور أن مصر واحدة من جمهوريات الموز التى لاتعرف قضاء ولا قانونا.

ولكن إذا كان فريدمان يكتب عن هوى أو سوء نية، فإن تشويه القضاء المصرى من قبل مصريين ليس مقبولا أو مفهوما بالمرة بعد أن ذهب هؤلاء إلى المحطات الفضائية العربية لتصفية حسابات سياسية ضيقة غير عابئين بما يترتب على ذلك من تشويه لسمعة القضاء المصرى ، الذى هو ضمان العدالة للمصريين وللمستثمرين الذين يحددون قرارات استثماراتهم بالكفاءة القانونية للبلاد التى يستثمرون فيها.

سقط هؤلاء سقوطا مدويا أخر عندما تصوروا للحظة واحدة أن مصر بقيادة الرئيس مبارك يمكنها أن تقبل ضغوطا من أحد حتى ولو كان الدولة العظمى الوحيدة فى العالم، ولم يسترجع أى منهم تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ليس فقط ما كان فيها من توافقات استراتيجية تتعلق بعملية السلام فى الشرق الأوسط ووصولها إلى محطتها النهائية العادلة، أو الحفاظ على أمن الخليج وشعوبه ، أو تحقيق الاستقرار والتنمية فى المنطقة ، ولكن أيضا ما كان فيها من خلافات عميقة جرت بسبب اختلاف الرؤى والمواقع حول هذه التوافقات كلها.

ولعلنا جميعا نتذكر رفض الرئيس مبارك للطلب الأمريكى بالمشاركة فى اجتماع للقمة فى واشنطن بعد أحداث نفق المسجد الأقصى فى سبتمبر ١٩٩٧، ونتذكر موقف مصر من قمة واى ريفر فى ديسمبر ١٩٩٩ وما جاء بعدها ، ونعود بالذاكرة أكثر للتضاد الكامل بين الموقف المصرى والموقف الأمريكى من تمديد اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، واختلاف البلدين فى قضايا العراق وليبيا والسودان التى نظر فيها الرئيس مبارك للمصالح العليا لمصر والأمة العربية والشعب السودانى ولم يقبل أن تستغل واقعة محاولة اغتياله فى أديس أبابا التى تورطت فيها عناصر سودانية لكى يفرض الحصار على البلد الشقيق، وحتى رغم تأييد مصر للموقف الأمريكى من أزمة كوسوفو، فإن مصر أبقت على تحفظها فى أن يكون استخدام القوة مرهونا بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن وليس حقا مطلقا لأمريكا وحلف الأطلنطى ، فهل بعد ذلك كله يمكن لأحد أن يتصور قبول مصر مبارك لضغوط أمريكية بسبب قضية معروضة على القضاء المصرى العظيم وبعد ٤٣ يوما من بداية النظر فيها ؟ وهل نحتاج بعدذلك للتأكيد على أن مصر تأخذ قراراتها بنفسها ووفقا لمصالحها العليا؟ وهل يتطلب الموقف أن نطلب من بعض فى النخبة السياسية والثقافية التوقف عن الترويج لسخافات الضغوط الأجنبية التى تقرر مواقفنا، وان نتعلم الثقة فى القضاء المصرى والقيادة المصرية بل والثقة فى مصر كلها التى لايكفون عن التغنى بها ثم يتركونها عند أول ناصية لمحطة فضائية فيشاركون فى حملات التشكيك والتلويث لها، وكأنها ريشة خفيفة تطير بها العواصف وتحركها النسمات ؟..■

د. عبد المنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٧ أغسطس ٢٠٠٠

هوامش على دفتر كامب ديفيد

عندما اتصلت بي الصديقة العزيزة نزيرة الأفندي مديرة تحرير الأهرام الاقتصادي ثم الصديق العزيز عصام رفعت رئيس التحرير لكي يشرفاني بالكتابة للمجلة عن قمة كامب ديفيد الثانية كما ذاع اسمها أخيرا وجدت نفسي في حيرة بالغة، فطوال شهر يوليو لم تكف كل أجهزة الإعلام الأجنبية والعربية عن تغطية الموضوع حتى إنه لم يعد هناك جديد يقال. وفي البداية كانت القضية هل يعقد المؤتمر أو لا يعقد، وبعد انعقاده كانت المشكلة ان الجميع لايعرفون حقا ما الذي يدور داخل الغرف المغلقة، اللهم إلا قائمة الطعام المقدمة للوفود الثلاثة الأمريكية والإسرائيلية والفلسطينية، ومشاهد هنا وهناك للزعماء بيل كلينتون وياسر عرفات وإيهود باراك يتلاقون ويتمشون، أحيانا يدفع بعضهم بعضا للدخول في باب رقة واعتبارا. وعندما اعلن عن فشل القمة في منتصفها قبل رحيل الرئيس الامريكي إلى اوكيناوا في اليابان لحضور قمة الدول الصناعية وجد الصحفيون المرابضون في منتجع الرئاسة الامريكية ما يكفي من الدراما خاصة أن إعلان الفشل لم يستغرق سوى ساعة واحدة أعلن بعدها أن المؤتمرين قرروا الاستمرار في التفاوض فانقلب التشاؤم تفاؤلا في لحظة، وقيل إن القادة عندما نظروا إلى الجب العميق الذي سيقفزون اليه عادوا في الثواني الاخيرة وقرروا الابتعاد عنها، ومن ثم فلم يعد أمامهم بديل سوى التوصل إلى اتفاق. وذهب بيل كلينتون إلى بلاد الشمس المشرقة وعاد، وما هي إلا أيام إلا وقد انقلب التفاؤل تشاؤما مرة اخرى بعد إعلان أن القمة لم تنجح في التوصل إلى اتفاق، وعاد عرفات إلى فلسطين بطلا، أما باراك فعاد لكي يواجه ترنحا حادا في حكومته، أما كلينتون فقد عاد إلى قافلة الانتخابات الامريكية بعد أن ابتعدت جائزة نوبل للسلام عن أصابعه كثيرا.

ولم تكن حيرتي راجعة فقط لأنه لم يعد هناك جديد يقال، وإنما ايضا لأن ما راودني من أفكار ومشاعر حولها بدت بعيدة عن التيار العام في الصحافة المصرية والعربية والتي شعرت بفرحة عارمة لفشل المفاوضات، ولم افهم ساعتها لماذا يفرح احد لاستمرار احتلال الأراضي العربية لفترة أخرى تزيد أو تقصر، ونحن نعلن صباح مساء أن هدفنا القومي هو تحريرها من نير المستعمر؟!. وكان أول من نبهني لهذه الحقيقة منيعة بالإذاعة البريطانية الـ (بي. بي. سي) تسألني عن رد فعلي لفشل القمة وكان قولي «خيبة أمل كبيرة» فما كان منها إلا ان قالت إنك أول من يقول ذلك فقد استطلعت رأى أكثر من خمسة عشر كاتبا وصحفيا وكانت الإجابات كلها «شعور بالارتياح العميق»، وهكذا أدركت أن هناك مشكلة حادة في تفكيرنا المعاصر تتطلب النظر والتحليل، فالذين شعروا بالارتياح العميق أو بخيبة الأمل الوحيدة في حالتي لابد وأن لديهم وجهات نظر متعارضة للغاية، لها أصولها في فكرنا السياسي.

الذين شعروا بالارتياح العميق لهم وجهة نظر أصيلة أن المفاوضات في مجملها قضية خاسرة فيما يتعلق بالقضايا العربية وأنها على الأرجح تؤدي إلى تكريس الاحتلال، وإذا زاد على ذلك أنهم قد أدانوا عرفات أو اتهموه بالخيانة كلية؛ لأنه وافق على اتفاقيات أوسلو، فإن نتيجة المحادثات لابد وأن تفضي إلى التفريط والتنازل فيما لا يجب التفريط أو التنازل فيه. هؤلاء على الأرجح انتموا إلى ذات الفكر الذي قاد إلى ضياع الأرض العربية في الأصل سواء كان ذلك في عام ١٩٤٨ أو في عام ١٩٦٧، ومن يومها فإن تصوراتهم عن استرجاعها لا تخرج عن أساليب ثلاثة: **أولها** هي المعركة الكبرى التي بمقتضاها تدافع الجيوش العربية المتحدة على قلب رجل واحد لتحرير فلسطين وما تبعها من أراض عربية، **وثانيها** المفاوضات التي لا تستغرق أكثر من جلسة واحدة، يعرض فيها العرب مطالبهم العادلة ويقبلها الإسرائيليون فورا، **وثالثها** جاء مؤخرا عن طريق العمليات الانتحارية التي تقوم بها المقاومة المسلحة الإسلامية أو غير الإسلامية، وما عدا هذه الأساليب الثلاثة فضياع للوقت وتضليل للناس فيما لاينفع. وهؤلاء أيضا على الأرجح كانوا هم الذين شككوا في كل مفاوضات سابقة، ولمن يعود إلى السجلات القديمة سوف يكتشف أنهم أعلنوا خيانة السادات بمجرد توقيع اتفاقية فصل القوات الأولى في يناير ١٩٧٤ معلنين أنها البديل عن تحرير باقي الأراضي، وعندما تم الاتفاق الثاني في سبتمبر ١٩٧٥ قالوا مرة أخرى دون اعتذار عن الأولى أن هذه هي النهاية، ومرة ثالثة نسي الجميع السابقتين عندما وقعت اتفاقيات كامب ديفيد الأولى وتم الانسحاب من كامل الأراضي المصرية قالوا إن سيناء لم تكن مشكلة في الأصل، وإن المقايضة على الانسحاب منها مقابل استدامة الاحتلال في كل الأراضي العربية الأخرى، وبعد مدريد وأسلوا قيل دون تبصر أن الانسحاب من غزة واريحا أولا هو الانسحاب من غزة واريحا أولا وأخيرا، وعندما جاءت اتفاقية القاهرة الانتقالية وبدأت أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية تتسع شبرا فشبرا، وتم تحرير الاراضي الأردنية المحتلة كاملة في اتفاق وادي عربة، لم يتغير رأى أحد، وعندما قال نيتنياهو أنه لن يعطي الفلسطينيين أكثر من ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية اكتسبت الكلمات الإسرائيلية صفات مقدسة وقفزوا صائحين: ألم نقل لكم إننا لن نحصل علي شيء من الأرض، أما بقية القضايا الخاصة باللاجئين والمياه والمستوطنات والقدس فليس لنا فيه نصيب ولا قدر.

الذين شعروا بخيبة الأمل كانوا علي العكس يؤمنون بأنه بقدر ما هو مهم ان يكون هناك مشروع عربي للمقاومة بتصحيح توازنات القوى، والمواجهة العسكرية كما حدث في حرب اكتوبر ١٩٧٣، أو الانتفاضة او العمليات العسكرية الموجهة لجنود الاحتلال لابد أن يكون هناك مشروع عربي للسلام يقوم علي التفاوض، وكسب الرأى العام العالمي بحيث لاتنفرد إسرائيل به. ووفق هذه

الاستراتيجية بات السجل التاريخى مبررا ، فعلي مدى ربع القرن الماضى ، وعلي عكس ربع القرن السابق له ، أخذت الإمبراطورية الإسرائيلية في الانكماش التدريجى بعد أن وصلت إلي أخر توسعاتها في زمن الثورة والفورة العربية ، وكان أملهم ان تكون جولة كامب ديفيد سبيلا إلي اضافة أخرى للاراضى العربية المحتلة ، بحيث تستعيد فلسطين الضفة الغربية وغزة وتقوم دولتها التى طال انتظارها .

على أى الأحوال فإن من شعروا بالارتياح العميق ، ومن شعروا بخيبة الأمل البالغة كان كل منهم يراقب ما يجرى علي ساحة المفاوضات ، قبلها وأثنائها وبعدها ، وكان كلا الطرفين يعلم ان مفاوضات كثيرة سرية وعلنية وفي مسارات بين هذا وذاك ، وكانت النتائج تتسرب واحدة بعد الأخرى ، وكانت كلها تشير الي أن الجانب الفلسطينى يتقدم خطوة خطوة ، وعندما تجمعت خطوات كافية طرح موضوع القمة الثلاثية ، وبينما كان عرفات مترددا لأنه كان يريد المزيد من المكاسب ، فقد كان باراك محاصرا في الداخل ويحتاج لتقدم سريع ، أما كلينتون فكان العد التنازلي لإنتهاء فترة رئاسته يضغط عليه بشدة ، وهكذا كانت القمة استجابة لضرورات الوقت أكثر منها تلبية لنضج الشروط التي لم يساعد أحد علي إنضاجها ، وانهارت بسبب ما كان متوقعا ان يكون سبب انهيارها وهو السيادة على الصخرة المقدسة بالقدس . شروط النجاح كانت تتطلب حركة عربية أكثر كثافة وتأثيرا في القضايا الرئيسية ، فقد كان باراك يحتاج دعما داخليا لإعطائه قدرا أكبر من المناورة والقدرة على التنازل ، ولكن ذلك لم يحدث مخافة الاتهام بالتطبيع ، وكانت قضية اللاجئين تحتاج حشدا عالميا من لاجئى ١٩٤٨ كما اقترح إداورد سعيد بعد اتفاق اوسلوا حتى نعرف من الذى يريد العودة فعلا لكى يكون مواطنا او لاجئا مرة أخري في دولة اسرائيلية ، وكانت قضية القدس تتطلب قدرا أعلى من التوافق بين القول والفعل واستجابة لنداءات فيصل الحسينى بتكثيف الوجود العربى فيها بالاستثمارات والتجارة والسياحة أو حتى تقديم دعم بسيط لجامعة القدس بدلا من عيشها علي كنف الاتحاد الأوروبى ، ولكن التوافق بين القول والفعل لم يكن من الفضائل العربية المعتادة والذائعة .

وهكذا انهارت القمة لأن عرفات لم يكن ابدا خائنا ، وكان وطنيا عربيا حافظ على كل الثوابت حتي ولو كان وحده وأجبره قومه أن يذهب ويقاتل ويستعيد الأرض والمقدسات، أما هم فإنهم ها هنا قاعدون ، وفي كل الأحوال فإنهم سوف يتربصون به إذا حل مشكلة اللاجئين ويقولون له كما قيل من قبل إن القضية هى القدس ، وإذا وجد حلا للقدس واستعاد السيادة عليها ، فسوف يقال كما قيل بعد القمة إن القضية هى اللاجئون لأن للبيت ربا يحميه ، وإذا وجد حلا لهذا وذاك فسوف يرفض الجميع فكرة تبادل الأراضى ، وهكذا ، فالأمر الذى يريح الجميع الا تصل القمة لنتيجة على الإطلاق . وانهارت القمة أيضا لأن باراك ذهب إليها بلا سند ولاعون ، حكومته منهارة من الداخل والهجمات لاتنقطع عليها من الخارج ، والراي العام الاسرائيلى متردد ومنقسم ولم يحسم أمره نهائيا بين سلام عادل يكفل له العيش والقبول في المنطقة ، وبين الاعتماد علي القوة الغاشمة لضمان مستقبل غير مضمون تتغير فيه موازين القوى . وما بين عرفات وباراك كان انهيار القمة منطقيا ومسببا لارتياح عميق علي الجانبين العربى والإسرائيلى ، ولكن الذين اصيبوا بخيبة الأمل لضياع فرصة أخرى علي مسار الصراع والسلام يعرفون ان ماتم إحرازه من تقدم في كامب ديفيد ليس قليلا ، ويمكن البناء عليه مرة أخري كما حدث من قبل فى جولات أخري انهارت علي طريق مسيرة طويلة ومضنية لإعطاء المنطقة مستقبلا أفضل كثيرا من ماضيها . ■



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهرام العربي

التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠٠

العولمة والهوية.. والذاكرة التاريخية!

الشائع فى الكتابات العربية عامة أن «العولمة» هى نقيض «الهوية»، فالأولى تنزع إلى وجود قيم عالمية تنحدر فى أحيان كثيرة لتكون «أمريكية»، أما الثانية ففيها كل ما يتعلق بخصوصية جماعة بعينها تميزها عن الآخرين، وفيها توجد القيم الثقافية والدينية والحضارية التى نبعت من تجربة تاريخية معينة على نطاق جغرافى بعينه، والأولى بحكم التعريف قائمة على عبور الهويات باعتبارها أسواقا اقتصادية واتصالية تمتزج عبر شبكات من الاعتماد المتبادل التى تذوب فيها حساسيات «الأنا» تجاه «الآخر»، والثانية الفضيلة فيها هى التميز والحفاظ على المسافات بين هذا وذاك، وكلما ابتعدت المسافة، تأصلت الهوية وازدهرت وعبرت عن ذاتيتها. هذه المقابلة خلقت جزءا كبيرا من التخوف المشروع مما يجرى فى العالم بحيث باتت العولمة هى الامتداد الموضوعى للإمبريالية ومن قبله الاستعمار ومن قبلهما كل ما يتعلق بالغرب والخارج بوجه عام.

التأمل فى العلاقة بين العولمة والهوية يرجح أن العلاقة جدلية بأكثر مما يبدو على السطح، وكلما ازدادت كثافة الأولى وجدت الثانية سبلا جديدة للتجذر والانتشار، ولا يعود ذلك بالضرورة إلى أن الثانية تشكل المقاومة المتصورة للأولى، بل لأن الأولى تمد الثانية بأدوات جديدة تكفل لها العمق والاستمرار. الدين مثلا جزء من مكونات الهوية التى تحدد العلاقة بالوجود، والفارق بين الخطأ والصواب، والحلال والحرام، والرجل بالمرأة، والشائع أن العولمة تحاول تجاوز ذلك كله فى نموذج قيمى واحد، ولكنها فى ذات الوقت من خلال ثورتها التكنولوجية أعطت الدين ما لم يتيسر له من قبل فى كل عصور التاريخ. فعدد من يذهبون إلى الحج مثلا كان محدودا للغاية فى العصور القديمة بحكم مشقة السفر وبعد المسافة التى استلزمت قطع البحار والقفار، الواحات والصحراوات، وفى كثير من الأحيان لم يكن فى قدرة الحاج العودة إلى موطنه مرة أخرى، وبالتالى لم يكن فى إمكانه نقل تجربة الاجتماع الكبرى مع جماعة المسلمين من كل أقطار العالم. العولمة من خلال ثورتها الاتصالية فى النقل والمواصلات نقلت ملايين المسلمين إلى مكة وأعادتهم مرة أخرى أكثر اتصالا بشرع الله وأداء لشعائره والتصاقا بباقى المسلمين، ومن أول المطبعة حتى خدمة الإنترنت، غير الشرائط والأقراص الإلكترونية، فإن القدرة على طبع وتوزيع كتب التراث والتفاسير والفتاوى باتت متاحة لكل شخص وليس فقط لنخبة من المتخصصين والعلماء الذين كان عليهم نسخها فى نسخ قليلة.

الأمر ذاته ينطبق على ما يسمى «ذاكرة الأمة» التى تعد واحدة من أهم أبعاد الهوية، فلا توجد ذات متميزة دون تاريخ خاص وفريد وفى كثير من الأحيان مجيد أيضا. فاكتشاف هذه الذاكرة من خلال الحفريات والكتب القديمة، كان المقدمة الطبيعية لتكوين الهويات من كثير من التفاصيل التاريخية التى تنسج حضارة بعينها، وهنا فإن العولمة قدمت من خلال عمليات الاستشعار عن بعد، وتكنولوجيات معرفة التربة، وكيمياء الحفاظ على المخطوطات القديمة، وإعادة إنتاجها بوسائل معاصرة وسريعة التوزيع والانتشار، قدرات هائلة لاكتشاف الذاكرة التاريخية لكل أمة والحفاظ عليها من الاندثار. وفى زيارة أخيرة لمجموعة من الباحثين فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام إلى إيران شمل برنامج الزيارة رحلة إلى مدينة قم ومكتبة آية الله مرعشى النجفى التى تحتوى على ثروة هائلة من المخطوطات الإسلامية النادرة والتى يتم الحفاظ عليها بأحدث ما توصلت إليه العولمة فى الحفاظ على ذاكرة الأمم حتى ولو كان موقعها فى جمهورية إيران

الإسلامية. وإذا كان معلوما أن الحضارة الغربية المعاصرة يعود جزء منها إلى فضل العرب في الحفاظ على التراث اليوناني، فإن فضل الغرب على العرب جاء من خلال الحفاظ على كنوز التراث العربي في المكتبات الغربية وإتاحتها للعرب مرة أخرى ليس فقط من خلال إعادة طبعها أو إتاحتها للزوار من الباحثين، بل الأهم أنها باتت متاحة لكل من يستطيع الدخول على مكتبات الكونجرس وأكسفورد وليدن من خلال الإنترنت.

ولعل الظاهرة ليست جديدة تماما بالنسبة لمصر على وجه التحديد، فقد سقطت الذاكرة التاريخية لمصر تماما فيما يتعلق بالجزء الأكبر من تاريخها الذي حدث خلال الفترة الفرعونية حتى جاء شامبليون وفك عقدة اللغة الهيروغليفية وبالتالي عادت إلينا ذاكرة كاملة لثلاثة آلاف ومائتي عام من التاريخ المكتوب والمدون. ولكن الأمر لن يتوقف عند هذه النقطة فقد أعاد عدد من العلماء الغربيين أكثر من ألف وستمائة عام من عصور ما قبل التاريخ إلى الذاكرة المصرية مرة أخرى، وهو ما دونه بتفصيل شديد عالم مصر العظيم سليم حسن في موسوعته عن التاريخ الفرعوني، والتي أعيد نشرها مرة أخرى أخيراً في إطار مشروع مكتبة الأسرة، وجاء فيه جهود دي مورجان الفرنسي الذي قام بحفريات وأبحاث عن العصر الحجري في مصر، وتبعه بوفييه لابير الفرنسي أيضا وركز على العهدين الحجريين القديم والحديث، والأستاذ ينكر الألماني الذي أضاف الكثير من المعرفة عن الفنون والصناعات التي كانت متداولة في مصر في عصور ما قبل الأسرات، وبعد هؤلاء جاءت قائمة طويلة من العلماء لكي تكتشف حضارات متكاملة قامت في مناطق مصرية مازلنا نعرفها حتى اليوم مثل البداري والكوم الأحمر وأبو صوير والفيوم، وفيها كان فجر البشرية يبزغ على العالم وينقل الإنسان من حالة أحد روافد المملكة الحيوانية إلى حالة المملكة الإنسانية القادرة على ترويض الطبيعة وصناعة الحضارة.

ومن ساعتها فإن الهوية الوطنية المصرية اكتسبت أبعادا وأعماقا لم تكن لتتيسر لها لولا هذه الاكتشافات، واستمرت الحال على ذلك طوال القرن العشرين، فرغم الجهود المشكورة لمدرسة الآثار المصرية وعلماء الآثار المصريين من أول أحمد كمال باشا وسليم حسن وسامي جبره وحتى زاهي حواس، فإن العالم لم يبخل على مصر لا بجهد البشر والعلماء ولا بتقدم التكنولوجيا التي تغذي الذاكرة التاريخية للأمة بالكثير من التفاصيل والنسيج الخاص بالمصريين الذي يعمق من هويتهم ويدعم تماسكهم القومي. وربما كان إنقاذ آثار النوبة إنقاذاً لتراث بشري أسهمت فيه اليونسكو، ولكنه من جانب آخر كان إنقاذا لماضي المصريين وحاضرهم أيضا لأنه أتاح بناء السد العالي. وفي وقت من الأوقات انشغلت المعامل التكنولوجية الأمريكية بإنتاج كاميرات خاصة، تمت فيها الاستعانة بخبرات كاميرات التصوير الخاصة بالمركبات الفضائية حتى يمكن تصوير فجوات تحت الأرض تحتوي على مراكب الشمس دون أن تدخل إليها ذرة هواء واحدة حتى لا تتلف معرفتنا بخصائص الهواء الباقي من العصور القديمة،

ولاتزال هذه التكنولوجيا الناجمة عن ثورة المعلومات والاتصالات تتيح للذاكرة المصرية ما لم يكن متاحا لها بوسائل ما قبل العولمة، وتذيعها ليس فقط على العالم، بل تتيحها أيضا للمصريين الذين تتدعم هويتهم كما لم يحدث من قبل في التاريخ.

د. عبدالمنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام الاقتصادي
التاريخ: ١٤ اغسطس ٢٠٠٠

الوجوه الاربعة للعلاقات المصرية الامريكية

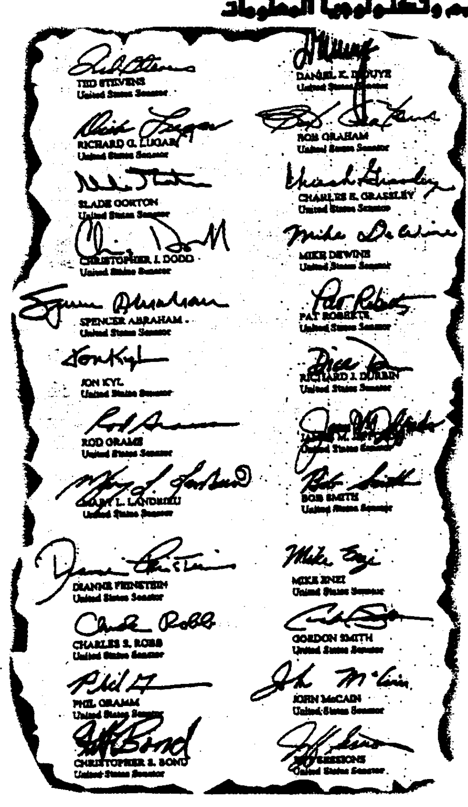
خلال فترة تقل عن أسبوع تقلبت العلاقات المصرية / الامريكية بين أكثر من وجه وعلي وجه التحديد مابين يومى ٢٨ يوليو الماضي والثالث من اغسطس الجارى حدثت اربعة احداث كاشفة عن الابعاد المعقدة لهذه العلاقة الفريدة الاول منها كان فى الثامن والعشرين من يوليو عندما ارسل مجلس الشيوخ الامريكى رسالة الي الرئيس الامريكى بيل كلينتون يطالبه فيها بالبدء فى المفاوضات مع مصر لانشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدين والثانى جاء فى اليوم الاخير من الشهر عندما زار مصر السفير ادوارد ووكر مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الاوسط لكى يطلب عون مصر فى التغلب علي العقبات التى واجهت قمة كامب دافيد الاخيرة والثالث اتى فى اليوم التالي مباشرة الاول من اغسطس عندما نشر محرر الشئون الخارجية فى صحيفة النيويورك تايمز توماس فريدمان مقالته «لعبة مصر» التى اتهم فيها القاهرة بتعويق نجاح القمة والرابع حدث فى الثالث من اغسطس عندما قام الفريق تومى فرانكس قائد القيادة المركزية الامريكية بزيارة مصر ومقابلة الرئيس مبارك والمشير محمد حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والانتاج الحربى والفريق مجدى حتاتة رئيس اركان حرب القوات المسلحة بهدف الاعداد لتدريبات «النجم الساطع» المقبلة والتى سوف تجرى بعد ١٥ شهرا ورغم الاهمية الجوهرية لهذه الاحداث الاربعة والتى تعكس كما سوف نرى وجوها اربعة للعلاقات بين القاهرة وواشنطن فان حدثا واحدا منها وهو مقال النيويورك تايمز كان هو الذى خطف الاضواء كلها بعدما رد الصحفيين والكتاب المصريين الصاع صاعين للكاتب وللولايات المتحدة وبعدها بدأ الكثيرون فى الصحافة المصرية والعربية يتحدثون عن الازمة فى العلاقات بين البلدين بل أن صحيفة الحياة اللندنية ذكرت ان اجواء الخمسينيات والستينيات باتت تخيم علي أجواء العلاقات بين مصر وامريكا .

النظرة الاولي على الاحداث والوجوه تشير الي أن ثلاثة منها تقع فى جانب التعاون الاقتصادى والسياسى والاستراتيجى الكثيف المتنامى بين الدولتين وواحدة منها تعكس درجة من التوتر الكامن فى العلاقة الذى ينتظر مقالة فى صحيفة لكى تنفجر براكين هائلة للغضب وبشكل ما فان تاريخ العلاقات بينهما خلال الربع قرن الماضى يشير الي هذا النمط بشكل متواتر ومتكرر يظهر فيها كما لو أن الوجوه الثلاثة الأولي ترقى بما بينهما الي مرحلة التحالف الاستراتيجى اما الوجه الرابع فيظهرها فى شكل العداء المستحكم الذى لاينتظر له تجاوز . ويكاد الفارق بين الحالتين يبدو بوضوح كامل وكأنه مفارقة مابين الادارة والمؤسسات من جانب حيث لم تمر زيارة للرئيس حسنى مبارك الي الولايات المتحدة الا ويصرح بأن العلاقة مع واشنطن علاقة استراتيجية ولا زيارة من رئيس أو مسئول امريكى الي مصر دون التصريح بالعلاقة الخاصة التى ترقى الي مرتبة التحالف مع القاهرة ومن جانب أخر توجد النخبة الصحفية والثقافية علي الناحيتين التى لاتبدو على استعداد لقبول

مايقول به الرسميون فلا تعامل مصر معاملة دولة حليفة ولاتعامل الولايات المتحدة معاملة دولة صديقة وبشكل ما فان القاهرة تبدو في وشنطن عاصمة علي وشك النكوص الي ما كانت عليه فى الخمسينيات والستينيات حيث كانت علي الشط الآخر من الحرب الباردة اما في القاهرة فان واشنطن تبدو وكأنها الامتداد الطبيعى للاستعمار والامبريالية التى طالما عانت مصر منهما عبر العصور .

الوجه الاول الذى عبر عنه خطاب مجلس الشيوخ جاء بعد انتهاء قمة كامب دافيد ولو أن فى قلب الولايات المتحدة هذه الغصة التى شاعت عن مصر فى مقال توماس فريدمان لما أرسل الخطاب أو جرى تأجيل ارساله حتى تتحسن الاحوال أو علي سبيل الضغط علي مصر من اجل تحسين مواقفها التى تعترض عليها الولايات المتحدة وصناع القرار فيها كما ادعى الكاتب الامريكى . علي العكس فان الخطاب جاء من الحصن الحصين للوبي اليهودى وجاء فيه مخاطبا الرئيس بيل كلينتون«كما تعرف أن مصر هى واحدة من أهم حلفاء امريكا فى الشرق الاوسط وكانت اول امة عربية تصل الي معاهدة سلام مع اسرائيل وهى مستمرة فى لعب دور محورى فى عملية سلام الشرق الاوسط» وبعد ذلك يستمر الخطاب فى توضيح المزايا الاستراتيجية لاتفاق التجارة الحرة مع مصر وكيف يخدم المصالح الاقتصادية الامريكية مع الاشادة بالاقتصاد المصرى وأخيرا يحث الرئيس «بقوة» علي أن يبدأ عملية التفاوض . هذا الخطاب لم يأت بسهولة أو هو من نوع تحصيل الحاصل الذى يقوم به مجلس الشيوخ وسوف يتلوه مجلس النواب لكل الدول بل جاء نتيجة جهد مضنى بذله الرئيس مبارك خلال زياراته الاخيرة لواشنطن وتبعته جهود مضنية لوزير الخارجية عمرو موسي ومن بعده السفير المصرى القدير فى واشنطن نبيل فهمى حشدا فيها كل جهود الاقناع المصرية بما فيها القطاع الخاص والمنظمات الاهلية بالاضافة الي الوزارات المعنية الاخرى وفى المقدمة منها وزارة الاقتصاد. علي الجانب الاخر فان الموقعين علي الخطاب وهم ٢٦ شيخا في المجلس شملوا كل الوان الطيف السياسى فى الولايات المتحدة من الديمقراطيين والجمهوريين أى أنه يشكل اجماعا سياسيا امريكيا وتبناه للتقديم للرئيس السيناتور شك هيجل الذى كان علي رأس قائمة المرشحين لكى يكون نائبا للرئيس جورج بوش الابن والسيناتور جوزيف ليبره الذى رشح بالفعل نائبا للرئيس علي تذكرة آل جور الانتخابية وهو مايعنى ان الاهتمام والطلب والتقدير يأتى من قمة الحزبين الرئيسيين فى امريكا . معنى ذلك انه هنا وهناك توجد رغبة علي أعلي المستويات لكى تنتقل العلاقات الاقتصادية بين البلدين نقلة كيفية ومن علاقات تقوم علي المعونة الي علاقات تقوم على التجارة والاعتماد المتبادل وليس سرا علي أحد ان اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة أو بينها وبين اوروبا كما تحتوى اتفاقية المشاركة هى من نوعيات الاتفاقيات التى تنفذ وتدخل الي التطبيق الفعلى .

الوجه الثانى من العلاقة جاء مع زيارة ادوارد ووكر الذى جعل من القاهرة محطته الاولى فى زيارة للشرق الاوسط تشمل ٤١ دولة عربية واستقبله الرئيس مبارك والسيد عمرو موسى والدكتور



TED STEVENS
United States Senator

DANIEL K. INOUYE
United States Senator

RICHARD G. LUGAR
United States Senator

BOB GRAHAM
United States Senator

SLADE GORTON
United States Senator

CHARLES E. GRASSLEY
United States Senator

CHRISTOPHER J. DODD
United States Senator

MIKE DEWINE
United States Senator

SPENCER ABRAHAM
United States Senator

PAT ROBERTS
United States Senator

JON KYL
United States Senator

RICHARD J. DURBIN
United States Senator

ROD GRAMS
United States Senator

United States Senator

MARY L. LANDRIEU
United States Senator

BOB SMITH
United States Senator

DIANNE FEINSTEIN
United States Senator

MIKE ENZI
United States Senator

CHARLES S. ROBB
United States Senator

GORDON SMITH
United States Senator

PHIL GRAMM
United States Senator

JOHN McCAIN
United States Senator

CHRISTOPHER S. BOND
United States Senator

SESSIONS
United States Senator

اسامة الباز وبعدها صرح انه جاء من اجل البناء علي ماتحقق من تقدم ملموس فى مباحثات قمة كامب دافيد وان الرئيس الامريكى طلب منه التشاور مع الاصدقاء والشركاء فى عملية السلام خاصة الرئيس مبارك للاستماع الي وجهة النظر المصرية حول الاستفادة مما تحقق فى مفاوضات كامب دافيد ولم يكن ذلك كلاما للصحفيين للتغطية علي أزمة كامنة فى العلاقات المصرية الامريكية بل أن ذلك كان ما قاله ووكر لكل من التقى بهم فى القاهرة حيث كانت رسالته اننا نحتاج مساعدتكم كشريك اساسى معنا طالما ساهم فى دفع عملية السلام . كان ذلك قبل يوم واحد من مقال توماس فريدمان الذى جاء فيه أن احدا من مساعدى الرئيس الامريكى لم يعد له ثقة فى مصر وجاء من قبل واحد من كبار المساعدين مباشرة وبادلتهاالقاهرة ودا بود فخلال الايام التالية بعد زيارته اعلن الرئيس مبارك والوزير عمرو موسى أن القاهرة لن تسمح بفشل عملية السلام وانها سوف تسعى للبناء علي ماحدث من تقدم خلال المرحلة الماضية وفوق ذلك كله قال «ان العلاقات المصرية ـ الامريكية قوية ».

الوجه الثالث عبرت عنه زيارة تومى فرانكس القائد الجديد للقيادة المركزية الامريكية التى تقع منطقة الخليج ضمن احتصاصاتها الامنية والعسكرية والاستراتيجية والذى جاء فى جولة فى المنطقة بادئا من القاهرة كما هى العادة من كبار المسئولين الامريكيين وقال فى اثرها ان الولايات المتحدة تعمل علي تزويد مصر باحدث الاسلحة وذلك نظرا للعلاقات الطيبة بين البلدين وكان ذلك بعد يومين فقط من مقال توماس فريدمان الذى وصف فيها العلاقات بين مصروأمريكا وصلت الي ادنى مستوياتها من الثقة وكما ذكرت الصحافة فان الهدف من الزيارة كان الاعداد لمناورات النجم الساطع القادمة وكانت هذه المناورات قد بدأت

United States Senate
WASHINGTON, DC 20510

July 28, 2000

The President
The White House
Washington, D.C. 20500

Dear Mr. President:

We write to urge you to initiate free trade agreement negotiations with Egypt.

As you know, Egypt is one of America's most important allies in the Middle East, was the first Arab nation to reach a peace treaty with Israel, and continues to play a key role in the Middle East peace process. The United States already has a free trade agreement with Israel and the Palestinians, and is in the process of negotiating a free trade agreement with Jordan. Adding Egypt to this free trade zone would form the basis for a Middle East Free Trade Region comprising all of the peace partners.

This agreement also serves America's own economic interests. Egypt has one of the largest and fastest growing economies in the Arab world. Every year, Egypt buys more from the U.S. in agricultural products alone than the total value of its exports to the United States. Two years ago, our two nations reached an agreement for a 10-year phase down of U.S. economic assistance. A free trade agreement would move our relationship to one of "trade, not aid," and would help ensure Egypt's continued ability to increase its purchases of American goods, commodities and services.

In recent years, Egypt has initiated far-reaching free market reforms. The United States recognized Egypt's efforts to liberalize its economy by signing a Trade and Investment Framework Agreement (TIFA), which Ambassador Barshefsky characterized as "the first step toward creating freer trade between our countries." Clearly, the next step is to begin consultations on a free trade agreement.

Mr. President, we strongly urge you to initiate the process of negotiating a free trade agreement with Egypt.

Thank you.

Sincerely,

CHUCK HAGEL
United States Senator

JOSEPH I. LIEBERMAN
United States Senator

فى صيف عام ١٩٨٠بمناورات برية مشتركة تكررت في اعوام ١٩٨١ و١٩٨٢و١٩٨٣وفي عام ١٩٨٥ اضيفت القوات الجوية وفى عام ١٩٨٧ اضيفت القوات البحرية والقوات الخاصة وتكرر ذلك مرة أخرى فى عام ١٩٩٣ وفى عام ١٩٩٥ انضمت بريطانيا وفرنسا ودولة الامارات العربية المتحدة الي ذات المناورات وبعدها فى عام ١٩٩٧ انضمت ايطاليا والكويت وفى عام ١٩٩٩ جرت اكبر مناورات عسكرية في العالم خارج حلف الاطلنطي شارك فيها ٧٣ الف جندي اضيف فيها الي ماسبق من الدول المانيا واليونان وهولندا والاردن فبلغ عدد الدول ١١ دولة بالاضافة الي عدد غير قليل من المراقبين ومن المؤكد ان مثل هذه النوعية من المناورات لاتجرى بين دول تتراجع العلاقات الاستراتيجية فيما بينها كما زعم محرر الشئون الخارجية لصحيفة النيويورك تايمز أو كما زعم كثيرون ممن ردوا عليه فى مصر .

الوجه الرابع كما هو واضح من ثنايا المقال مثل النقيض لذلك كله فما اورده توماس فريدمان فى مقاله لايحتمل اختبار ثلاثة احداث تجمعت فى فترة اقل من اسبوع واحد فى العلاقات المصرية الامريكية فلا مساعدى الرئيس الامريكى ساخطون علي مصر ولا الكونجرس الامريكى يعتقد ان العلاقات الاقتصادية تجرى فى اتجاه واحد تقدم فيها امريكا المعونة لمصر ولاتلقى الا الجحود ولا العلاقات الاستراتيجية لم يعد لها معنى بعد انتهاء الحرب الباردة كما زعم بل هى العكس تتعمق يوما بعد يوم وعلي الجانب المصرى الآخر الذى كان محقا فى الرد علي المقال الا أن بعضه لم يكن محقا فى الشطط الذى يصل الي حد القول ان الولايات المتحدة بعد أن ابادت الهنود الحمر استدارت لكى تبيد العرب باعتبارهم هنود حمر القرن الحادى والعشرين . السؤال الان هو لماذا قفز الوجه الاخير لكى يغطى علي كل الوجوه وماهى الحلقة المفقودة فى العلاقات المصرية الامريكية التى تجعل مقالة واحدة أو عدة مقالات تخدش وتمزق مافيها من اسس فريدة وماهو سر الفجوة بين القيادات والنخبة؟ كلها أسئلة تستحق الاجابة !


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ١٩ اغسطس ٢٠٠٠

أخبار غير متفرقة!

فى «أهرام» السبت الثانى عشر من أغسطس جاء فى أسفل الصفحة الأولى أربعة أخبار، الأول منها قال إن شركة بلجيكية أعلنت أنها تمكنت من تصنيع ثياب ذكية تحتوى على ذاكرة يمكن للشخص الذى يستخدمها تسجيل كل المتعلقات الشخصية عليها، ومن ثم تقوم بإنذار صاحبها فى حالة فقد أى منها، سواء تمت سرقتها أم نسيانها فى مكان ما، والثانى ذكر أن مجموعة من العلماء الكنديين نجحوا فى تطوير حذاء جديد يساعد العدائين على تحطيم الأرقام القياسية فى العدو بنسبة 4٪، والثالث يفيد أن وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» قررت تنفيذ مهمة جديدة لهبوط إنسانين آليين على كوكب المريخ فى عام 2003 للبحث عن المياه على الكوكب الأحمر، والرابع جاء فيه أن أحدث تقرير صدر عن منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» تضمن أن أزمة الغذاء فى العالم مسئولية البشر وليس الطبيعة، مؤكداً على أن العالم لديه من الموارد والتكنولوجيا ما يكفى لإطعام سكانه ومع ذلك فإن نصف مليار إنسان سوف يتعرضون لخطر المجاعة ويموت الملايين جوعاً بسبب الحروب والسياسات والخطط الاقتصادية التى تؤثر بشكل سلبى متزايد فى كميات الغذاء المتوافرة.

هذه الأخبار الأربعة ليست أخباراً متفرقة، ولا ينبغى أن تؤخذ كنوع من الطرائف التى تحكى عن اكتشافات بلاد بعيدة تهتم بالعلم والتكنولوجيا بأكثر مما يلزم، أو حتى لاستثارة العطف على الفقراء الذين ليس لديهم حول أو طول فى مسألة المجاعة، كما أنها لا تعتبر نوعاً من سد الخانة أو ملئاً لفراغ فى الصفحة، فالحقيقة أن العالم يتكون ويتراكم ويتطور من ملايين من هذه الأخبار الصغيرة، وكلها على أى الأحوال تشير إلى وجود مسيرة للعالم المتقدم ومسيرة أخرى للعالم المتخلف، العالم المتقدم يبحث فى أمور كثيرة ليست كلها كبيرة وفخيمة مثل إنشاء محطة فضائية مأهولة تطل على الدنيا من بعيد وتصلح منصة للانطلاق إلى عوالم لم يعرفها بشر من قبل، أو الدخول فى أفلاك الخلية البشرية، وفك أسرار جيناتها، ولكن كثيراً منها يخص الإنسان فى حياته اليومية، أما العالم المتخلف فإنه اكتفى بأيديولوجياته الثورية والفورية وخصوصياته الأكثر من خاصة وسياساته المستقلة التى إن أدت إلى المجاعة فإن مسئوليتها فى النهاية سوف تقع بطريقة ما على عاتق العالم المتقدم الذى يحتكر الغذاء والنماء لنفسه ولا يوزعها توزيعاً عادلاً بين البشر.

الأنباء السابقة تقول إن العالم بات يحتاج إلى ملابس جديدة، فقد مرت أزمان طويلة منذ انتقلت الشعوب من لبس الملابس الفضفاضة التى كانت تناسب الحضارات الرعوية والزراعية وسهلة التفصيل مثل الجلباب المصرى أو السارى الهندى أو التنورة الإسكتلندية، إلى الملابس المحكمة التى تناسب العصر الصناعى وتصلح للتعامل مع الآلات أو وسائل المواصلات، ولم يكن ذيوع «الجينز» الأمريكى راجعاً فقط إلى هيمنة الثقافة الأمريكية، وإنما لأنه يناسب أحوالاً كثيرة فى المصنع والحقل والجامعة، كما مرت فترة طويلة أيضاً على أول عملية قسرية لتوحيد الملابس العالمية من خلال الرياضة التى فرضت زياً موحداً فى كل رياضة من الرياضات المختلفة حتى لو تغيرت الألوان حسب أعلام وبيارق الأمم، فلم يكن ممكناً فى أى حال من الأحوال أن يتكون فريق لكرة القدم وهو يرتدى الجلباب العربى الأبيض الناصع ومن فوقه العقال والكوفية فى لعبة تتطلب كثيراً من سهولة الحركة

وتفترض أن اللاعب يسقط كثيراً على الأرض.

عصر ما بعد الصناعة، أو ما بعد الحداثة، ربما سيحتاج إلى ملابس أخرى «ذكية». فالرجل أو المرأة الذى يعمل مع كميات هائلة من المعلومات على الأرجح سوف تكون لديه ذاكرة ضعيفة إزاء أمور مهمة ومصيرية مثل أن يعود الرجل إلى زوجته أو المرأة إلى زوجها عندما يأتى المساء، كما أن رجلاً أو امرأة يعيشان على كوكب يبلغ عدد سكانه ستة مليارات نسمة سوف يختلف جذرياً عن كوكب سوف يصل عند من يقيمون عليه إلي ثمانية مليارات عام 2030 سوف يعنى ازدحاماً شديداً ربما يشجع على السرقة والنشل والنسيان أحياناً، كما أن العالم بات يحتاج إلى ملابس رياضية جديدة أيضاً، ففى عصر الملابس الحالية وصلت سرعات العدائين إلى منتهاها ولم يعد هناك بد من البحث عن وسائل أخرى تضيف سرعات أخرى، وكان الحذاء هو البداية التى أثبت الكنديون بها أنه يمكن تحقيق قفزة نوعية من سرعة البشر، وهو تطور لن يساعد الرياضيين فقط فربما يساعد الإنسان العادى أيضاً والذى قد تفرض عليه مواقف زوجية أو غير زوجية تدفعه إلى الفرار السريع!

ولكن عقدة العقد ربما فى حياة البشرية سوف تظل فى اختلال التوازن بين الموارد الطبيعية على ظهر الكوكب والزيادة السكانية الرهيبة، والمياه هى دائماً مفتاح حل هذه العقدة المستعصية، إذا لم تكن موجودة على الأرض فربما يكون مجدياً البحث عنها فى السماء على ظهر كوكب المريخ، وهو ما هدف إليه الأمريكيون، ولا أظن أن الهدف من الرحلة إلى الكوكب البعيد سوف يكون لنقل المياه منه إلى الأرض فهى عملية مكلفة وربما تنتظر إلى الألفية الرابعة لإنجازها، ولكن الممكن فى الألفية الثالثة أن ننقل الزيادة السكانية إلى الكواكب البعيدة فربما يكون الإنسان ساعتها أسعد حالاً.

المشكلة، على أية حال أن العالم النامى على وجه الخصوص ليس بمستطاعه انتظار كل ذلك، فبشكل ما فإن أهل بلجيكا وكندا وأمريكا يأخذون وقتاً طويلاً لحل عقدة التوازن بين الموارد والنمو السكانى، كما أنهم عندما يصلون إلى حل عادة ما يحتكرون عوائده، ويستخدمونه فى الهيمنة على العالم الثالث، ولذا فإن بعضاً من قادة ونخب هذا العالم وجد حلاً للتوازن من خلال تخفيض عدد البشر حتي بأسرع من قدرة الكوارث الطبيعية على هذا التخفيض، ويتم ذلك أحياناً من خلال وسائل سلمية تأخذ شكل سياسات اقتصادية تكفى لخراب كل الكواكب والمجرات، أو من خلال وسائل عنيفة تقوم على ذبح أقوام بأكملها من خلال حروب أهلية طاحنة لا يعرف أحد على وجه التحديد لماذا بدأت ولماذا ينبغى أن تنتهى مادام الغرض هو تفويت الفرصة على الغرب فى السيطرة على البشر، وإذا كانت الوسائل السلمية والحروب الأهلية كما حدث فى الصومال ورواندا وبوروندى وسيراليون لا تكفى، فإن حرباً إقليمية من نوع الحرب الإريترية - الأثيوبية، يمكنها أن تحل الإشكالية بسهولة شديدة، فالمهم أن تبقى القوى الغربية بعيداً عن ساحة التصحيح للتوازن بالشكل العبقرى الذى أنتجه قادة القبائل فى الصومال بعد الهرب المزرى للقوات الأمريكية من مقديشيو التى كانت فى يوم ما عاصمة لبلاد بونت قبل أن تعود إلى العصور الحجرية وما قبل الحضارة!

د. عبدالمنعم سعيد

اختبار ٢٠٠٠

ربما لا تكون هناك مبالغة كبيرة في القول ان الثلث الاخير من العام الاول من القرن الحادى والعشرين ، سوف يكون حاسما مصيريا بالنسبة للمستقبل المصرى، فخلال الأشهر الاربعة المقبلة سوف يقابل نظامنا السياسى والاقتصادى وعلاقاتنا الخارجية امتحانات واختبارات قل ان تعرض لها بهذه الصورة المتزامنة من قبل، وبقدر ما نستطيع تجاوز ذلك بنجاح سوف يتحدد تطورنا المقبل على الصعيدين السياسى والاقتصادى، وشكل دورنا الاقليمى والدولى، الاختبار الاول الذى سوف نقابله، يتعلق بالتطور الديمقراطى فى البلاد، ومفتاحه جاء مع حكم المحكمة الدستورية العليا الذى قضى بضرورة الاشراف القضائى الكامل عل الانتخابات النيابية ، وهى حالة لم نتعرض لها من قبل، فقد جرت العادة منذ عام ١٩٧٦ عندما بدانا اولى الخطوات على طريق التعددية السياسية، ان تتم الانتخابات في يوم واحد تحت اشراف قضائى جزئى، بينما تولى هيئات ادارية بقية الاجزاء، وفي اليوم التالى مباشرة لاعلان النتيجة تبدأ صحف المعارضة فى الاعلان عن التزوير الذى تم بينما تنشغل صحافة اخرى بالتاكيد عل ان الاقتراع جرى فى اجواء نزيهة لم تعرفها مصرمن قبل، وبعدها ينشغل الطرفان بمتابعة الطعون امام المحاكم ، والتى كانت تنتهى في كل مرة بما يلقى الظلال القاتمة على نتيجة الانتخابات، وشرعية المجلس المنتخب.

هذه المرة سوف يكون الامر ، فيما نامل مختلفا، فالاشراف القضائى الكامل الذى يلخصه الشعار قاض لكل صندوق يفتح الباب لمرحلة جديدة وعامرة بالفرص، بالنسبة للتطور الديمقراطي المصرى إذا ما احسن استغلالها واكتملت اركانها ، ولكن هذه الفرص سوف تكون معرضة للضياع إذا ما تصورنا ان وجود القضاء فى اللجان الانتخابية هو غاية المنتهى ونهاية المقاصد، فهذه الخطوة تحتاج إلى الكثير الذى يكملها ، بل ويحميها من عبث قد يعرض هيبة السلطة القضائية كلها للخطر، عندما يغلب الهوى السياسى والحزبى والعشائرى على مصلحة النظام السياسى كله، جوهر الاختبار هنا ان احدا حتى الآن فيما نعلم لم يستعد لهذا التطور وتبعاته. فالانتخابات التى كانت تجرى فى يوم واحد وبعد ذلك ينتهى صداعها ، وتجاوزاتها وعنفها وسوف تستمر ثلاثة اسابيع وهو ما يلقى بتبعات جسيمة على اجهزة الامن والاعلام والاحزاب السياسية ، وما سيحدث فى اسبوعها الاول سوف يظل حاكما لاسبوعين تاليين تفور فيها عواطف وهواجس وعصبيات ، وحتى هذه اللحظة ، فيما نعلم ، فإن اجراءات الاقتراع والتثبت من شخصية الناخبين مازالت تفتح الباب لكثير من الظنون الحميدة والآثمة، وهو ما يحتاج الى تقنين خلال الاسابيع المقبلة حتى نسهل على القضاة ونقطع الشك باليقين.

وبقدر ما تعد العملية الانتخابية اختبارا للحكومة واجهزة الامن والاعلام ، فإنها سوف تكون اختبارا للاحزاب والصحافة ، فالاولى ليس عليها حسن اختيار مرشحيها ، ومراعاة تمثيل الجماعات والاجيال، بل ايضا ادارة معركة انتخابية نظيفة فى القول والفعل، ولعل وفاة المغفور له فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد قدمت مصادفة تاريخية قبل الانتخابات العامة لكيف يتعامل واحد من اهم احزاب المعارضة المصرية ، إن لم يكن اهمها على الاطلاق، مع وضع اختفت فيه واحدة من الزعامات التاريخية ذات القامات العالية، وهل سيتم ذلك بسلاسة ويسر وتبعا للأساليب الديمقراطية ، ام اننا سنواجه حالة اخرى من حالات نقابة المحامين وحزب الاحرار التى تعجز فيها الديمقراطية عن حل خلافات الزعامات والاشخاص. هنا فإن الاختبار يصير قوميا بحق لأنه يشمل الحكومة والمعارضة معا. اما الصحافة فاختبارها مهنى فى اول الامر، وبقدر ما تستطيع الحياد والموضوعية بين اطراف المعركة الانتخابية ، فإن نجاحها سوف يكون مهنيا وسياسيا معا.

الاختبار الثانى موضوعه اقتصادى ويتعلق بقدرة الحكومة الحالية والقطاع الخاص المصرى على تجاوز ازمة الركود الراهنة ، والاخطاء الكثيرة التى تراكمت خلال الاعوام القليلة الماضية، صحيح ان حكومة الدكتور عاطف عبيد تعرضت منذ بدايتها لظروف غير مواتية، كما ان كثيرا من وزرائها، خاصة الجدد منهم تعرضوا لكثير من الضربات تحت الحزام وفوقه، إلا انها من جانب آخر حصلت على فرص مواتية ومشجعة فلم يحدث من وقت طويل ارتفاع لأسعار النفط كما ارتفعت هذه الايام وهو ما لا يضيف فقد لصادراتنا من البترول بل ايضا سوف يزيد من تحويلات العاملين المصريين في الدول العربية النفطية، كما ان السياحة الى مصر حققت معدلات غيرمسبوقة في عدد السائحين والليالى السياحية والدخل السياحى، ولاول مرة منذ سنوات اخذ الدخل من قناة السويس فى العودة الى الارتفاع بعد سنوات من الانخفاض المستمر، وحتى الصادرات المصرية حققت تقدما ضئيلا لم تحققه منذ سنوات ، هذه الظروف المواتية ، إذا ما احسن استغلالها يفترض ان تعيد الاوضاع الاقتصادية الى قدر من الانتعاش قبل نهاية العام كما وعدت الحكومة من قبل. ولكن ، كما أن يدا واحدة لا تصفق، فإن جهد الحكومة وحده ، وقدرتها على المصارحة كما فعلت بشأن الاوضاع الحقيقية لعجز الموازنة، لا يكفى دون مشاركة من كل القطاعات الاقتصادية فى المجتمع وفى المقدمة منها القطاع الخاص الذى يبدو حتى هذه اللحظة حائرا ومنكمشا ومتطلعا إلى الدولة وحمايتها باكثر مما يذهب فى طريق المبادرة والتحرر.

الاختبار الثالث فى السياسة الخارجية التى لا نتحكم فيها وحدنا كما هو الحال فى السياسة الداخلية ، او بقدر كبير منها كما في السياسة الاقتصادية ، فهنا تدخل عملية السلام فى اقصى حالاتها حرجا وحساسية ، وفيها اطراف كثيرة منها دول عظمى وقوى كبرى تتطلع إلينا، وفيها اطراف اقليمية متعددة كلها تنظر للقاهرة، ومع كل الاطراف يوجد الماضى والحاضر ، والتاريخ والدين، والعواطف الجامحة ، وفى نهاية النفق يوجد المستقبل محملا باحتمالات اليقين والشك ، فبعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية بات اضحا ان احدا لم ييأس بعد. فالمبعوث الامريكى ادوارد ووكر طاف باربع عشرة عاصمة عربية ، وذهب الرئيس عرفات الى عواصم يصعب حصر عددها ، ومن وراءه كان باراك او بيريز او شخصيات اسرائيلية اخرى، وفى كل الحالات كانت مصر هى اولى المحطات وعندها كان الجميع يقولون ان فشل القمة الاخيرة لا ينبغى له ان يخفى ما حدث من تقدم ، وانه يمكن عقد قمة اخرى بعد التحضير الجيد تصل بعملية السلام الى منتهاها . عملية التحضير هذه تجرى الآن على قدم وساق، والكل يدرك ان هناك سقفا زمنيا للجهود كلها يتحدد بالانتخابات الامريكية فى مطلع نوفمبر المقبل بعدها يذهب كلينتون الى حاله، وينتظر الجميع ادارة اخرى وسياسات جديدة وعملية سلام اخرى.

اختبار ٢٠٠٠ لمصر فى عملية السلام متشعب الاسئلة فهناك السؤال الدائم، كيف تصل عملية السلام التى بدأتها مصر إلى منتهاها الذى يحقق المطالب العربية العادلة وهو سؤال صعب اثبتت الاسابيع الاخيرة انه كلما اقترب من الحل كان زمن الاختبار قد انتهى وهناك السؤال ماذا تفعل مصر اذا ما فشلت عملية السلام او هذه المرحلة منها على الاقل، حيث التداعيات مفتوحة والصدام والانفجار ، على الارجح حتمى؟.. وهناك اخيرا السؤال، ماذا لو نجحت عملية السلام وكيف سيؤثر ذلك على مصر ودورها فى ظل ظرف تاريخى لم يعرفه لأكثر من نصف قرن؟ وهل نحن حكومة وشعبا مستعدون للتعامل مع هذه الاوضاع الجديدة؟!

الاختبارات الثلاثة التى تحدد موعدها خلال الأشهر الاربعة المقبلة ليست مستقلة عن بعضها بعضا، بل لعلها جزء من اختبار اكبر ينقل الامم، كما ينقل التلاميذ، من حالة الى حالة، ومن شهادة الى شهادة أخرى، بل انه قد يكون اختبار التخرج ذاته فى الاندماج فى عالم صارت اهدافه هى الديمقراطية والتقدم الاقتصادى والسلام والاستقرار ، وهى اهداف لا تحقق ذاتها بنفسها مهما يكن نبلها ورجاحة منطقها ، بل تتم عبر جهود شاقة وقاسية للقادة والشعوب، ومغالبة عاتية للنفس وما تعودت عليه للنخب والعامة.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢١ اغسطس ٢٠٠







المقال الذى نشره توماس فريدمان محرر الشئون الخارجية بصحيفة **«نيويورك تايمز»** فى الأول من أغسطس تحت عنوان **«لعبة مصر»** عاصفة من النقد فى الصحافة المصرية للكاتب وللادارة الامريكية وسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط ، وفى العالم وسرعان ما انتقل الامر الي الصحافة العربية كلها التى وصفت المقال بانه حملة أمريكية صحفية ضد مصر والتراشق الصحفى بين البلدين علي أنه **«أزمة فى العلاقات المصرية الامريكية»**.

وجاء حادث القبض علي الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الذى حدث قبل نشر المقال بشهر كامل ثم الافراج عنه بعد عشرة ايام من نشر المقال بمثابة الزيت الذى صب علي نار العلاقات بين القاهرة وواشنطن وبات الموضوع مقياسا للقدرة الامريكية علي الضغط علي مصر ، والطاقة المصرية علي مواجهة الضغوط.

وبينما ذاعت تعبيرات حادة مثل **«الحملة»** و**«الازمة»** و**«المواجهة»** و**«الضغط»** جرت وقائع اخرى قبل ظهور المقال وبعده كلها تشير الى متانة العلاقة بين البلدين فى كل ابعادها الاساسية والاقتصادية عندما ارسل ٢٦ من اعضاء مجلس الشيوخ الامريكى المرموقين رسالة الي الرئيس الامريكى بيل كلينتون يطلبون منه فتح المفاوضات مع مصر لانشاء منطقة للتجارة الحرة ، والسياسية عندما بدأ ادوارد ووكر مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الادنى حملته فى الدول العربية للتشاور حول نتائج قمة كامب ديفيد بالقاهرة التى اعتبرها شريكا اساسيا فى عملية السلام ، والاستراتيجية عندما قام الفريق تومى فرانكس قائد القوات المركزية الامريكية بزيارة مصر للتحضير لمناورات **«النجم الساطع»** التى سوف تجرى بعد ١٥ شهرا.

هذه المفارقة الكبرى بين وصف العلاقات المصرية ـ الامريكية وواقعها الفعلى تحتاج الي تفسير خاصة وانها صارت نمطا ذائعا فيها على مدى أكثر من ربع قرن وبالتحديد منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، علي مدى هذه الفترة الزمنية توثقت العلاقات بين مصر وامريكا حتى وصفت بأنها **«استراتيجية»** و**«خاصة»** وحتى تعبر عن **«التحالف»** بينهما وظهر هذا فى المشاركة اللصيقة فى عملية السلام وحماية امن الخليج من خلال الاعداد العسكرى أو المشاركة الفعلية فى الحرب والتعاون الاقتصادى الذى أخذ اشكالا للمعونة والتجارة والاستثمار بالاضافة الي قائمة طويلة للتعاون الامنى وحماية الاستقرار فى الشرق الاوسط وفى العالم ومع ذلك وفى الجانب المقابل فانه لاتمر ستة شهور كاملة دون أن تنفجر **«أزمة»** من نوع ما تتحول الي مواجهة اعلامية فى الصحافة واحيانا لما هو ابعد فى قطاعات النخبة وخلال فترة لاتزيد عن عام مضى فقط ظهرت ثلاث **«أزمات»** من هذا النوع .. ***واحدة*** خصت موقفا امريكيا من قانون الجمعيات الاهلية المصرى ، ***والثانية*** منها كانت بعد سقوط طائرة شركة مصر للطيران فى رحلتها رقم ٩٩٠ من نيويورك الي القاهرة ، ***والثالثة*** الاخيرة التى أتت فى اعقاب انتهاء قمة كامب ديفيد دون الوصول الي نتيجة.

وبدراسة هذه **«الازمات»** علي مدى ربع قرن فسوف نجد أنها أخذت نمطا مستقرا خاصة فى حالة اكتمال «الازمة» ووصولها الي أكثر حالاتها نقاء وفى العادة فانها تبدأ بخلاف سياسى حول موقف مايتعلق بعملية السلام أو أمن الخليج أو الاستقرار فى الشرق الاوسط أو الاوضاع الداخلية فى مصر وهنا يحدث علي الجانب الامريكى سلسلة من المواقف يأخذ نقطة البداية فيها متحدث باسم البيت الابيض أو الخارجية الامريكية الذى يعبر عن قلق ما من الموقف المصرى وبعدها مباشرة تصدر مقالة فى صحيفتي «نيويورك تايمز» أو «واشنطن بوست» تنتقد الموقف المصرى وترده إما الى عوامل داخلية تتعلق بالنظام السياسى أو الي عوامل خارجية تتعلق بخوف مصر من فقدان دورها الاقليمى وفجأة تظهر ورقة أو دراسة يفرزها واحد من مراكز الدراسات العديدة فى واشنطن تشير الي تغير جوهرى فى السياسة المصرية يعيدها الي أجواء الستينيات أو الى اللوبى الناصرى المتزايد دوره فى دائرة صنع القرار المصرى وبعدها

تجتمع لجنة فرعية من اللجان الكثيرة فى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب فى جلسة استماع لمناقشة الشأن المصرى وتذيع مناقشاتها المستفيضة والناقدة للموقف المصرى علي نطاق واسع وفى كل هذه الاحوال لاينسى أحد التذكير بالمعونات التى تقدمها أمريكا لمصر .

علي الجانب المصرى يسير نمط أخر وفى العادة يأخذ شكل تصريح رسمى من وزير الخارجية يؤكد فيه السيادة المصرية ورفضه لأى تدخل فى الشئون الداخلية المصرية وبعدها مباشرة تدخل الصحافة القومية الي الساحة بمساحات كبيرة من الهجوم علي اتجاهات الهيمنة الامريكية وتأثيرات اللوبى الصهيونى فيها والذى يجعل السياسة الامريكية لعبة فى يد اسرائيل وهنا تجد صحف المعارضة الفرصة لتصعيد عياراتها الثقيلة التى تعود بالمسألة كلها الي الطبيعة الامبريالية للولايات المتحدة وتدخل الاحزاب وبعض الجماعات السياسية علي الخط وربما مجلس الشعب لكى تندد بالمعايير الامريكية المزدوجة ويعود الجميع باصل المسألة الى ابادة الامريكيين للهنود الحمر ورغبتهم الحالية فى ابادة العرب علي اعتبار ان فكرة الابادة اصيلة فى الثقافة السياسية الامريكية وفى العادة فانه وسط كل ذلك يطالب الجميع بضرورة عقد القمة العربية والنظر بجدية فى اقامة السوق العربية المشتركة دون تأخير وتدخل الصحافة العربية والفضائيات العربية مؤخرا الى الساحة لكى تبحث بجدية بالغة حقيقة **«الازمة»** فى العلاقات المصرية ـ الامريكية وتتساءل عما اذا كانت قد وصلت الي نقطة اللا عودة .

النمط الامريكى والنمط المصرى عادة مايستغرقان فترة لاتزيد علي اسبوعين اللهم الا فى حالات قليلة ارتقت واحدة منها الي مرتبة الازمة الفعلية عندما حدثت واقعة **«أكيلى لاورو»** والثانية عندما اختلفت الدولتان فيما يتعلق بتمديد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وفيما عدا هاتين الحالتين فان الاشتباك سرعان ماينفض بعد مكالمة تليفونية بين رئيسى البلدين أو زيارة رسمية لاى من العاصمتين أو تطور هام فى واحدة من المصالح المشتركة يستدعى التشاور اللصيق بينهما وبعدها تسكت المدافع الكلامية وتنتقل العلاقات المصرية ـ الامريكية الي حالة أرقى من التعاون فى كافة المجالات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية حتى وصلت الي الدرجة التى لايوجد كثير من مثيلاتها فى علاقات البلدين الخارجية .

تفسيرات هذه المفارقة متعددة ***البعض*** يعود بها الي الاختلافات السياسية الطبيعية بين الدول فلا توجد دولتان فى العالم تتطابق سياستاهما بصورة كاملة وحتى العلاقات البريطانية ـ الامريكية الفريدة من نوعها فانها تتعرض لاختلافات فى الرؤى والمواقف والعلاقات المصرية ـ العربية كثيرا ما تعيش هذه الاجواء ، ***البعض الاخر*** يأخذ ذلك خطوة أخرى ليعود بالمفارقة الي الفارق بين الدولتين فامريكا دولة عظمي ومصر دولة اقليمية وكلا المكانتين ترتب اعتبارات جيوسياسية وجيواستراتيجية مختلفة وامريكا دولة فنية رأسمالية متقدمة صناعيًا وتكنولوجيًا ومصر دولة تنتمى الي العالم النامى الذى لايزال يتحول نحو اقتصاد السوق وهو مايرتب كثيرا من الحساسيات واختلافا فى التوقعات والولايات المتحدة دولة ديمقراطية معقدة التركيب بين مصالح داخلية كثيرة ومصر دولة تتحول نحو الديمقراطية وبسيطة التركيب مما يرتب اختلافا فى سرعة وطريقة الاستجابة للمتغيرات والثقافة السياسية فى واشنطن ترجع الي دولة حديثة بلا تراكمات تاريخية وفى مصر فانها تقوم علي دولة عريقة فى القدم وتتشابك فيها الهوية والتاريخ بصورة عميقة وهذا يفتح الباب لكل انواع سوء الفهم واختلاف موجات الحديث والتصريح ***والبعض الثالث*** يعود بالمفارقة كلها الي اسرائيل فهى الغائب الحاضر فى كل العلاقات المصرية ـ الامريكية وحولها فى العادة تدور كل الزوايا



والعواصف وهنا فان اصل الحكاية ليس الخلافات المصرية ـ الامريكية وانما التناقضات المصرية ـ الاسرائيلية .

كل هذه التفسيرات لها جدارتها وربما تشرح بعدا أو أبعادا من المفارقة المشار اليها ولكن جميعها ليس كافيا فالخلافات السياسية بين الدول لاترتب بالضرورة حالات الالتهاب التى تطرأ على العلاقات المصرية ـ الامريكية وانما يتم التعامل معها بادوات سياسية ودبلوماسية ونادرا ما وجدنا مثل هذا النمط فى العلاقات الامريكية ـ الهندية علي سبيل المثال والتى حتى وقت قريب كانت علاقات متوترة من الاصل كما ان الفارق بين البلدين من حيث الوضع الدولي ودرجة التقدم والثقافة السياسية والنظام السياسى هو اساس العلاقات الدولية كلها ونادرا ما وجدنا مايحدث بين مصر وامريكا يحدث بين واشنطن وجاكرتا أو بين الولايات المتحدة وفرنسا أو عبر المحيط بين امريكا والمغرب ورغم اهمية البعد الاسرائيلى فى العلاقة فان النمط المتواتر للتعامل مع الخلافات المصرية ـ الامريكية لانجده على سبيل المثال فى العلاقات الامريكية ـ السعودية مع ما هو معروف عن ان الموقف السعودى من اسرائيل لايختلف كثيرا عن الموقف المصرى .

وبالطبع فان كل علاقة بين دولتين ـ كما هو الحال بين اثنين من البشر ـ هى فريدة بشكل ما ولاتتطابق بالضرورة مع اية علاقات اخرى ولكن الحلقة المفقودة فى العلاقات المصرية ـ الامريكية ان النخب السياسية فى البلدين لم تبذل جهدا كافيا لاستيعاب وفهم هذا التفرد فتعود بسهولة شديدة الي فترة الحرب الباردة بالنسبة لامريكا والى الفترة الاستعمارية بالنسبة لمصر وفى كثير من الاحيان لايعرف الكثيرون علي الجانبين المعلومات الاساسية عما يجرى حقا بين البلدين فالصحفى توماس فريدمان لايعرف ماحجم المعونات التى قدمتها بلاده لمصر والرقم الذى ذكره ٣٠ مليار دولار يزيد سبعة مليارات عن اجمالي المعونة الاقتصادية ورغم معرفته الوثيقة بالشرط الاوسط فانه ـ وبطريقة لاتخلو من سوء نية ـ تجاهل تماما التعددية السياسية والصحفية واستقلال القضاء فى مصر وعلي الجانب المصرى فقد كان وصف مقال «**لعبة مصر**» بانه «**حملة صحفية**» علي مصر لايخلو من مبالغة شديدة حتى لو اضفنا لها مقالتى هوجلاند وسافير وافتتاحية «نيويورك تايمز» الخاصة بالموضوع فالآلة الاعلامية الامريكية اكبر من نلك بكثير كما ان التجاهل الكامل لكل ماحدث قبل المقال وبعده خلال اسبوع «واحد جعل بلدا بحجم وموقع وثقل مصر يبدو كما لو كانت مقالة أو اكثر تكفى لالتهاب اعصابه بعيدا عن واقع العلاقات الفعلية ، وعلي الجانبين فان احدا لم يبذل جهدا كافيا لفهم الاخر تاريخه ونظامه السياسى وحساسياته .

ورغم وجود عدد من الدراسين الامريكيين لمصر فان عددهم قليل ولايقارن بالعدد المخصص لتركيا أو الهند أو حتى نيجيريا وفى مصر لايوجد كتاب واحد باللغة العربية مخصص بالكامل للنظام السياسي الامريكى واول رسالة دكتوراه عن الكونجرس الأمريكى جرت مناقشتها منذ شهورفقط فى جامعة القاهرة بعد أكثر من ربع قرن من العلاقات الاستراتيجية .. هناك اذن نقص كبير فى المعرفة حاولت جلسات الحوار الاستراتيجى بين وزارتى الخارجية المصرية والامريكية ان تتخطاه فيما يتعلق بالبيروقراطية فى مصر وامريكا ولكن النخب بقيت بعيدة عن الحوار ولايزال ظنها ان بلدها تعطى اكثر مما تأخذ رغم مخالفة ذلك لكل ماهو معروف فى العلاقات الدولية ولذا فان المفارقة مستمرة والحلقة المفقودة على الارجح سوف تظل مفقودة وواقعة توماس فريدمان ربما لن تكون الاخيرة !!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهرام العربي

التاريخ : ٢٦ اغسطس ٢٠٠٠

شارع صلاح سالم

شارع صلاح سالم من أهم الشرايين الحيوية لمدينة القاهرة، فهو يربط بين شمال المدينة الهائلة وجنوبها شرق النيل، وما بين شارع العروبة الذى يفصل بين الأحياء الراقية فى مدينة نصر، والأحياء الشعبية فى مصر القديمة، وما بينهما يمر على أحياء الأزهر والمقطم ومنطقة السيدة عائشة، حيث يوجد كوبرى يتميز بقدرته على إسقاط العربات من فوقه أحيانا، ونتيجة المنجزات الحديثة امتد الشريان بتفريعات حديثة إلى طريق الأوتوستراد، ومنه إلى المعادى، حيث كوبرى المنيب الذى يقود مباشرة إلى شارع الهرم ومنه إلى طريق مصر - إسكندرية الصحراوى، هذا القدر من التشعب والأهمية لحركة البشر والبضائع، وكثير من الأحداث السارة وغير السارة لم تشفع للشارع كثيرا عندما سألت مذيعة تليفزيونية ذكية أحد المواطنين عمن هو صلاح سالم، وكانت إجابته الفورية أنه أحد شوارع القاهرة، وإذا بكثير من التعليقات الصحفية تشعر بأسف شديد على جهل المواطنين، و ضياع الانتماء والولاء لدى الشباب، واختفاء الذاكرة التاريخية التى هى بالطبع جزء أساسى من الهوية القومية.

كان اللوم كثيرا على أجيال اليوم، كما هى العادة، وعلى النظام التعليمى الذى لا يعلم الوفاء لأبطال مصر، وعلى المناخ السياسى والثقافى الذى يعطى أهمية بالغة للاعبى الكرة ومن يغنون الأغنية الشبابية ويغفل السيد صلاح سالم، ووسط ذلك كله ضاعت أهمية الشارع الذى حفر لنفسه مكانا فى ذاكرة المواطنين بما يؤديه من خدمات، وتعامل معه الجميع على أنه نكرة لا تستحق التغطية على من سمى باسمه، وربما كان كل ذلك سيكون مقبولا لو أن أحدا تطوع بسدة الفجوة الثقافية والتاريخية للمواطنين وشرح لنا على وجه التحديد ما الذى فعله الرجل، وكان يستحق الذكرى، ففى هذه الحالة سنكون قد تجاوزنا تقريع الذات وجلدها إلى تعليم من يجهل وإفادة من لا يستفيد، وساعتها سيتعلم الناس الإجابة الصحيحة عندما يأتى البرنامج التليفزيونى التالى لاختبار المارة فى الشارع المصرى.

لكن ما نعلمه عن صلاح سالم ليس كثيرا على أى الأحوال، فقد كان واحدا من الصحبة الأحرار للرئيس الخالد جمال عبدالناصر، الذين حملوا رءوسهم على أكفهم ليلة ثورة يوليو المجيدة، وفيما عدا ذلك فإن الأمر سوف يحتاج إلى باحث مدقق فى المراجع التاريخية لكى يعرف على وجه التحديد ما الذى فعله بطلنا فى هذه الليلة الحاسمة من التاريخ المصرى، وهذا لا ينطبق عليه وحده، لكن على كل الضباط الأحرار الذين لم يحظ كثيرون منهم بشارع على ذات الأهمية، وبعد ذلك نجد اسم بطلنا مرة أخرى عندما كلف بملف الوحدة مع السودان التى انتهت بلا وحدة على الإطلاق واختيار السودانيين طريق الاستقلال، ربما لأن ذلك ما كانوا يريدونه من الأصل أو لأن صلاح سالم لم يكن مقنعا بما فيه الكفاية مما جعله يختفى لبعض الوقت حتى بعد ذكره مرة أخرى خلال العدوان الثلاثى عندما نصح الرئيس عبدالناصر بالاستسلام وعندما رفض الرئيس وقرر المقاومة طلب اللحاق بالمقاومة على خط القناة. ولاشك أن الرجل كان مخلصا ووطنيا وبذل قدر الطاقة والعلم الكثير فى خدمة الوطن، لكن السؤال: هل كان ذلك كافيا لكى يحفر لنفسه مكانا فى التاريخ على ما فيه من كثرة من الوطنيين والمخلصين حتى يتذكره مواطن عادى فى مقابلة تليفزيونية بما يفوق معرفته اليومية بشارع يقدم له الخدمات وبإخلاص شديد كل يوم؟



في البلاد الأخرى لا يتذكر الناس أبطال الثورات لمجرد أنهم شاركوا في الثورة، ومن نعرفهم من أبطال الثورة الأمريكية مثل واشنطن وجيفرسون وماديسون وهاملتون وجون آدامز وغيرهم، ومن أبطال الثورة الفرنسية مثل روبسبيير ودانتون، وأبطال الثورة الروسية مثل لينين وتروتسكي وستالين، وأبطال الثورة الصينية مثل ماوتسي تونج وشوان لاي وليو تشاوتشي، كان أكبر بكثير من مجرد المشاركة في الثورة والاستعداد للتضحية بالأرواح في سبيل شعوبهم، فمن ناحية كان كل منهم يعبر عن اتجاه فكري متميز حشد وراءه تيارات شعبية سياسية بأكملها، وعلى الأغلب قدم لفقه التغيير والتقدم على مستوى بلاده وأحيانا العالم أجمع، ومن ناحية أخرى فإن كثيرا منهم كانت لديه صلابة تكفي للاختلاف حتى التضحية برأسه إذا ما وجد أن الثورة لا تحقق مصالح المواطنين، وباختصار كان كل منهم شخصية تاريخية بحق عملت بلادهم على تخليدهم بوسائل شتى على أوراق العملة، وفي أسماء الشوارع، وفي كتب المدارس، وفي أفلام السينما التي لا تسجل بطولاتهم فقط وإنما أيضا نقاط ضعفهم التي تنزل بهم إلى مستوى البشر وبعيدا عن منزلة الأنبياء.

في بلادنا يختلف الأمر كثيرا، فالناس في العادة ينقسمون إلى أنبياء وخونة، ومن بينهما لا يستحق الذكر، وتختزل الثورات كلها في شخص واحد هو الذي يسجل في الذاكرة التاريخية، ويختلف المفكرون حوله مع كل ميلاد لذاكرة تاريخية جديدة، وفيما عدا أحمد عرابي في الثورة العرابية لا نجد الكثير مطروحا على الذاكرة العامة، وكذلك الحال مع سعد زغلول في ثورة 1919، وجمال عبدالناصر في ثورة يوليو 1952، فالأصحاب والرفاق والأحرار من كل نوع يتحولون إلى تفاصيل صغيرة، وهوامش فرعية على دفتر «الزعيم» الذي كثيرا ما تفرد له المؤلفات المادحة في عهده والناقدة فيما تلاه من عهود، وفي كل الأحوال يبقى له تابعون يخلصون له ويدافعون عن مناقبه، ويرفعون من شأنه وخصاله التي تصل إلى مراتب مقدسة.

وسط ذلك كله ضاع صلاح سالم فلم يذكره المواطن الشاب وتذكر الشيء الوحيد الذي يعرفه وهو الشارع الذي يحمل اسمه ويتعامل معه كل يوم في ذهابه ورواحه، لكن المسئولية ليست واقعة عليه وحده في أقل تقدير، فالضابط الحر لم يترك مؤلفا يوضح فيه فكره الثوري ربما لأنه لم يكن هناك الكثير من الفكر اللهم إلا بالاعتماد على مذهب جديد في التغيير الثوري يقوم على التجربة والخطأ، وهو مذهب يتمتع بمرونة فائقة يقوم فيها الشعب المعلم بتلقين طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى، كما جاء في الميثاق الوطني، لكن إذا كان الشعب قد شهد خلال تاريخه الطويل هؤلاء، ومن كان قبلهم ومن جاء بعدهم يمسحون الذاكرات التاريخية التي لم تكن واقعية وعاكسة لواقع الحال بكل ما فيه من قوة وضعف، وبطولة وجبن؟ السؤال على أهميته يعكس واقعا أعمق في أقدم دولة في التاريخ توارد على أعمدتها ومعابدها ومخطوطاتها أحداث كثيرة كان كل أبطالها يخافون ممن سيأتي بعدهم، ومن سيحفر قبورهم، ومن سيزيل ويمحو ما تركوه من آثار، أما إذا لم تكن هناك آثار على الإطلاق فإن القضية أعمق بكثير.



د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٨ اغسطس ٢٠٠٠

أصل حكاية التمويل الأجنبى

مقدمة فى أصول مسألة البحوث الاجتماعية

عرفت بلادنا لفترة قد تصل الى قرن ونصف القرن عددا من القضايا التى بقى على عاتق النخبة الثقافية حل اشكالياتها المتعددة مثل الاصالة والمعاصرة والحداثة والتقليد والوافد والموروث، والوحدة والتنوع، وماعلى شاكلتها من مسائل معقدة أخذ العقل العربي فى مغالبتها دون نجاح كبير فحملناها معنا ضمن ماحملنا الى القرن الحادى والعشرين لعلنا نصل بها الى الحل قبل نهاية الالفية الثالثة! . ولكن هذه القضايا الكبرى لم تكن وحدها على الساحة الفكرية رغم صيرورتها الكثيفة، فقد تداخلت معها موضوعات اخرى تفرعت عنها احيانا واستقلت فى احيان اخرى ، وبين هذا وذاك تواترت وتكررت حتى اكتسبت وجودها الخاص على قائمة أعمال النخبة وانقساماتها ومناقشاتها وشجاراتها التى كثيرا ما اخذت اشكالا عنيفة تصل الى حد الاتهام **«بالخنوثة»** إذ تعلق الامر بالمرأة وقوانين الاحوال الشخصية، او **«بالخيانة»** اذا ما كانت القضية هى السلام فى الشرق الاوسط ومع التواتر والتكرار تكتسب كل قضية مساحتها الخاصة فى الصحافة ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة والتي مع اتساعها موخرا بفعل التطور التكنولوجي والاقمار الصناعية والمحطات الفضائية اصبحت تجد فى الثنائيات المتولدة عنها دراما خاصة يوجد فيها الابطال والخونة، والمتقون والعصاة، والابرياء والمذنبون، وكلهم فى حالة صراع مخيف يقع على خلفيته بالمناظر الطبيعية او بالموسيقى التصويرية التغيرات العالمية الطيب منها والخبيث .

وكما هى العادة فإن هذه القضايا تمتد من وقائع محددة الى قضية البحوث الاجتماعية فى مصر، ومعها كما هى العادة ايضا تبرز قضية التمويل الاجنبى لهذه البحوث، وبعدها مباشرة، كما هى العادة ثالثا امتد الامر لكي يصل الى الغزو الثقافى الخارجي ومحاولته التي لا تتوقف لاختراق العقل المصرى. وهذا المشهد تكرر خلال العقدين الاخيرين، وما ان تنتهى قضية حتى



تبدأ اخرى، وفى كل مر ة لا يحسم احد قضية ولا يقفل موضوعا ويبقى كل شيء معلقا انتظارا لمشهدا خر يعاد فيه نفس «السيناريو» بحذافيره حتى لو اختلف الابطال والاشرار والموسيقى التصويرية . وماعلينا الا ان نعود بالملفات الي بداية الثمانينات عندما بدأت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بحثا مشتركا مع جامعة MIT بالولايات المتحدة الامريكية وايامها

انفجرت قضية «البحوث المشتركة» التى مالبثت ان انتقلت الى الصحافة ، واستمر الحال كذلك يتكرر حتى الاعوام الاخيرة فقد انفجرت نفس العاصفة عندما قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام باستطلاع للرأى العام عن المشاركة السياسية فاذا به يتحول فى النقاش العام الى غزو ثقافى واختراق للأمن القومي وبحث فى تلافيف العقل المصرى الذى ينبغي غلق اسراره بعيدا عن الاغراب وعيون الحاسدين والطامعين . وحدث المشهد بحذافيره عندما شرع قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة فى انشاء برنامج بحثى للدراسات الامريكية، وعندما اصدر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام تقريره عن الحالة الدينية فى مصر، وهكذا تغيرت الشخوص والمراكز ولكن القضية ظلت معلقة.

المدهش فى الموضوع ومهما كان السجال حوله انه لم يحدث ولو مرة واحدة ان تمت مناقشة البحث الذى يدور حوله المناظرة التى تصير بعد دقائق مهاترة حول الدوافع والاموال ، اما اصل القضية فيضيع تماما فلا احد دقق فى الجدارة العلمية للبحث وعما اذا كانت هناك موضوعات اخرى اكثر اهمية على قائمة الاعمال الوطنية، وعما اذا كانت اساليب تحليلة كافية ام ان هناك اساليب اخرى اكثر كفاءة فى النظر الى الظاهرة، وهل اضاف الى معلوماتنا ومعرفتنا عن مجتمعاتنا بحيث نصير اكثر رشادة فى اتخاذ القرارات التى تحقق التقدم لبلادنا. كما لم يقل احد ما الذى جاء بالفعل فى تقرير الحالة الدينية فى مصر، او اهتم احد بنتائج استطلاع الرأى العام حول المشاركة السياسية فى المحروسة بعد نشرها فى الصفحة الاولى للاهرام.

وراء هذه الحالة المدهشة التى يضيع فيها اصل الموضوع حالة لا تقل ادهاشا وتتعلق بوظيفة العلوم الاجتماعية فى مصر والعالم العربى ايضا، ففي كل مرة كانت الواقعة تحدث فى القاهرة حتى ينجر الوطن كله من الخليج الى المحيط إليها، وتنعكس الخلافات في ارض الكنانة على الامة العربية ذات الرسالة الخالدة. فما يبدو فى الصحف والمحطات الفضائية انه لا توجد وظيفة لدى المجتمعات اسمها العالم او الباحث الاجتماعى الذي يدرس حقلا مستقلا للمعرفة يتطلب تفرغا واحترافا يقوم على سنوات طويلة من التدريب والدراسة يقوم بعدها بسبر اغوار المجتمع ومعرفة مشكلاته ومعضلاته التى هي المقدمة الضرورية للتعامل معها وحلها. وبينما يبدو المجتمع متسامحا وقابلا لان يقوم طبيب امراض النساء بالكشف عن عورات المرأة، والطبيب الجراح

باستئصال اجزاء من جسم الانسان لانها مصابة بورم خبيث، وللخبير المحاسب ان يكشف عن التزوير والتدليس فانه يجد صعوبة كبيرة فى قبول قيام خبراء الاجتماع بفحص وكشف عورات المجتمع والبحث عما فيه من اورام قد تقود اذا ما تركت لحالها الى انهيار الدولة بكاملها وانكشافها. وبينما يبدو المجتمع السياسى والفكرى على استعداد احيانا للقبول بالبحوث الاقتصادية، وحتى تمويلها من الخارج، ومعظمها يمول من الخارج فانه يقبل ذلك على سبيل الاستثناء فى العلوم الاجتماعية ، اما القاعدة فى علم الاجتماع والعلوم السياسية فهى انها الحقول التى لا يجوز فيها البحث والتمحيص اما لاننا نعرف كل شىء بالفعل ولا نحتاج لمزيد من الدراسة «**المشبوهة**» او لان المعرفة الزائدة لن تفيد الا الاعداء .. اما الوطن فلا يهمه الموضوع فى شىء.

ومع استبعاد الموضوع وقابليته للدراسة لا يتبقى الكثير الذى يستحق المناقشة والحوار، ولا تمكث فى ايدينا الا الظنون والاتهامات التى تصعد وتهبط ولكنها تستقر عند قضية التمويل الاجنبى، وطالما ان مجتمعاتنا سليمة من كل سوء حتى ولو كان افرادها بهم امراض شتى فان ايا منها لا يعبر عن ظواهر جماعية وانما عن امور فردية نكتفى بادانتها فى مقالات انشائية تبكى على «**الزمن الجميل**» الذى لو عاد الناس له لانصلحت الامور كلها وعادت الايام الى سيرتها الطيبة الاولى. ولكن الثابت ان «**الزمن الجميل**»، اذا كان موجودا من الاصل، لايعود على الاطلاق، ولا تعود الايام الى سيرتها الطيبة الاولى لان المجتمع ممتلىء بمشكلات التخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى، والاحتقانات بين الملل والنحل والاعراق، وخلال العقدين الماضيين عرفنا ارهابا بأشكال شتى بلغت ضحاياه فى مصر وحدها مايزيد على ألف قتيل ، وفى الجزائر تراوح الرقم مابين مائة ومائة وثمانين الفا من القتلى، وفى سلم التنمية البشرية فى العالم لا يقف وراء العرب الا الشعوب الافريقية جنوب الصحراء، اما بقية العالم كله فإنه يقف امامها.

كل ذلك ، وماهو اكثر ، يحتاج الى الدراسة والبحث عن الجذور والاصول وبعدها التشخيص والتحليل والبحث عن الحلول والاختيارات، وهذا على وجه التحديد ما حاول علماء الاجتماع المصريون والعرب فعله خلال العقدين الاخيرين بعد ان تكونت لاول مرة شريحة متكاملة من الباحثين المحترفين فى الشئون الاجتماعية والسياسية عادت اصولها الى **انشاء المركز القومى للبحوث**

الاجتماعية والجنائية فى مصر عام ١٩٥٧ ومركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٦٨ ، ولو ان كثيرا من رؤاهم التى تراكمت خلال عشرين عاما نظر إليها نظرة جدية ربما لتجاوزت بلادنا أزمات كثيرة كانت نتائجها فى كل الاحوال فادحة. **ولكن المشكلة كما اوضحنا، ان هذه الرؤى ضاعت وسط الزحام، وقلد الكثيرون النعام فى دفن الرؤوس في الرمال، وعندما رفع البعض رؤوسهم لكي يرو الاخطار الداهمة كان الحل هو العمل علي قطعها ماديا او معنويا، فالحديث عن الخطر يزيد طمع الاعداء ويفتت وحدة الامة ويشوه صورتها فى الخارج، او هكذا قيل!**

ولكن أيا كان مايقال فإننا نحتاج الي البحوث الاجتماعية التى تغوص فى المجتمع وتبحث وتنقب عما فيها من جواهر ومافيه من صديد، وماتم حتى الآن مهما كان القول فيه اقل بكثير مما نحتاجه، **وربما لا يعلم الكثيرون ان كل ماتم من ابحاث اجتماعية وسياسية على مستوى العالم العربى كله ما بين الخليج والمحيط حيث يوجد مائتان وثمانون مليونا من البشر، والتى ترقى الى المستويات العالمية المتعارف عليها لا تزيد كثيرا عن نصف الانتاج الاسرائيلى المنشور ، والذى لا يترك شاردة ولا واردة فى المجتمع الاسرائيلى الا حللها ومحصها واستطلع الرأى العام فيها ونشرها باللغات العبرية والاجنبية لمن يريد ان يقرأ وأن يعرف، فالمهم ان يعرفوا أولا لأن فى المعرفة البداية.**

هل ما ذكر فى هذا المقال يعد من البديهيات ، الاجابة نعم ، ولكن التذكير بالبديهيات احيانا يكون ضرورة لانها اصول المسائل ومبتدياتها، ولانها - للاسف - اول مايغيب عن النقاش العربى العام، ولانه من المعروف ان كل البديهيات لن تغنى عمن سوف يقفز ليسأل وماذا عن التمويل الاجنبى ، **فإن الاجابة سوف تكون موضوع الاسبوع المقبل !■■**



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٤ سبتمبر ٢٠٠٠

فقر التوقعات...!

في الحديث الممتاز الذى اجراه الصديق عمرو عبدالسميع - مدير مكتب الاهرام في واشنطن - مع حامل نوبل العظيم د. احمد زويل عن جامعة مصر للتكنولوجيا، نجد قولا مختلفا عما هو سائد فى مصر فهو يقول لنا إن اهدافه هى اولا تخريج نوعية جديدة من البشر، تستطيع ان تعمل فى لوس انجلوس ولندن وبون، كما تعمل فى القاهرة، بمعنى انهم يفهمون اللغة الدولية، ويخضعون للمعايير العالمية، ولهم نفس اهتمامات العالم من الجينوم إلى علوم الفضاء إلى الإدارة، وثانيا ان يكون لها دور على الخريطة العالمية، بمعنى ظهور اكتشافات من مصر خلال السنوات العشر المقبلة، تذاع اخبارها على الـــ .C.N.N، ونقرؤها فى الصحف الدولية، فالمصرى يجب الا يقل عن الهندى او التايوانى، ليس بمعنى حصوله على جائزة نوبل، ولكن بمعنى ان يحترم دوليا، وثالثا ان يسهم مركز التفوق، اى الجامعة، فى إنتاج تكنولوجيا راقية، تساعد على العولمة، بما فى ذلك تعديل التكنولوجيات الدولية السائدة، ليدخل السوق وينافس. هذه الجامعة سوف يديرها مجلس امناء يضم عددا محترما جدا من الشخصيات ذات الوزن الدولى، سواء كانوا من حملة نوبل، او العلماء البارزين فى جامعات امريكا والمانيا، وسوف تصل تكلفتها إلى بليون دولار، وتعمل، بالإضافة إلى ما سبق، على إيجاد رابطة بين العلم والصناعة.

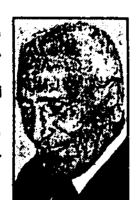
هنا فإن الحديث يضع لنفسه مستويات من التوقع والآمال نادرا ما نجدها فى البلاد، فهو من ناحية يضع العالم ومستوياته فى الاعتبار ولا يقنع بما هو شائع من مقارنة بين انفسنا على مراحل زمنية متتابعة، وهو من ناحية أخرى يركز على الكيف والمضمون والنوعية وليس على الكم الذى يخرج مواطنين، لا يجدون من يقبلهم فى سوق العمل، او بضائع لا تجد لهامكانا إلا فى المخازن، وهو من ناحية ثالثة يعتقد يقينا أن المصرى لا ينبغى ان يكون اقل من الهندى او التايوانى فى القدرة على المنافسة، وهو من ناحية رابعة يتفق مع ما ذكره الاستاذ محمد حسنين هيكل فى حديثه فى نادى الصيد بالإسكندرية، إن القضية إزاء «العولمة» ليست عما إذا كنا نقبلها او نرفضها وإنما كيف نتعامل معها ونستعد لها. هذه النوعية من الطموح الذى يستند إلى خطة قابلة للإنجاز والتطبيق، تكاد تغيب عن الخطاب المصرى السائد الغارق فى زخرف الكلام والتخلى عن المسئولية مع همة متواضعة للغاية، فإذا كان الموضوع هو تحقيق التحول الديمقراطى الكامل فى البلاد كانت التوقعات والأمل أن ننجز ذلك فى عدة عقود، وإذا تحدثنا عن النمو الاقتصادى كانت غاية المنى أن نصل إلى ٥٪، أما إذا كانت القضية هى التعليم فإن اقصى المراد هو استيعاب من هم فى سن التعليم الابتدائى، أما بالنسبة لبقية المراحل العمرية، ففى الزمن متسع هائل، ولا داعى إطلاقا إلى المقارنة فى نوعية الخريجين الذين تخرجهم جامعاتنا، وتلك التى تخرجهم جامعات الدول التى كانت حتى وقت قريب فى منزلتنا ومستوانا مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وتركيا وحتى إسرائيل.

الظن السائد لدينا أن الوقت متسع، وإذا كنا قد نجحنا فى البقاء لسبعة آلاف عام، فإن بمقدورنا العيش لسبعة آلاف عام أخرى، ولكن القضية ليست البقاء أو العيش، وإنما اى بقاء واى عيش؟ فحتى بالنسبة للماضى فقد انقسم إلى نصفين. فى الأول منها كنا أول الدول واقدم الحضارات، أما فى النصف الثانى فكنا فيه أطول المستعمرات عمرا وتكالب علينا حكم الأجنبى حتى جاء القرن العشرون، وحدث الاستقلال وبدأنا السير فى طريق التقدم مرة أخرى سابقين - فى احوال كثيرة - دول العالم النامى كله. ولكن ما نتعرض له الآن فى ظل عالم يختلف كثيرا عما كان فى القرن الذى انقضى لتوه، ولم يعد ينفع معه معدلات تقدمنا التى تعودنا عليها، ولا تلك



احمد زويل

التى نطرحها على أنفسنا خلال المرحلة المقبلة والقائمة فى معظم الأحيان على تجاهل مستويات الدول الأخرى وما أحرزته من تقدم ساعد عليه أهداف طموح، وقدرة هائلة على العمل وتحمل المشاق، والأهم قبول التحدى الذى تطرحه العولمة بحلوها والذى يتيح أدوات للتقدم السريع لم تحصل عليها البشرية من قبل، ومرها الذى يقوم على منافسة شرسة لا تعطى بالا لمن يتوانى او يتقاعس او ينتظر المعجزات، او تأخذه المشارب بعيدا عن كل ما يقوى قدراته التنافسية.



محمد حسنين هيكل

وحتى تتضح الصورة أكثر فإن المقارنة تضعنا على أول الطريق، فقد ارتفعت القيمة المضافة للعامل المصرى فى السنة من ٢٧٠٠دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٠٠٠ دولار عام ١٩٩٩، وفى هذا العام الأخير كان الرقم بالنسبة لسوريا ٩٩٠٠، والأردن ١١٠٠٠، وبوليفيا التى هى أفقر بلدان امريكا الجنوبية ٢٦٣٠٠، أما شيلى فقد وصل الرقم إلى ٣٣٠٠٠ دولار. وحتى نهاية الستينيات كانت صناعة الإلكترونيات فى مصر تقف فى نفس المرتبة التى كانت عليها الحال فى إسرائيل والقائمة على تجميع أجهزة التليفزيون والراديو، وبعد ثلاثة عقود من ذلك، ورغم التقدم الذى أحرزناه نجد أن إسرائيل تقف فى صفوف الدول العشر الأولى على مستوى العالم فى جميع المؤشرات الخاصة بهذه الصناعة، بينما نجد مصر اقل بكثير من المتوسط العالمى فى كلها، بل إنها فى واحدة منها مثل نصيب الفرد من أجهزة الكمبيوتر الشخصية تقف وراء دول مثل تونس ولبنان وعمان. وفى مجال البحث والتطوير فإننا مازلنا ننفق أقل بكثير من ١٪ من الناتج القومى الاجمالى بينما يصل الرقم إلى ٢,٤٪ فى إسرائيل، وفى عام ١٩٩٢ كان عدد البراءات التى سجلها مصريون فى الولايات المتحدة ثلاثة، وارتفع الرقم إلى سبعة عام ١٩٩٥، ثم انخفض مرة أخرى إلى ثلاثة عام ١٩٩٨، وفى هذه السنوات الثلاث كانت البراءات التى سجلها سعوديون ١٠ و١١و٢٠، اما الإسرائيليون فكانت ارقامهم ٣٩٢ و٤٨٩ و٩٢٠.

إن الغرض من هذه المقارنات ليس إحباط النفوس، او التقليل من حجم ما انجزناه على جميع الأصعدة، فبكل المعايير فإن المصريين فى نهاية القرن العشرين قد باتوا أفضل حالا مما كانوا عليه فى بداية القرن، وخلال العقدين الاخيرين ارتفع عمرهم باكثر من عشر سنوات، وتعليمهم باكثر من ٢٥٪، وتحسنت المستويات المعيشية بدرجات شتى حتى نصفهم بات لديه ما يفيض عن الحاجات الأساسية، ولكن القضية لاتزال ليس ماذا حققنا، وإنما ماذا حققنا مقارنة بما حققه الآخرون فى العالم لأنه لم يعد بمستطاع أحد فى دنيانا أن يقف بمعزل عما يجرى فى جميع أنحاء المعمورة، بل إن العزلة سوف تجعل ما حققناه عرضة للأخطار، بعضها نواجهه بالفعل من خلال الركود الاقتصادى الذى نتعرض له هذه الأيام. وبصراحة كاملة فإن ارتفاع حجم المخزون السلعى والعقارى يرجع فى جانب منه إلى تواضع معدلات النمو التى لا تجد طلبا كافيا على ما هو متاح من سلع وخدمات، ومن جانب أخر ضعف القدرات التنافسية التى تجعلنا لا نحقق قفزات تصديرية حقيقية، فما ننتجه لا يحمل طموحا كذلك الذى يسعى إليه الدكتور احمد زويل فى أن تكون المستويات العالمية هى السقف الذى نسعى الوصول إليه.

المثير للدهشة أن الرئيس مبارك قد وضع أهدافا طموح وتوقعات غنية للمجتمع السياسى والاقتصادى والعلمى والثقافى المصرى، فكان هو الذى اشار فى أكثر من خطاب لضرورة الاندماج من موقع المشاركة والمنافسة فى الاقتصاد العالمى، وكان هو الذى تحدث فى أكثر من مناسبة عن ضرورة تحقيق معدلات للنمو تصل إلى ٨٪ سنويا، ومع ذلك عندما تتحول هذه الأهداف إلى سياسات، والتوقعات إلى برنامج، نجدها تتراجع وتتواضع إلى حدود لا تحقق اندماجا ولا تنجز النمو المأمول. تفسير ذلك بالغ الصعوبة، وربما يعود إلى أن الاجهزة التنفيذية قانعة باكثر مما ينبغى، وربما لأن المجتمع كله ليس معدا بما يكفى، وسواء كان الأمر هذا او ذاك او كليهما معا، فمن المؤكد أنه ليس فى الوقت متسع!

د. عبدالمنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـرام الاقتصادي
التاريخ: ٤ سبتمبر ٢٠٠٠

أصل حكاية التمويل الأجنبى
المال والممولون والتمويل (٢)

اتصل بى الزميل الاستاذ **حمدى رزق** الصحفى فى مجلة المصور الغراء للحديث عن **ازمات البحوث الاجتماعية فى مصر**، وكما هى العادة كان الموضوع هو «**التمويل الاجنبى**» باعتباره يمثل شر الشرور ومكمن الذنوب والمعاصى، وبعد ان طرح اسئلته وأجبت عليها اقترحت عليه ان يذهب الى مؤسسات التمويل التى يجرى عليها الكلام والاطلاع على القوانين والقواعد المؤسسة لها مع الدولة المصرية، وتقاريرها السنوية، وسؤال المشرفين عليها عن كل مايتصل بالقضية موضع النقاش. وبعد نشر الحديث فوجئت بأن عنوانه هو «**اختراق الأمن القومى**»، ولم يكن هناك شىء مما اقترحته على الزميل حول تتبع اصول المسألة، وعندما يحدث ذلك من كاتب عرف بالجدية فإنه لا توجد مفاجأة هناك في ان احدا من الصحفيين لم يتبع نصيحتى طوال العشرين عاما الماضية. ربما لأنه لا يوجد من يريد معرفة اصل الحكاية، او ربما بسبب الكسل، او ربما لأن ذلك سوف يحرم الجميع من اتهام جماعة الباحثين المصريين فى الشئون الاجتماعية والسياسية بنهب اموال طائلة تضعهم في نفس القارب مع رجال الاعمال الهاربين او غير الهاربين بأموال البنوك مضافا لها هذه المرة تهمة الخيانة العظمى التى هى الترجمة الامينة لاختراق الامن المصرى!.

وربما يحسن فى هذا المقام ان نبدأ الحكاية من اولها، فلم تعرف مصر البحوث الاجتماعية المنظمة الا مع انشاء جامعة القاهرة وإنشاء كلية الآداب وقسم الاجتماع فيها، ومن بعدها تلتها الجامعات المصرية المختلفة، إلا ان هذه البحوث ظلت فى إطار ها الاكاديمى والنظري البعيد عن القضايا التطبيقية للمجمع. وظل الحال كذلك حتى تم انشاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٥٧ حيث فصل لاول مرة بين البحث العلمي فى القضايا الاجتماعية والعملية التعليمية الخاصة بعلم الاجتماع. وبالنسبة لحقل العلوم السياسية فإنه ظل على هامش الدراسة في كليات الحقوق والتجارة حتى تم انشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة عام ١٩٩٦٠ وخرجت اولى دفعاتها فى عام ١٩٦٤ وفي عام ١٩٦٨ تم انشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام لكى يقوم بالبحث العلمى المنظم فى قضايا الصراع العربي الاسرائيلى ومن بعده القضايا الاستراتيجية التي تخص مصر والمنطقة العربية.

ظل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام طوال السبعينات هما المركزين الوحيدين المهتمين بالقضايا التطبيقية الخاصة بالشئون الاجتماعية للاول والسياسية والاستراتيجية للثاني، ولكن مع الثمانينات والتسعينات ، ومع الانفتاح السياسي والاقتصادى للبلاد اخذت ظاهرة مراكز البحوث فى العلوم الاجتماعية في الانتشار بشكل يصعب حصره فى هذا المقال لكن يمكن القول ان اربعة انواع من مراكز البحوث ظهرت على الساحة:

الاول مراكز بحوث تابعة للجامعات المصرية مثل مركز البحوث والدراسات السياسية، ومركز الدراسات الاسيوية، ومركز بحوث الدول النامية، ومركز البحوث الاقتصاديةفي جامعة القاهرة ، كما تم انشاء مركز دراسات الشرق الاوسط فى جامعة عين شمس ومركز الدراسات المستقبلي فى جامعة أسيوط، ومركز دراسات المستقبل في جامعة قناة السويس، و**الثاني** مراكز البحوث التى اخذت في تأسيسها القانونى شكل الجمعيات الاهلية مثل المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط .

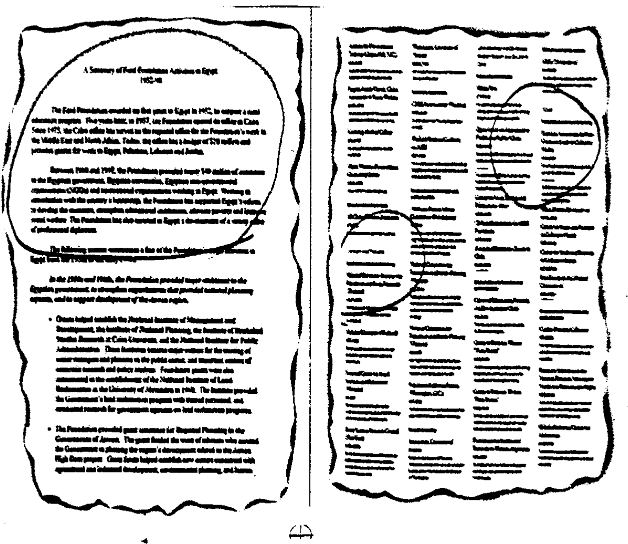
و**الثالث** مراكز البحوث التى اخذت الشكل القانوني للشركات الخاصة غير الرابحة مثل المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ومركز البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وايران، والمركز العربي لدراسات التنمية والمستقبل. ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية. و**الرابع** مراكز متخصصة في قضية واحدة مثل حقوق الانسان او المرأه واخذت على الاغلب شكل الشركات الخاصة، مثل مركز القاهرة لحقوق الانسان ومركز المساعدة القانونية.

وحتى نهاية السبعينيات كان الاعتماد الأساسي لمراكز البحوث المصرية على الحكومة كما في حالة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، او على الهيئات مثل الاهرام بالنسبة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وبشكل محدود على مؤسسة فورد الامريكية.

ومع بداية الثمانينات حدثت هجرة جماعية للباحثين المصريين واساتذة الجامعات الى منطقة الخليج، ومن بقي منهم في مصر بدأوا يتعرضون لتدهور حاد فى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وحدث ذلك فى الوقت الذى زادت فيه حاجة المجتمع لهم بسبب التطور نحو التعددية فى النظام السياسى وظهور الاصولية الاسلامية، وبسبب التطور فى النظام الاقتصادى نتيجة التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، وبسبب التطور فى الاوضاع العالمية والاستراتيجية لمصر وانفتاحها على العالم الخارجي. ونتيجة هذه الاسباب مجتمعة بدأت عملية البحث عن التمويل الاجنبى تتزايد فى كل مراكز البحوث المصرية بلا استثناء حكومية وغير حكومية وكانت مصادر التمويل كما يلي: **الاول** هو هيئات المعونة التي تقوم باستقطاع جزء من المعونة الموجهة لمصر وتوجيهه مباشرة الى مراكز البحوث الاقتصادية خاصة لتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادى، وفى حالة الدول التى تقدم معونات صغيرة لمصر مثل فنلندا والسويد والدنيمارك فإن السفارات قامت بهذه المهمة واتجهت بها الى جمعيات العمل الاهلي ومراكز البحوث الملتصقة خاصة فى مجال حقوق الانسان والمرأة . و**الثاني** مكاتب لمؤسسات وهيئات اجنبية تعاقدت معها الحكومة المصرية بفتح مكاتب لها بالقاهرة للقيام بهذا الغرض مثل **مؤسسة فورد الامريكية ومؤسسات فردريش ايبرت وكونراد اديناور وفردريش ناعومان الالمانية.**

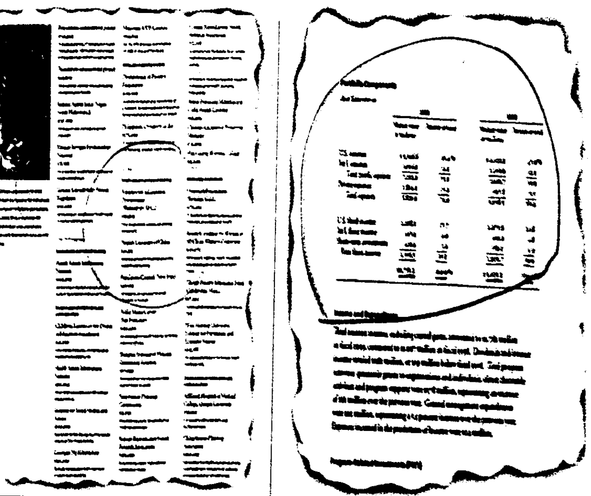
وهذه الهيئات كانت المصدر الرئيسى لتمويل مراكز البحوث السياسية الحكومية وغير الحكومية، فى داخل الجامعات وخارجها. وخلال الثمانينيات قام مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت بتوفير التمويل العربى لبحوث سياسية. ويقدر حجم الانفاق لهذه المصادر مجتمعة بما لا يزيد عن اربعة ملايين دولار تقدم **مؤسسة فورد** وحدها اكثر من النصف حاليا. والثالث تمويل مؤسسات دولية مثل الاتحاد الاوروبي والبنك الدولى وصندوق النقد الدولي وهيئات الامم المتحدة المختلفة، وبعض المؤسسات الامريكية والرابع القطاع الخاص المصرى الذي قدم تمويلا محدودا لبعض المراكز مثل المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ولكن هذا التمويل تراجع خلال الاعوام الاخيرة مما دفع المركز للاعتماد على المؤسسات الاجنبية.

ونتيجة التمويل الاجنبي، بالاضافة الى عوامل اخرى، حدث تقدم كبير فى البحوث الاجتماعية المصرية، وارتقت المعرفة بالمجتمع المصرى عموما بحيث بات ممكنا اتخاذ قرارات اكثر رشادة، كما زادت مساهمة الباحثين المصريين فى الانتاج العالمى للمعرفة الاجتماعية ، وبات لدى مصر رصيد معقول من الباحثين الذين يمكن استخدامهم في الانشطة الدولية المختلفة والمتزايدة، وكان الجانب الآخر للتمويل الاجنبى هو انه منذ مطلع الثمانينات بدأت سلسلة من الحملات عليه، مالبثت بعد ذلك ان اصبح لها صورة دورية خاصة بعد ان دخلت مراكز البحوث مجال البحوث التجريبية واستطلاعات الرأى العام. وقد حدثت مبالغة شديدة فى تأثير التمويل الاجنبى على البحوث



A Summary of Ford Foundation Activities in Egypt

المصرية، فرغم عدم وجود دراسة جدية تحدد حجم هذا التمويل الا انه فى حدود المعرفة العامة لا يتعدى كثيرا اربعة ملايين دولار على اكثر تقدير اذا ما تم استبعاد مراكز البحوث الاقتصادية التى تقوم بدراسات استشارية وتتلقى تمويلا من هيئات المعونة والمؤسسات الدولية. كما ان مراكز البحوث الحكومية تستأثر بالجانب الاكبر من هذا التمويل، بل أنه فى حالات الجامعات مثلا فإن تمويلها الكلى يتم عن طريق الخارج. واخيرا فانه من غير المعروف ان هيئات التمويل تقوم بتحديد الابحاث التى يتم اجراؤها، بل ان ذلك يتم من خلال المراكز ذاتها التى تضع مشروعاتها ثم تقدمها الى هيئات التمويل التى اذا وافقت عليها تكتفى بعدد من النسخ التى يتم نشرها على الرأى العام فى كل الاحوال. وفى العادة تختلف الوسائل المحاسبية لهيئات التمويل عما تم انفاقه من اموال، ولكن جميعها تطلب تقريرا محاسبيا يوضح جوانب الصرف. المختلفة تخضع لفحص دقيق من قبلها، ويحدث هذا بالاضافة الى ما يقوم به الجهاز المركزى للمحاسبات بالنسبة للهيئات الحكومية وشبه الحكومية، ووزارة الشئون الاجتماعية بالنسبة للجمعيات الاهلية، ومن قبل مراجع مالى معتمد فى حالة الشركات الخاصة.



ولعله من المفيد ان نلقى نظرة مباشرة علي اهم مؤسسات التمويل وهي **مؤسسة فورد الامريكية** التى انشئت في عام ١٩٣٦ من قبل **شركة فورد للسيارات**، ولكن بعد ذلك انفصلت تماما عن الشركة وباتت تعتمد على الوقفية الخاصة بها واستثماراتها التى تتعدى ١٠ مليارات دولار وتنفق من عائدها الذي وصل ٥٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩ والفنون والثقافة والبيئة، وتستأثر الولايات المتحدة ذاتها بالنصيب الاعظم من هذا الانفاق الذي يبلغ ٣٨٩ مليون دولار، اما الباقى ويصل الى ١٦١ مليون دولار موزعة على مكاتب اقليمية على مستوى العالم في كينيا ومصر وجنوب افريقيا وناميبيا ونيجيريا والصين والهند واندونيسيا والفلبين وفيتنام والبرازيل والمكسيك وشيلى وروسيا. وهى دول نامية وصناعية جديدة، ودول شيوعية وغير شيوعية، وثورية وغير ثورية، ولكنها جميعا حريصة على امنها القومي حرصا بالغا، وتجد فى وجود **مؤسسة فورد** اضافة لمواردها في مجال البحوث الاجتماعية.

وقد قدمت المؤسسة اول منحها فى مصر عام ١٩٥٢ لبرنامج التعليم الريفى، وبعد خمسة سنوات افتتحت لها مكتبا دائما فى القاهرة صار مكتبا اقليميا عام ١٩٧٥ لمنطقة الشرق الاوسط يغطي مصر وفلسطين والاردن ولبنان، وتبلغ ميزانيته السنوية حاليا ١٠ ملايين دولار ، اى ٤٪ من الانفاق العالمى لها، وخلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٩٧ انفقت في مصر ٤٠ مليون دولار بمتوسط قدره اكثر قليلا من مليون دولار في العام.

وخلال الحقبة الناصرية التى تم افتتاح المكتب فى عهدها الحريص للغاية على الأمن القومى المصرى كما فى كل العصور التالية فقد ساعدت منح المؤسسة على انشاء المعهد القومى للتنمية الادارية، المعهد القومى للتخطيط ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة والمعهد القومى للإدارة العامة والمعهد القومي للاستصلاح الاراضى بجامعة الاسكندرية، والتخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان والذى كان متعلقا ببناء السد العالى. وفى فترة الرئيس السادات قدمت المؤسسة منحا لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي، والهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبى وانشاء وحدة للدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد، كما أعطت منحا لجامعات القاهرة والاسكندرية وأسيوط وعين شمس والأزهر خاصة بالبرنامج القومى لتنظيم الاسرة، كما قدمت منحة لمركز الدراسات والبحوث السكانية بجامعة الازهر لدعم بحوث اعضاء هيئة التدريس الواعدين. وفى عصر **الرئيس مبارك** قدمت المؤسسة منحا لبنك التنمية والإقراض الزراعى والبنك الوطني للتنمية ومعهد الدراسات الدبلوماسية وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية وجامعات المنيا والاسكندرية والازهر والقاهرة ومركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء والجامعة الامريكية، وفى عام ١٩٩٥ قدمت منحة لاكاديمية الشرطة لدعم برنامجها لتعليم حقوق الانسان.

السؤال الآن هو لماذا تعطى هذه المؤسسة هذه المبالغ لمصر وللعالم؟

سؤال يستحق الإجابة وموعدنا معه الأسبوع القادم!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٩ سبتمبر ٢٠٠٠

الأسد فى قفص...!

كان الدكتور مورتون فريش أستاذ الفلسفة السياسية فى جامعة شمال إلينوى - يعطى دروسه لطلبة الدكتوراه بطريقة لا يتبعها إلا قلة فى الولايات المتحدة كلها، فقد كان يقرر كتابا واحدا فى الفصل الدراسى، ويأخذ فى قراءته على طلبته شارحا ومقارنا كل فقرة فيه بما سبقها وما لحقها من أفكار، وسواء كان الكتاب هو «القوانين» لأفلاطون أو «السياسة» لأرسطو أو «الحكومة المدنية» لجون لوك، فقد كان يعتقد أن الكاتب لم يذكر كلمة أو فصلة عبثا، وإنما لقصد معلوم ونية مبيتة، علينا البحث عنها واكتشافها. ولسبب ما كان الرجل يعتقد أن كل هذه الكتب تحتوى على فقرة مركزية يقف على رأسها فكر الكاتب وموضوعه، وكان على الطلبة السباق حتى يصلوا إلى بيت القصيد فتكون لحظة التنوير فى العمل كله. ومن يومها صارت عادة فى قراءة كل كتاب البحث عن هذه الفقرة الذهبية التى عندها تحل الألغاز، وتنتهى الأسرار ويصبح الكتاب مقروءا ومفهوما فى سلاسة عجيبة، وكان ذلك هو ما شعرت به تماما عندما قرأت كتاب الدكتور يحيى الجمل «قصة حياة عادية»، ووجدته يأخذ بيدى ويدلنى على مفتاح الشخصية والكتاب وربما ما هو أكثر!.

جاءت الفقرة عابرة للصفحتين 227 و 228 حينما التقى رجل القانون فى عمر الخامسة والثلاثين بسيدة أمريكية - «كانت مثقفة وكانت حادة الذكاء، وكان فى ذلك غير قليل من العوض عن افتقادها إلى جاذبية الجمال وسحره». فى واحد من فنادق طرابلس عاصمة ليبيا، «وقالت له بلغتها الإنجليزية ذات اللكنة الأمريكية «أحيانا تبدو لى كأنك أسد فى قفص» ولعلها كانت تقصد - أو هكذا شرحت له - إنه يكبل نفسه بقيود كثيرة، وأنه لا ينطلق مثل الشباب ولا يتصرف مثلهم. ولا يزال رغم مرور سنين طويلة، يذكر هذه العبارة ويعجب من أن تلك السيدة فى تلك الفترة القصيرة قد وضعت يدها على أهم مفاتيح شخصيته. وبالطبع فإن قصة اللقاء مع السيدة وما حدث بعد ذلك بينهما ليست هى القضية، وربما كانت فى حقيقتها هى الحالة الوحيدة التى خرج فيها أستاذنا من القفص، وقصها فى شجاعة ليست ذائعة فى روايات السيرة الذاتية، وجاء العنوان «قصة حياة عادية» للتأكيد على غياب البطولة والمغامرة منذ اللحظة الأولى للقراءة التى قد يجد فيها القارئ غير سليم الطوية نوعا من التواضع الكاذب الذى لن يلبث أن يكشف عن كل ما هو «غير عادى» ومثير للغاية.

ولكن عبقرية الحياة ولحمتها الأساسية تتكون دائما مما يعتبر عاديا، أو حسب التعبير الشائع فى الغرب «التيار الرئيسى»، فذلك هو ما يبنى المجتمعات خطوة بعد خطوة وطوبة فوق طوبة، فالثوار والمغامرون، وأصحاب الحياة غير العادية على وجه العموم قد يلمعون فى لحظة تاريخية بعينها ويشغلون سطرا من كتب التاريخ وبعدها يختفون، وبقدر ما يستطيعون أحيانا القفز بمجتمعاتهم فوق مرحلة من مراحل التقدم فإن القفز أحيانا يكون فى الاتجاه المعاكس نحو التخلف، ولكن الثابت أن التراكم الذى يحدثه العاديون من الناس هو الذى يبقى ويستمر لأنه فى النهاية هو الذى ينقل قلب المجتمع، وليس أطرافه، من حالة إلى أخرى. ومن هذه المادة صنع الدكتور يحيى الجمل، فقد كان ينتمى إلى تلك الشريحة الاجتماعية المصرية التى صنعت التاريخ المصرى طوال القرنين الماضيين والتى جاءت من طبقة الموسرين أو المستورين فى الريف المصرى

وأعطاهم التعليم الحديث داخل مصر وخارجها قدرات هائلة ليس لفلاحة الأرض كما كانت الحال مع آبائهم وإنما لفلاحة المجتمع وغرس الحداثة فيه.

وهكذا كانت قصة الحياة العادية فى جوهرها هى التعامل مع التعليم الحديث الذى أخذ بيد الطفل الصغير من قريته إلى طنطا ومنها إلى القاهرة حتى تخرج فى كلية الحقوق ليعمل وكيلا للنيابة حتى يحصل على الدكتوراه ويصبح أستاذا جامعيا يحقق حلمه الذى راوده طوال العمر. هذا الانتقال من القرية إلى المدينة ومنها إلى العاصمة يسير معه التطور السياسى والفكرى الذى عصف بمصر فى قلب القرن العشرين، حتى إذا وصل إلى ثورة يوليو 1952 لا تكون الحيرة قد وصلت إلى نهايتها بل على الأغلب أنها وصلت إلى بدايتها الحقيقية! فى كل ذلك كان بطلنا أسدا فى قفص، فمن الواضح أنه كان يملك إرادة حديدية، وقدرة فائقة على العمل والإنجاز المتقن كطالب ووكيل للنيابة ومعار فى ليبيا والسعودية حتى ينتهى من رسالة الدكتوراه المضنية، ولكن قلبه كان أيضا فى السياسة وحب الزعامة والقيادة، وما بين الاثنين تراوح هواه، فلم يصل إلى القمة لا فى هذا ولا فى ذلك، وبقى دونها بقليل هنا وهناك فى الشريحة العليا من الناس العاديين.

ولكن المراوحة لم تكن وحدها الطريق إلى ما هو عادى ولكنه متميز، وإنما القيد الذى يكبل الشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها والتى يظل الريف بكل تقليديته كابحا لرغباتها الثورية، وبقدر ما يجعلها راغبة فى الثورة تظل خائفة منها ومن تجاوزاتها، خاصة عندما تمس رجل قانون جليلاً مثل السنهورى. وبقدر ما تقترب الشريحة من الغرب نتيجة التعليم والحداثة التى سعت إليها، فإنها تظل على خشية منه مهابة وخوفا، وعلى الأرجح شكا فى جدارتها الذاتية ومدى ما لديها من أصول المعرفة والقوة التى حصلت عليها من مصادر التهديد ذاتها فى مكتبات هولندا وباريس. وحتى فى الحب والهوى فإن فتانا قادر على الإعجاب بل الوقوع فى الحب، ولكن شجاعته لا تزيد عن تلاقى العيون وانتظار لحظات اللقاء العابر، ولولا أن الأمريكية الذكية المثقفة اقتحمت قفصه لما عرف أسدنا ذنبا أو معصية!

وهنا على وجه التحديد تنفرج عقدة الكتاب وينفك لغزه - عن قصد أو عن غير قصد - فلعلنا نريد للحداثة أن تقتحمنا لا أن نقتحمها، ففى ذلك مدعاة لطلب المغفرة، ولعلنا نريد للثورة أن تحدث من أعلى وتكون على الأغلب بيضاء فمن يعرف على أية حال ما الذى تقود إليه الثورات من أسفل، خاصة لو كانت حمراء دامية، ولعلنا نريد للغرب أن يأتى إلينا مع احتفاظنا كل الوقت بالحق فى الشكوى منه ولومه على خطاياه وخطايانا معا، ولعلنا نريد الحب والوصال عارفين بعذوبته وما يفجره فى العروق من طاقة، ولكننا فى ذات اللحظة نخاف ألمه واعتصاره، والأهم من ذنوبه. ولذا يظل الأسد قابعا فى قفصه، مسلحا بقدرات هائلة فى قوة عضلاته ومضاء أسنانه ومخالبه، ولكنه كان هو الذى وضع القفص حوله خوفا من الجموح، وعبور الأخطار والنيران، وهى ليست قصة الدكتور يحيى الجمل وحده، وإنما هى قصة مصر كلها.

د. عبدالمنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـرام الاقتصادي
التاريخ: ١١ سبتمبر ٢٠٠٠

أصل حكاية التمويل الأجنبى

عوائد مصر وعوائد الممولين

إذا كانت البحوث الاجتماعية مطلوبة بشدة لفهم ومواجهة معضلات التنمية المصرية، وإذا كانت هذه البحوث طالما كانت جادة وحقيقية وليست مجرد تأملات كلامية وانشائية تحتاج بطبيعتها إلى تكلفة وأموال لادائها والاحتفاظ بالباحثين الذين يقومون بها داخل مصر، وإذا كانت مؤسسات التمويل الاجنبية قد اقامت مكاتبها فى القاهرة بتعاقدات قانونية مع الحكومة المصرية فى كل العصور ولم يحدث مرة واحدة أن قامت الدولة بإغلاقها لانها تقوم بمهام تتعارض مع الأمن القومي، وإذا كانت هذه المؤسسات تنتشر فى كل دول العالم، الشيوعى منها مثل الصين وفيتنام، وغير الشيوعى منها مثل الهند واندونيسيا، وكلها مهما اختلفت المشارب والايدولوجيات والأفكار تحافظ على امنها القومي، **فلماذا تثار مثل هذه الضجة حول البحوث الاجتماعية وتمويلها وبصورة دورية تحجب تماما النقاش الحقيقى حول هذه البحوث وجدارتها ونتائجها، حتى تصل المسألة إلى أن يكون خبراء البحوث الاجتماعية فى واد، والدولة والمجتمع فى واد آخر، وبين هذا وذاك يضيع تماما الفهم والتعامل مع معضلات سياسية واقتصادية وثقافية بالغة الاهمية فى عالم لايرحم المتخلفين والمتقاعسين والعاجزين عن الامساك بقلب القضايا بدلا من فروعها؟!.**

وحتى لا يسىء احد الفهم والنية كما هى العادة فقد تفيد الاشارة الي أن الاصل فى الموضوع هو أن الدول والمجتمعات ينبغى لها أن تعتمد على نفسها فى تمويل تنميتها وتحقيق التراكم الاجتماعى الذى يسمح لها بالتقدم دون الاعتماد على التمويل الخارجي والمعونات الاجنبية، ولو أن ذلك هو الحال فى مصر لما ثار نقاش أو شجار حول قضية البحوث الاجتماعية، ولكن ما يتجاهله كثيرون عادة أن هناك اسبابا كثيرة لضعف الطاقة الاقتصادية المصرية، وخلال نصف القرن الاخير كانت مصر فى مقدمة العالم النامى التى اعتمدت على المعونات والمنح الخارجية ، وكان ذلك هو الحال فى العهد الناصرى وماتلاه من عهود. هذه الاسباب ليست موضوع النقاش فى هذا المقام، ولكن ما نريد تأكيده هو أن عزل قضية تمويل البحوث الاجتماعية عن واقع الاعتمادية العامة للمجتمع ككل على الخارج لاتبدو فقط تجاهلا لحقائق مرة، وإنما ايضا تكليفا فوق الطاقة لفئة واحدة من المواطنين، هم الباحثون فى

العلوم الاجتماعية ، بتكاليف ينبغى أن يتحملها المجتمع كله، خاصة اذا ماكانت كل مؤسساته الرسمية تلقى بكل ماتملكه من معلومات تحت اقدام المؤسسات والدول الاخرى حتى تحصل على التمويل للدولة والمشروعات والاستثمارات.

وحتى لايسىء احد الفهم والنية ايضا كما هى العادة فإن هناك حقا مشروعا للمجتمع ككل، والطبقة السياسية والفكرية على وجه الخصوص، فى محاسبة الباحثين الاجتماعيين، كما ينبغى أن يكون عليه الحال مع كل الجماعات فى الدولة، على نتاج عملهم، وعما اذا كان بالفعل يقدم الخدمة الوطنية المطلوبة والمساهمة فى تقدم الامة أم انها قاصرة عن تحقيق ذلك، بل إن هناك حقا وواجبا أن يتم التأكيد من أن التمويل، اجنبيا أو محليا، قد حقق الاهداف المراد تحقيقها، ويصدق ذلك على البحوث الاجتماعية كما يصدق على كل شىء أخر فى البلاد. وفى الحقيقة فإن ذلك مايحدث بالفعل فى بلاد العالم النامية حقا والتى لايثير ايا منها الاسئلة **عما اذا كانت البحوث تشكل اختراقا للأمن القومى أم لا، أو انها تبحث فى تلافيف العقل الهندى أو الصينى أو المكسيكى أم لا، وانما تسأل عما اذا كانت هذه البحوث قد اضافت للمعرفة القومية أم لا، وعما اذا كان تحليلها مصيبا أم لا، وعما اذا كانت نجحت فى الوصول إلى توجهات الرأى العام بالفعل أم لا، وعما اذا كانت قدمت حلولا وتصورات لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أم أنها قصرت فى هذه المهمة**؟ وحتى فى الولايات المتحدة ذاتها فإن قضية التمويل والبحوث مثارة، فبعد أن تخلت الدولة والولايات والمؤسسات الرسمية عامة عن تمويل البحوث، ودخلت بدلا منها الشركات والمؤسسات الخاصة إلى ساحة التمويل فإن **جيمس ماكيجان** طرح الموضوع بشكل منذر فى كتابه « **مراكز البحوث وقوة المال** THINK TANKS AND THE POWER OF THE PURSE » من زاوية تأثير ذلك على توجهات البحث العلمى وزيادة تأثرها بالموضات الشائعة، وتركيزها على تبنى الأفكار ونشرها عبر وسائل الإعلام بدلا من طرح الخيارات، والبعد عن التقاليد الاكاديمية الرصينة.

كل ذلك مشروع ، ولكن نقطة البداية فيه كان تحليل البحوث ذاتها، اما بالنسبة لنا فإن نقطة البداية والنهاية كذلك هى لماذا التمويل الاجنبى، وهل يتم ذلك من أجل سواد عيون المصريين، وبالطبع فإن السائل عادة لم يطرح قضية سواد العيون المصرية عندما كانت المعونات روسية، أو عندما بنت الصين الشعبية قاعة القاهرة للمؤتمرات ، ولا عندما قامت كوريا الشمالية بتمويل وبناء بانوراما حرب اكتوبر، فكل ذلك مدرج فى اعتبارات الصداقة بين الدولة. ولكن ذلك لا يعفى من **السؤال لماذا تقوم هذه المؤسسات الاجنبية بتمويل البحوث المصرية ؟**

والاجابة على وجه التحديد لاتتعلق بسواد عيون المصريين أو المصريات على الاطلاق، ولكنها تتعلق بتقدم العلوم والمعرفة فى العالم كله والذى يقوده العالم الغربى فى هذه المرحلة من التاريخ والذى لم يقم فقط على دراسة المجتمعات الغربية، وإنما ايضا دراسة المجتمعات النامية وحتى البدائية منها، وعندما حمل **نابليون** على سفنه الحربية

إلى مصر أنبغ عقول فرنسا العلمية لم يكن يفعل ذلك فقط لكى يستعمرها ، فقد كان بوسعه أن يفعل ذلك بقوة السلاح كما كان يفعل كل الغزاة، ولكنه كان يدرك أن تقدم فرنسا وعلمها لن يتأتى إلا من خلال فهم ودراسة اقدم بلد فى التاريخ.

ولكن القضية بعد ذلك ليس عما إذا كان العلم الفرنسى، ومن بعده العلم الغربى قد استفاد من هذه الدراسات ، وإنما عما إذا كانت مصر ذاتها قد استفادت منها، وكما هو معلوم على سبيل المثال أن الذاكرة التاريخية لمصر قد سقطت تماما فيما يتعلق بالجزء الاكبر من تاريخها الذى حدث خلال الفترة الفرعونية حتى جاء **شامبليون** وفك عقدة اللغة الهيروغليفية وبالتالى عادت لنا ذاكرة كاملة لثلاثة آلاف ومائتى عام من التاريخ المكتوب والمدون. ولكن الامر لم يتوقف عند هذه النقطة فقد أعاد عدد من العلماء الغربيين اكثر من ألف وستمائة عام من عصور ماقبل التاريخ إلى الذاكرة المصرية مرة اخرى، وهو مادونه بتفصيل شديد عالم مصر العظيم **سليم حسن** فى موسوعته عن التاريخ الفرعونى، وجاء فيه جهود **دى مورجان** الفرنسى الذى قام بحفريات وابحاث عن العصر الحجرى فى مصر، وتبعه **بوفييه لابير** الفرنسى ايضا وركز على العهدين الحجريين القديم والحديث، والاستاذ **ينكر** الألمانى الذى اضاف الكثير من المعرفة عن الفنون والصناعات التى كانت متداولة فى مصر فى عصور ما قبل الاسرات، وبعد هؤلاء جاءت قائمة طويلة من العلماء لكى تكتشف حضارات متكاملة قامت فى مناطق مصرية مازلنا نعرفها حتى اليوم مثل البدارى والكوم الأحمر وأبو صوير والفيوم، وفيها كان فجر البشرية يبزغ على العالم وينقل الانسان من حالة أحد روافد المملكة الحيوانية إلى حالة المملكة الانسانية القادرة على ترويض الطبيعة وصناعة الحضارة.

ومن ساعتها فإن الهوية الوطنية المصرية اكتسبت ابعادا واعماقا لم تكن لتتيسر لها لولا هذه الاكتشافات ، واستمر الحال على ذلك طوال القرن العشرين، فرغم الجهود المشكورة لمدرسة الاثار المصرية وعلماء الآثار المصريين من أول **احمد كمال باشا وسليم حسن وسامى جبره وحتى زاهى حواس**، فإن العالم لم يبخل على مصر لا بجهد البشر والعلماء ولا بتقدم التكنولوجيا التى تغذى الذاكرة التاريخية للأمة بالكثير من التفاصيل والنسيج الخاص بالمصريين الذى يعمق من هويتهم ويدعم تماسكهم القومى. وربما كان إنقاذ آثار النوبة بتراث بشرى اسهمت فيه اليونسكو، ولكنه من جانب آخر كان انقاذا لماضى المصريين وحاضرهم ايضا لأنه أتاح بناء السد العالى.

ولكن قضية المعرفة اللازمة لبناء العالم كله ليست وحدها هى التى تفسر التمويل الاجنبى لمصر ولبحوثها الاجتماعية، فمن المؤكد أن العالم فى شرقه وغربه، فى السابق واللاحق، يجد فى مصر دولة استراتيجية بالغة الاهمية فى الشرق الاوسط ، ويعنى تقدمها الاقتصادى والاجتماعى ليس فقط تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة، وإنما تطوير اسواق المنطقة إلى الدرجة التى تشكل اضافة للسوق العالمى الذى دون توسعه المستمر تختنق الطاقات الاقتصادية للعالم كله. ولذلك ربما لا توجد هناك مصادفة أن القدر الاعظم من تمويل البحوث فى

العالم يذهب إلى الدول التى تشكل اسواقا واسعة مثل الصين والهند واندونيسيا والمكسيك، دون البحوث التى تتم فى هذه الدول، كما هو الحال فى مصر، فإن القدرة على توسيع السوق العالمية سوف تقل بقدر كبير . هذا الهدف لا يقتصر فقط على الولايات المتحدة وأوروبا ، ولكنه ايضا يمتد إلى اليابان وكوريا الجنوبية اللتين دخلتا اخيرا فى ساحة تمويل البحوث الاجتماعية فى مصر من خلال ما تقدمانه من منح لمركز البحوث الآسيوية فى جامعة القاهرة للقيام بالدراسات والمؤتمرات التى تعزز فهم البلدين لمصر، وفهم مصر لهما.

وهنا فإن السؤال المطروح هو: **هل استفادت هذه الدول وحدها من هذه البحوث أم أن مصر أيضا قد استفادت بما هو اكثر؟** فمن المؤكد أن هذه الدول لديها الكثير من الامم والاسواق التى تسعى إلى طلب مساعدتها ومنحها وقروضها واستثماراتها، ولايمكن لكل ذلك أن يكون ناجحا ما لم يستند إلى قاعدة معرفية وعلمية عالية تقوم على مراكز للبحوث ذات كفاءة عالية.

انتخابات مصر وأمريكا!

مصادفة الزمن وحدها هي التى جمعت الانتخابات الأمريكية للرئاسة والكونجرس، والانتخابات المصرية للمجلس التشريعى، وكلاهما سوف يصل الى النتيجة مع حلول شهر نوفمبر القادم بعد حملة طويلة نسبيا تستمر خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر، وبعدها تحصل الولايات المتحدة على رئيس وكونجرس جديدين، وتحصل مصر على مجلس شعب، من المرجح أنه سوف يكون مختلفا عن سابقه بسبب الإشراف القضائى وإجراء عملية الاقتراع على فترة ثلاثة اسابيع ، فى سابقة جديدة فى التاريخ السياسى المصرى.

وفيما عدا هذه المصادفة الزمنية فلا يوجد الكثير الذى يجمع بين العملية السياسية هنا وهناك، فالنظام السياسى والثقافة السياسية والظروف الخاصة بكل بلد تقطع باستحالة المقارنة بين ما سوف نصل اليه على ضفاف النيل، وما سوف يصلون اليه على شاطىء البوتاميك، وبرغم ذلك فإن هناك الكثير الذى يمكن تعلمه ونحن على ابواب مرحلة جديدة نامل، كما يامل كثيرون، ان تشكل اضافة، وخطوة الى الأمام، على طريق الديمقراطية فى مصر.

فمنذ بدأت تجربة التعددية الحزبية والسياسية فى مصر، انشغلت الأحزاب والقوى السياسية المختلفة بشكل العملية الانتخابية وكيفية تحقيق الحياد والنزاهة لها، ومن هنا تقدمت قضية الرقابة على الانتخابات وتنقية جداول الناخبين والفرص فى إجهزة الاعلام التى تملكها الدولة ، ومواقف اجهزة الأمن والحكم المحلى على كل ما عداها من قضايا.

وفى خضم الاتهامات بالتزوير، والطعون والطعون المضادة، والادعاءات بطغيان حزب الأغلبية الوطنى الديمقراطى، و حصوله على ما لا ينبغى الحصول عليه من امتيازات، والادعاءات المقابلة من الحزب الحاكم بضعف احزاب المعارضة وفشلها فى تعبئة الجماهير، ضاع وسط ذلك كله الغرض الاساسى من العملية الانتخابية كلها وهو الإجابة على السؤال ما الذى سوف نفعله اذا ما حصلنا - احزابا او مستقلين - على ثقة الشعب بعد الفوز فى الانتخابات المقبلة؟ وحتى لا يسىء أحد الفهم للمقصد والنية، فإن طرح السؤال فى هذا المقام ليس هدفه التقليل من اهمية الشكل، فبدون انتخابات نزيهة ومقبولة من كل اطراف الساحة السياسية، فإن المضمون يصبح بغير معنى بعد ان فشلنا فى التعبير عن الشعب وتفضيلاته وخياراته، ولكن ذلك سوف يعيد علينا السؤال بالحاح مرة أخرى، كيف يصدر الشعب قراره بالتفضيل والاختيار، وما هى الأسس التى بمقتضاها سوف يفضل ويختار؟.

الشائع فى بلادنا أن السؤال غير مطروح على الإطلاق، فالناس تختار إما عن هوى حزبى فى احوال قليلة ترتبط بتفضيل المبادىء التى يعلنها كل حزب، أو عن هوى شخصى فى أحوال كثيرة تعود الى الثقة فى المرشح ومدى ما يستطيع تقديمه لمواطنى دائرته الانتخابية من خدمات، ولما كان الأمر كذلك فإن وزن الروابط العائلية، واحيانا القبلية، تلعب دورا كبيرا فى الخيارات والتفضيلات الشعبية. هذه الاعتبارات على اهميتها لا تفسر الا بعضا من الصورة، فالثابت ان المصريين عازفون عن الارتباط بالأحزاب السياسية، ووفق اكثر التقديرات تفاؤلا فإن الأحزاب المصرية الخمسة عشر لا يزيد عدد المرتبطين بها فعلا او قولا عن ١٠٪ ممن هم فى سن التصويت، والثابت كذلك ان الروابط العائلية والقبلية ترتبط بالريف المصرى، وتختلف درجة حدتها بين شمال مصر وجنوبها، والأهم ان اغلبية المصريين يعيشون الآن فى الحضر والمدن الكبيرة وكلها كانت عازفة عن المشاركة فى كل الانتخابات السابقة، ليس فقط بسبب عدم الثقة فى الشكل، ولكن ايضا بسبب غياب المضمون. معنى ذلك انه توجد نسبة غير قليلة من المصريين، ربما تشكل الاغلبية النسبية، تتطلع الى ان تكون خياراتها وتفضيلاتها مستندة الى ما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هنا فإن المقصود ليس قيام كل حزب بطرح برنامج انتخابى كما جرت العادة فى الانتخابات الماضية يضم عبارات فضفاضة عن العدالة والحرية ونصرة الكادحين ودور مصر الإقليمى، وإنما طرح سياسات وبدائل محددة خاصة بالضرائب والتعليم والتكنولوجيا والأمن القومى، وربما يفيدنا فى هذه الحالة التعلم مما يجرى حاليا فى الولايات المتحدة وانتخاباتها ، فليس صحيحا على اطلاقه ما هو شائع لدينا ان الانتخابات الأمريكية تجرى بين وسائل الإعلام، وادوات صناعة الرئيس وتلميعه، والقوى الاقتصادية الكبرى التى تملك المال والجاه، وانما تجرى ايضا بين سياسات وبدائل مطروحة على الرأى العام يختار منها مصالحه، وتكون وظيفة المثقفين ووسائل الإعلام فحصها وتمحيصها وتحقيق ما فيها من حقيقة أو زيف. وعلى سبيل المثال فإن واحدة من أهم قضايا الحملة الانتخابية الراهنة تتعلق بماذا يفعل الأمريكيون فى فائض الموازنة وقدره ٤و٦ تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة ، وكيف يمكن توزيعه بين الأهداف القومية المختلفة من الضمان الاجتماعى الى الرعاية الصحية الى التعليم الى الدفاع الى الطاقة والبيئة وبقية القضايا الملحة على المجتمع الأمريكى. فى هذا المثال فإن الديمقراطيين والجمهوريين يتفقون على شىء واحد وهو تكريس اكثر قليلا من نصف المبلغ أو ٢و٤ تريليون دولار للضمان الاجتماعى، وبعد ذلك يختلفون على كل شىء، فالجانب الأعظم من الباقى ينفق لدى جورج بوش الابن على تخفيض الضرائب ، اما ال جور فهو يقدم نسبة اقل كثيرا من تخفيض الضرائب، ولكنه يزيد من الإنفاق الحكومى على الصحة والتعليم والدفاع والطاقة والبيئة. ولكن الخلاف لا ينتهى عند التوجه العام الذى يجعل الجمهوريين يتركون المال للأفراد لكى يقرروا كيف ينفقونه باعتبارهم الاكثر حكمة ومعرفة بمصالحهم، ويجعل الديمقراطيين يؤمنون بضرورة تدخل الدولة فى مجالات تعطى الأفراد، خاصة الفقراء منهم، قدرة أكبر على التعامل مع عالم متغير، ولكنه يستمر فى داخل كل بند من هذه البنود وكيفية تطبيقها. وهنا يأتى دور اجهزة الإعلام التى اخذت برنامج بوش وجور، كما فعلت مجلة التايم، ووجدت ان التخفيض الهائل الذى يقترحه بوش لا يفيد إلا هؤلاء الذين تزيد دخولهم على ربع مليون دولار سنويا، اما الذين تقل دخولهم عن ٢٢ الف دولار سنويا فإنهم لا يحصلون على شىء، اما برنامج جور فهو يحقق العكس تماما حيث لا يحصل الأغنياء على شىء بينما يستفيد الفقراء خفضا فى الضرائب قدره ٨٧٨ دولارا فى العام، اما بالنسبة للطبقة المتوسطة والتى تقل دخولها عن ٦٠ الف دولار تقريبا فى العام فإنها توفر ١٩٥٠ دولارا لدى جور و ١٤٠٠ دولار لدى بوش. بالطبع فإن الخلاف هنا ليس بسيطا كما يعتقد البعض بين من يريدون تدخل الدولة ويحبون الفقراء، ومن يريدون دولة غير متدخلة ويحبون الأغنياء، فالجمهوريون يعتقدون ان تخفيف العبء الضريبى على الأغنياء يعنى توجيه فائض اكبر للاستثمار الذى يعود فى النهاية على الفقراء فى شكل فرص عمل وبضائع وسلع وخدمات ارخص، اما الديمقراطيون فيعتقدون انه مالم يكن الفقير معدا تعليميا وصحيا ويعيش فى بيئة نظيفة، فإنه لن يجد مكانا فى الاستثمارات التى يتيحها الأغنياء والراسماليون.

وهكذا يمضى النقاش، والحوار فى كل القضايا الأخرى فهناك من يريد برنامجا طموحا للدفاع الصاروخى، وهناك من يريد برنامجا محدودا وحوارا دبلوماسيا مع الدول الأخرى وخاصة روسيا فى هذا الشأن، وهناك من لا يريد مثل هذا البرنامج على الإطلاق، ومن الممكن ان يمتد الحوار والنقاش ذاته الى اصل الموضوع وهل تنجح امريكا فعلا فى تحقيق هذا الفائض ام ان هناك ظروفا غير متوقعة قد تمنع تحقيق هذا الحلم الجميل، الأمر المهم هنا أن المواطن سوف يسمع كل ذلك، ويراقب كل المناظرات بشأنها ، وبعدها يتخذ قراره عند صناديق الانتخاب حسب مصالحه الشخصية وما يعتبره المصالح العليا للوطن، ولكنه عند اختياره يعلم ان هناك ثمنا مدفوعا لهذا الاختيار، فإذا اختار ان يحصل على تخفيض للضرائب يتصرف فيه حسبما يرى، فإنه يعرف أنه لن يحصل على خدمات صحية ارقى، وهكذا. هذا ما نريده فى الانتخابات المصرية المقبلة، فإذا كنا تحررنا ولو بقدر من مشكلات الشكل بسبب الإشراف القضائى على الانتخابات، فقد آن الاوان للدخول فى المضمون والموضوع، هذا إذا كان هناك مضمون وموضوع؟!.

د. عبد المنعم سعيد

نصائح رئاسية!....

انتهى شهر الإجازات وذهبت معه قراءاته الشيقة التى كان لهذه الصفحة تعليق على بعضها، وجاء سبتمبر ومعه عادت السياسة ومفاجآتها التى كثيرا ما تدخل بنا إلى دوائر العبث واللامعقول، وعلى المكتب كانت هناك رسالة من أستاذى السيد يسين تدعو إلى التفكير والتأمل فقد كانت تحمل صورة ضوئية لنص خطاب فخامة الرئيس صدام حسين بمناسبة مرور 12 عاما على انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية . كان آخر عهدى بتتبع ما يقوله الرئيس العراقى هو تقرير نشرته صحيفة «الحياة» اللندنية عن لقاء بينه وبين الشعراء العراقيين يدعوهم فيه إلى تأليف نشيد وطنى جديد يكون قويا ومثيرا للحماسة، ولم يكن هناك غبار على ذلك فلم يكن العراق أول الدول العربية التى تغير من نشيدها أو حتى علمها، ومن المؤكد أنه لن يكون آخرها، ولكن المشكلة كانت فى نوعية الحوار بين الرئيس والشعراء، فقد كان الأمير متواضعا للغاية يحسب نفسه بعيدا عن مواطن الشعر، أما المثقف فقد أغرق فى النفاق والتزلف حتى كان كل ما يقوله القائد شعرا بالموسيقى والرنين والقافية. كانت القراءة فى حد ذاتها مضنية فبشكل ما بدا ما وصلت إليه حال المثقفين فى بغداد بائسة للغاية، وكان بؤسها عاكسا لبؤس أكبر يعانيه شعبنا العراقى حتى تعكرت عصارته الثقافية وغلظت رهافته الشعرية، ولكن الضنى الأكبر كان قبول الحال فبعد حربين داميتين، وعقد كامل من الحصار، وأربعة عقود أو أكثر من حكم حزب الأمة ذات الرسالة الخالدة، فلعل الصمود والبقاء فى حد ذاته بطولة كبرى انتظارا ليوم تعود فيه مهد الرسالات وأقدم الحضارات وأعظم الخلافات الإسلامية إلى عهدها.

خطاب الرئيس فى الذكرى لم يكن عاديا بالمرة، بل لعله لم يخطر ببال رئيس من قبل لا فى العراق ولا فى غيره من أمم الأرض، ولدهشتى البالغة لم يتم تداوله على نطاق واسع، فالمناسبة مغرية بطبعها للتأمل واستخلاص الدروس، فلعل أصل المأساة التى يعيشها العراق اليوم تعود إلى تلك اللحظة التى حدثت فيها الحرب مع إيران، وربما كانت حرب الخليج الثانية فصلا مكملا لها، وإن كان متشابها معها فى كثير من القواسم المشتركة للحسابات السياسية. والمناسبة أيضا مغرية بتناول الحال لا أصل العلة، فالعلاقات العراقية - الإيرانية ليست على ما يرام بالمرة فالمعارضة العراقية فى طهران، والمعارضة الإيرانية فى بغداد، خلقت نوعا من الحرب المحدودة بالتفجيرات والاغتيالات والتحرشات التى ما تكاد تتوقف حتى تبدأ من جديد، وربما كان المقام داعيا لتوضيح الأمور وتجنب المازق وصدامات أخرى غير مفهومة وغير مبررة وفى كل الأحوال غير مقبولة من الشعبين الإيرانى والعراقى بعد نزيف أخذ الكثير من موارد وقدرات البلدين.

ولكن لا الماضى ولا الحاضر كان موضوع خطاب الذكرى، وهناك ظل من الشك أنه للمستقبل فقد اتخذ أسلوبا جديدا فى الخطاب السياسى يقوم على استخلاص الدروس المستفادة فى شكل حكمة أخذت شكل 58 نصيحة للشعب العراقى وربما أيضا بقية الأمة من ورائها، أولها يقول:«لا تستفز الأفعى قبل أن تبيت النية والقدرة على قطع رأسها.. ولن يفيدك القول إنك لم تبتدئ إن هى فاجأتك بالهجوم عليك، وأعد لكل حال ما يستوجب، وتوكل على الله». وآخرها يذكر: «الشره فى الطعام والشراب شره فى الحياة.. ومع أن للشرهين بوجه عام، قلوبا كقلب سمكة، فلا تجعل لهم سلطانا كبيرا على الناس.. لأن قيادة

الناس بحاجة إلى من له قلب إنسان، يحب الناس، ويكره الأفعال المكروهة.. يغضب ويرضى.يثور.. ويهدأ.. يقطب ما بين حاجبيه ويبتسم.. يرجف شاربه لأمر مرفوض، أو يزهو لما يريح النفس وأن يتوازن مع الحياة، وأن يعتدل فى الطعام والشراب ولا يفرط فيهما».

وما بين الدرس الأول والدرس الأخير تمتد القائمة الطويلة، بعضها يتعلق بعلاقات الإنسان بالآخر فيقول الرئيس «لا تقرب إليك من يظنك تحتقره»«واحرص على أن لا تظلم أحدا.. فخير لك أن يفلت منك من يستحق عقابا، فتلوم النفس، من أن تظلم إنسانا فتعنفها»، والبعض الآخر يتعلق بعلاقة الإنسان بذاته وسلوكياته فينصح القائد «ضميرك وعقلك سلطانك، وليس لسانك وهواك، فاربط لسانك بعقلك واجعل ضميرك رقيب هواك»و«واجعل الرحمة تاج العدل، والحزم بدبلا عن التردد.. والتأنى بديلا عن التسرع، والحكمة بديلا عن التهور، والعقل بديلا عن الحماقة، ولا تعط عدوك فرصة عليك»، والبعض الثالث يتعلق بالسياسة وفن الحكم فيقول حفظه الله :«ارسم خططك العامة على قدرة الأغلبية واستنفرها إلى ما هو أعلى، واجعل النخبة حداتها إلى حيث صعودها الدائم بالعمل القيادى.. واجعل أول القوم يرى أخرهم، وآخرهم يرى أولهم» و«لا تجعل من خط البداية لقدراتك ووسائلك فى أمر صراع مع عدو وكأنه صورتك النهائية أمامه فى الزمن اللاحق، إذ أن الثبات على هذا جمود، وحركة عدوك فيه ميزة له فيها عليك، فجدد فى وسائلك وتدابيرك وقدراتك بما يزيدها ويغنيها، إن أردت الغلبة». وهكذا.

هذا خطاب عربى جديد لا ينغمس فيه الزعيم فى الحديث عن التفاصيل والأحداث، وإنما يأخذ منها الحكمه ويجرى بها قريبا من الشعب فى شكل حكم ومواعظ وأمثال شعبية، ويرتفع بها فوق كل القضايا إلى مستوى الدروس التاريخية ولو كان الزمن الماضى حاضرا لوجدنا الكثير من الكتاب تسارعوا لتفسير المتون والهوامش، ولكن مع الأسف فإن أحدا لم يهتم كثيرا، وضاع الخطاب وسط ضوضاء كثيرة، وحتى المناسبة ذاتها لم تتعرض لأى فحص جدى حتى هذه اللحظة، وكل ما سمعناه أنه آن الأوان لطى صفحة الذى فات وبدء صفحة جديدة فى العلاقات العربية - الإيرانية، رغم الجراح الغائرة، والشكوك القائمة، والنيات المبيتة. الأهم من ذلك كله أن النصائح والحكم والمواعظ والدروس لا ندرى عما إذا كانت موجهة إلى الشعب أم أنها دستور جديد يتبناه القائد لنفسه وبلاده فى لحظة عصيبة حتى ولو بدت أحيانا مفارقة لمقتضى الحال حينما ينصح بعدم الشراهة فى الطعام والشراب فى وقت يبدو كلاهما بعيدا عن مستوى العامة. على أى الأحوال فقد مضى الخطاب كما مضت خطب كثيرة قبله، وبقيت قضية الشعب العراقى ملحة على ضمير الأمة، بل إنها ملحة على الضمير الإنسانى كله، فربما لم يحدث من قبل فى التاريخ الحديث أن تعرض شعب لهذا الكم من الحصار والضغط والمقاطعة والحكم الرناسية فى وقت واحد!!

د.عبدالمنعم سعيد

بيان للناس

يشيع كثيرا في بياناتنا السياسية وكتاباتنا الصحفية الحديث عن «نبض الجماهير» وكلما كان السياسي زاعقا للغاية في ادعاء المشروعية لتوجهاته الايديولوجية ردد كثيرا الكلمتين «نبض الجماهير» باعتبارها المعبرة عن القاعدة العريضة للشعب والامة «ونبضها» لأن لديه حساسية خاصة لقياسه وترجمته الى سياسات خاصة لو كانت الجماهير كادحة، أما الكاتب فإنه يستعير الكلمتين ليس لإغناء حجة يطرحها وإنما للدفاع عن حكم يقضي به، فمن يستطيع مقاومة منطق يستند إلى القاعدة العريضة للشعب؟ هذه البيانات و الكتابات الشائعة في بلادنا كانت ايضا شائعة في بلاد كثيرة قبلنا، وقادت عادة إلى انواع عديدة من الطغيان والاستبداد باسم الجماهير مرة وباسم الشعب مرة أخرى، مما استدعى تدخل الفكر السياسي للبحث عن سبل يمكن بمقتضاها قياس هذا النبض والتعرف عليه في حقيقته، وليس في الادعاءات الملقاة على كتفه فكانت صناديق الانتخاب أول الطرق التي يمكن بها لأحد اعضاء الجماهير وهو المواطن ان يختار بين خيارات سياسية واجتماعية متعددة، وبالتالي يتجسد ما لديه من مشاعر ومايعبر عنه من مصالح في صوت يمكن عده وتعداده فيصبح النبض مقاسا ومحددا وليس مشاعا ينسبه لنفسه من يشاء بالحق أو بالباطل.

ولكن سرعان ما اكتشف الفكر السياسي أن صناديق الانتخابات على أهميتها ليست كافية لقياس نبض الجماهير فاستخدامها يتم في فترات زمنية متباعدة قد تتغير فيها المشاعر والمصالح ، ومن الممكن أن تغير الجماهير رأيها نتيجة تطبيق ما اعتقدت سابقا في صوابه، كما أن المواطن الناخب لايعبر في صناديق الانتخاب عن نبضه ورايه المجرد فقط وانما عليه أن يأخذ قيودا اجتماعية وسياسية في الاعتبار، لذا جاءت استطلاعات الرأي العام بالاضافة إلى وسائل أخرى لسد هذه الفجوات حتى يمكن للنظام السياسي أن يعبر بالفعل عن المواطنين أو الاغلبية منهم على وجه التحديد، وهكذا بدأت مراكز استطلاع الرأي العام في الانتشار في الدول الساعية إلى استكمال تطورها الديمقراطي منذ ثلاثينيات القرن العشرين، خاصة بعد أن تطورت أساليب البحث الاجتماعي وبات ممكنا استخدامها في حقل السياسة العملية للتنبؤ بنتائج الانتخابات، وسرعان ما اكتشف السياسيون والكتاب أنها يمكن أن تكون وسيلة فعالة لترشيد السياسة العامة التي يكمن صلاحها وحسن تطبيقها في مدى الاستجابة الشعبية لها.

وفي مصر كانت أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية أول من تنبه إلى أهمية المسوح الاستطلاعية في البحث الاجتماعي، وجاء انشاء المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ليشكل خطوة متقدمة لاستخدام استطلاعات الرأي العام في خدمة السياسات العامة ونشرها للجميع لكي يترشد بها القادة والعامة من الكتاب والمتخصصين في الحقول الاجتماعية والسياسية. وبرغم ماتم من جهد مقدر في هذا الاتجاه طوال الأعوام الماضية، فإن استطلاعات الرأي العام في مصر ظلت قاصرة عن مواكبة السياسات العامة، والانتخابات القومية ، كما ظلت بعيدة عن مواكبة الأحداث والمستويات العالمية والاقليمية في هذا الصدد، ولذلك فقد عزم مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بعد موافقة الاستاذ إبراهيم نافع ، رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير على المضي قدما في هذا المجال البحثي عبر مراحل، خاصة بإيجاد الكوادر وتدريبها، ثم انشاء وحدة بحثية وبرنامج بحثي لدراسات الرأي العام وبعدها نصل إلى الهدف الرئيسي، وهو انشاء مركز متكامل لاستطلاعات الرأي العام تصل قامته إلى قامة المؤسسات العالمية مثل جالوب وغيرها.

وقد كانت البداية منذ عامين تقريبا عندما قام المركز باستطلاعه الأول عن المشاركة السياسية بالتعاون مع عدد من المراكز العربية الشقيقة في إطار شبكة البحوث والاتصالات العربية ، وبتمويل مشترك من مؤسسة الأهرام ومكتب مؤسسة فورد في القاهرة، وتم نشر نتائجه كاملة على الرأي العام في صحيفة الأهرام، وحاليا فإن المركز يقوم باستطلاعين للرأي العام أولهما عن الانتخابات المصرية، ويتم بالتعاون بين المركز وصحيفة الأهرام ابدو بقيادة الاستاذ محمد سلماوي وممول تمويلا كاملا من مؤسسة الأهرام، والثاني موضوعه التكامل في المشرق العربي ويتم بالتعاون ليس مع شبكة الاتصالات والبحوث العربية، وإنما مع أربعة مراكز عربية هي: مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، ومركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة دمشق، ومركز الدراسات اللبنانية، ومركز القدس والاعلام، وبتمويل مشترك من الاتحاد الاوروبي ومؤسسة الاهرام و فيما يخص الجانب المصري من المشروع.

ولعله من المفيد ان نشرح للرأي العام المسار الذي يتخذه القرار بالشروع في بحث من البحوث حتى يتم تنفيذه، وفي العادة فإن المبادرة تأتي من الباحثين والخبراء في المركز، كما هو الحال في المشروعات الجارية مثل المياه والتنمية الزراعية في مصر والتجربة الاوروبية في حل المنازعات (د.عماد جاد)، وتجربة الاصلاح الاقتصادي في مصر في التسعينيات (أ.عبد الفتاح الجبالي)، والتجربة المصرية في القرن العشرين (د.وحيد عبد المجيد)، والانتخابات المصرية ٢٠٠٠ (د.هالة مصطفى)، والاختيارات التكنولوجية المصرية (د.محمد السيد سعيد)، وفي بعض الاحيان تأتي المبادرة من خلال تلاقح الافكار بين المركز ومؤسسات أخرى عربية مثل المشروع الخاص بالتكامل الإقليمي في المشرق العربي (د.طه عبد العليم) المشار إليه من قبل، أو بالتعاون مع احد اجنحة الأهرام كالتعاون في استطلاع الانتخابات (د.جمال عبد الجواد) مع الأهرام ابدو ، او بالتعاون مع مؤسسة مصرية مثل وزارة الشباب في مشروع موسوعة الشباب السياسية (د.وحيد عبد المجيد). وبعد المبادرة بالفكرة فإنه يطلب من الباحث الرئيسي الذي يتبناها ان يعد مشروعا بحثيا متكاملا يعرض على قيادة الأهرام للحصول على موافقتها على المشروع والتمويل الخاص به الذي يكون كاملا في بعض الاحيان، ويتراوح مابين ٦٠و٧٠٪ في احيان اخرى، في هذه الحالة الاخيرة فإن المركز يستكمل تمويل المشروع من المؤسسات الدولية التي وقعت معها الدولة المصرية اتفاقيات تسمح بتمويل مراكز البحوث وحسب القوانين المرعية في كل حالة على حدة، وبعدها يدخل المشروع في دور التنفيذ تحت الرقابة المالية والمحاسبية لمؤسسة الأهرام والجهاز المركزي للمحاسبات ويتم نشره وعرضه على الرأي العام بمجرد الانتهاء منه.

وبالنسبة لبحوث استطلاعات الرأي العام على وجه التحديد، فإن هناك خطوات اخرى يجري اتباعها، وفي العادة فإنها تبدأ بلقاء لعرض المشروع على السيد الوزير رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، وبعد موافقته على الفكرة يقدم طلب تفصيلي بالمشروع مرفق به استمارة الاستطلاع التي تتعرض للفحص من قبل الاجهزة الفنية في الجهاز والجهات المعنية في الدولة للتأكد من مراعاتها للمصالح العليا للوطن وفي مقدمتها الأمن القومي، وبعد موافقتها يحصل المركز على موافقة مبدئية من الجهاز لاتصبح نهائية إلا بعد دفع الرسوم المقررة ونشر قرار الموافقة في الجريدة الرسمية، وقيام الجهاز بختم استمارات الاستطلاع بخاتمه، وبعد ذلك يجري إبلاغ الاجهزة الأمنية في المحافظات التي يجري فيها الاستطلاع، والذي بعد الانتهاء منه يتعرض لعمليات فنية وتحليلية، وبعد الانتهاء من إعداد التقرير النهائي يتم نشره على الرأي العام، مع ارسال نسخ منها إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وإلى جهة التمويل اذا كانت من خارج الأهرام. ولعله من الواجب هنا الإشادة بالدور الذي يقوم به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بقيادة رئيسه أهاب علوي والذي لم يبخل علينا في الاهرام بتقديم المعونة الفنية اللازمة في كل مراحل الإستطلاعات، وفي اخر مشروعاتنا الخاصة بالانتخابات، فإن الموافقة عليه لم تستغرق إلا خمسة أيام فقط وهي سرعة قياسية تستوجب الشكر والتقدير، وكذلك فإن الشكر واجب لكل الاجهزة الأمنية التي لم تتردد قط في تقديم العون لباحثي مركز الأهرام في القيام بمهمتهم البحثية.

إننا نقدم هذا البيان للناس ليس للدعاية لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فبوسع الرأي العام الحكم له أو عليه من خلال مطبوعاته الشهرية الست التي تغطي جوانب المعرفة المختلفة عن اسرائيل وايران والفكر الاستراتيجي والسياسات الاستراتيجية ازاء القضايا المختلفة والقوانين المعروضة على مجلس الشعب، وتقريره السنوي الاستراتيجي العربي، ودوريته عن الأحوال المصرية، والصفحات المتخصصة بالأهرام يومي الاثنين والجمعة، وكتب وكتيبات المركز التي تنشر فيها بحوثه، ولكن القصد هنا هو ان نبقى الوصل موصولا مع الرأي العام لكي يعرف بشفافية كاملة ما الذي يفعله المركز على وجه التحديد وكيف يفعله ، فأحلامنا البحثية القايمة كبيرة واذا كانت استطلاعات الرأي العام هي مشروعنا الحالي للمساهمة في بناء الديمقراطية في مصر، فإنه بالتأكيد لم يكن أول مشروعاتنا ولن يكون أخرها!

د.عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهـرام الاقتصادي
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ١٨ سبتـمبـر ٢٠٠٠

من أضاع فرصة السلام

خلال القرن العشرين كله كانت هناك صراعات ونزاعات دولية قليلة هى التى حصلت على ماحصل عليه الصراع العربى - الاسرائيلى من ادب كثيف تضمن الابعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الانثروبولوجية للصراع وفى داخل هذا الادب كانت هناك مساحة واسعة تبحث عن مسئولية امتداده لمدة قرن من الزمان وعما اذا كانت هناك فرص ضائعة على الطرفين كان من شأن انتهازها إقامة السلام فى الشرق الاوسط، ووقف الدماء المسفوكة فيه، وتحقيق التنمية في منطقة لاتزال من اكثر مناطق العالم تخلفا. وفى البداية كان الجانب الاسرائيلى هو اول من طرح مقولة «**فرص السلام الضائعة**» والقى بتبعتها على الجانب الفلسطينى لانه لم ينتهز فرصة قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٧٤ لإنشاء الدولة الفلسطينية على جزء اكبر بكثير مما هو متاح حاليا من فلسطين وبعد ذلك اعيد تكرار نفس المقولة مرة اخرى بصدد فوات الفرصة على العرب كلهم عندما كان متاحا إعلان الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة التى بقيت بيد العرب بعد حرب ١٩٤٨، ومرة ثالثة ترددت النظرية مرة اخرى، وشارك بعض العرب فيها هذه المرة عندما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة فى اجتماعات «**مينا هاوس**» بالقاهرة والتى دعا لها الرئيس السادات فى اعقاب زيارته للقدس التى مهدت للسلام المصرى الاسرائيلى. بعد ذلك لم يتوقف الاسرائيليون عن ترديد هذه الفكرة عند كل منعطف فى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية التى تسارعت وتائرها بعد اتفاقيات اوسلو ١٩٩٣، وكان الهدف من التغني بها الضغط على المفاوض الفلسطيني الذى بات يفاوض تحت مقصلة القول عما اذا كان سيضيع الفرصة مرة اخرى ويقبل بما هو معروض عليه قبل ان يتردى موقفه، كما حدث من قبل، ويصبح عليه ان يطالب بما كان معروضا عليه من قبل. ومن ضمن ما ردده الاسرائيليون ، وروجه الامريكيون منْ بعدهم، ان ياسر عرفات هو الرجل الذي لم تفلت منه فرصة فى اضاعة الفرص المتاحة له ولشعبه!

وللحق فإن الجانب الاسرائيلى أيضا كان هو الذى ألقى بمسئولية ضياع الفرص التاريخية للسلام على الاسرائيليين، وكانت اولي المناسبات فيما نعلم بعد زيارة الرئيس السادات للقدس عندما تكونت حركة «**السلام الآن**» لكى تطالب مناحيم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلى بألا يضيع فرصة السلام التى يعرضها عليه الجانب العربى ممثلا فى مصر. وبعد ذلك نمت حركة ما يسمي بالمؤرخون الجدد التى بدأت فى فحص التاريخ الاسرائيلى مرة اخرى لكى تكتشف كثيرا من الفرص الضائعة الاسرائيلية قبل قيام الدولة وبعدها عندما أهملت اسرائيل فرص استغلال اتفاقيات الهدنة، وعندما تجاهلت عددا من الاتصالات التى تمت مع الرئيس جمال عبدالناصر كان يمكن معها تحقيق السلام فى موعد مبكر للغاية، وعددا من اشاراته بعد حرب يونيو ١٩٦٧ خاصة بعد قبوله لمبادرة روجرز، ثم بعد ذلك محاولات وإشارات الرئيس السادات المختلفة بعد توليه الحكم التى لو انتهزتها إسرائيل لربما كان ممكنا تلافى حدوث حرب اكتوبر ١٩٧٣ ولحدث السلام المصرى الإسرائيلى فى وقت مبكر عما حدث بالفعل بعد ذلك بسنوات. وتكرر الامر مرة اخرى مع منظمة التحرير الفلسطينية عندما اضاعت اسرائيل خمس سنوات كاملة برفض الاعتراف بالمنظمة بعد إعلانها عام ١٩٨٨ قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ حتى تم التفاوض المباشر بين الطرفين. وبعد الانسحاب

الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية بقرار منفرد برز **التساؤل داخل الساحة الاسرائيلية عما إذا كانت إسرائيل قد أضاعت كثيرا من الفرص، وأسالت الكثير من الدماء حتى اتخذت قرارا كان عليها اتخاذه منذ وقت طويل؟.**

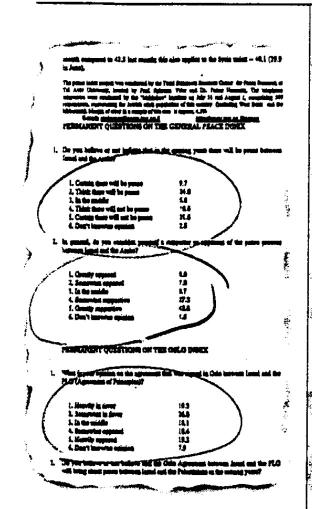
الجانب العربي تجنب على وجه العموم إثارة قضية الفرص الضائعة الا في اطار الرد على المزاعم الاسرائيلية وعما اذا كان ما تثيره في حق الفلسطينيين صحيحا اما لا، وعما اذا

كانت هناك فرص حقيقية قد ضاعت ام أنها كانت محض سراب لا يسنده واقع او قانون، اللهم الا واقع الاحتلال الاسرائيلي وقانون القوة الاسرائيلية الذي خلق اوضاعا غير عادلة وغير اخلاقية لا يمكن القبول بها. ودون الخوض في أسباب هذا الموقف العربي فإنه قد يكون من المناسب الآن بعد ان بات مرجحا فشل المفاوضات الراهنة في عملية السلام ، وبعد ان بدأت كثير من الأصوات الإسرائيلية في إلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في اضاعة فرصة اخري من فرص التسوية السلمية نتيجة ما طرحه الاسرائيليون من تنازلات ضخمة في مفاوضات كامب دافيد الثانية لم يستجب لها الفلسطينيون بما يجب لانتهاز فرصة ربما لن تتوافر مرة اخرى في المستقبل القريب.

ولكن المؤكد ان الجانب الإسرائيلي هو الذى أضاع الفرصة هذه المرة وبسوء نية مبيتة عندما بالغ هو والجانب الامريكي كثيرا، **أولا** في حجم التقدم الذى حدث في كامب دافيد حتى يبدو الجانب الفلسطيني وكأنه اضاع فرصة كانت امامه وفي متناول اليد، **وثانيا** عندما بالغ اكثر في وصف مايسمى بالتنازلات الاسرائيلية حتى يظهر الطرف الفلسطيني وكأنه ليس علي استعداد لمبادلة التنازلات بتنازلات مماثلة كما يجري في كل المفاوضات، **وثالثا** عندما فشلت القيادة الاسرائيلية تماما في شرح الفرص المتاحة من السلام للمواطن الاسرائيلي، فظل على تشدده بالنسبة للقضايا الرئيسية ومن ثم ظل المفاوض الاسرائيلي عاجزا تماما عن تقديم تنازلات حقيقية تحقق «**الاختراق**» في القضايا المعقدة والحساسة. والحقيقة ان الرواية الفلسطينية لما تم في كامب دافيد تشير بوضوح الى وجود فجوة واسعة في كل القضايا المطروحة وليس القدس وحدها التى حاول الجانبان الامريكي والاسرائيلي استخدامها لكي تنصرف الانظار عن بقية الامور، وثبت أنه ليس صحيحا ان الاسرائيليين عرضوا الانسحاب من اكثر من ٩٠٪ من الضفة الغربية بل مايقل عن ذلك الى ٧٥٪ محاطة بقيود اسرائيلية علي المعابر مع الضم الكامل لـ ١٠,٥٪ من أراضي الضفة بالاضافة الي اجزاء لم تتحدد من القدس الشرقية. وثبت انه ليس صحيحا ان اسرائيل قد عرضت عودة مائة الف من اللاجئين الفلسطينيين وإنما بضعة مئات منهم يعودون على سنوات ممتدة، وفي الوقت الذى رفضت فيه بالقبول بحق العودة للفلسطينيين فإنها كانت على استعداد لإعطاء هذا الحق لمليون روسي كان ٤٢٪ - اى ما يزيد على ٤٠٠ الف - منهم من غير اليهود.

إزاء هذه الحقائق فإن الحديث عن تنازلات اسرائيلية يبدو سخيفا للغاية، والاكثر سخفا ان يطالب الاسرائيليون الفلسطينيين بتنازلات اضافية بعد ان قدموا تنازلهم الكاسح بالقبول بالدولة الإسرائيلية على ٧٨٪ من أرض فلسطين، وهو التنازل الذى فشلت القيادة الاسرائيلية تماما في شرحه للرأي العام الإسرائيلي الذي ظل على تصوره ان اسرائيل قدمت تنازلات اكثر مما ينبغي في المفاوضات. اكثر من ذلك فإن القيادة الاسرائيلية فشلت تماما في ايضاح التنازلات الكبيرة

تي قدمها المفاوض الفلسطيني في مفاوضات كامب دافيد فيما يتعلق بالأمن إسرائيلي، والقيود علي السيادة الفلسطينية، وحتى القبول بتبادل محدود في أراضي لا يتعدى ٢٪ من اراضي الضفة الغربية حتى يمكن ضم المستوطنات كبيرة على الخط الاخضر لإسرائيل. وفوق ذلك فشلت القيادة الاسرائيلية في مرح الآفاق الواسعة للسلام الفلسطيني الاسرائيلي في تحقيق القبول العربي سرائيل في المنطقة، وتوفير شرعية لم تتحقق لها من قبل، وأمن لم تتمتع به في ة لحظة من تاريخها.



PERMANENT QUESTIONS ON THE GENERAL PEACE INDEX

PERMANENT QUESTIONS ON THE OSLO INDEX

1. Greatly believe 11.4
2. Somewhat believe 25.8
3. In the middle 9.4
3. Somewhat don't believe 13.1
4. Certainly don't believe 33.9
5. Don't know/no opinion 6.4

PERMANENT QUESTIONS ON THE SYRIAN INDEX

1. What is your position regarding support for a full peace treaty between Israel and Syria in exchange for withdrawal from the Golan Heights?

1. Greatly in favor	8.2
2. Somewhat in favor	15.9
3. In the middle	11.3
4. Somewhat opposed	18.8
5. Greatly opposed	42.3
6. Don't know/no opinion	3.5

2. Do you believe or not believe that in the coming years there will be peace between Israel and Syria?

1. Certain there will be peace	6.5
2. Think there will be peace	40.7
3. In the middle	11.8
4. Think there will not be peace	15.4
5. Certain there will not be peace	21.8
6. Don't know/no opinion	3.7

tel aviv university

PRESS RELEASE

ففى استطلاع الرأى العام الذي أجراه مركز شتاينميتز للبحوث فى اعقاب
فاوضات كامب دافيد مباشرة حينما سأل الاسرائيليون اليهود عما اذا كان
ىلوك باراك فى المفاوضات مهادنا او مناسبا او متشددا، فأجابت الاغلبية «٤٤٪»
ه كان مهادنا جدا، بينما اعتبر ٩٪ فقط أنه كان متشددا، واعتبر ٣٥٪ ان سلوكه
ان مناسبا. ويشير الاستطلاع ايضا الى ان الاغلبية جاءوا من هؤلاء الذين
ارضوا اتفاقيات اسلو، ومن الذين صوتوا لنتنياهو فى الانتخابات السابقة،
بشكل كاسح، بينما كان الذين اعتقدوا ان سلوكه كان مناسبا فقد كانت اغلبهم
ن النساء، والذين يؤيدون اتفاقيات اسلو والذين صوتوا لباراك فى الانتخابات
لاخيرة. وازاء الشائعات عما يسمي بالتنازلات الاسرائيلية فإن ٥٩٪ من
'سرائيليين عارضوا الجلاء عن ٩٠٪ من الاراضي مقابل ٣٧٪ وافقوا على ذلك،
ا بالنسبة للقدس حتي ولو كانت العقبة الاخيرة على طريق السلام فإن أغلبية
من ٦٥٪ شعروا ان اقامة دولة فلسطينية تكون القدس الشرقية عاصمتها امرٌ
غير مقبول مقارنة بـ ٢٩٪ قبلوا ذلك، وبالنسبة للمستوطنات فإن اغلبية نسبة
٣٦٪ من الاسرائيليين، رفضوا إجلاء ولو مستوطنة واحدة مقابل ٨٪ فقط وافقوا
علي اجلاء كل المستوطنات و١٥ وافقوا على اجلاء معظم المستوطنات و ٣٢٪
وافقوا على اجلاء المستوطنات القريبة من المدن والقرى الفلسطينية.

القراءة الفاحصة لهذه الارقام تشير الي أن الاغلبية لدى الاسرائيليين لاتزال مناهضة لسلام عادل ومقبول من الفلسطينيين والعالم العربي، ويتمشى مع قرارات الشرعية الدولية وقاعدة مبادلة الارض بالسلام، ولا يجرى ذلك بالنسبة للقدس وحدها بل فى كل القضايا المطروحة، وهو ما يعنى ان اسرائيل شعبا وحكومة على وشك ضياع فرصة تاريخية لم تتوفر لهم من قبل. صحيح ان الجانب العربى لم يبذل جهدا كافيا لزيادة ودعم مايقرب من ٣٠٪ من اليهود الاسرائيليين «بالاضافة الى الاسرائيليين العرب» الذين هم على استعداد لقبول وجهة النظر العربية حتى فيما يتعلق بالقدس، إلا أن المسئولية الاولى فى ذلك تقع على عاتق القيادة والنخبة الاسرائيلية التى يقع على عاتقها مسئولية انتهاز الفرص التاريخية او الفشل فى انتهازها. ويبدو لنا ان هذه النخبة قد اضاعت الفرصة هذه المرة، ومهما فعلت لإلقائها على عاتق الفلسطينين، فإن التاريخ لن يغفر لها ضياع هذه الفرصة ليس فقط على شعوب المنطقة بل على الشعب الاسرائيلى فى المقام الأول.

النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة .. وسيدنى!

بدأت دورة الألعاب الأوليمبية 2000 هذا المرة فى مدينة سيدنى بافتتاح ضخم يسر الناظرين، ومن بعدها جرت أكبر ساحة للتنافس الدولى فى مسارها المعلوم، ومن ورائها تقف المدينة نظيفة وصحية وعفية تنقل إلى العالم مكانة الأستراليين وقدراتهم التنظيمية وتحصد فى نفس الوقت 750مليون دولار ثمناً لتذاكر الدورة ومثيلها تقريباً من التغطية التليفزيونية وحدها، وإذا أضيف إلى كل ذلك إنفاق الملايين من السائحين فإن مكسب الدورة بالدولارات يكون صافياً حتى قبل إشعال شعلتها، ومن حق أهل أستراليا الشعور بالفرح البالغ والفخر المبين، فقد فازت مدينتهم بدورة القرن العشرين بعد منافسة طاحنة مع مدن أخرى، وفى الحقيقة مع دول وثقافات أخرى طرحت نفسها وإمكاناتها على مقصلة الاختبار والاختيار فكان النصيب فوزاً بشرف لا يأخذه إلا من يستحقونه.

وفى ذات الوقت فإن من واجب أهل القاهرة الحزن والأسف، فقد خرجت مدينتهم من أدوار التصفية الأولى عندما طرحت نفسها لاستضافة دورة الألعاب الأوليمبية لعام 2008، ولم يكن سبب الخروج فيما نعلم حتى الآن أنها تنتمى إلى بلد من بلدان العالم النامى، أو أنها تمثل قلب العروبة النابض الذى لا يحبه كثيرون فى عالم يؤمن بصراع الحضارات، أو أنها قليلة الحيلة فى الإمكانات الرياضية وقدرات الاستضافة لألوف الرياضيين وملايين السائحين، أو أنها ليست ذات باع طويل فى الألعاب الرياضية حتى إنها لم تحصل على ميدالية ذهبية واحدة لأكثر من أربعة عقود، وإنما كان السبب الذى عرفناه هو غياب النظافة وكثرة الكلاب الضالة، فكل ما تقدم كان مغفوراً ومقبولاً ويوازنه وأكثر موقع القاهرة وتاريخها وحضارتها، ودورها بالإضافة إلى الوعود التى قدمها المسئولون المصريون فى استكمال ما نقص، أما ما لم يكن مغفوراً أو مقبولاً أن ينتقل العالم بأسره إلى مدينة غير نظيفة تنقل تلوثها إلى أمعاء الرياضيين الحساسة فى وقت منافسة لا تعرف الهذر أو ارتباك الأمعاء، أو تنتقل الدنيا بأسرها إلى مدينة ممتلئة بالكلاب الضالة تعقر ضيوفها وتصيبهم بما لا يحمد عقباه.

ولا جدال أن هناك علاقة وثيقة بين غياب النظافة، أو القذارة صراحة، والكلاب الضالة، فهذه الأخيرة تنتعش على الأولى وتجد فيها مرتعاً للغذاء والتكاثر، كما أن الأولى تجد فى الثانية مصدراً إضافياً لتراكم الفضلات والروائح فى حياة الكلاب ومماتها.

وليس معنى ذلك إلقاء كل المسئولية على الكلاب التى هى فى العادة حيوانات أليفة، ويقول لنا الأدب غير الشعبى أن طبعها هو الوفاء، وفى البلاد الراقية لها مكانة يحسدها عليها كثير من الآدميين حيث يوجد لها مكانها الخاص وطعامها المفضل وروائحها العطرية المتميزة، ولكن ما أشارت إليه اللجنة الأوليمبية فى حكمها على القاهرة لم يكن كراهية فى الكلاب، وإنما فى تلك النوعية الضالة التى تسير فى شوارع المحروسة ولها سمات كثيرة غير حميدة بالمرة، ولا تصلح لمزاملة أرقى المستويات العالمية الرياضية فى مدينة واحدة.

المدهش أن هذا الحكم على مدينتنا جاء فى وقت تجرى فيه أكبر عملية لتجميلها فى تاريخها، ومن يشهد إعادة بناء كل أنفاقها بالسيراميك الفاخر فى سابقة غير معروفة فى العالم كله، ومن يشهد عملية التغيير المستمر لأرصفة شوارعها الرئيسية كل عام مرتين، ومن يشهد عمليات بناء الأبراج

المنيفة والفنادق الفاخرة على ضفاف النيل وبعيدا عن ضفافه، ومن يشهد عملية إعادة خلق القاهرة الفاطمية مرة أخرى، ومن يشهد عملية البناء الضخمة للطرق الدائرية والعرضية والمحورية، لابد أن يعتقد أننا على الطريق إلى مدينة ساحرة للغاية تخلب لب اللجنة الأوليمبية أو أية لجنة أخرى فى العالم تشكلها الأمم المتحدة أو حتى محكمة العدل الدولية، ولكن ذلك كله لم يكن مقنعاً بحال فقد نسى أهل المدينة أبسط الأمور وهو تنظيف المدينة وتخليصها من الكلاب الضالة.

وفى الحقيقة أن إلقاء اللوم على قيادة القاهرة الآن فيه قدر كبير من المبالغة وعدم الإنصاف، فلو عدنا إلى ما كتبه الفرنسيون غداة وصولهم غزاة إلى المدينة منذ أكثر من قرنين لوجدنا أن أكثر ما أصابهم بصدمة كان قذارة القاهرة وامتلاؤها أيضاً بالكلاب الضالة، وكان غياب النظافة سبباً، مع الحرارة فى انتشار الرمد حتى إن نصف أهلها كانوا من العميان، ولو عدنا قبل ذلك عدداً أكثر من القرون عندما كتب عدد من المغاربة كتابهم الأشهر «النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة» حيث جاء فيها وبصراحة لا تقل قسوة عن صراحة اللجنة الأوليمبية، «وأكثر دروب القاهرة ضيقة مظلمة، كثيرة التراب والأزبال. والمبانى عليها من قصب وطين، مرتفعة، قد ضيقت مسلك الهواء والضوء بينها. ولم أر فى جميع بلاد المغرب أسوأ حالاً منها فى ذلك، ولقد كنت إذا مشيت فيها يضيق صدرى وتدركنى وحشة عظيمة» وإذا كانت الحال كذلك لواحد من المغاربة الأشقاء فى الغم والكرب، فماذا كنا نتوقع من غير الأشقاء من أنصار الحضارات الأخرى التى لا تشترك معنا فى حضارة أو دين أو لغة أو ملة، وعلى العكس من ذلك تتربص بنا وبدورنا الإقليمى والعالمى؟!

القضية إذن قديمة، وتاريخية كذلك، ولو أن أحداً أتيح له النظر من الدور الرابع والثلاثين من مبنى وزارة الخارجية الأنيق على النيل وألقى نظرة على القاهرة لما اختلف وصفه لعاصمتنا عن وصف الأشقاء المغاربة، وبالتأكيد فإنه لن يجد داعياً للحديث عن النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة، التى يبدو أنها كانت تشير إلى أشياء أخرى غير التى نبحث عنها بعد أن قال لنا المحققون إنها كانت جزءاً من كتاب «النشوات الخمرية فى حلى المملكة الوسطى من الممالك المصرية» وقسما من كتاب «لذة اللمس فى حلى كورة عين شمس» على أى الأحوال فإن الحالة الأخلاقية لمدينة القاهرة فى العصور الغابرة ليست موضوعنا، وربما نعود لحكاية «النجوم الزهرة» فى حديث آخر، ولكن ما يهمنا الآن هو أنه آن الأوان لكى نتخلص من ميراث أكثر من ألف عام من القذارة والكلاب الضالة، فلم يعد يليق بالعاصمة المصرية وحاضرة العرب ومقصد المسلمين ومبتغى السائحين من جميع أنحاء المعمورة أن تحصل على هذه الفضيحة الدولية، وهناك اقتراح شائع حالياً بأن تحتذى القاهرة حذو الإسكندرية فى الاستعانة بالشركات الأجنبية، وعلى الأرجح التمويل الأجنبى، لتحقيق هذه الأمنية، ولكن ذلك قد يثير قضية اختراق الأمن القومى مرة أخرى، ولذا فإننى أقترح تأجيل تجديد أرصفة الشوارع الرئيسية لعام واحد وننفق الأموال المخصصة لذلك فى تنظيف المدينة والتخلص من الكلاب الضالة!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهـرام

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠

قضايا الانتخابات

ارجو الا تطول فترة التوجس الحالية في انتخابات مجلس الشعب القادمة، وان تنجح الحكومة فى اقناع المعارضة والمستقلين بوجود مساواة حقيقية بين المرشحين ليس فقط امام صناديق الاقتراع، بل ايضا امام الاجهزة المحلية والأمنية والاعلامية التى تملكها الدولة، وفى المقابل ينجح المعارضة والمستقلون فى اقناع مصر كلها انهم يشكلون بديلا حقيقيا للحكومة الراهنة، كما ان لديهم البدائل السياسية التى تصلح المعوج من احوال الوطن، خاصة على ضوء الوقت القصير المتاح امام الجميع للتخلص من ميراث طويل من الشكوك والهواجس فربما كانت المعضلة الحقيقية التى تواجهها مصر الآن ليس فقط السلامة الاجرائية للعملية الانتخابية ومدى نزاهتها، وانما مدى الثقة لدى الجمهور العام في النظام السياسى وقدرته على مواجهة المشكلات الحالية للمجتمع والدولة، وكلها مشكلات معقدة ومركبة ولاتستطيع قوة سياسية بمفردها أن تتعامل معها، ولعل الامر يحتاج الى درجة اكبر من التواضع لدى الحزب الوطنى الديمقراطى بحيث يعرف ان مواصلة هيمنته علي الحياة السياسية فى ظل تراجع الأداء الاقتصادى سوف يعنى مفارقة كبرى مع كل القوانين السياسية التى يعرفها العالم والتى تقول بصعوبة الفوز الساحق فى فترات الركود والأزمات، كما ان الامر يتطلب درجة اكبر من الحكمة لدى أحزاب المعارضة والمستقلين فى التعامل مع الوقت المتاح بحيث لايضيع في المهاترات الخاصة بتوقع التزوير قبل وقوعه فتنصرف الجماهير عن صناديق الاقتراع فتحقق النبوءة ذاتها دون تدخل من اى طرف.

فالحقيقة ان الانتخابات فى العالم كله هى فرصة للتداول حول افضل السياسات الداخلية والخارجية التى تحقق المصالح الوطنية، وهنا فإننا لانتحدث عن البرامج المبدئية والايديولوجية العامة للاحزاب والقوى السياسية المختلفة، وانما عن سياسات محددة سوف يطبقها الحزب لو فاز بالاغلبية فى الانتخابات القادمة أو يرفع لواءها داخل مجلس الشعب ابتغاء الحصول على الموافقة عليها، فالقضية ليست تحقيق التنمية او توزيعها العادل، أو القضاء على الفساد والفقر والمرض او تحقيق المكانة العالمية والاقليمية لمصر، او انجاز السلام العادل فى الشرق الاوسط، وانما القضية هى كيف يتحقق ذلك وباية اساليب وماهى القوانين الراهنة التى تحتاج الى التعديل، والاخرى التى تتطلب التغيير بقوانين واجراءات أكثر كفاءة وصلاحية، فلعل ذلك يكون احدى الوسائل لجذب الجماهير للمشاركة فى الانتخابات لدعم سياسات محددة، بدلا من الشعارات التى مهما علا صوتها ورنينها فإن مهمتها الآن فى بلادنا لاتزيد عن صرف الناس عن الشئون العامة.

وكما هو حال الانتخابات فى العالم فإن الشئون الداخلية هى التى تلقى الاهتمام العام، ومن الواضح ان قضية الركود الاقتصادى وماذا نفعل تحديدا للخروج منه هى التى تقع على راس اولويات القضايا التى ينبغى لها أن تلقى الطرح من قبل القوى السياسية المختلفة، ومن الواجب على الحزب الوطنى الديمقراطى ان يقول لنا ماهى السياسات التى سوف يطبقها للخروج من الوضع الحالي، بشكل يختلف عن السياسات السابقة التى يبدو حتى الآن ان تاثيرها محدود للغاية فى استعادة الثقة الداخلية والخارجية فى الاقتصاد القومى، وسوف، يكون مفيدا للغاية لو ان الحزب قام بعملية نقد ذاتى لسياساته السابقة، التى قادت الى هذا الوضع بعد النجاح الذى حققه فى اصلاح الاقتصاد الكلي، وتقليل عجز الموازنة، وتوحيد سعر العملة، وزيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية فاذا بعد ذلك يهدد كل ذلك ويزيد العجز وتقل الاستثمارات وتتعدد اسعار الصرف، كل ذلك لايعفى الاحزاب والقوى السياسية الاخرى من ان تقوم بواجبها ازاء الموضوع، وهى لاتستطيع ان تتخفى وراء نقد حزب الاغلبية او تتحجب وراء اولوية الاصلاح السياسى، كما يفعل حزب الوفد، أو تقف وراء شعار محاربة الفساد والرجوع بالقضية الى عقود ماضية، كما تفعل احزاب وتيارات قومية ويسارية ودينية، فمهما تكن اهمية كل ذلك فإنها تتعلق بالاستراتيجيات طويلة الأجل، فلا يحدث اى اصلاح سياسى بين يوم وليلة ولاينقضى الفساد فى بلد بين صبح وضحى، كما ان العودة الى الستينيات مرة اخري ليس ممكنا عمليا لاننا بالفعل فى عام ٢٠٠٠.

الركود الاقتصادى قضية حالة ولاتحتمل التاجيل ومنها تتفرغ قضايا كثيرة لها اهميتها الخاصة، مثل البطالة التى تكاد تقصف عمر مليون ونصف المليون من الشباب تقريبا، كما ان مئات الالوف منهم تدخل سوق العمل كل عام، وحتى وقت كتابة هذه السطور فإن حزبا سياسيا لم يقدم سياسات محددة للعمل والتوظيف الحقيقى، وكل مانسمعه هو عن مشروعات كثيرة لاتقول لنا الكثير عن تخفيض نسبة البطالة التى تتعدى ٨٪ من القوى العاملة، بنسب محددة خلال السنوات القادمة، او نسمع صيحات عامة عن ضرورة عودة الدولة لسياسات التدخل الاقتصادى لكى تكون حلا للمشكلة باستبدال البطالة الصريحة بالبطالة المقنعة، وخلال الشهور الماضية وجهت انتقادات كثيرة للمشروعات القومية الكبرى، وطريقة ادارتها ومسئوليتها عن الركود ونقص السيولة المالية، ولكن المجتمع السياسى فشل تماما فى الاجابة على السؤال ماذا نفعل في هذه المشروعات، وما الذى ستفعله الحكومة القادمة، او عضو مجلس الشعب عندما يصل الى المجلس بشأنها، وربما كان غياب الاجابة راجعا الى ان هذه المشروعات جاءت لسد حاجة اساسية فى المجتمع وهى التعامل مع الزيادة السكانية الهائلة فى المدى الطويل، وبذلك فان القضية لاتقتصر فقط على جدارة المشروعات وكفاءة تشغيلها، وانما ايضا على حزمة السياسات التى يضعها المجتمع للتعامل مع المدى القصير والزمن المتوسط والاجل الطويل، وفى حدود علمى فإن احدا في الحكم أو خارجه لم يقترب من هذه الحزمة حتى الآن، ولاتوجد مناسبة اكثر من الانتخابات لطرحها والحصول على توافق قومى حولها.

ولو ان المرشحين لمجلس الشعب على صلة فعلية بالشعب المصرى فانهم لن يجدوا هما للاسرة المصرية اكثر من قضية التعليم، ورغم الطفرة الكبيرة في السياسات التعليمية خلال العقد الماضى التى زادت فيها ميزانية التعليم وعدد المدارس والمستوعبين فى سن التعليم، كما حصلت اصلاحات عديدة في الاساليب والمناهج، فان الهم لم يقل كثيرا فظاهرة الدروس الخصوصية تبدو مستعصية علي الحل، كما ان مستوى الخريجين اقل بكثير عن حاجة سوق العمل، وما ان ينتهى عبء تعليم الابناء حتى يبدا عبء البحث عن وظيفة لهم، ورغم اهمية الموضوع، ومعرفة الجميع بالقضية فإن كل مالدينا من القوى السياسية المختلفة هو الشكوى منها، والقاء اللوم فيها على الحكومة دون تقديم سياسة او فكرة واحدة كبديل عن السياسات القائمة.

السياسة الخارجية ايضا بها قائمة طويلة من الموضوعات والقضايا التى تستحق الاهتمام، ومن الطبيعى ان تكون مفاوضات السلام الحالية لانها واكبت الانتخابات على راس الاولويات، ولو ان الاحزاب والقوى والتيارات السياسية تاخذ الامر جدا، لقالت لنا ما الذى سوف تفعله أو تطالب به اذا فشلت المفاوضات، او اذا نجحت نتيجة موافقة الفلسطينيين على مالا نوافق عليه، وهل نكتفى فى حالة الفشل بوقف كل اشكال التطبيع مع اسرائيل كما يطالب البعض ام ناخذ الامر خطوة ابعد وفى حالة النجاح هل نؤيد الشعب الفلسطينى والقيادة الفسلطينية على ماوصلت اليه، او نطالب بوقف زيارات ياسر عرفات للقاهرة وينتهى الامر عند هذا الحد ام ان هناك ماهو أكثر الاسئلة كثيرة ولكن تجنب الاجابة عليها والاختفاء وراء المواقف العامة والشعارات الكبرى لايحل محل السياسة المراد اتباعها في خطوات واجراءات محددة وبدون ذلك لاتوجد جدارة حقيقية لمرشحى احزاب او مستقلين، واذا صدق ذلك على قضية السلام وموضوع المفاوضات، فانه لايقل صدقا عندما يتعلق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبى التى عزمت مصر على التوقيع عليها خلال فترة قصيرة على اتفاقية انشاء منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة التى تسعى مصر للتفاوض حولها، فما هو موقف القوى السياسية المختلفة من هذه الاتفاقيات وبالتاكيد انه من حق الجميع مهاجمة العولمة، كما يشاءون على صفحات الصحف ومحطات الاذاعة والفضائيات التليفزيونية، ولكننا هذه المرة لسنا امام مواقف فلسفية، ولكننا امام سياسات واتفاقيات محددة سوف يكون لها منافع ومثالب واثمان واجبة الدفع.

د.عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠

مابعد انتخابات مجلس الشعب


شاوشيسكو


جمال عبد الناصر


ماركوس


بينوشيه



سبعة سوف تمضى وبعدها سوف يكون لدى مصر مجلس جديد للشعب يأمل الجميع هذه المرة أن يكون مختلفا عن سابقه بعد أن حلت واحدة من اعقد قضايا الانتخابات والمتعلقة بالرقابة والاشراف لضمان نزاهة العملية واجراءاتها من خلال وجود السلطة القضائية فوق كل صندوق. ورغم أن الاشراف القضائى يحل مشكلة واحدة من المشكلات المزمنة لعملية اختيار اعضاء مجلس الشعب، وسيبقى بعدها مشكلات اخرى موضع الاختبار فى العملية ذاتها مثل مدى حياد السلطات التنفيذية والإعلامية العامة، إلا أن خطوة الوجود القضائى كانت كافية لكى تدفع الكثيرين للاهتمام والمشاركة فى التجربة السياسية بعد سنوات انصرف فيها الناس تباعا لعدم الشعور بالجدوى والفاعلية، فكل الشواهد، والتقارير المختلفة من الاحزاب، تشير إلى درجة من التدافع على الترشيح ربما نجد له حماسا عند التصويت. واذا سارت الامور على مايرام هذه المرة، فربما ساعتها يصير ممكنا الحديث عن خطوات اخرى للتقدم الديمقراطى المصرى بعد فترة طويلة احتكرتها قضية واحدة غطت على كل ماعداها من قضايا، فنزاهة الانتخابات على بداهيتها الضرورية لاتضمن مجلسا عاما، ومشاركة حقيقية، وممارسة ديمقراطية كاملة الاركان تنجح فيها الامة فى الوصول إلى اهدافها. **فالسؤال الجوهرى هو ماذا سوف يفعل هؤلاء الذين ينتخبون دون تزوير أو تدخل بعد وصولهم إلى المجلس تجاه قضايا الوطن المختلفة حتى فيما يتعلق بقضية التطور الديمقراطى ذاته؟**

وربما كان اولي الاشكاليات التى يواجهها هؤلاء السادة المنتخبون انتخابا حرا أن مصر بعد اكثر من اربعة عشر عقدا من الزمن، وعلى وجه التحديد منذ كان لمصر اول مجلس لشورى القوانين عام ١٨٦٦، لم يكتسب **تقاليد ديمقراطية** حقيقية، كتلك الدول التى لحقت بها بعد فترات زمنية طويلة حتى من بين عدد غير قليل من دول العالم الثالث، وحتى البرلمان الذى حمل اسماء متعددة مثل **مجلس النواب ومجلس الامة** واخيرا **مجلس الشعب**، وجاء عن طريق نظم مختلفة للانتخابات، لم يتمكن، اللهم إلا فى ومضات زمنية قصيرة، من اكتساب احترام الشعب وثقته فى القدرة على التغيير فى السياسات العامة، بل أن سمعته خلال العقود الخمس الاخيرة اضافته إلى المؤسسات الخدمية الاخرى فى المجتمع التى ينصرف فيها الهم الاعظم لاعضائها فى تسهيل خدمات المواطنين، والقيام بمهام وكالات التوظيف، والذين كثيرا مايتجاوزون اعتبارات العدالة والكفاءة والجدارة، حتى بات مقبولا غياب عضو المجلس عن جلساته التى تناقش سياسات الدولة، بل وبات مقبولا ايضا أن عدد مقاعد مجلس الشعب الفعلية اقل من عدد الاعضاء فى شهادة رسمية على عدم الحاجة لوجود كل اعضاء المجلس فى وقت واحد!.

كيف نفسر هذه المعضلة الكبرى مابين تاريخ طويل من العمل البرلمانى لم تعرفه كثرة من الدول المتقدمة، وسابق على تراث كل الدول المختلفة، وبين الحصاد مع بداية القرن الواحد والعشرين؟. اولي الاجابات عادة تعود بنا إلى الاستعمار وهيمنة القوى الغربية والتى شغلت قرابة سبعة عقود، أو نصف المدة ، من تاريخنا، ولكن المشكلة مع هذه الاجابة انها لاتفسر حالات فى بلاد كثيرة نجحت رغم تعرضها لنفس التجربة فى التوصل إلى

تجربة ديمقراطية ، ومؤسسة تشريعية، اكثر نضجا وتطورا وفاعلية مما لدينا، **الم تكن الفلبين تعانى من الاستعمار الاسبانى، والاحتلال الامريكى والهيمنة الامريكية حتى وقت قريب، وكذلك الحال مع كوريا الجنوبية التى عانت من الاحتلال اليابانى ثم الامريكى والتى لاتزال قواعده باقية حتى وقت كتابة هذه السطور؟!.** وحتى الهند التى تعد اكبر الديمقراطيات حجما فى العالم عاشت لفترات اطول تحت الحكم الاستعمارى ، ومع ذلك فإن التجربة فيها هائلة التقدم، بل أن كثيرا من الدارسين يعود بذلك الفضل إلى نفوذ الاستعمار لدى الطبقة السياسية الهندية التى رفضته من حيث القومية والهوية ولكنها قبلت وتعلمت من تقاليده الديمقراطية والتشريعية. ولكن القضية الاكبر من كل الامثلة والشواهد هى أننا تخلصنا من الاستعمار بالفعل منذ نصف قرن، واستعدنا ارادتنا مرة اخرى لكى نختط الطريق الذى نراه، ومع ذلك كان الطريق بعيدا، بل ومعه تراجعت الديمقراطية ودور المؤسسة التشريعية.

الاجابة الثانية: تعود بنا إلى الاستبداد والحكم الشمولى والذى جاء في نظر البعض مع ثورة أو حركة يوليو ١٩٥٢، وكأنها جاءت انقطاعا لمسيرة طويلة من التطور الذى كان بسبيله إلى تحقيق ماتحقق فى بلدان اخرى، ولكن التدقيق التاريخى يقول لنا أنه لم يكن هناك تطور يجرى على الساحة المصرية ، بل حركة متعرجة انتابتها فترات قليلة من الازدهار لاتتعدى سنوات قليلة تولى فيها حزب الوفد الحكم، وما عدا ذلك كانت الحكومة مشكلة من اقليات سياسية ومنذ نهاية العشرينيات تفجرت فى البلاد حركات دينية وفاشية ومع الثلاثينيات كانت الثقافة الليبرالية قد تعرضت لضربات موجعة. وما لايقل اهمية عن كل ذلك ان بلادا اخرى تعرضت لما هو اقسى بكثير من الحكومات الاستبدادية ومع ذلك فإنها مع نهاية القرن العشرين كانت فى نقطة متقدمة ديموقراطيا وتشريعيا من النقطة التى نقف فيها، وايا كانت الاوصاف التى يمكن ان يلصقها اعدى اعداء عبد الناصر والحقبة الناصرية من حيث المركزية السياسية، والايديولوجية الشمولية، فإنه لم يصل بأى معنى للمستويات التى وصل لها شاوشيسكو فى رومانيا، بل أن تساؤلا مشروعا لابد أن يثار حول **كيف نجحت الفلبين فى تجاوز تجربة ماركوس، وكوريا الجنوبية فى الخطو فوق تجربة بارك، وشيلى فى تعدى تجربة بينوشيه الدامية، بينما تعدت مصر تجربتها مع عبد الناصر بخطوات قليلة بين النصف الثانى مع السبعينيات والنصف الاول من الثمانينيات ثم بعد ذلك وقفت التجربة على حالها تراوح مكانها وفى اوقات تتراجع هنا وهناك؟.**

الاجابة الثالثة: تعود بالامر كله إلى ابعاد اقتصادية واجتماعية فالظن الشائع لدى هذه المدرسة أن الديمقراطية ترتبط بالبلاد المتقدمة والتى حلت مشكلاتها الاقتصادية وارتفع فيها وعى المواطنين بالتعليم ووسائل الاعلام إلى الدرجة التى تسمح بالاختيار الواعى بين خيارات سياسية متنوعة من خلال عملية الانتخابات، والتعامل مع بدائل للسياسات تطرحها المجالس التشريعية. هنا نجد انفسنا امام نوعين من المفارقات، **الاولى** انه لايوجد مايؤيد هذه النظرية فى البلاد الاخرى، فثلثا شعب البرازيل البالغ عدده ١٥٠ مليون نسمة يعرف فقرا شديدا، والهند لديها اكثر من ٧٠٠ مليون فقير باكثر مما هو الحال فى بلادنا، ومع ذلك كله عرفت البرازيل والهند وهذه البلدان درجات اعلى من التطور والنمو السياسى لم نعرفها بعد فى بلادنا. **والثانية** انه لايوجد فى الواقع مايشير إلى

وجود أى امكان مهما كان التطور والتقدم فى بلد من البلدان لحل المشكلة الاقتصادية، بل أن كل الشواهد تقول أنه كلما حدث التقدم كلما تعقدت المشكلات الاقتصادية، بل أن الامر فيه مفارقة منطقية ومصادرة كما يقال على المطلوب. **فما هى الحاجة إلى الديمقراطية اذا كان قد تم حل المشكلة الاقتصادية؟!.**

وفى احسن الاحوال فإن الاجابات الثلاث ربما تقدم جانبا من الصورة، اما استكمالها فيحتاج إلى نظرة اعمق على البعد الثقافى فى الموضوع والذى عادة مايتم تجاهله أو استبعاده كلية لأن كتابات غربية طرحته، ولكن ذلك فى حد ذاته لاينفى جدارته بالبحث ، بل لأن يكون واحدا من مهام مجلس الشعب المقبل، حتى يمهد الطريق ويعبده لما سوف يتلوه من مجالس، فلا يخفى على احد أن البناء الديمقراطى، خاصة السلمى منه، يأتى من خلال تراكم تعلو فيه القيم الديمقراطية وتنخفض فيه القيم المضادة للديمقراطية، وبينما استغرق الامر فى بعض البلدان قرونا عديدة فإنه احتاج عقودا فى بلاد اخرى، وفى الوقت الحالى بات ممكنا تحقيقه فى سنوات قليلة وربما عبر دورتين أو ثلاث دورات انتخابية كما هو حادث الآن فى عدد من بلدان اوروبا الشرقية.

كيف يفعل مجلس الشعب المقبل ذلك ينبغى ان يكون موضوع نقاش واسع داخل الاحزاب والساحة السياسية كلها، وبمقدار ما تلجأ هذه القوى إلى النموذج الديمقراطى كما فعل حزب الوفد اخيرا فى انتخاباته الداخلية لانتخاب رئيس الحزب كلما كان ممكنا اشاعة قيم الديمقراطية والاختيار الحر داخل المجتمع كله بدلا من قيم المشاحنة والانفعال والتضارب التى ضربت الديمقراطية فى مقتل فى تجارب احزاب اخرى مثل الاحرار والعمل. ولكن الانتخابات النظيفة وحدها ليست القيم الديمقراطية، ولكن البحث عن البدائل العقلانية المختلفة للسياسات العامة، والدفاع عنها فى عقلانية ايضا، هو الذى يعلى من قيمة العقل والحكمة فى مواجهة قيمة الغريزة والانفعال والاتهام والتشاحن التى كثيرا ماتنقل نفسها إلى الجماهيرية وتطبعها بطابعها، أو ماهو اسوأ تصرفها عن العملية برمتها خوفا من الاحتراب الداخلى ويأسا من الطبقة السياسية كلها. وكلما كان عضو مجلس الشعب الجديد مسلحا بالعلم والمعرفة، ومطلعا ودارسا للمعلومات الاساسية عن كل موضوع يناقشه، وممثلا للامة كلها وليس لدائرة صغيرة من المواطنين، كان ذلك لبنة فى توطيد الفكر الديمقراطى فى البلاد كلها ومؤسساتها الاخرى. ولعله سوف يكون مفيدا للغاية اذا ما اضاف المجلس الجديد إلى لائحته الداخلية مايمنع اعضاء المجلس من الاقتراب من الوزراء بحثا عن التأشيرات والتميزات التى تمنح حقوقا لمن يستحقها ولمن لايستحقها وبذلك نفض ذلك العقد الجهنمى غير المكتوب بين المجلس والحكومة والتى بمقتضاه يحصل اعضاء المجلس على المزايا، حتى بما فيها تأشيرات الحج التى اشك فى شرعيتها الدينية لأنها لاتمنح على اسس المساواة والعدالة، مقابل الموافقة على سياساتها. فض هذا العقد لايلغى فقط التبعية السياسية بين المجلس والحكومة، ولكنه ايضا يفض تبعية ثقافية تقوم على الخضوع والاتباع، وليس المساواة والندية، والرقابة التشريعية، والفصل بين السلطات ، التى هى قيم الديمقراطية الحقة.

إن القضية ليست عما اذا كنا سنحصل على مجلس شعب جيد فى مكوناته، وانما عما اذا كنا سنحصل على مجلس شعب جديد فى قيمه؟!.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ ١ كتوبر ٢٠٠

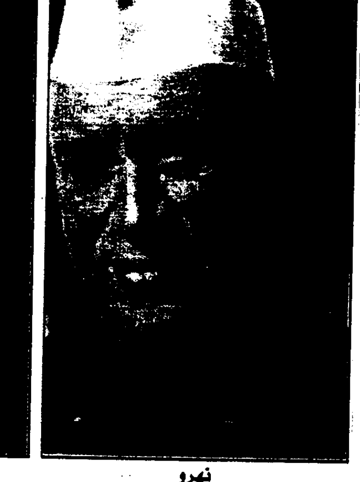
حديث عن التجربة الهندية.. والعولمة

عندما

طلب منا السلف الصالح أن نطلب العلم ولو فى الصين فإنه لم يكن يقصدها تحديدا وإنما يقصد أن نذهب حتى أقصى بقاع الأرض لكى نتعلم ونحصل على الحكمة، وخلال السنوات الأخيرة فإن نقلا معقولا للتجربة الصينية تردد فى صحفنا ومن وقت لآخر فى وسائل اعلامنا، بل أن كثيرا من الرسميين وجدوا فى بكين محطة ينبغى المرور عليها ومقصدا يجب الوصول إليه. والعجيب أنه عندما فعلنا ذلك مررنا على الهند مرور الكرام رغم معزة لا تخفى تكونت عبر تجربة تاريخية مشتركة فى حمل مسيرة عدم الانحياز والحياد الايجابى، كما كان للصداقة التى تكونت بين **عبد الناصر ونهرو** دور فى خلق ذاكرة تاريخية يمكن استدعاؤها من وقت لآخر، وبقيت تحمل العلاقات بين البلدين على مرتبة خاصة، أما التجربة الديمقراطية الهندية فبقيت دوما موضعا للاعجاب. ورغم ذلك كله فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لاتزال محدودة، أما العلاقات السياسية فلم يجد فيها إلا افتراق الطرق بصدد الاسلحة النووية التى فضلت الهند امتلاكها بينما سعت مصر إلى نزعها حتى ولو ظل كثير من المصريين معجبا بفكرة امتلاك السلاح النووى، كما بات يؤرقها العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية المتنامية فى مجالات عسكرية، ومن وقت لآخر فإن مشكلة كشمير تشكل ضبابا وقضية عصية على الفهم والاستيعاب.

ولكن الهند بات فيها الآن ما هو أكثر كثيرا من الاسلحة النووية وقضية كشمير وعدم الانحياز الذى انكمش تأثيره بعد انتهاء الحرب الباردة، بل وحتى حزب المؤتمر الهندى الذى انكمش سحره هو الآخر بعد أن تآكلت أسرة **غاندى** ولم يبق منها من إلهام إلا زوجة ذات أصول ايطالية. وخلال السنوات الأخيرة، وخلال التسعينيات تحديدا، ظهر أن نيودلهى تخوض تجربة جديدة لم تلق ما تستحقه من اهتمام رغم كل ما يقال لدينا عن وجوب الاهتمام بتجربة العالم الثالث والدول النامية لأنها الأقرب إلينا من غيرها. وهذه التجربة لها أبعادها السياسة والاقتصادية وحدثت، وذلك مثير للغاية، تحت قيادة حزب قومى ذاع عنه التعصب للقومية الهندية والديانة الهندوسية، حتى أنه عندما تولى الحكم تنبأ الكثيرون أن انهيار الهند سوف يكون على يديه، وانقسامها بين المسلمين والهندوسيين، وتآكل ديمقراطيتها وسماحتها العلمانية مع ذيوع مقيت للتعصب والكراهية. ولكن شيئا من ذلك يحدث، ودخلت الهند فى تنمية متسارعة لم تعرفها فى تاريخها الحديث، وبقيت ديمقراطيتها فاعلة، وإذا ما قورنت بجارتها باكستان فإنها مزدهرة للغاية، وفوق ذلك على علاقات متنامية مع كل دول العالم بما فيها الدول الغربية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية.

آخر الأخبار التى جاءت من الهند ونشرتها صحيفة **تايمز أوف إنديا** نقلا عن التقرير السنوى للبنك الدولى عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٩ جاء فيها أن الهند تحركت من المكان الخامس إلى المكان الرابع بين دول العالم من حيث حجم اقتصادها مقوما بالقوة الشرائية للدولار بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، فوفق هذا المقياس فإن الناتج القومى الامريكى يبلغ ٨,٤ ترليون دولار، والصينى ٤,١ رليون، واليابانى ٣ تريليون، أما الهند فقد تعدت بقليل ٢ تريليون دولار، وبعدها تأتى من قبل الدول الصناعية الكبرى فى مجموعة الثمانية ألمانيا برقم ١,٨ ترليون، وفرنسا ١,٣ تريليون، وبريطانيا ١,٢


نهرو


جمال عبد الناصر


غاندى

تريليون، وايطاليا ١,٢ تريليون، وروسيا ٩٢٨,٨ مليار، وأخيرا كندا مليار دولار. صحيح أنه بمعايير القياس التقليدية لايزال نصيب دخل الفرد الهندى متواضعا حيث بلغ ٤٥٠ دولارا، إلا أن ذلك شكل تحسنا هائلا خلال عامين فقط حيث ارتفع بنحو ٢٥٪ وهو ما يعنى قدرة على مضاعفة دخل الفرد خلال خمس سنوات وهو ما يقترب من القدرات الصينية فى تحسين مستوى المعيشة خلال فترات زمنية قياسية.

صحيح أن مثل هذه المقاييس لا تقول لنا الكثير عن توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، كما انها حتى لا تصرح بمدى انتشاره بين الاقاليم الهندية المختلفة ولكنها بالتأكيد تقول لنا بوجود اقتصاد عرف طريقه أخيرا إلى الاتجاه الصحيح، ويتمتع بحيوية فائقة، وقدرة على الاندماج فى الاقتصاد العالمى من مواقع تنافسية واضحة، وأيا كان التوزيع اجتماعيا واقليميا فإن الهند الآن تعرف طبقة وسطى كبيرة تتعدى ٢٥٠ مليون نسمة لديها فائض انفاقى يسيل لعاب المنتجين والمصدرين فى العالم ولديها من الكفاءة التعليمية والتقنية ما يجعل الشركات الكبرى فى العالم تعتمد عليها فى القيام بحساباتها عن بعد وعبر الآلاف من أميال من خلال شبكات الانترنت.

وحتى الآن فإن الشائع فى الاعلام المصرى هو القدرة الهندية الكبيرة فى اكتساب المكانة العالمية فى مجال البرمجيات الالكترونية حتى باتت منتجها الثانى فى العالم، ولكن الغائب عنا، كما هو غائب فى أحوال كثيرة، وهو كيف حدث ذلك وكيف نتعلم منه، فربما إذا جاءت الحكمة هذه المرة من الهند كانت أكثر تأثيرا ومنفعة من حكمة تأتى من البلاد العربية. الطريق الهندى كما أن الطريق الصينى من قبله يقوم على الاصلاح الاقتصادى الصارم وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية كافية للتعامل مع العالم وشركاته وأفراده، وبعد ذلك يكون الاقتصاد قادرا ليس فقط على جذب الاستثمارات الأجنبية الطائلة، وإنما جذب الكفاءات والقدرات الهندية فى العالم أجمع لكى تأتى إلى أرض الوطن. فكما تقول لنا **تايمز أوف إنديا** فإن **رايخى سنغ** الذى تخرج من الجامعات الهندية منذ خمس عشر عاما وهاجر إلى الولايات المتحدة ليحصل على درجة الماجستير فى إدارة الأعمال، وبعدها أنشأ شركة فى تكنولوجيا المعلومات فى وادى السليكون الأمريكى الشهير بلغ حجم مبيعاتها عام ١٩٩٩ خمسين مليون دولار، وعندها قرر العودة إلى الهند مرة أخرى ولكن هذه المرة ومعه عملائه البالغ عددهم ٢٠٠ شركة أمريكية منها شركة الخطوط الجوية الأمريكية وشركة مايكروسوفت وماستر كارد وشركة الاتصالات الأمريكية، وليس فقط لأن اليد العاملة الالكترونية أرخص، وإنما أيضا لأن المسافة لم تعد تعنى شيئا فى عصرنا الحالى، فالمهم هو القدرة على إدارة العمليات على المستوى الكونى وليس المحلى.

عودة **رايخى سينغ** تمثل القطرة التى تمثل أول السيل، فلو صدق حدسنا أن الهند تمشى بخطوات سريعة على الطريق الصينى، فإن الأعوام الأخيرة فى بكين شهدت سيلا منهمرا من عودة الصينيين مرة أخرى محملين بالأموال والكفاءات بعد أن كان الطريق فى اتجاه واحد إلى الولايات المتحدة بعد الثورة الشيوعية الكبرى والثورة الثقافية العظمى وأحداث ميدان السماء الذى لا يوجد احتمال فى الهند لحدوثه مع تجربتها الديمقراطية العريقة. ولكن طريق اندماج الهند مع العالم لا يتم من خلال الطريق الالكترونى فقط، أو برمجياته على وجه التحديد، بل هناك شواهد على أنها قطعت خطوات لا بأس بها على

طريق التكامل الصناعي مع العالم.

فبعد ان كانت الهند، مثلها مثل كثير من بلدان العالم الثالث، تعتمد على استراتيجية إحلال الواردات في صناعتها، وقاد ذلك إلى سلع متواضعة القيمة وعاجزة عن المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، فإنها تحولت الآن إلى سياسات قائمة على تشجيع الصادرات، والتكامل مع السوق العالمية. ووفق هذه الاستراتيجية فلم يعد ضروريا إنتاج السلع في صورتها النهائية كالسيارات مثلا، وإنما تصنيع أجزاء منها تتوافر فيها المزايا التنافسية التي تجعلها قادرة على التواجد والبيع في السوق الكوني الواسع. وربما لايعرف الكثيرون في مصر أن الهند صدرت في العام المالي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ ما مقداره ثلاثة مليارات من الدولارات من أجزاء السيارات وفي المقدمة منها الأجزاء المختلفة للفرامل التي تضاعفت صادراتها بمقدار ١٠٠٪ خلال العامين الأخيرين، وحدث ذلك في وجه منافسة قاسية وشرسة من شركات في تايوان والصين وتركيا وماليزيا وتايلاند، وبطلب متزايد من شركات السيارات في العالم أجمع.

الحلم الهندي الآن ربما كان أكبر من كل ذلك، فالأمل هو أن تنجح الصناعة الهندية في الجمع ما بين التفوق في مجال البرمجيات والصناعة في آن واحد، وفي مجال السيارات على وجه التحديد فإن الاتجاه العالمي الآن هو تزويد الناقلات بأجهزة ملاحية اليكترونية تحدد للسائق موقعه على وجه الدقة وتقوده بأمان إلى الجهة التي يريد التوجه إليها، كما أنها تضعه باستمرار على صلة بأجهزة الأمن والإسعاف والإصلاح، وربما أيضا البنوك والأسواق في ذات الوقت. وخلال عام ١٩٩٩ بلغ عدد الأجهزة الملاحية المستخدمة في السيارات في الدول المتقدمة ٣٥٠ ألف جهاز، وفي العام الحالي ينتظر أن يتجاوز عدد الأجهزة والنظم رقم ٥٠٠ ألف. ووفق هذا المعدل فإن المطلوب على مستوى العالم خلال سنوات قليلة سوف يصل إلى ملايين، وإذا ما انتقل الأمر كما هي العادة من الدول الغنية الى الدول النامية فإن سوقا واسعة وهائلة سوف تنفتح أمام الصادرات الهندية المؤهلة للتعامل معه.

نتيجة ذلك كله فإن الشائع في الهند هو أن القرن الواحد والعشرين لن يكون قرنا أمريكيا أو صينيا كما يعتقد هذا أو ذاك في العالم، وإنما سوف يكون قرنا هنديا إذا ما أخذ حجم السوق الهندي ومعدلات النمو والقاعدة التكنولوجية وحزم النخبة السياسية ونظامها الديمقراطي في الحسبان. ورغم أن في ذلك قدرا كبيرا من المبالغة لأن أحدا لا يعرف على وجه التحديد تأثير الانقسام الاجتماعي، ولا حتى حجم تأثير الانقسام الإقليمي ما بين مناطق فائقة التطور ومناطق فائقة الفقر والتخلف، فإن المؤكد أن الهند عرفت طريق البداية الصحيح وتسير عليه بسرعة فائقة، وعلى الأرجح أنه لن يكفل لها فقط مكانة اقتصادية وصناعية على مستوى العالم تجعل قدراتها النووية مقبولة ومفهومة، وإنما أيضا تعزيز سلامها السياسي فلأول مرة فيما نعرف بدأت نسبة صغيرة من المسلمين تصوت للحزب القومي الحاكم وتترشح على قوائمه، فلا يوجد ما هو أكثر قدرة من النجاح الاقتصادي في تخطي الحساسيات العرقية والدينية. فمتى نتعلم من الهند طالما أننا لانريد التعلم من الصين ولا نتعلم من غيرها من النمور الآسيوية أو اللاتينية أو الشرق أوروبية؟!.



المصدر: الاهـرام

التاريخ : ٢ اكتوبر ٢٠٠٠

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الانتخابات وسمعة مصر

يبدو أنه رغم كثرة حديث المصريين عن سمعة مصر وتاريخها وحضارتها ومكانتها في العالم، ودورها الإقليمي، فإن ذلك يحدث فقط اذا مسها أحد بسوء، أو انتقدها في وسائل الإعلام الأجنبية. أما أن ينطبق ذلك حقا وقولا على السلوك الداخلي لكل المتحدثين، وهو ما تشاهده كل الدنيا بوسائل متنوعة فذلك امر أخر، وهكذا أصبحنا دون أن ندري نمارس حياتنا بوجه حيال الخارج، وبوجه أخر إزاء الداخل. والحقيقة أنه لم يعد هناك في الكون ما هو داخل أو خارج، فمع الكثافة الكبيرة للتمثيل الدبلوماسي، وفي القاهرة قدر هائل منه، يمثل أكثر من مائة دولة، بالإضافة الى عدد كبير من ممثلي منظمات دولية متنوعة، ومع الكثافة الهائلة لحركة الإعلام الدولي، وفي مصر مكاتب وممثلون لكل الصحافة العالمية، وشبكات التليفزيون الرئيسية، ومع الوجود الكبير للشركات العالمية متعددة الجنسيات، وفي بلدنا على حد العلم ٥٠٠ منها، ومع حركة السياحة والبشر، ويصل منهم الى أرض الكنانة أكثر من اربعة ملايين، ومع حركة التجارة والمشاركة والاستثمار، ولدينا منها في شكل اتفاقيات وتتحرك من خلالها وفود ذاهبة وآتية مايكفي مجموعة دول مجتمعة، مع كل ذلك فإن الحجب والأستار تنزل عن كل دول العالم وتظهر شاخصة حاضرة بكل ما فيها من تنمية وتخلف، وتقدم وتراجع، وانتخابات زائفة أو صحيحة.

وبالنسبة لهذا الموضوع الأخير، الخاص بالانتخابات، فإن الاهتمام به تزايد خلال الأعوام الأخيرة منذ انتهاء الحرب الباردة، والتغيرات الديمقراطية التي شملت دول الاتحاد السوفيتي السابق، ودول شرق أوروبا الشيوعية السابقة، والقدر الأعظم من دول أمريكا الجنوبية ذات الديكتاتوريات العسكرية المتعددة الأشكال، والدول الآسيوية التي ظنت أن النموذج الآسيوي يمكنه الجمع بين التقدم الاقتصادي والحكومات الفردية في آن واحد، وحتى وصل بعض من أشكالها الى شواطيء الشرق الأوسط وصحاريه، وأراضي إفريقيا وغاباتها، ولم يكن هذا الاهتمام راجعا فقط الى ماظنه فوكاياما انتصارا لا رجعة فيه للقيم الديمقراطية والليبرالية، وإنما لسواد الاعتقاد لدى المؤسسات الدولية المالية والاستثمارية، أن المؤشرات الاقتصادية لم تعد تكفي للحكم على الرشادة الاقتصادية للمجتمعات، ومن ثم باتت تبحث عن مؤشرات أخرى تتعلق بحكم القانون، ودرجة الفساد السياسي والاجتماعي، وحجم المشاركة السياسية وما تنتجه من رقابة وتشريع، هذه المؤشرات مجتمعة باتت قاسما مشتركا أعظم في التقارير الدولية، سواء تلك التي تنتجها المؤسسات الدولية التي تشترك فيها الحكومات، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة، او تلك التي تعبر عن مؤسسات خاصة مثل ستاندرد بورز وميريل لينش وغيرها، وهي التقارير التي غالبا ما تلعب دورا مهما في اتخاذ قرارات المؤسسات الدولية الخاصة بالإقراض والاستثمار والتكامل مع الأسواق العالمية.

ومنذ مطلع صيف هذا العام، أحرزت مصر عددا من النقاط لصالحها في هذه المؤشرات، وكانت البداية حكم المحكمة الدستورية العليا، الذي قضى بضرورة الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، والاستجابة السريعة للرئيس مبارك والسلطة التنفيذية للحكم، بإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، أشبه بمنبه لقوى كثيرة في العالم بعراقة وقدرة السلطة القضائية في مصر، وحساسية النظام السياسي لأحكامها، وهو ما يعني أن سلطة القانون لها مهابتها وفاعليتها، وهي الأمر الضروري لكل مجتمع ديمقراطي. وتلى ذلك تصريحات كثيرة مطمئنة من قبل رئيس الجمهورية ووزارة الداخلية، كما جاءت انتخابات الصناديق الزجاجية لرئاسة حزب الوفد وانتقال القيادة فيه بسلاسة ونعومة ودون الانشقاقات المعهودة في أحزاب المعارضة المصرية، شهادة على أن أحزاب المعارضة الشرعية لايزال فيها قدر من الحيوية التي تسمح بنمو نظام سياسي فعال في المستقبل، وأخيرا فإن الإعلام القومي في مصر انتقل خطوات للأمام بالتعبير عن الآراء المتنوعة بما فيها صوت أكبر للتيارات السياسية المتعارضة.

ولكن هذه النقاط التي أحرزت لصالحنا، باتت مهددة مرة أخرى بنقاط سلبية نسي فيها الكثيرون أن المسألة ليست فقط كسب الانتخابات، وليس فقط قدرتها على التعبير الحقيقي عن رأي الجماهير وجذبها الى ساحة المشاركة السياسية لصالح مصر والمصريين، وإنما أيضا صورة مصر وسمعتها ومكانتها لدى العالم، والذي عليها تتحدد أمور كثيرة تمس الحياة اليومية للمواطنين ومشكلاتهم، وفي المقدمة منها قضايا البطالة والركود الاقتصادي.

● فمن ناحية بدت كل الأحزاب السياسية عاجزة عن تمثيل كل الشرائح والقوى الاجتماعية بين مرشحيها للانتخابات، وفيما عدا تحسن نسبي في وضع الشباب، فإن تمثيل الأقباط والمرأة ظل دون المطلوب بكثير، حتى على ضوء التقديرات المتواضعة التي أعلنتها الأحزاب من قبل، ووصل الأمر في حزب تقدمي قومي يدعي ليس تمثيل مصر وحدها، وإنما الأمة العربية جمعاء، في ترشيح قبطي واحد بين صفوفه، ومن ناحية أخرى، بدا أن حزب الأغلبية لا يتمتع بحساسية كبيرة لما ينبغي أن يكون عليه مسار العملية الديمقراطية، فظهر ملاصقا بشدة للأجهزة التنفيذية في لحظة تتطلب حياد هذه الأجهزة، ومساواتها بين كل المرشحين مسائل لا غنى عنها للممارسة السليمة، وعندما بدا أن هناك قدرة فائقة للمرشحين من الحزب الوطني الديمقراطي على الاستيقاظ مبكرا حتى يحصلوا قبل كل المرشحين الآخرين، وفي كل الدوائر الانتخابية على رمزي الهلال والجمل، فإن ذلك عكس ليس فقط مفارقة للمنطق والحكمة، وأجواء الانتخابات السليمة، وإنما أيضا مبالغة شديدة في دور الرموز الانتخابية في نجاح المرشح.

■ ومن ناحية ثالثة، ظهر أن كثيراً من الأحزاب والمرشحين، يفتقدون الحساسية للتقاليد الديمقراطية الحقة، التي يسعى فيها كل مرشح وحزب للفوز بالانتخابات، ولكن ليس معروفا في هذه التقاليد أن يحدد حزب عدد المرشحين الذين سيفوزون بعد التصويت، فإذا ما قل العدد عن مائة، كما فعل حزب الوفد، كان معنى ذلك التزوير، كما أن هذه التقاليد لا تشمل ما ألمح اليه البعض من ضرورة عقد صفقة بين الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الوفد، لأن الانتخابات الحرة لاتعرف الصفقات، وإنما تعرف القدرة على التمثيل للقوى والمصالح الاجتماعية، والأهم اقناعها بذلك.

■ ومن ناحية رابعة، بدا أن البعض منا لايريد لتجربة الإشراف القضائي أن تأخذ مجراها وتنضج في الواقع العملي، فراح يشوش عليها ببعث فكرة لجنة لمراقبة الانتخابات لايوجد أي كيان ديمقراطي وقانوني لها، وكان ذلك غيابا للحكمة، وفشلا في التقدير السليم لمسار العملية كلها، وخروجا عن مجراها الذي يحض على المساندة لحكم المحكمة الدستورية عندما يتحول الى إجراءات وتفاصيل، ولكن المدهش أن بعضا ممن اعترضوا على هذه اللجنة لم يكن لخلاف حول منطقها، بل لأنهم يريدون نوعا آخر من لجان المراقبة «الوطنية» وكأن السلطة القضائية كلها لايوجد فيها مايكفي منها ويزيد، وكأن المسألة برمتها تدور حول التصارع عمن يقود لجان المراقبة، بينما يفشل الجميع في تعضيد ميلاد جديد للتعددية السياسية في مصر، وينجحون في التشكيك أمام العالم في سلطة رآها مصدرا لتفوق مصر على كثير من بلدان العالم الثالث الأخرى.

■ ومن ناحية خامسة وأخيرة، فإن سلوكيات بعض المرشحين لم ترق للمستويات الديمقراطية، حتى لتلك المتعارف عليها في العالم الثالث، وحتى في الدول العربية، وخلال الأيام القليلة الماضية، تصاعد عدد البلاغات والبلاغات المضادة من قبل المرشحين، وكلها تتحدث عن أعمال للبلطجة، وهو سلوك غير ديمقراطي وغير حضاري، ومنفر للجماهير المطلوب أصواتها ومشاركتها، وهي لاتزال مترددة بين ماض غير سعيد بالمرة، وحاضر ليست على يقين منه، وتقيسه وتقومه بما تراه أمامها، وعلى أساس ما تراه وتسمعه سوف تتخذ قرارها، وكذلك سوف يفعل العالم.

وبالطبع فإن القضية ليست فقط فيما سوف يقوله العالم عنا، وما سوف يعتقده فينا رغم أهميته البالغة لقرارات تؤثر على تقدمنا وتنميتنا ومستقبل أولادنا، وإنما القضية أن هناك فرصة لو أحسن انتهازها من كل الأطراف في الحكومة والمعارضة، لخرجت الانتخابات بصورة أفضل، وتقدمنا خطوة أو خطوات عما كان عليه حالنا من قبل، وبصراحة كاملة فإننا ما لم ننجح هذه المرة في إدارة انتخابات سليمة وديمقراطية وغير متنازع على شرعيتها، فإن الثمن سوف يكون فادحا في الداخل والخارج، وعلى الجميع أن يرتفعوا لمستوى المسئولية من أجل عيون مصر ومكانتها ودورها الذي يتغنى به الجميع دائما!

د.عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهـرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٩ اكتوبر ٢٠٠٠

مشروع للمقاومة.. واخر للسلام

في مثل هذا الوقت منذ سبعة وعشرين عاما تولدت لاول مرة استراتيجية عربية واضحة للتعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي قامت على مشروع لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في حرب يونيو ١٩٦٧ من خلال حرب اكتوبر المجيدة، ومشروع اخر للسلام اعلنه الرئيس السادات من مجلس الشعب على اساس القرار ٢٤٢ ومبادلة الارض بقبول الدولة الإسرائيلية والاعتراف بها، هذه المزاوجة بين البندقية وغصن الزيتون كانت قد شهدت بداياتها الاولى عندما خاض الرئيس جمال عبد الناصر حرب الاستنزاف ومن بعدها قبوله بمبادرة روجرز الامريكية، ولكنها نضجت تماما بعد ذلك لكى تقود في النهاية إلى التحرير الكامل للاراضي المصرية المحتلة بالحرب ومعاهدة السلام والتحكيم الدولي، هذه الاستراتيجية لم تكن موضع اتفاق عربي عام، فقد تعرض الرئيس عبد الناصر لانتقادات عربية لاذعة، كما تعرض الرئيس السادات لما هو اقسى من النقد اللاذع، ولكن مع التسعينيات باتت موضع اتفاق عام بين الدول العربية التى اعتمدت في قمة القاهرة السلام ضرورة استراتيجية مع المقاومة في الوقت نفسه لاحلام واوهام نيتانياهو التوسعية، وكان الفيصل في كل لحظة بين دواعي مشروع السلام وضرورات مشروع المقاومة هو القدرة على تحرير الارض العربية المحتلة بحيث يطرح امام اسرائيل خيار واضح بين التعايش السلمي والمصالحة التاريخية مع الدول العربية، او استمرار المواجهة بكل ما يحمله ذلك من نتائج وخيمة على الجانبين، وسوف تحسمها في النهاية توازنات القوى التاريخية الكبرى، مهما تعرضت احيانا لاختلالات زمنية ثبت انها في كل التجارب الاستعمارية السابقة قد تطيل امد الاحتلال ولكنها لا تبقيه إلى الأبد.

هذه الاستراتيجية تتعرض الآن لاختبار اخر، فالهجمة البربرية التى قامت بها القوات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني تقطع بان الاختيار الاسرائيلي الراهن هو قبول المخاطرة وسفك الدماء للحصول على مكاسب في الاراضي المحتلة بدلا من مشروع السلام الفلسطيني العربي الذى قدم لها في قمة كامب دافيد الثانية، فمرة اخرى تصورت القيادة الاسرائيلية ربما بسبب هشاشة موقفها الداخلي، وربما بسبب اعتقادها المبالغ فيه بالقوة الاسرائيلية، وربما بسبب ما تصورته انها كسبت الرأى العام العالمي بما قدمته من تنازلات في كامب دافيد، وربما لهذه الاسباب مجتمعة، ولكن أيا كانت الاسباب فقد قرر رئيس الوزراء الاسرائيلي باراك أن يخوض اختبارا للقوة يستعيد فيه شعبية مفقودة، ويجرب فيه اسلحة لم تستخدم من قبل، ويدرب فيها قواته على المواجهة الكبرى إذا ما قامت الدولة الفلسطينية.

وعندما يكون الاختيار الاسرائيلي هو اختبار القوة واستخدام الدبابات في مواجهة السواعد، والرصاص في مواجهة الاطفال، والجحافل العسكرية في مواجهة المدنيين، فإن مشروع المقاومة العربي لابد أن يتقدم الصفوف، والمقاومة لها عدة أوجه فمنها ما فعله شعبنا الفلسطيني وقيادته فلم يقبل الإهانة التى حاول بها شارون تدنيس الاماكن المقدسة الإسلامية، وأثبت أن لديه القدرة على بذل الدماء والأرواح ضريبة للاستقلال الوطني، ومرة أخرى اثبتت قوات الشرطة الفلسطينية، ربما لكثير من العرب قبل غيرهم، انه ساعة الجد فانهم يعرفون أين يقفون، وفي اى جانب ينتصرون، وفي اى لحظة يستشهدون، ومن المقاومة ايضا تشكيل الرأى العام العربي والعالمي حتى يشكل الحاضنة التى تعطى للانتفاضة الشعبية مددها المادى والمعنوى، فالمظاهرات التى خرجت في العواصم العربية الحية أرسلت الإشارة الى المقاتلين بانهم ليسوا وحدهم في الميدان، وربما قدمت دافعا إضافيا للحكومات والسلطات علها تفعل اكثر من الشجب والاستنكار.

ولكن تقدم مشروع المقاومة لا يعنى بالضرورة اختفاء مشروع السلام، فلعل وجوده المستمر برغم لحظات الغضب ضرورة للتعامل مع عالم كادت تكسبه إسرائيل حتى جاء اغتيال طفل فأعاده إلى التفكير، بل انه ضرورة ايضا للتعامل مع إسرائيل نفسها التى باتت تتراوح نتيجة الاستراتيجية العربية بين السلام والحرب، والمواجهة والتراجع، وقبول التعايش واختبارات القوة؛ ولعل الرئيس مبارك كان واعيا تماما لهذه الحقيقة عندما دعا من ناحية إلى عقد قمة عربية كخطوة على طريق المقاومة ورص الصفوف في لحظات بالغة الحساسية والتعقيد، ودعا من ناحية أخرى إلى عقد لقاء في شرم الشيخ بين عرفات وباراك وأولبرايت لكى يتم تسوية الموقف الراهن بتشكيل لجنة تحقيق دولية فيه ثم بعد ذلك استئناف عملية المفاوضات لعلها تحقق المطالب العربية، هذه المزاوجة بين مشروع المقاومة ومشروع السلام تبدو في كثير من الأحيان غير مفهومة من أطراف عربية كثيرة، وظهر ذلك في الحملة التى شنها عدد من القنوات العربية الفضائية على مصر ورئيسها بسبب الدعوة لاجتماع شرم الشيخ دون وعى بان مشروع السلام هو في حقيقته مكمل لمشروع المقاومة، وكلاهما يشكل مشروع التحرير للاراضي المحتلة.

على اى الأحوال فقد اختار باراك عدم الحضور إلى شرم الشيخ وذهب بدلا من ذلك فور عودته من باريس إلى مقر وزارة الدفاع الاسرائيلية مرسلا الاشارة بانه يريد الاستمرار في اختبار القوة عله يعطيه ما فشل في الحصول عليه في كامب دافيد، وعله يجنبه لجنة تحقيق دولية توضح للعالم من المعتدى ومن المعتدى عليه، ومن الجاني ومن الضحية، وحتى يعود باراك، او غيره في إسرائيل، إلى رشده فإن هناك مهام كثيرة باتت ملقاة على عاتق مصر والدول العربية للتعامل الواعى مع هذا الاختبار، فالقضية المطروحة علينا ليست تسجيل المواقف وإرسال قوافل الإغاثة والإسعاف فقط، وإنما هي تحرير الأرض المحتلة الفلسطينية والسورية، وهنا تحديدا تأتي اهمية القمة العربية المقبلة وحسن الإعداد لها، فهذه القمة ينبغي لها ان تكون شاملة لا تستثنى احدا ولا تستبعد، وحتى لا يضيع وقتها في مساجلات عقيمة حول حرب الخليج الثانية ونتائجها فسوف يكون من الحكمة إن تكون ذات موضوع واحد هو كيفية التعامل مع إسرائيل ليس فقط في إطار المواجهة القائمة وتقديم العون للشعب الفلسطيني، وإنما أيضا لتحديد مستقبل العلاقة مع اسرائيل سواء من قبل تلك الدول التى وقعت معاهدات للسلام وتلك التى لم توقع هذه المعاهدات.

واحد الاجتهادات التى يمكن ان توجه إلى القمة العربية المقبلة أن تكون رسالتها الى اسرائيل والعالم واضحة وشاملة، بمعنى ألا يجرى تاكيد ان السلام هدف استراتيجي للعرب كما حدث في قمة القاهرة الماضية بل ايضا التفصيل في معنى هذا السلام وموقع اسرائيل فيه خاصة مع الدول العربية التى ليس لها علاقات مع إسرائيل.

وفى المقابل فإن ثمن عدم استجابة اسرائيل للسلام يجب ان يكون واضحا هو الآخر، فالعبارة العامة التى ذكرت في القمة الاخيرة عن إعادة النظر في العلاقات الحالية مع اسرائيل ربما لا تكون كافية هذه المرة ولابد من تاكيد ان هذه العلاقات لا يمكنها الاستمرار بينما تستمر الدولة العبرية في ذبح الشعب الفلسطيني وانتهاك المقدسات الإسلامية، هذه الرسالة المزدوجة ليست موجهة فقط للقيادات الاسرائيلية وإنما ايضا للشعب الاسرائيلي وقوى السلام فيه أن العالم العربي على استعداد للسلام الذى يعطى لكل الاطراف حق العيش في سلام وفق قرارات الشرعية الدولية التى تنطبق على كل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وليس أجزاء منها، والرسالة أيضا موجهة إلى العالم الذى قصرت الدول العربية في حقه خلال الشهور الماضية، ففيما عدا الجهود المصرية والدبلوماسية النشيطة، فإن بقية العالم العربي وقف يتفرج على الشعب الفلسطيني وقيادته خلال المفاوضات وخلال المواجهة، وعندما سنحت فرصة ارتفاع أسعار النفط وطالبت الدول الغربية الدول المنتجة بزيادة الإنتاج فإن فرصة ذهبية تسربت من بين أيدينا لشرح وجهة النظر العربية من منطلقات قوية وتمت الزيادة دون مقابل.

بقى بعد ذلك أن تعد الشعوب العربية، والشعب المصرى في المقدمة منها، لما هو قائم من تضحيات، فلا توجد استراتيجية ولا مقاومة بلا ثمن، وسوف نحسن الصنع كثيرا إذا ما حددنا اطرا وطرقا لتعبير الجماهير عن مشاعرها بحيث تشكل إضافة للموقف العربي، وليس خصما منه، وإذا كان الشباب يرغب في الخروج متظاهرا تعبيرا عن غضبه واحتجاجا على المواقف الاسرائيلية، فانه ليس مطلوبا ان يتم ذلك مضافا اليه مواجهات مع الشرطة وسط مزايدات لا يوجد ما يبررها في الواقع.

د. عبد المنعم سعيد

سيدنى والأوليمبياد وأشياء أخرى!

انتهت دورة سيدنى للألعاب الأوليمبية بحلوها ومرها، حلوها الذى جاء من المدينة التى استضافتها وأهلها الذين امتلأت بهم الملاعب فى حماسة وفخر، لم يفشلوا مرة واحدة فى تجسيد هويتهم الأسترالية فى ساحة تمثل أكثر حالات العولمة نقاء وشفافية وتنافسية، ومن الألعاب ذاتها التى قدم فيها الإنسان أعلى درجات التحدى لطبيعة الجسد البشرى من حيث القوة والسرعة والارتفاع فى تنافس شريف تساوت فيه الرءوس فى ظل قوانين واحدة، وحصل من فاز على تسجيل لقدر هويته فى السباق العالمى برفع العلم وعزف النشيد وتسجيل السبق والتفوق باسم الدولة فى كتب التاريخ، ومرها جاء من النتائج التى سجلتها الدول العربية خاصة مصر، فبعد عقود من الاستقلال والثورة والفورة والمحافظة والتقدمية تراجع القدر العربى فى النظام العالمى الرياضى الجديد، ولم يفرز العرب أبطالا يليقون بما يقرب من 300 مليون نسمة من ناطقى الضاد يملكون النفط والغاز وحضارة عميقة الجذور لم تجد من يدافع عن اسمها بعد أن اكتفى أهلها بالحديث عنها ورفع الشعارات حولها، لكنهم فى كل الأحوال عجزوا عن العمل من أجلها.

الذين ارتفعت أعلامهم وبيارقهم وعزفت أناشيدهم الوطنية وعززت هويتهم القومية وتدعمت ذاكرتهم التاريخية وقدموا فى ذات الوقت للتقدم الرياضى فى العالم كان واحدا من ثلاثة أنواع من الدول. الأول وحاز على أغلبية الميداليات فى العموم والذهبية منها، خاصة، وكانت الدول الصناعية المتقدمة ذات النظام الديمقراطى الليبرالى، وهنا فإن التقدم الرياضى يقع ضمن التقدم العام للمجتمع حيث يكون الرياضى المتفوق معبرا عن تقدم الصحة العامة فى الدولة، ومعبرا عن القدرة الفائقة للتنظيم الاجتماعى لإنتاج الأبطال سواء كان هؤلاء الذين يحصلون على جوائز نوبل فى العلوم أم هؤلاء الذين يقفون على منصات الدورات الأوليمبية. هنا فإن الدولة عادة تقف فى الصفوف الخلفية وتتقدم الصفوف المدارس والجامعات والجمعيات الأهلية التى تقوم بعمليات الإعداد والتمويل والدعاية والتسويق، بحيث تصبح المشاركة فى الدورات والمسابقات العالمية عامة نوعا من التعبير الاجتماعى وليس تعبيرا عن الحشد السياسى، ونوعا من الإعلان عن حصاد التقدم وليس الادعاء به.

النوع الثانى من الدول هى تلك التى اعتمدت صناعة الأبطال، وكان ذلك شائعا فى الدول الاشتراكية حين حاولت الفوز فى المسابقات الرياضية من خلال التركيز على الرياضة عموما أو رياضات بعينها لكى توهم العالم، وربما نفسها، إنها حققت نظاما اجتماعيا وسياسيا متفوقا، وفى هذه الحالة كانت الدولة متدخلة فى الرياضة إلى أقصى درجة، وكانت مهمة صناعة البطل سياسية أكثر منها اجتماعية، وبعد انهيار النظم الاشتراكية فى كثير من الدول بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن بقايا صناعة الأبطال لا تزال موجودة فيها، حتى بعد أن تقلصت إمكاناتها وسطوتها ولعل ذلك يفسر التقلص النسبى لحالات الفوز بالميداليات فى الدول الاشتراكية السابقة، وبقاءه على حاله فيما تبقى فى هذه النوعية من الدول مثل كوبا.

النوع الثالث من الدول الفائزة يقع أغلبه فى دول العالم الثالث وأفريقيا على وجه الخصوص، حيث تعتمد على الطفرات الناجمة عن ظروف بيئية وجغرافية خلقت لديها حالات من التفوق فى رياضات بعينها، وعندها تتدخل الدولة لرعاية البطل الوحيد فى أغلب الأحوال وتضرب له الطبول وتعزف له الأغانى لأنه حقق للأمة على المجال الدولى ما لم تحققه صناعتها أو زراعتها أو تكنولوجيتها، أو تقدمها على وجه العموم.

شهادة دورة سيدنى هى أن النوعين الثانى والثالث فى طريقهما إلى التقلص، فمع انهيار النظم الاشتراكية وتحولها إلى النظام الرأسمالى الليبرالى، ورغبة بعضها فى اللحاق بالتكتل الأوروبى أو الأمريكى من خلال روابط إقليمية متنوعة سوف تجعل هذه الدول تنضم تدريجيا إلى النوع الأول، وربما بعد دورة أخرى أو دورتين فإن بقايا الماضى سوف تنتهى وتبرز أنواع جديدة من البطولة والتفوق تعبر عن قدرة التنظيم الاجتماعى للدولة أكثر من تعبيرها عن سطوة النظام السياسى، ومع هذا التغير تنتهى ظاهرة الصناعة القسرية للأبطال، ومع تقدم التكنولوجيات الرياضية، ووسائل وطرق التدريب فإن الطفرات الطبيعية لأبطال بعض دول العالم الثالث سوف تقل قيمتها تدريجيا، وربما فسر ذلك إلى حد كبير تقلص عدد الميداليات العربية التى كانت ذهبياتها تأتى من أبطال السرعة فى دول المغرب العربى.

لكن ذلك لا يفسر وحده التراجع العربى فى دورة سيدنى، فمع غياب التنظيم الاجتماعى المعبر عن التقدم العام للمجتمعات العربية فإن الدول العربية اعتمدت فى معظمها على صناعة البطل، وكان ذلك لأسباب تعود فى بعضها إلى تدخل الدولة تحت الشعارات القومية والاشتراكية فى كل أشكال التنظيم الاجتماعى بما فيها النوادى الرياضية والمدارس والجامعات، أو لأسباب نفطية خلقت وهما أنه يمكن شراء البطولة بشراء أفضل المدربين وأفضل أدوات التدريب والتجهيز، وفى الحالتين بقى المجتمع كله بعيدا عن موضوع التفوق والفوز الذى تحدده الدولة. والآن فإن الدولة العربية الاشتراكية إما أن حالها تغيرت إلى درجة تركت فيها قديمها، لكنها لم تتوصل إلى اى جديد بعد، أو انها بقيت على حالها ومع بقاء الحال على ما هى عليها تعددت المشاكل وتفاقمت حتى لم يبق للرياضة، فضلا عن التفوق فيها، مكان. أما بالنسبة للبلاد النفطية فقد تراجعت أسعار النفط فى معظم التسعينيات وحتى عندما ارتفعت الأسعار مرة أخرى أخيرا كانت الأرض كلها عطشى للدخل الجديد ولم يبق منه كثير للرياضة عموما، خاصة بعد اكتفاء الجميع برياضة وحيدة تكفى وتزيد اهتمامات المجتمع المتفرج دائما فى الرياضة والسياسة وهى كرة القدم.

انطبقت هذه الحال على مجمل الدول العربية وجسدتها على وجه الخصوص مصر التى افترق بها الزمن مع آخر ميدالية ذهبية لأكثر من نصف قرن، ومع آخر ميدالية من أى نرع لعقد ونصف العقد، فلم تنجح فى خلق التنظيم الاجتماعى المتقدم الذى ينتج مع السلع المتفوقة أبطالا متميزين، ولم تنجح فى صناعة البطل عندما تدخلت الدولة بثقلها، وعندما تدخلت لذر الرماد فى العيون بحثا عن التمثيل المشرف، وفوق ذلك شحت الطبيعة فلم تنتج طفرات يعتد بها. وزاد على ذلك فى مصر وغيرها من الدول العربية ثقافة المشاهدة، فالمجتمع يقوم بمراقبة الأحزاب واللاعبين، وهو على استعداد دائم لتشجيع اللعبة الحلوة، لكنه ليس على استعداد للمشاركة فيها، وإذا ندرت فإنه ينصرف عن المشاهدة ويذهب إلى حال سبيله،

وفى كل الأحوال فإنه سيطلب من أبنائه عدم اللعب على الإطلاق فلديهم امتحانات للثانوية العامة لا ترحم أحدا، وعندما خرجت أسرة وحيدة عن المقرر وصنعت بطلة لإفريقيا والبحر المتوسط لم تتحمل كثيرا من النقد لأنها لم تفز فى سيدنى فقررت الاعتزال وارتداء الحجاب والزواج وتكوين أسرة جديدة تشاهد العالم مع الآخرين.

د. عبد المنعم سعيد

الأهرام
المصدر: الاهرام الاقتصادي
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ١٦ اكتوبر ٢٠٠٠

قراءة ثانية فى وثائق الضفة الاخرى

لم يكن الاستاذ **محمد حسنين هيكل** أطال الله في عمره وأعطاه الصحة والعافية من هؤلاء الذين يقضون صيفهم فى الاستجمام والاستمتاع بزرقة البحر وهوائه المنعش ربما فى رفقة رواية مثيرة أو ديوان شعر ناعم وانما - كعادته دوما - قضى اجازته يقرأ كما هائلا من الوثائق الاسرائيلية يصل الي ألف وخمسمائة صفحة على شاطئ البحر الابيض المتوسط علي ضفته فى الساحل الشمالي المصرى وعلي ضفته المقابلة جنوب ايطاليا فى جزيرة «**سردينيا**» فى منطقة «**كوستا سميرالدا**» أو شاطئ الزمرد وكما هى العادة فقد اتحفنا الاستاذ بنتائج هذه القراءة فى مقالة رائعة نشرها فى مجلة «**وجهات نظر**» تحت عنوان «**سياحة صيف فى الوثائق الاسرائيلية**» انهاها بالقول : **وتواصل الوثائق الاسرائيلية عرض خفاياها كاشفة من الضفة الاخرى مشهدا مختلفا وموقع نظر مغاير يستحق الذهاب اليه والوقوف عنده بعض الوقت دون ان يكون الوقوف زمانا ضائعا !**

هذه الخاتمة تعنى أن مقالة الصيف هى مقدمة لمقالات اخرى لن تقل متعة وافادة عن المقالة الاولى وبالاضافة الي المعلومات التى توفرها الوثائق الاسرائيلية فانها توفر ايضا وثائق الاستاذ الغنية خاصة عندما يشتبك شخصيا مع احداث جاءت فوق صفحاتها فهنا يلمس القارئ مباشرة حرارة اللحظة وطازجتها وفى كل الاحوال فان مادة غنية تتولد وتضاف للمعرفة العامة وتتطلب أكثر من قراءة لمحتوياتها ومضامينها فلعل هناك اكثر من طريقة للقارئ العربى للوثائق الاسرائيلية أولاها الشائعة والتى تقوم علي استقراء النوايا العدوانية المبيتة تجاه فلسطين والعرب والتى غالبا ماتقوم علي البحث عن عبارات جرت علي لسان الآباء المؤسسين للمشروع الصهيونى أو سطرتها أقلامهم وهى نوايا عادة ماتفسر الحاضر بوضوح عجيب .

والثانية وهى لاتقل شيوعا تأخذ من الوثائق سوابق السلوك الاسرائيلى وتمدها الي الزمن الحالي والمستقبل ايضا فتتكشف قدرة عالية على الاستمرارية مهما تغيرت الظروف والاحوال .

والثالثة وهى غير شائعة كثيرا ان تكون قراءة الوثائق ليست كاشفة لاسرائيل من النوايا الي السلوك وانما كاشفة عن انفسنا ومقيمة لقراراتنا وقدراتنا علي تجنب مخاطر كثيرة وانتهاز فرص اكثر لو توافرت قدرة أكبر علي قراءة العقل الاسرائيلى فى الزمن المناسب أو التعلم مما قرأناه عنه من خلال الوثائق فى حكمنا علي الاحداث الحالية والمقبلة .



هذه القراءة الاخيرة هي التي تهمنا في هذا المقال ولايقلل ذلك من أهمية القراءتين الاولي والثانية فلعلنا نحتاج الي كل القراءات وبوسع القارئ أن يعود الي قراءة الاستاذ هيكل الغنية والممتعة معا في مكانها لأن فيها أصل عرض الوثائق والتعليقات عليها بالاسلوب الذى لايبارى

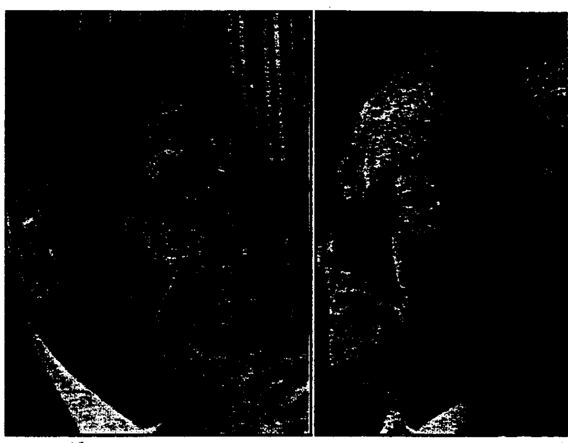
ومن الجائز أن يكون مفتاح الوثائق التي عرضها الاستاذ كامنا في فقرة جاءت في محضر اجتماع للجنة السياسة الخارجية لحزب «الماباي» في مايو ١٩٥٤ يقول فيها **بن جوريون** : اننا فقراء في موارد الجغرافيا ازاء العالم العربي ولكننا أغنى منهم بموارد العقل والعلم وانا انتظر من رجال مثل «**أينشتين**» و«**أبنهيمر**» و«**تيللر**» - والثلاثة يهود - أن يقوموا من اجل اسرائيل بما قاموا به من أجل الولايات المتحدة .

موارد الجغرافيا التي لدي العرب في هذه الفقرة فيها ما هو أكثر من مواقع علي الخرائط تشير أو لاتشير الي عبقريات المكان ولكن تشير الي موارد بشرية ومادية وعمق تاريخي وحضاري ولكن التوازن معها والتفوق عليها لدي بن جوريون يتم عن طريق موارد العقل والعلم وتعبئتها داخل اسرائيل وخارجها .

وكان ذلك هو مافعلته اسرائيل تماما طوال تاريخها الذى تكشفه هذه الوثائق ووثائق اخرى ولكنها تكشف علي الجانب الاخر الي أى حد اهدرنا علي الجانب العربي موارد العلم والعقل صحيح اننا بدأنا من نقطة بداية مختلفة عن اسرائيل حيث جاءت لحظة المواجهة معها ولايزال التخلف شائعا والاستعمار حاضرا ولكن ماتلى ذلك لم يكن حاشدا لما هو متاح منها ولاساعيا لتنميتها ولامستفيدا ممن هاجر وترك الديار منها ، فطوال اكثر من نصف قرن من المواجهة المباشرة كان المثقف - أو العقل - العربي في معظم الاحوال محاصرا ومسلوب الارادة بخطاب الثورة والمحافظة معا وبالسلطة القهرية لسلطة التغيير والتقليد في أن واحد أما العالم (بكسر اللام) العربي في الداخل فقد اعتصرته أجهزة بيروقراطية حتى لم يبق منه مايكفي لتصحيح الموازين اما عالم (بكسر اللام) الخارج فقد ظل مشكوكا فيه ومتوجسا منه حتى افتقد تماما الحاضنة الدافئة التي تدعوه الي العودة والمساهمة في البناء وتغيير ميزان القوى وبينما قامت اسرائيل باستيعاب الطاقات العلمية اليهودية في الخارج كانت قوافل البعثات العربية في الستينيات تذهب بلا عودة خاصة النابغين منهم .

ولعل أخطر ما كان في اختلال ميزان العقل والعلم الي الدرجة التي تطيح بالاختلال المقابل في ميزان الجغرافيا ان العرب افترستهم اللحظة ونوائبها احيانا عن تقدير توازنات القوى وقراءة نوايا الخصوم وبناء الأولويات وتعظيم المكاسب عندما كان ذلك متاحا وتقليل الخسائر في معظم الاحيان .

الوثائق الاسرائيلية التي اوردها لنا استاذنا تقول لنا ذلك بوضوح كامل عندما نقل لنا أقوال **بن جوريون** في مجلس الوزراء الاسرائيلي في جلسته يوم ٢٩ مايو ١٩٤٩ والتي جاء فيها : ولو أننا وصلنا الي حل مع العرب الآن لكان علينا أن نسلمهم اراضي كثيرة هي الان تحت سيطرتنا وهم لم يستطيعوا أن يحتفظوا بها بالسلاح ونحن لايصح ان نتركها لهم بحبر علي ورق ليس هذا فقط بل اننا اذا



محمد حسنين هيكل　　　　بن جوريون

كنا توصلنا الي حل لكان علينا أن نقبل عودة بعض اللاجئين لأن القرارات الخاصة بعودتهم مازالت حية فى ذاكرة الدول وقد يفرضون علينا أن نقبل منهم اعدادا نحتار ماذا نفعل بها .

ما كان يجرى علي الضفة الاخرى اذن كان الخوف من الحل لانه كان سيؤدي الى الانكماش الجغرافي الاسرائيلى والاخطر هو عودة اللاجئين الفلسطينيين أو بعضهم كان من الممكن ان يغير مع الزمن التركيبة الديموغرافية للدولة العبرية ويمكننا أن نتصور الحال الآن من حقيقة أن الـ ١٥٠ ألف فلسطينى الذين بقوا فى فلسطين صار عددهم الآن يتجاوز المليون أو ١٨٪ من سكان اسرائيل فماذا كان يمكن ان يحدث لو أن حلا قد اعاد ضعف هذا العدد أو ما هو اكثر ؟ ويبدو أن بن جوريون نفسه كان متحسبا لامكانية حدوث ذلك من قبل الدول العربية فقد كان مستعدا فى ذلك الوقت لكى يعيد ١٠٠ الف لاجئ فلسطينى فقط وعلي أي الأحوال فان ذلك لم يكن مقبولا من الجانب العربى ولكن ما كان مقبولا هو تنفيذ استراتيجية رئيس الوزراء الاسرائيلى فى الا يكون هناك حل خلال هذه الفترة وكان ذلك راجعا فى جانب كبير منه الى ضغوط الشارع والرأى العام العربى الذى تفجر بفعل التقارير الواردة من أرض فلسطين ودفع الدول العربية الي رفض قرار التقسيم فى السابق بل وخوض حرب ١٩٤٨رغم عدم وجود اية استعدادات جدية لها وتكرر الامر بعد ذلك فى عام ١٩٦٧ حين أدت ضغوط الاعلام والمزايدات والشارع بالتالى الي حرب يونيو رغم انقسام الجيش المصرى بين مصر واليمن والعراق .

وتشير الوثائق كذلك الى أن قوة العقل والعلم كانت تسمح لاسرائيل

بالتعامل الواقعي مع هزائمها فعندما فشلت حملتها في سيناء عام ١٩٥٦ بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا وتراجعت هاتان الاخيرتان عن الاستمرار في المعركة ضد مصر فان ذلك لم يتحول الى سخط ومعاداة وانما انتهزت اسرائيل الفرصة لكي تحصل علي المفاعل النووي الفرنسي الذي حقق لها التفوق النووي علي الدول العربية حتى هذه اللحظة وهنا فان الوثائق التي عرضها الاستاذ **هيكل** تشير الى أن الاقتراب الاسرائيلي من فرنسا تحديدا كان قائما على تحليل لعلاقات القوى الكبرى بالمنطقة ووفقا لما ذكره بيريز الذي كان مسئولا عن الملف النووي الاسرائيلي للسفير الفرنسي في وقت مابين نهاية ١٩٥٤ وبداية ١٩٥٥ فان الولايات المتحدة الامريكية لاتزال تحاول مع ناصر وتأمل في أن تجعله صديقها في المنطقة ثم أن بريطانيا تحاول مع الهاشميين في العراق والاردن وايضا في سوريا وذلك يضع اسرائيل وفرنسا في نفس القارب معا .. وهكذا بينما كانت اسرائيل تعمل علي جذب فرنسا الي قاربها مدركة في ذات الوقت حدود التوجهات الامريكية والبريطانية في المنطقة كان الجانب العربي يفقد في ذات الوقت الولايات المتحدة وبريطانيا نتيجة تغليب المواجهة مع الاحلاف في الشرق الاوسط الذي مثله حلف بغداد علي حشد العلاقات الدولية في مجال الصراع العربي الاسرائيلي وحصدت اسرائيل في النهاية خلاصة جهودها مع الجهود العربية في ذات الوقت .

الا أن اكثر ماتكشفه الوثائق الاسرائيلية اثارة للتفكير جاء من محورية العقل والعلم في التفكير الاسرائيلي فرغم قيام الدولة ذاتها علي سلسلة من الاساطير الغيبية الا أن توجهها كان مع اقامة دولة حديثة ولذلك كان من اللافت للنظر بالنسبة للاستاذ **هيكل** ان القدس لم تكن على قائمة الأولويات الكبيرة علي جدول اعمال مؤسس الدولة **دافيد بن جوريون** وكان السبب هو أن **بن جوريون** كان يخاف منها على **روح الدولة** التي هي علمانية بالضرورة حيث كان يخشى **ان القدس سوف تقلب حركة الموازين لصالح التدين والدين وقد تؤثر على فكرة العلم والتحديث وبناء قواعد القوة المادية لدولة اسرائيل** علي الضفة العربية كانت الدولة القومية الجديدة تقوم علي أسس تاريخية قوية وكانت حركة اقامة الدولة الحديثة قد مضى عليها أكثر من قرن ونصف تقريبا عندما قامت دولة اسرائيل ولكن الاشكالية كانت ان الدولة الحديثة علي الجانب العربي اخذت في التقلص خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومع نهايته كانت الغيبيات حاكمة

ومسيطرة وهكذا كانت القراءة للوثائق الاسرائيلية كاشفة لما جرى لنا بدرجة لاتقل عن مقدار ماتكشفه عن اسرائيل وعلي اي الاحوال فان علي القارئ الكريم ان يعود الي الاصل في مقال الأستاذ فربما تكون له قراءته الخاصة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ : ١٦ اكتوبر ٢٠٠٠

أكتوبر ١٩٧٣ ... أكتوبر ٢٠٠٠

منذ سبعة وعشرين عاما وعلى وجه التحديد فى يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ بدأت القوات المسلحة المصرية والسورية عملية تحرير الأراضى العربية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧، وكانت حربا مجيدة نحتفل بذكراها هذه الأيام، ونستعيد دروسها، ونسترجع ماجرى فيها. ومما نتذكره ونستعيده أن الحرب وقعت دون أية مظاهرات فى الشوارع المصرية والعربية تطالب بالمعركة، وبالتأكيد لم تكن هناك اعتداءات على قوات الأمن تحت دعوى تقاعسها عن القيام بتحرير الوطن. ولم يكن ذلك يعنى أن الشارع كان غائبا، وفى الحقيقة انه كان حاضرا بشدة لأنه لم يكن شارعا متظاهرا وإنما شارع عامل يعرف كل فرد فيه على وجه التحديد ماهو دوره فى المواجهة، على جبهة القتال فى خط النار، أو على جبهة الصمود فى الساحة الداخلية، حتى ان اللصوص وجدوا من العار عليهم القيام بالسرقات فى هذا الوقت العصيب والمصيرى، ووجد التجار ان استغلال الموقف ورفع الاسعار خطيئة كبرى. كانت القيادة السياسية تدير المعركة بالسلاح والجماهير من ورائها تؤيدها وتقدم لها الدعم بالعمل والعرق والدموع، وعندما قررت تحرير الأرض عبر العملية السلمية، وفك ارتهان أرض مصر بالسلاح، فإنها كانت تقف وراءها بالتأييد المادى والمعنوى.

وسواء كان عمل القيادة حربا أو سلما، فإن الجماهير فى تاييدها لم تكن باردة العواطف والمشاعر، فقد كانت الاعمال الإجرامية لإسرائيل فى حرب يونيو وعلى ضفة قناة السويس وفوق قناطر نجع حمادى وفى مصانع التكرير بالسويس حاضرة بقوة فى الذاكرة الوطنية، كما كان قتل العمال فى مصانع أبو زعبل والأطفال فى بحر البقر وجرت دماؤهم الذكية حارة وحارقة لكل المشاعر. ولكن الجماهير أيامها كانت تعرف أن لها دورا فى المعركة التى استقر لها هدف واضح وصريح وهو تحرير الأراضى المحتلة من دنس الاحتلال، ومعه يتم بالفعل تحرير الكرامة الوطنية والقومية من عار اغتصاب الأرض والعرض، ومع هذا الدور كانت تعرف أن التعبير عن المشاعر لايكون إلا بالعمل والمشاركة الفعلية.

فى أكتوبر ٢٠٠٠ لايزال الموضوع واحدا، فالأراضى العربية لايزال بعضها محتلا بعد تحرير سيناء والأراضى الأردنية وبعض الأراضى الفلسطينية، والغطرسة الإسرائيلية لاتزال على حالها، والأعمال الإجرامية الصهيونية لم تتوقف، ومنذ انتهاء قمة كامب ديفيد الثانية بالفشل والعصبية الإسرائيلية تتصاعد كل يوم، وتجسدت فى استفزازات وصلت إلى قمتها مع وجود شارون بدعم من باراك فى المقدسات الاسلامية بالقدس، وبعد الاستفزازات كان القمع والاستخدام الكثيف للقوة المسلحة علها تخضع القيادة الفلسطينية بعد فشل عملية الإخضاع بقوة السياسة. ولكن إسرائيل فشلت مرة أخرى فقد كان الشعب الفلسطينى على استعداد، كما كان دائما لرى شجرة الحرية بدماء لا تنضب، وربما كان ذلك سببا فى إطاحة ماتبقى لدى الاسرائيليين من عقل فإذا بباراك ينتقل من تهديد إلى آخر، ومن استخدام للقوة العسكرية لاستخدام آخر أكثر فظاظة وقسوة، ولم يفلح لا هذا ولاذاك إلا فى انطلاق روح المقاومة.

وكان طبيعيا أن تتأثر الجماهير العربية وتنطلق مشاعرها فياضة بلا حدود، وكان فى ذلك فائدة سياسية كبرى حين عززت من ناحية موقف المقاوم الفلسطينى وأشعرته أنه ليس وحده فى الميدان، وأن الأمة التى طالما تتطلع إليها لم تلهها الأيام وغوايات الدنيا عن الأهداف النبيلة، ومن ناحية أخرى كانت المشاعر رسالة إلى العالم

بأن الهم الفلسطيني ليس هما فلسطينيا فقط وإنما ايضا ان القدس التى أنهارت بسببها المفاوضات فى كامب ديفيد ومابعدها هى قدس الأقداس التى عندها لايوجد صمت أو سكوت بعد أن ظن كثيرون فى العالم أنها مجرد ورقة تستخدمها النظم السياسية العربية حتى يستمر الصراع الذى من خلاله تتحكم فى شعوبها. اثبتت الجماهير العربية أن هذه الإخيرة فرية لا أساس لها، وأثبتت للقاصى والدانى أن القدس هى قضية الجماهير والحكام معا، ولعل الرسالة وصلت إلى مشارق الارض ومغاربها.

ولكن رغم ذلك هناك خلاف جوهرى بين جماهير ١٩٧٣ وجماهير ٢٠٠٠، فبينما عرفت الاولى كيف تحول غضبها والامها إلى طاقة عمل جبارة لخدمة الهدف الوطنى والقومى فى تحرير الارض المحتلة عام ١٩٦٧، فإن الثانية اطلقت الامها وغضبها ولكنها لم تتمكن بعد من تحديد هدفها فهو أحيانا مجرد إعلان للموقف الغاضب بالشعارات الملتهبة، وهو أحيانا أخرى تعبير عن الرغبة فى الانتقام للقتلى والشهداء، وهو احيانا ثالثة يمثل السعى إلى تسوية عادلة، وهو احيانا رابعة تحرير فلسطين كلها من النهر إلى البحر. ومع تعدد الأهداف لم يعد ممكنا للعالم أن يعرف ما الذى نريده على وجه التحديد، وما الذى نسعى إليه على وجه الدقة، وفى بعض الاحيان اختلط عليه الأمر وبدأ يعتقد أنها مجرد نوبة من نوبات الغضب العربية المعتادة التى تهدد أمن اسرائيل وكفى، ولم يحدث ذلك فى الولايات المتحدة حيث تكاد تتطابق الرؤى مع إسرائيل، بل أنه حدث فى أوروبا والصين واليابان حين دعت البيانات المتتابعة إلى وقف العنف على الجانبين وكأن الدبابات والطائرات والصواريخ الفلسطينية هى التى تضرب تل أبيب.

الأخطر فى المفارقة بين جماهير العامين أنه فى عام ١٩٧٣ كانت الجماهير تقف وراء القيادة السياسية حربا أو سلما وهى تعرف أن للحركة السياسية ضروراتها ومناوراتها، ومن ثم كانت الوحدة الوطنية بين الحكم والشعب فى حد ذاتها احد الأسلحة المهمة فى ميدان المعركة وعلى مائدة المفاوضات، اما جماهير ٢٠٠٠ العربية فإن هناك قوى كثيرة داخلها، وربما خارجها كذلك، تدفعها دفعا للصدام مع دولها تحت شعارات سياسية واجتماعية شتى. وزاد على ذلك أن الجماهير باتت تطرح ادارة المواجهة مع اسرائيل مباشرة مع استنزاف كل وسائل المقاطعة وقطع العلاقات الدبلوماسية واستخدام سلاح النفط بل والمواجهة العسكرية والازمة لاتزال فى بداياتها الأولى ولايعلم أحد إلى أين يسير خاصة لو نجح باراك فى تشكيل حكومة مع الليكود واعتى فصائل اليمين الاسرائيلى العنصرى المتعصب. وباختصار فإن هناك بين الجماهير من أراد استبدال القيادات بها فى ادارة الصراع، بل أن هناك من رفع شعار الاطاحة بالحكومات كخطوة لابديل عنها لتحرير فلسطين، او بعبارة أخرى تتحول المواجهة مع إسرائيل إلى مواجهات داخل الدول العربية كل حدة.

ولاجدال فى أن الفارق بين العامين يعود فى كثير منه إلى الاعلام العربى، ففى عام ١٩٧٣ كان الاعلام العربى قد تعلم تماما من تجربة عام ١٩٦٧، وعرف أن المبالغات والعبارات الساخنة وإخفاء الحقائق قد تسخن عقول وقلوب الجماهير، ولكنها لاتكفى أبدا لتحويلها إلى طاقات عمل خلاقة، ولذا فإنه عندما حانت ساعة الجد فى السادس من أكتوبر كانت النبرة هادئة ولكن الفعل كثير، ولأول مرة منذ بدأ الصراع العربى الإسرائيلى كان العالم ينقل الحقائق عنا وليس عن إسرائيل وفى عام ٢٠٠٠ فإن معظم الاعلام العربى عاد إلى سيرته الأولى، وبدلا من محطة اذاعية واحدة فى عام ١٩٦٧ المشئوم، فقد حل محلها عشرات المحطات الفضائية التى انفجرت حناجرها ضد اسرائيل والحكومات العربية والدول الغربية وأخيرا العالم كله، وبات مطلوبا من الجماهير مواجهة ذلك كله. وفى واحدة من المحطات الفضائية تم الاعلان عن نهاية دور الجيوش العربية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولم يبق بعد ذلك إلا الشارع العربى يقود النضال والتحرير.

كيف يتم ذلك وماهى الوسائل والأساليب التى تحقق الغايات لم يكن ذلك مهما فى كل الأحوال، وتخلت النخبة الثقافية والفكرية والاعلامية عن دورها فى طرح الخيارات والبدائل ووسائل تحويل طاقات الغضب والألم والاشمئزاز من الافعال البربرية الإسرائيلية إلى طاقة فعل وحركة تدعم ماديا ومعنويا ثورة الحجارة الفلسطينية الباسلة. المدهش أنه عندما أعلنت القيادة السياسية المصرية ممثلة فى الرئيس مبارك عن أن الحرب ليست غايتنا لأننا نعلم تكاليفها، وعندما أعلنت القيادة السعودية أنها لن تقوم بوقف ضخ النفط فى إطار المواجهة الراهنة، جرى تجاهلها وكأنها لاتوضح بحكمة التاريخ أفاق اللحظة الحالية، وعلى العكس استمر النفخ فى نيران الغضب غير الفاعل. حمى الله مصر والأمة العربية ووقاهما من كل سوء!

د.عبد المنعم سعيد

رسائل القراء.....!

يعيش الكتاب فى ظل كابوس دائم هو هل يصل ما يكتبونه إلى الناس؟ وإذا وصل هل يفهمونه بنفس الطريقة التى ظن الكاتب أنه كتبه بها؟ وإذا فهموه هل وافقوا عليه أم اختلفوا معه، وفى الحالتين هل دفعهم ذلك إلى فعل ما أو تغيير فى نظرتهم إلى الأمور، وربما كان أكثر من عبر عن هذا المأزق الصديق السفير الدكتور مصطفى الفقى، مساعد وزير الخارجية، عندما كتب مقالته الشهيرة عن محوى الكتابة» والذى تساءل فيها عن فائدة ما يكتبه المثقفون مادامت الأمور فى النهاية تبقى على ما هى عليه؟!. هذه النوعية من الكوابيس لا توجد فقط فى بلادنا ولكنها تخص الكتاب فى كل دول العالم المتقدمة والمتخلفة، ولكنها فى الأولى تخف قليلا بفعل المتابعة المستمرة لتأثير الكتابة على الرأى العام من خلال استطلاعات الرأى العام، والإحصاءات المنشورة عن إقبال القراء على متابعة كاتب بعينه أو أفكار بعينها مهما بدت غرابتها وزندقتها بالنسبة للأفكار السائدة فى المجتمع، أما فى الثانية فإنها تزداد حدة بفعل انتشار الأمية، وغياب الإحصائيات والاستطلاعات، وجنوح الطبقة الثقافية للتطابق مع ما هو سائد وذائع مع خوف هائل مما هو مستحدث وجديد.

وربما كانت رسائل القراء هى العزاء الوحيد للكتاب فى بلاد العالم الثالث، فمن عددها ومضمونها يمكن التعرف على درجة الاهتمام والفهم ورد الفعل بالقبول أو الرفض، وعما إذا كانت الكلمات تجرى فى فراغ صامت وقاتل، أم أنها تتفاعل مع العقل والوجدان. التجربة الشخصية هنا تشير إلى أن المنتمين إلى التيار الإسلامى فكريا هم أكثر النشطاء فى كتابة الرسائل حيث توجد مرجعية فكرية واضحة للحكم والتقييم، ولكنها فى الكثير منها لا تناقش الكاتب فيما كتب وإنما تلقنه درسا فيما ينبغى أن تكون عليه الأمور، أما القليل فإنه لا يناقش فقط الأفكار والمواقف وإنما يطرح الأسئلة ويستكشف القضايا. تلى هذه الطائفة طائفة أخرى من الشباب غالبا وهذه تمثل تيارا منعشا ولطيفا فى ساحة ممتلئة بالهواء الساخن والغبار الذى يوصد العقول والقلوب، وفيها يجد الكاتب توجها للمستقبل، ورغبة فى المعرفة ونقدا بريئا خاليا من الغرض، وميلا للتواصل والاستمرارية حتى إن الكاتب يفتقدها إذا ما تأخرت أو غابت خاصة لو أن القارئ أو القارئة، امتنع كما هو شائع عن كتابة اسمه أو اسمها، أو اختار صفة ما مثل مصرى أو مصرية.

وبقدر ما تثير الطائفتان من اهتمام وإثارة للفكر، بل حتى اكتشاف الكاتب أن المشكلة تكمن فيه حين فشل فى عرض فكرته، أو أنها كانت خاطئة كلية، فإن هناك طائفة ثالثة من رسائل القراء تعتقد أنها السبب الرئيسى فيما هو شائع لدى الكتاب من أمراض السكر وضغط الدم وأزمات القلب. مثال ذلك جاءتنى فى البريد رسالة تحت عنوان (زويل أو السراب) جاء فيها: «تحية طيبة وبعد.. أن حالة (زويل) الذى حصل بمؤهلات شخصية بحتة ولأسباب سياسية أساسا على جائزة نوبل كالسراب يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجد شيئا. ومما يثير السخرية والحسرة والإحباط أن نرى الإدارة المصرية ووراءها الإعلام الحكومى يعتقد أن (زويل) المعجزة سيفيد الأمة المصرية. إن الحديث الذى أجراه محرر «الأهرام» مع (زويل) يؤكد أن زويل ضاق ذرعا بهذه الضجة الإعلامية لأنه متأكد أنه سراب لن يفيد الشعب المصرى بشىء. نحن لسنا فى حاجة لتكنولوجيا ولا ثورة اتصالات، نحن فى حاجة إلى

مزارعين يكفونا شر الحاجة وشراء القمح من الخارج. الزراعة وليست التكنولوجيا هي التي تستحق الاهتمام وياليت «زويل» صمم لنا طلمبة أعماق لزرع الصحراء، أما الفيمتوثانية التي من أجلها حصل على جائزة نوبل فهي لن تفيدنا ولن يستفيد منها العالم الثالث ولو كان الأمر كذلك ما حصل «زويل» على هذه الجائزة الصهيونية. لا تتكلموا عن التكنولوجيا والكمبيوتر وأنتم تشترون القمح والزيت والزبد واللحم من الخارج، ولو كان الأمر بيدي لمنعت دخول الكمبيوتر إلى مصر حتى نستطيع أن ننتج حاجتنا من الخبز. والسلام على من اتبع الهدى».

الرسالة لا يوجد فيها شيء يتعلق بما كتبه كاتب المقال اللهم إلا الإشارة ذات مرة للمقابلة التي أجراها الصديق الدكتور عمرو عبد السميع مع الدكتور زويل ونشرت في صحيفة «الأهرام» ولا يوجد في المقابلة أو الإشارة إليها ما يفيد أنه تم إلقاء تبعات مصر كلها على كتف العالم المصري، ومن المؤكد أن فكرة الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية فيها قدر كبير من الجدارة، ولكن المشكلة معها أنها تأتي في مقابلة ومبارزة حادة ليس فقط مع الدكتور زويل الذي سلبت جائزته من كل استحقاق وكأن الرجل هو الذي يقف في وجه الثورة الزراعية في مصر، أو أن ما كتب عن اكتشافاته وفائدتها للإنسانية جمعاء وفي العالم المتقدم والمتخلف على السواء لم يكن كافيا، وفي مقابلة ومبارزة حادة مع التكنولوجيا وثورة الاتصالات والتي هي السبب في كل الثورات الزراعية والصناعية في عالم اليوم، والدليل على ذلك يوجد في الهند والصين حيث تحقق اكتفاء ذاتي من الغذاء نتيجة الاستفادة من الثورات الصناعية المعاصرة في الهندسة الوراثية وعلوم الحواسب والاتصالات التي نقلت المعرفة بالسلالات عالية الإنتاجية بين القارات، وأتاحت تجارب إنتاج الغذاء في المناطق الصحراوية وقليلة المياه من منطقة في العالم إلى المناطق الأخرى، وسمحت بإنتاج الغذاء المقاوم للأمراض والآفات.

المدهش في الموضوع أن كاتب الرسالة حاصل على درجة الأستاذية ويعمل بالبحث في معهد علمي مرموق، كما أنه حصل على درجة الدكتوراه، وكما يقول «صاحب النظرية العربية للمناعة»، وهي على الأرجح نظرية متميزة للغاية ولابد أنه اعتمد في الوصول إليها على التكنولوجيا المتقدمة بما فيها استخدام الكمبيوتر الذي لو كان الأمر بيده لمنعه من الدخول إلى مصر، فكيف بعد ذلك كله يصل إلى هذا التناقض الحاد بين التكنولوجيا وزويل في جانب والاكتفاء الذاتي من الغذاء في جانب آخر؟ هذه النوعية من الرسائل تزيد من كوابيس الكاتب لأنها قادمة من النخبة العلمية المصرية المنوط بها تحقيق الثورة العلمية والتكنولوجية التي لا تحل فقط مشاكل الزراعة وإنما الصناعة ومقاومة أمراض البشر والنبات والحيوان، ونقل المجتمع كله إلى الأمام. وربما كان ذلك يمثل حالة فردية ولا يمثل القطاع العريض من علماء مصر، وربما كانت المشكلة كلها أن المقارنة بين زويل وأقرانه من المصريين تسبب ضغوطا نفسية كثيرة، ولكن النتيجة في النهاية واحدة، كابوس آخر يضاف إلى كوابيس الكاتب المفزعة!!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ : ٢١ اكتوبر ٢٠٠٠

د. عبدالمنعم سعيد :

الكفاح المسلح بدون مشروع للتسوية.. انتحار

رغم القناعة الراسخة لدى الدكتور عبدالمنعم سعيد - مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام وعضو حركة السلام المصرية - باستراتيجية السلام فإنه يصرح بمقاطعة نشطاء السلام الإسرائيليين، ويؤكد أن بعض هؤلاء النشطاء أصابتهم الهيستيريا القومية العنصرية ضد العرب. ورغم هذه المقاطعة، فإن الدكتور عبدالمنعم يرى أن المقاومة بدون مشروع للتسوية تعد انتحارا،وأن التسوية بدون مشروع للمقاومة إستسلام ولا يعتبر أن خروج الجماهير مطالبة بالكفاح المسلح، معناه عزلة جماعات السلام، محذرا من أن «الأسوأ لم يحدث بعد».

■ حوار: خالد صلاح

الأحداث التى تجرى حاليا فى الأراضى المحتلة والمجازر التى ترتكبها إسرائيل الا تدفعكم إلى مراجعة أنفسكم فيما يسمى بحركة السلام؟

ما يجرى حاليا هو تدهور كبير لعملية السلام، وبالتالى ما ينبغى أن تقوم به أية حركة سلام فى العالم هو إعادة تقييم الموقف، بالنسبة لجماعة السلام المصرية على وجه التحديد، وارتباطاتها بإطار كوبنهاجن، أو جماعات السلام العربية، فإن الأحداث غيرت من مواقع الناس، فمروان البرغوثى أحد قيادات حركة السلام الفلسطينية يتصدر الآن جبهة النضال الفلسطينى فى الأرض المحتلة، وفى المقابل

فإن عددا من أعضاء جماعات السلام الإسرائيلية أصابتهم الهيستريا القومية، وبدأوا فى اتخاذ مواقف مضادة لتوجهات الحركة وأميل إلى التشدد، والأكيد أن الاتجاه نحو السلام يتقلص نتيجة حالة الهيستيريا الشوفينيه فى إسرائيل.

وبالتالى فإن هناك تقييماً عاماً لما يجرى، والسؤال هو: ما الذى يمكن القيام به فى لحظة تنهار فيها عملية التسوية بالكامل؟ وتقديرنا فى مصر بين أعضاء الجمعية، فإن هناك اتجاهاً يرى أن المسألة انتهت والوضع يتحول إلى المواجهة، وهناك اتجاه أخر يرى أن الجمعية لها رصيد سياسى يمكن استخدامه بأكثر من طريقة، فالعالم فيه العديد من جماعات السلام،

ويمكن العمل والتواصل مع هذه الجماعات، خاصة أن الفلسطينيين لم يحصلوا على التعاطف الكافى لانتفاضتهم الأخيرة، ونلاحظ ذلك من خلال البيان المحايد للاتحاد الأوروبى وحكومة اليابان، وتقدير بعض أعضاء الجماعة هو العمل على الساحة العالمية فى محاولة لتعديل هذه الصورة وتأكيد الحق الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، وبالتالى فإن الجمعية ترجح تجميد كل الاتصالات مع الإسرائيليين، وهذا القرار تم الاتفاق عليه تقريبا، وفى نفس الوقت استغلال رصيد الجمعية على الصعيد الدولى لتوضيح الحقوق العربية ومواجهة الحملة الدعائية الصهيونية، وهذا ليس واجب جمعية السلام المصرية فقط لكنه مهمة واجبة على كل المنظمات المدنية العربية، من نقابات مهنية أو عمالية أو غير ذلك من المنظمات.

تجميد اتصالاتكم مع جماعات السلام الإسرائيلية يعنى أنكم لم تجروا أى اتصال خلال الفترة الماضية منذ انطلاق الانتفاضة ولا يوجد تنسيق على أى مستوى للقيام بدور فى هذه الأحداث؟

فى الحقيقة لا.. لم نقم بإجراء أى اتصال، وقررنا توقف كل الاتصالات رغم أن بعض الأعضاء أشاروا إلى أن هذا الوقت يحتاج إلى جهود الجماعة، والبعض طالب بأن نذهب إلى إسرائيل كما ذهب لطفى الخولى - رحمه الله - خلال أحداث مستوطنة أبوغنيم، وأن هذا هو الوقت المناسب للعمل، لكن أنا كان تقديرى الشخصى أن الوقت غير مناسب، لا على المستوى العربى، ولا على المستوى الإسرائيلى، والجو العام الهيستيرى الموجود فى إسرائيل لن يفلح معه أى نوع من الجهود.

والحقيقة لابد أن نعترف بأن الإشارة إلى العمل داخل حركات السلام العربية تأتى من الأشقاء الفلسطينيين.

بمعنى أننا نراقب دوما ما الذى يحتاجونه ويكمل نضالهم الوطنى حتى نقوم به، وحتى الآن فإنهم مشغولون فى المواجهات ولم نتلق منهم أية إشارة.

هل تعتبر أن جماعات السلام العربية تعيش حالة أزمة حقيقية تهدد مستقبل وجودها ومصداقيتها فى الشارع؟

جماعات السلام لا يهمها كيان الجمعية، بقدر ما يهمها الهدف النهائى الذى تسعى إليه، وإذا كان الهدف نفسه فى أزمة، فهذه الجماعات فى أزمة أيضا، كما أن هناك عنصراً أخر وهو أن أعضاء الجماعات أنفسهم لديهم نفس المشاعر الغاضبة والحزينة لما يجرى فى الأرض المحتلة وتزداد حالة الغضب مع سقوط المزيد من الشهداء، والأزمة ليست تنظيمية، لكن نحن أمام سؤال حقيقى هو: كيف يمكن التعامل مع هذا الموقف؟ وما وصلنا إليه هو وقف التعامل مع الجماعات الإسرائيلية نهائيا.

لقد قدمت جماعات السلام حكومة باراك على أنها حكومة من الحمائم، وأن انتخابها سيمثل نهاية لمأساة الفلسطينيين، الا يؤكد لكم ما يجرى الآن أن الصقور و الحمائم ما هى إلا خدعة كبيرة، وأن دعاة السلام فى إسرائيل مجرد وهم كبير بعد عشرات الشهداء من الأطفال الذين سقطوا برصاص الحمائم؟

لم يحدث منى أو من السفير صلاح بسيونى أو

من الراحل لطفى الخولى أن قال أحدنا إن باراك من الحمائم، وأرشيف مقالاتى وتصريحاتى موجود، ويمكن مراجعته، وأتحدى أى شخص يأتى بمقال كتبت فيه هذا المعنى، بل على العكس، أشرت كثيرا إلى أن الحكم على باراك يجب أن يكون بعد مراقبة سلوكه السياسى تجاه عملية السلام.

وفى الأسابيع الأولى كتبت مهاجما باراك بعد الإعلان عن رغبته فى إعادة النظر فى اتفاقية واى ريفر.

حتى الرئيس مبارك أو وزير الخارجية عمرو موسى لم يقل أى منهما إن باراك من الحمائم، وكان الحكم عليه مؤجلا إلى ما بعد توليه الحكم وبدء العمل، دون تجاهل أن باراك تم انتخابه على أساس برنامج سلام.

هل يعنى ذلك أنك لا تتفق مع التقسيم العام للساسة الإسرائيليين على أنهم صقور وحمائم؟

أنا متفق مع جانب وغير متفق مع جانب أخر من هذا التصنيف، وتقديرى أن هناك عملية معقدة داخل إسرائيل، فهناك صقور وحمائم، لكن ليس شرطا أن يكون هذا التصنيف بين باراك ونيتانياهو، لكن من الممكن تطبيق هذا التصنيف بين باراك وشامير مثلا، وأقصد شمعون شامير، الذى وقع وثيقة تقول إن القدس عاصمة لدولتين، والانسحاب لحدود 1967، وهذا الموقف لم يتخذه باراك نفسه.

إذن يوجد حمائم وصقور عند مستوى من مستويات السياسة، لكن ليس شرطا أن ينطبق ذلك على الساسة الحاليين، كما أن هناك سياسيين فى إسرائيل، ينظرون إلى القضية من مدخل أمنى يمكن التفاوض حوله، لكن فى المقابل هناك من ينظر إلى الصراع من منظور توراتى عقائدى لا يمكن التفاهم حوله نهائيا، وهنا أيضا يفيد هذا التصنيف، وبهذا المعنى يمكن التصنيف بين باراك والآخرين، فباراك حين يؤكد على رغبته فى إنشاء دولة علمانية فهو بذلك يغير الصبغة التوراتية للدولة العبرية ويفتح الباب للتفاهم.

لكن إذا كان باراك يتصدى للانتفاضة بكل هذه الوحشية والدموية.. فما تصنيفك له الآن؟

هو بالتأكيد الآن مجرم حرب لأنه لا يوجد إنسان يمكن أن يمارس هذا العنف تجاه المدنيين بهذه الوحشية، كما أن صياغته لكل ما جرى باعتبار أن الفلسطينيين هم المسئولون عن انفجار الموقف هى صياغة عنصرية.

باراك مجرم حرب

ولم نصنفه أبدا من الحمائم

قطعنا علاقاتنا

مع جماعات السلام الإسرائيلية

أحداث الانتفاضة فى الأرض المحتلة والمظاهرات المليونية فى الشارع العربى ألا تؤكد لكم عزلة جماعات السلام وانقطاعها عن الجماهير، خاصة أن الشعوب العربية خرجت تطالب بالكفاح المسلح؟

هذه اللحظات تصعد وتهبط، ورأى الشارع يتأثر بالأحداث، وإذا كانت هناك دماء سائلة وعنف إسرائيلى فمن الطبيعى أن يميل الشارع إلى رفض الحوار، لكن هل هذا هو العنصر الوحيد أم لا؟

أنا حتى الآن لم أر رغم حالة الفوران فى الشارع العربى أن أحدا يطالب برفع الضرائب أو إعلان حالة التقشف للاستعداد للمواجهة.

وما أعنيه أنه حتى الآن تظل هذه المظاهرات مجرد حركة فى الشارع بلا تصور واضح أو برنامج عملى، ولا يمكن لحركة فى الشارع أن تحرر أرضا أو تحقق هدفاً قومياً من دون أن يأتى قادة سياسيون يتحولون بهذا المد الجماهيرى إلى برنامج، هذا الخيار ليس مطروحا حتى الآن، وإذا تحقق برنامج المواجهة كما تطلب الجماهير فلا بأس من ذلك، لكن فى هذه الحالة نحن مطالبون كمجتمع أن نفكر كيف تكون هذه المواجهة ظافرة، بدلا من أن ننحاز إلى المواجهة ثم نخسر فى النهاية، ولعلنا نعلم أنه لا يوجد تحرير للأرض بلا ثمن، وعلينا أن ندرك أن الثمن غال من دماء ومسئوليات اقتصادية، وإذا كنا نطالب بالمواجهة فإن الجميع يجب أن يتحلى بالشجاعة لطرح هذه التبعات على الناس.

وهناك زاوية أخرى، فبعض الناس خرج فى المظاهرات لمجرد التعبير عن الرفض، وإلا ما هو تفسير تدمير الفنادق فى الأرض المحتلة، أو تدمير بعض المحلات التجارية فى مصر خلال التظاهرات، إذن المسألة امتدت إلى أهداف أخرى لا علاقة لها بالتنظيم الاجتماعى للمجتمع وليس فقط أهداف التحرير.

أنتم متهمون فى جماعات السلام بأنكم أسهمتم فى صنع هذه المأساة التى نعيشها؟

نحن متهمون باتهامين: الأول أننا غير مؤثرين، كما أشرت فى البداية، والثانى أننا نقلب الأمور ونقدم خدمة لإسرائيل، لكن هذا غير صحيح، فنحن فى الحقيقة نسهم فى توضيح الحقوق، فلا أحد من الجماعة يذهب إلى إسرائيل نتيجة حب متبادل بغض النظر عن القضية، لكن إسهاما فى عملية التحرير، وتقديرنا أننا أسهمنا فى ذلك، وقمنا بتدعيم قطاع ما داخل إسرائيل يمكن استثماره لصالح استعادة الحقوق العربية.

ما تقديرك الآن لمسيرة التصعيد، وإذا كان نمط الصراع يؤكد أن كل أزمة تعقبها انفراجة فهل تتوقع ذلك للأزمة الحالية؟

صحيح أن النمط العام للصراع يؤكد أن كل أزمة تعقبها انفراجة، لكن يمكن أن تحدث مفاجآت مادامت الأحداث السياسية وحركة الشارع تسبق حركة القادة فى التعامل مع الموقف، لكن علينا أن نعرف أن الأسوأ لم يحدث بعد، واستمرار إدارة الأزمة من الشارع يمكن أن يؤدى إلى مزيد من التدهور، ولعلنا نذكر أن العرب فى 1948 لم تكن لديهم نية الحرب، لكن الشارع دفع فى هذا الطريق، وفى 1967 كان عبدالناصر يعلن أنه لا توجد خطة لتحرير فلسطين حتى شهر مايو تقريبا، لكن الحرب وقعت أيضا ■



المصدر: الاهرام العربي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٢١ اكتوبر ٢٠٠٠

السلام فى زمن الحرب!

هل يمكن لمن يؤمن بالسلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط الذى يقوم على الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة فى حرب يونيو 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، أن يكون له رأى وقول فيما يجرى فى منطقتنا هذه الأيام حيث يسود حديث التصعيد والحرب والانتقام؟ وهل يمكن أن يصل هذا الرأى أو القول إلى أذان السامعين، وأكثر من ذلك عقولهم وقلوبهم فيبحثون فيما أصاب وفيما أخطأ، ويقلبونه كما يقلبون كل الآراء والأقوال الأخرى الصواب فيها ينفع فى لحظات تتعلق فيها مصائر الشعوب ومستقبلها بخيط دقيق ما لم يعرف سواده من بياضه، لاختلط الأمر وزاغت الأبصار؟ الإجابة عن السؤالين حتى الآن فى الصحافة العربية هى بالنفى، فمن لم يقف فى الصف ويهتف مع الهاتفين عد فوراً من المارقين، وأكثر من ذلك فإن المطلوب منه أن يقدم شهادة بالتوبة والرجوع عن كل ما قاله، وما لم يقله ونسب إليه ممن اختلفوا معه فى الرأى والقول.

الموقف ليس جديداً بالمرة فى التاريخ الإنسانى، فقبيل الحرب العالمية الأولى كان الاشتراكيون فى أوروبا من أعضاء الدولية الاشتراكية يعتقدون أن الحرب التى ظهرت علاماتها سوف تطيح بحقوق الطبقة العاملة، وتعرض حقوق الشعوب والأقليات لأخطار لا تحتمل، وعقدت من أجل ذلك مؤتمرات شتى، وصدرت عنها قرارات متنوعة، كلها تدعو إلى السلم، وحل المنازعات بالطرق السلمية، وإعطاء الشعوب حقها فى تقرير المصير بوسائل قانونية، ورغم ذلك عندما رجع الأعضاء والأحزاب إلى بلادهم وتصاعدت الأحداث والاتهامات والحجج والحجج المضادة واشتعلت الحرب أخيراً لكى تحرق أوروبا كلها، إذا بهؤلاء جميعاً - إلا فيما ندر - ينتظمون فى الصف ويدخلون فى الأتون الملتهب، بل يصيرون الأعلى صوتاً فى الدعوة إلى الحرب، ورغم كل ما سببته المعارك التى استمرت أربع سنوات وسقط فيها الملايين من القتلى، ودمرت فيها المدن والقرى، فإن الدرس لم يستوعبه أحد، وظل صمت السلام قائماً، حتى نشبت الحرب العالمية الثانية التى كان أتونها أكثر لهيباً من سابقتها، وبعد أكثر من خمس سنوات من القتال، وأكثر من أربعين مليوناً من القتلى، تيقظ أنصار السلام مرة أخرى، كما استيقظ غيرهم، لكى يقيموا نظاماً أوروبياً جديداً لا ينهى قتال التاريخ كله فقط بل يبنى قارة جديدة تقدم نموذجاً للبشرية لم يدركه أحد من قبل.

الوضع فى الشرق الأسط أكثر تعقيداً بكثير من الحالة الأوروبية التى تحالفت فيها القوى والدول والمعسكرات بصورة متكافئة وقادرة على الإيذاء المتبادل حتى ولو إلى حين واحتاجت إلى خمسة وأربعين عاماً حتى وصلت إلى بداية طريق جديد، ولكن منطقتنا لا تشهد إلا جانباً واحداً مسلحاً حتى الأسنان يحكم بدباباته وطائراته وأسلحته الثقيلة، يحكم بقبضته على شعب من العزل ويحاول اعتصاره لبسلم بما لا يمكنه التسليم به، ولو عدنا إلى التاريخ القريب للغاية لوجدنا أن إسرائيل تصاعدت تهديداتها، ثم هجماتها البربرية، واستهدافها للأطفال والمدنيين بعدما اتضح لها أن معسكر السلام العادل الفلسطينى لن يقدم إليها شيئاً يمثل ضريبة احتلال لما حصلت عليه بالعدوان المسلح فى حرب يونيو 1967، وزاد الغضب الإسرائيلى والهيستيريا الصهيونية بعدما تبين لها أن الحقائق التى ولدتها عملية السلام منذ اتفاقيات أوسلو على الأرض لم تقض فقط بانكماش العمق الاستراتيجى الإسرائيلى



بمقدار الأرض التى انسحبت منها، بل إنها أيضاً أعادت القيادة السياسية الفلسطينية لكى تقود النضال من فوق أرضها، وليس فى منفى تونس، وخلقت حقائق جديدة ديموغرافية وجغرافية على أرض القدس وغيرها، وخلقت جسراً للهوية الوطنية مع مليون فلسطينى بقوا منذ عام 1948.

المدهش أنه فى الوقت الذى ابتعدت فيه القيادات الإسرائيلية عن عملية السلام بعد اكتشافها أنها لن تحقق مكاسب توسعية منها، وعادت مرة أخرى إلى أقصى درجات الغلو والهيستريا القومية، إذا بتيارات وقوى سياسية فى العالم العربى تدفع فى نفس الاتجاه، وبدلاً من أن تمد يد التأييد والعون للمقاومة والقيادة الفلسطينية الحاملة لمشروع السلام العادل، فإنها رأت أن اللحظة سانحة للتخلى عنها لأنها لا ترتدى أرديتها، ولا ترفع أعلامها، وصارت الدعوة إلى الحرب هى الشعار والمطلب، أى أنها على وجه التحديد تريد تحقيق ما يريده أمثال باراك وشارون على الجانب الإسرائيلى فى التخلص من المكاسب الفلسطينية والعودة بالأمور إلى ما كانت عليه، وباستثناء الرئيس حسنى مبارك وحده بين القادة العرب، وحتى القيادات السياسية المصرية، فإن البقية إما أنها رددت نفس الشعارات والدعوات، أو أنها سكتت كلية، وسايرت شعارات اللحظة، بل زايدت عليها أحياناً بأن تحدث الحرب فى التو واللحظة، وعلى القمة العربية بعد ذلك أن تبحث الأمر!

الحالة فى إسرائيل كانت هيستيرية إلى الدرجة التى جعلت معسكر السلام يتراجع، وشاهدنا شخصاً مثل شلومو بن عامى ينتظم فى صف المزايدة والكذب والجنرالات الذين يصبون حممهم على الأطفال والشباب، ومن تشجع ووقف بعيداً عنه حاول أن يلقى المسئولية على شارون وحده، وليس على نظام بأسره سمح له بامتهان المقدسات الإسلامية، وراح يتحدث عن إيقاف العنف المتبادل وكأن الدبابات والطائرات الفلسطينية هى التى تقصف تل أبيب، وعلى الجانب العربى كانت اللحظة ساخنة للغاية، والدعوة للحرب حارة بكثرة إلى الدرجة التى جعلت كثيرين من معسكر السلام العربى يتخلون عن مشروع السلام الفلسطينى بالمقاومة والمفاوضات معاً، ويقفزون من السفينة بحثاً عن التوبة وطلباً للمغفرة، ومع تقلص المعسكرين على الجانبين يمضى، القطار العربى وفى المقابل القطار الإسرائيلى على نفس القضبان فى اتجاهين متضادين لكى يصلا إلى لحظة صدام مروعة.

الموقف فى الشرق الأوسط يختلف بالتأكيد عن الحالة الأوروبية، ولكن المشهدين فى الحالتين يجمعهما قدر من المشابهة، على الأقل بالنسبة لحديث السلام فى زمن الحرب والمواجهة، فحلم أوروبا القائم على سلام عادل وشامل، الذى جمع الاشتراكيين من قبل ما لبث أن انهار على مذبح حربين عالميتين، وكان الثمن الفادح هو الذى قادها فى النهاية إلى ما وصلت إليه اليوم، أنصار السلام العرب والإسرائيلين تراجعوا بأسرع مما تراجع أقرانهم فى أوروبا من قبل، ربما لأن التناقض أكثر حدة، وربما لأن إسرائيل تريد الأرض والسلام معاً، وربما لأن الثمن الذى دفعته أوروبا لم يتحقق فى الشرق الأوسط بعد، يقف أمام هذا الثمن الفادح فقط حتى وقت كتابة هذه السطور حكمة القادة فى مؤتمر شرم الشيخ، والقادة العرب فى مؤتمر القمة العربى القادم، حمى الله مصر والأمة العربية ووقاهما من كل سوء.

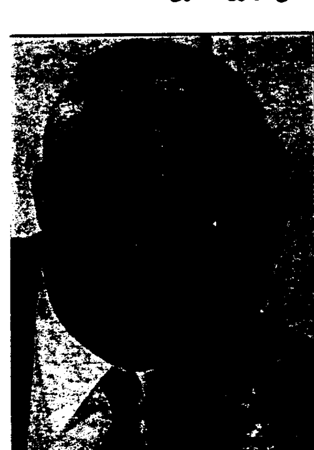


الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام الاقتصادي
التاريخ: ٢٣ اكتوبر ٢٠٠٠

مرة أخرى

ميزان القوى المفترى عليه!

منذ سنوات نشرت مقالا في صحيفة الحياة اللندنية اخترت له عنوانا هو «**توازن القوى المفترى عليه**»، ورغم ان الصحيفة اختارت له عنوانا اخر الا ان المضمون بقي واحدا هو ان توازن القوى مفهوم معقد وغير متفق عليه من علماء السياسة والعلاقات الدولية، ولكن الامر الهام مهما اختلفت التعريفات هو ان القضية ليست في توازن للقوى بعينه وانما في كيفية توظيفه لخدمة هدف سياسي محدد، وكان تقديري في وقتها ، ولايزال ، ان توازن القوى العربي الاسرائيلي ليس مقصورا فقط على التوازن العسكري الذي يظن انه لصالح اسرائيل، وإنما هناك توازن اشمل يضم عناصر اخرى شتى واكثر من دواما تجعله لصالح الامة العربية، وان مشكلتنا دوما كانت في مدى القدرة على ادارة هذا التوازن وبالطريقة التي تخدم اهدافنا السياسية. وكانت مناسبة المقال في ذلك الوقت هي ان واحدة من اهم الاعتراضات على عملية السلام قامت على ان المفاوضات الدائرة انذاك بين اطراف عربية واسرائيلية تقوم على توازن للقوى لصالح اسرائيل ومن ثم فإن المنطق يقول ان نتائجها سوف تعكس هذا الاختلال، ومن ثم وجب وقف هذه المفاوضات حتى يأتي زمن تتعدل فيه القوى والموازين، وهكذا كانت الاستراتيجية التي وصلنا اليها هي الانتظار لعل الاجيال القادمة تكون اكثر قدرة على ما فشلت فيه الاجيال الحالية. وبالطبع لم يتطوع احد ساعتها ان يوضح لنا ما الذي سوف يحدث في فترة الانتظار هذه من جانبنا ومن جانب اسرائيل علي حد سواء، فالمقادير ساعتها هي التي ستحدد المصائر.


شارون

كان اعتقادي وقتها، ولايزال، ان هذا المنطق يحمل شبهة التنازل عن المسئولية، وتخليا عن الواجب، وتركا لتركة مثقلة لاجيال لم تولد بعد عليها ان تضيف لما حققته الاجيال السابقة عليها ، وليس ان تحقق ما عجزت عنه مضاعف له قدرا غير قليل من اللعنات. ومنذ ان بدأت آخر ازمات الصراع العربي الاسرائيلي في الثامن والعشرين من سبتمبر الماضي مع اقتحام **شارون** للاماكن المقدسة الاسلامية وما أعقبها من انتفاضة باسلة



للشعب الفلسطيني وهبات شبية مساندة امتدت من المغرب حتي اندونيسيا، اذا بالذين عزفوا معزوفة توازن القوى المختل بين العرب والاسرائيليين فى السابق وجعلوها سببا لوقف عملية السلام اما انهم تجاهلوها كلية وطالبوا بالحرب العربية الشاملة على اسرائيل مباشرة ،وكأن التوازن الذى لم ينفع فى صنع السلام سوف ينجح في تحقيق الانتصار، او انهم قفزوا فوق المفهوم مباشرة على اساس انه لا

ينفع مع نمط الانتفاضة الفلسطينية وحرب العصابات وكأن الطرف العربى وحده هو الذى سيحدد نمط الصراع بين الحرب الشاملة والحروب الجزئية.

وكان مدهشا كثيرا انه وسط الاشارات المتتابعة لتوازن القوى لم يهتم احد بتوضيح هذا التوازن ومايحتوى عليه، وعلى أية صورة يجرى الاختلال المزعوم فماجرى مثل الحكم الذائعة ان هناك تفوقا عسكريا اسرائيليا على الدول العربية فى الاسلحة التقليدية والنووية.

وكان منتظرا وسط احاديث الحرب الطائرة ذات اليمين وذات اليسار ان يتقدم الفكر السياسى بتحليل الموقف وتقديم الخيارات والبدايل المتعلقة بالمواجهة المنتظرة، ولكن ماحدث ان الكل كان مشغولا أكثر بالشماتة فى انهيار عملية السلام، وكشف «اوهام السلام» بأكثر من توفير الاسباب لتحقيق النصر فى الواقعة المقبلة ايا كان شكلها .وكان ذلك تخليا اخر عن المسئولية والواجب فى لحظة لازمة بالغة الخطورة على حاضر البلاد ومستقبل الوطن والامة.

على أية حال والقمة العربية لاتزال منعقدة فى القاهرة، فإن الواجب يفضينا ان نعيد الى الاذهان مرة اخرى مااعتقدنا فى صحته من قبل وهو ان توازن القوى العربى الاسرائيلى ليس مختلا كما يعتقد البعض، وأن القضية دائما هي كيف ندير توازن القوى ونستخدمه لخدمة هدف سياسى محدد، ويحدث ذلك فى المفاوضات، كما يحدث ساعة الازمة، كما يحدث فى حالة الصراع المسلح ايا كان شكله.

واذا كان هناك كثيرون مغرمون بالقوة العسكرية ، ولكنهم يتعاملون معها على طريقة جنرالات المقاهى، أو على طريقة قناة الجزيرة الفضائية، فان الارقام التي ينشرها المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن، او المحللين العسكريين المشهود لهم مثل **انتونى كوردسمان**، كلها تقول بتفوق عسكرى عربي ساحق على اسرائيل حتى اذا ما اخذنا فقط دول الطوق العربية ومعها مايعرف بالدول العربية المساندة وهى السعودية والعراق وليبيا.

فاسرائيل التى يبلغ ناتجها القومى الاجمالى حوالي ١٠٠مليار دولار لديها قوات نظامية قدرها ١٧٥ الف جندى، وقوات احتاطية قدرها ٤٣٠ جنديا، و٤٣٠٠ دبابة قتال رئيسية، و ١٠١٨٠ عربة مدرعة، و٦٦٥٠ قطعة مدفعية، و٤٧٤ طائرة قاذفة ومقاتلة، و١٣٧ طائرة هليوكبتر مسلحة، وثلاث غواصات متقدمة، و ٢١ زورقا مسلحا، وصواريخ من طراز جيركو ١ و ٢، واخيرا اسلحة نووية تقدر وفق اقل التقديرات بمائة رأس نووى.

علي الجانب العربي، فإن القوات المصرية والسورية التى تستند الى



ناتج قومي اجمالي يزيد على ١٥٠ مليار دولار تحقق تفوقا ملحوظا على اسرائيل في اكثر من مجال، فحجم القوات العاملة والاحتياطية يتعدى مليون ونصف المليون جندي والدبابات ٩٦٠٠ دبابة رئيسية ، والعربات المدرعة ٥٧٠٠، والمدفعية ٣٦٥٠ ،والطائرات المقاتلة والقاذفة ١١٧٤، وطائرات الهليكوبتر المسلحة ١٩٧ ، والغواصات سبعة ،والزوارق المسلحة ٧٣، وصواريخ من طراز سكود - بي وسكود بي - سي، بالاضافة الى قدرات كيماوية مختلفة. واذا ما اضفنا الى ذلك القدرات المخلفة للدول العربية الاخرى فإن التفوق العربي يرتفع ارتفاعا ملحوظا خاصة لو اضيفت له القدرات السعودية التي تصل الى أكثر من الف دبابة، و٣٣٨٠ عربة مدرعة، و٤٣٢ طائرة مقاتلة، وماهو اكثر من الفين من الصواريخ الصينية، والقدرات الليبية وفيها ٢٤٠٠ دبابة، و ١١٧٠ قطعة مدفعية، و١٧٥٠ عربة مدرعة، و٤٢٠ طائرة مقاتلة، و٥٢ طائرة هليوكبتر مسلحة، وغواصتان بالاضافة الى عدد غير معروف من الصواريخ.

هذا الفارق الهائل في القدرات الاسرائيلية لا يعوضه كثيرا الفارق في نوعية الاسلحة، فالحقيقة انه رغم ماهو معروف من ان إسرائيل تصنع وتحصل من الولايات المتحدة على اسلحة تبقي تفوقها النوعي، فإن هناك حقيقتين أخريين تتحديان ذلك اولهما أن الاستخدام الكثيف والجيد للكم ينقلب نوعا إذا ما أخذ في الاعتبار الحقائق الجيوستراتيجية الاسرائيلية، وثانيهما ان الدول العربية قد حصلتا بالفعل على نوعيات متقدمة من الأسلحة الأمريكية والغربية سواء علي مستوى المدرعات او السلاح الجوى، بل ان هناك اسلحة تملكها المملكة العربية السعودية مثل طائرت الأواكس لا توجد في الترسانة الاسرائيلية. كما أن التفوق النووي الاسرائيلي يتحداه أكثر من عامل أولها ان الدول العربية لديها اسلحة اخري للتدمير الشامل قد تعادل نسبيا مالدي اسرائيل خاصة اذا ما أخذ في الاعتبار حساسيتها الشديدة للخسائر البشرية، وثانيهما ان الصواريخ التقليدية العربية لديها تأثير غير قليل من هذا التوازن، وثالثها ان التجربة في حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحرب لبنان في كافة مراحلها، والانتفاضات الفلسطينية ، شهدت بأن السلاح النووي الاسرائيلي لا يمكن استخدامه على الأقل في حماية التوسعات الامبراطورية الاسرائيلية، وان كان مرجحا استخدامه في حال تعرض اسرائيل ضمن حدود ماقبل عام ١٩٦٧ للخطر.

الأرقام المجردة لتوازن القوى إذن تشهد بتفوق عربي واضح طالما ان المواجهة او الحرب سوف تظل في إطار تحرير الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ولكن الارقام المجردة لا تكفي وحدها للحديث عن توازن القوى في صالح العرب، فالادارة الجيدة لهذه الاسلحة في تناغم وتناسق، والتدريب عليها حتى تستخدم بكفاءة، تعد عنصرا هاما في حساب التوازن. هنا إيضا فإن المرجح ان الجيوش العربية قد أدركتها خلال العقود الثلاثة السابقة، وخلالها تعلمت كيفية إدارة معركة للإسلحة المشتركة في ارقى المعاهد العسكرية الغربية والشرقية، كما

تعلمت من تجارب حرب اكتوبر وحرب لبنان وحرب الخليج، وأخيرا لأنها تعلمت الكثير من خلال المناورات المشتركة مع أرقى الجيوش العربية.

ولكن كل ذلك لايعنى ان كل الامور جيدة على الجانب العربى، فعلى الأقل هناك مشكلتان رئيسيتان تفيدان حركة الجيوش العربية وفى تحديد توازنها مع اسرائيل، **أولها** أن حركتها لا يحكمها الصراع العربى الإسرائيلى فقط، فالجيش السعودى على سبيل المثال عينه تقع ايضا علي الأوضاع الاستراتيجية فى الخليج حيث لايزال التخوف من ايران والعراق واضحا، وهكذا الحال مع جيوش عربية أخرى لها توتراتها وتخوفاتها فى إطارها الاقليمي. **وثانيهما** ان الدول العربية عامة مستهلكة للقوة وليست منتجة لها. وبينما على الدول العربية ان تستورد سلاحها من دول حليفة لاسرائيل مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، او من دول لها علاقاتها التى تتحسن بسرعة مع اسرائيل ايضا مثل روسيا والصين ، فإن اسرائيل ليست منتجة فقط للسلاح بل انها ايضا شريكة في انتاج بعضه مع الولايات المتحدة التى على الأرجح سوف تقيد صادرات السلاح للدول العربية ساعة حدوث اشتباكات مسلحة.

هذين القيدين على قدر كبير من الاهمية لأن **أولهما** يشتت الجانب العربي من التوازن عبر جبهات متعددة، **وثانيهما** يعنى أن القدرة العربية على المواجهة سوف تكون محكومة بمقدار المخزون العربى من الذخائر والأسلحة وقطع الغيار. وإذا كان القيد **الاول** يمكن علاجه بتحسين الاوضاع بين الدول العربية خاصة بين السعودية والعراق، وبين الدول العربية وايران، فإن القيد **الثانى** لايحتاج اقل من وقت طويل لتطوير البنية الصناعية والانتاجية والتكنولوجية العربية. ولكن هذين القيدين يوازنهما قيود اخرى على الجانب الاسرائيلى تتمثل فى مساحة محدودة، وتركز سكانى كبير، والاكثر أهمية تواجدعربي كبير يصل الى خمس السكان اثبتت الأحداث الأخيرة ان هويته العربية لم تتأثر رغم كل محاولات الاستيعاب والتطبيع والتطويع عبر اكثر من نصف قرن أهملها فيه الجانب العربى تحت وهم أن أية علاقة معه تعنى التطبيع مع إسرائيل.

إذا حسبنا كل هذه العناصر مجتمعة فإنها تشير الي ان الكفة ليست حاسمة فى صالح اسرائيل، كما كان يعتقد كثيرون، وكان ذلك دو الحال فى زمن المفاوضات، كما هو الحال الآن فى زمن الازمة، وسوف يظل الحال كذلك اذا انتهت الازمة حربا او سلما. هذا التوازن مطروح الآن علي القمة العربية تستخدمه وتوظفه كما تشاء وفق استراتيجية متكاملة يصير فيها السلاح ، والبترول، والانتفاضة، والتطبيع، والعلاقات الدبلوماسية، أدوات تستخدم في تحقيق أهداف سياسية بعينها، وهى في هذه الحالة تحرير الأراضى العربية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

فكر الازمة!!

فى الساعة السابعة إلا خمس دقائق من صباح الثامن من يونيو ١٩٦٧ ذهب الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى الرئيس جمال عبدالناصر فى منزله لكى يتداول معه فى خطاب التنحى عن السلطة، وفى محاولة للتخفيف من هول الصدمة قال الأستاذ للرئيس «إن المقادير تصيب الناس أحيانا بما لم يتحسبوا له، ولكن المهم هو كيف يتصرف الناس بعد أن تضربهم المقادير؟» وجاء رد الرئيس للأستاذ فى أسى عميق «ما يؤلمنى أن المقادير لم تكن هى التى ضربتنا، نحن ضربنا أنفسنا».

وبغض النظر عن هذه اللحظة التراجيدية من التاريخ العربى وخصوصيتها الشديدة، والتى أوردها الأستاذ فى مجلة «وجهات نظر» عدد أغسطس الماضى، فإن العبارات المتبادلة بين المفكر وصانع القرار لخصت فى إيجاز مثير التجربة العربية خلال نصف القرن الماضى، أو أكثر قليلا، حيث جرى الصراع العربى، الإسرائيلى فى مساره المعروف.

ومنذ بدأت الأزمة الراهنة فى مسار الصراع منذ زيارة شارون المشئومة للأماكن المقدسة الإسلامية، وما تبعها من انتفاضة فلسطينية باسلة، وانتفاضة عربية وإسلامية عارمة ممتدة من المغرب حتى إندونيسيا، بدا أن المقادير تواجهنا مرة أخرى بموقف يتعرض فيه الشعب الفلسطينى والحقوق الفلسطينية والعربية لخطر بالغ، يتوقف اجتيازه بنجاح على قدراتنا لمواجهتها والتحسب لما يأتى بعدها، بحيث لا نضرب أنفسنا مرة أخرى. هو موقف إذن بقدر ما فيه من غضب وانفعال تغذيها الأحداث وحركة الجماهير، فإنه موقف للحكمة والرشد، وهى المهمة التى تقع على عاتق ليس فقط الساسة وصناع القرار، وإنما أيضا على عاتق المفكرين والمثقفين الذين لا تصير وظيفتهم فقط الاستجابة إلى مشاعر الجماهير ولكن تحويلها إلى خيارات وبدائل، ومسارات للعمل، وطاقات للحركة، وليس المزايدة عليها، والدفع بها إلى تلك الحالة التى وصفها الرئيس الخالد بضرب أنفسنا.

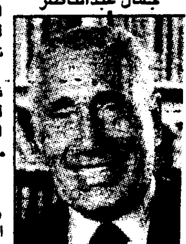
وفيما عدا قلة نادرة من الكتاب، كان الوحيد الذى بدا ثابتا فى معسكر الحكمة، وبشجاعة نادرة هذه الأيام كان الرئيس حسنى مبارك، فوسط احتفالاته بأكبر الحروب التى عرفها العرب فى العصر الحديث، خرج فى حديث إلى أجهزة الإعلام يتحدث عن ضرورة استبعاد الحرب كاحتمال فى الموقف الراهن، نظرا لما يعرفه ويعرفه الجميع من تكاليفها، ولكن الحديث كله ضاع وسط تسابق على من يجعل الحرب هدفا، وفجأة سقط كل ما كنا نسمع عنه فى الماضى من اختلالات فى توازن القوى تمنع المفاوضين العرب من الحصول على تسوية عادلة فى عملية السلام التى تلفظ أنفاسها. وفجأة أيضا نسى الجميع ما كانوا يتحدثون عنه بإصرار بالغ عن فساد الحكومات العربية، وعدم كفاءة بيروقراطيتها، وتخلف المجتمعات، وتواضع مستويات التعليم، وضعف الاقتصاد، واندفع الجميع يطالب هؤلاء جميعا بالانطلاق نحو الحرب، وحتى عندما أعلنت السعودية بوضوح كامل أنها لن تستخدم سلاح النفط مر مرور الكرام وكأن أحدا لا يريد إفساد لحظة الحماس بحسابات مرهقة.

ومرة أخرى كان الرئيس مبارك وحده من بين الساسة ومعظم الكتاب هو الذى دخل على الخط لكى يذكر الجميع بما لم يعد أحد قادرا على تذكره، وفى حديث صحفى مع الأستاذ محفوظ الأنصارى قال بالحرف الواحد: «علينا أن نعرف جيدا أن الحرب ليست قرارا عاطفيا أو انفعاليا ويجب ألا تكون. علينا أن نعرف جيدا أن الحرب لا تحل مشكلة ولا تنهى نزاعا. نحن نعرف الحرب وخضنا غمارها فى عدة حروب.. إنها حساب دقيق وتقدير شامل للموقف.. علينا أن نعرف كذلك أن الحرب هى تحريك لأوضاع معقدة، وهى بالنتيجة تدفع بالأطراف إلى مائدة التفاوض، وهذا ما هو واقع بالفعل.. لقد خاض الفلسطينيون معاركهم وانتفاضاتهم واتجه الجميع إلى موائد التفاوض، وما يجرى هو تقدم إلى الأمام فى بعض الجوانب وانتكاسة فى البعض الآخر.. الواجب الاستمرار ومواصلة العمل حتى نستعيد جميع الحقوق الفلسطينية والعربية، وعلى كل الجبهات وألا نسمح بتبديد ما تحقق لحسابات غير عربية أو بسبب الغضب والانفعالات العاطفية. مرة أخرى الحرب لا تحسم قضية ولنتذكر تجربتنا فى حرب أكتوبر ٧٣، وما بعدها فهى التى حركت الوضع وفتحت طريق التفاوض.. التفاوض الذى قاد إلى استعادة كل شبر من أرض مصر». وتكرر هذا الحديث أكثر من مرة بعد ذلك فى مقابلات صحفية وتليفزيونية، ولم يكن الرئيس فى ذلك غائبا عن مقتضيات اللحظة، ولا المشاعر الغاضبة التى تتملك الجماهير والقادة، ولا كان ممن يتقاعسون عن العمل الشاق، والحركة اللازمة لرفع العنت عن الشعب الفلسطينى، ولا استعادة الحقوق العربية المشروعة، وإنما يتحسب لمقادير أخرى أكثر خطورة، ويحرص كل الحرص على ألا يتكرر مرة أخرى فى التاريخ المصرى ضرب أنفسنا بأنفسنا.





جمال عبدالناصر



حسنين هيكل

كان هذا هو حديث السلام والحكمة للرئيس مبارك، وهو حديث يتحدث عن تجربة، وعن طريق لاستعادة الحقوق، ولكنه جاء للأسف فى زمن حديث الجميع عن الحرب، وفى الحقيقة أنه لم يمر فقط على المصريين والعرب وخاصة رجال السياسة والصحافة والإعلام منهم، بل مر أيضا على الإسرائيليين الذى كان قطار الحرب لديهم يصل إلى سرعته القصوى، وبدلا من ابتعاد باراك عن شارون الذى كان وجوده فى الأماكن المقدسة الإسلامية سببا فى انهيار كل شىء وانطلاق المشاعر والعواطف بلا ضوابط أو قيود، اقترب منه أكثر لتشكيل حكومة وحدة وطنية يعرف الجميع أنها سوف تكون قبلة الموت لأى حديث جدى عن المفاوضات والسلام والتعايش والمصالحة التاريخية، وبدلا من سحب القوات الإسرائيلية بعيدا عن التجمعات السكانية الفلسطينية تقدمت القوات بقربها أكثر وصارت أكثر عنفا ووحشية. وهكذا وصل القطاران العربى والإسرائيلى إلى نقطة الصدام والمواجهة، ورغم محاولة قمة شرم الشيخ لنزع فتيل الأزمة إلا أن نتائجها كانت أقل بكثير مما توقعت الشعوب، وبعد فترة قصيرة من وضع نتائجها موضوع الاختبار ظهر أنها كانت أقل كثيرا من حبر على ورق، فقد استمرت عمليات الاعتداء على الفلسطينيين وباتت الأمة كلها موضع امتحان حاسم للتعامل مع مقادير تحتج للتحسب والحساب، بقدر الاستعداد للتضحية والفداء.

والحقيقة أن البدائل العربية كانت كثيرة سياسية ودبلوماسية واقتصادية، بعضها أتى من توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل والذى هو ليس كما يعتقد الكثيرون مختلا لمصلحة الأخيرة، والآخر يأتى من أوضاع دولية ومتغيرات عالمية كثير منها لا يجرى لمصلحة إسرائيل، والثالث يكون نتيجة عملية السلام حين خلقت أرصدة إذا ما استخدمت بحصافة لكان لها تأثير كبير لخدمة الهدف العربى فى التحرير، إذا ما توجهت فى الوقت المناسب إلى العنوان المناسب. ولكن كل ذلك كان يحتاج إلى كثير من الفكر والدراسة والترتيب، ولكن مادار فى الفكر العربى خلال الأسابيع القليلة الماضية كان بعيدا تماما عن ذلك، وتصور البعض أن بمقدوره إدارة الأزمة من خلال الإعلام والتليفزيون، باستنفاد كل الأرصدة والإمكانات فى خطوة واحدة وبعدها لا يصير بعد ذلك إلا المواجهة والحرب.

لم يكن هناك الكثير من التحسب للأقدار، ولا كثير من الدفع لضرب أنفسنا، ولا كثير من الحساب للأرصدة وكيفية استخدامها، ولا كثير من النفس الطويل لمعركة طويلة وممتدة، والمدهش أن من تحدث عن أى من ذلك صار مهادنا «ووقوعيا» وعاجزا عن الاستجابة لمشاعر الجماهير. والمدهش أكثر كان استخدام هذه المشاعر الواجبة والمشروعة لإيجاد تناقض بين القادة والجماهير، والوصول إلى حالة الثورة التى يتصور البعض أن فيها الحل الناجع لكل مشكلاتنا رغم تاريخ طويل من التعامل مع الثورة والثوار، وعلى الطريق كان كثيرون على استعداد لكى يلقوا من النافذة كل الحديث عن التطور الديمقراطى والانتقال السلمى للسلطة، وصمت الجميع عن عمليات للتخريب والتدمير وتعاملوا معها كأنها شرارات الثورة الأولى، وتطوع كثيرون بإيجاد قوائمهم الخاصة للمقاطعة والمهاجمة دون عودة حتى لمكتب المقاطعة العربية باعتبارها المرجع الذى يدرس كل حالة على أسس علمية، وليس حسب الميول والضغائن والمصالح الشخصية.

وباختصار كانت الأزمة تولد فكرها الخاص الذى لا يتحسب لمقادير، ولا يتعرف على سبل التصرف بعدها، ولا يميز بين مواجهة المقادير والانتصار عليها، وما بين ضرب الخصوم وضرب أنفسنا. رحم الله الرئيس الخالد جمال عبدالناصر.

د.عبدالمنعم سعيد

الناصر صلاح الدين

في أوج الأزمة الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتي بدأت إثر اقتحام اريل شارون للأماكن المقدسة الإسلامية في القدس والتي تبعتها الانتفاضة الفلسطينية ثم العربية والعمليات الوحشية الإسرائيلية في مواجهة المدنيين والأطفال، قام التليفزيون المصري بعرض فيلم الناصر صلاح الدين الذي أخرجه يوسف شاهين في الستينيات ربما بسبب الأحداث الدامية في الأراضي المحتلة، وربما بسبب ذكرى حرب أكتوبر المجيدة، وربما بسبب أن القدس أو أورشاليم صارت على رأس قائمة الأعمال العربية منذ أن أخفقت قمة كامب ديفيد في شهر يوليو الماضي بسبب رفض الرئيس عرفات القبول بالسيادة الإسرائيلية على زهرة المدائن، أو لكل هذه الأسباب مجتمعة. الأمر المهم أنها ربما كانت المرة العاشرة التي يشاهد فيها المتفرجون هذا الفيلم، وعلى الأرجح أنها لن تكون الأخيرة، فالأعمال الفنية العظيمة لا يملك الإنسان تجاهها إلا المشاهدة تلو المشاهدة، وفي كل مرة يكتشف فيها أبعادا وقيما جديدة.

وبالنسبة لي فإنني لم أكن أبدا متيقنا من مطابقة وقائع الرواية السينمائية على الحقائق التاريخية، وعلى الأرجح أن بعضا منها من وحي الخيال، على الأقل بالنسبة لقصة الحب التي نشبت بين عيسى العوام (صلاح ذو الفقار)، أحد قادة صلاح الدين (أحمد مظهر)، ولويز (نادية لطفي)، وهي واحدة من الفرسان الصليبيين المقربين من ريتشارد قلب الأسد (حمدي غيث). ولكن القصة رغم عدم رجحانها تاريخيا عرضت خلال الستينيات حينما كان المد العربي الثوري هو المسيطر على الساحة السياسية العربية ومع ذلك لم يستنكرها أحد آنذاك، أو الآن، باعتبارها تمثل حالة حارة «للتطبيع» مع الأعداء في زمن الحرب، وبقي من القصة أنها كانت من جانب تشير إلى دور المسيحيين العرب في مقاومة العدوان الخارجي، وإلى نوع من السماحة العربية والإسلامية التي ظهرت من مباركة الناصر صلاح الدين لهذا الحب.

ولكن بعيدا عن الأحداث اللاتاريخية في الفيلم، فإنه من المرجح أن مخرجا بوزن يوسف شاهين لابد أنه راجع الأحداث التاريخية مع المؤرخين خاصة بالنسبة للوقائع الأساسية والتي بدأت بمشهد فاجع ودموي عندما اعتدى الصليبيون على قافلة للحجاج المسلمين في مذبحة كانت تكفي بلغة أيامنا لتحقيق المظاهرات الكبرى في الأراضي العربية من المحيط إلى الخليج ولربما شغلت المحطات الفضائية العربية أسابيع عدة تلعن فيها الحكام العرب والمعايير المزدوجة الغربية. ولكن الناصر صلاح الدين كانت له طريقة أخرى غير التي تعرفها في أيامنا في التعامل مع الحدث الجلل، فقد بدأ بتوحيد الملوك والأمراء وإعداد عناصر القوة والتسلح بالعلم العسكري الذي منحه معركة مظفرة في حطين استعاد بعدها القدس مرة أخرى إلى حوزة المسلمين، وعندما كان عليه أن يواجه بعد ذلك الجحافل الصليبية بقيادة ريتشارد قلب الأسد، كان عليه أن يواجه أثقال ودروع الفروسية الأوروبية بخفة الفرسان العرب بعد تحررهم من الدروع فانتصر عليهم مرة أخرى، وباختصار كان الناصر يعرف كيف يدير توازن القوى العسكري بحصافة وحكمة.

في تلك الأيام كانت الفجوة التكنولوجية بين الغرب والعرب ليست بحجمها هذه الأيام، بل إن العرب كانوا هم الأكثر تحضرا وتقدما في مجالات كثيرة. ولكن الجيوش الصليبية جاءت ومعها اختراع جديد لم يعرفه العرب آنذاك ممثلا في الأبراج المغلفة باللباد الذي يستعصي على الأسهم النارية، وتتيح القدرة على اقتحام القلاع والحصون وسقطت

عسقلان بسببه فى يد الأعداء. هنا نجد صلاح الدين يرجع إلى العلماء ووجد فى «الدمشقى» ضالته لكى يخترع سائلا تغمس فيه السهام قبل إشعالها فتحرق اللباد والأبراج، وتنجح فى صد العدوان على القدس وتجعله ينتصر فى المعركة الأخيرة فى الفيلم وفى حياته. لم يقابل الناصر التفوق التكنولوجى الصليبى بالفهلوة أو بالهتاف أو بالحماسة والعاطفة، وإنما بالعلم والاختراع والتفوق.

ولكن قدرات صلاح الدين لم تتوقف على القدرة على إدارة توازن القوى، واستنفار ما استطاع من قوة، والاعتماد على العلم والعلماء مع الفرسان والمحاربين، وإنما كانت فى قدرته على إدارة الحوار والتواصل مع العدو حتى فى ابشع لحظات العدوان، فهو لم يتحرج من الذهاب إلى ملوك وامراء الصليبيين للعمل من اجل تجنب الحرب، ولم يمانع فى استمرار الهدنة رغم قيام الصليبيين بقتل سبعين من الأسرى المسلمين لأنه راى ان ذلك تم من قبل القوى المتعصبة والمتشددة من الأعداء، فقد كان لديه من البصيرة التى ترى انه حتى لو ارتدى الجميع رداء الصليب فإنه تحت الاردية توجد درجات مختلفة، والوان متعددة، من التشدد والتعصب، ولذلك لم يجد غضاضة فى ان يرسل اخاه الملك العادل لكى يدعو ريتشارد قلب الأسد إلى الحج فى بيت المقدس، بل إنه لم يتردد فى ان يذهب بنفسه لعلاجه بعد ان رماه واحد من فرسان المعبد بسهم مسموم، وهو حادث تاريخى ظل مضربا للامثال على الشهامة والفروسية فى التاريخ العربى والاوروبى على حد سواء. وكان صلاح الدين فى كل الأحوال حريصا على ان يبنى الجسور مع من جاءه من الرسل، ومن وقع فى اسره من الجنود الصليبيين، فقد كان يدرك ان المعركة لا تجرى فقط بين السيوف والنصال ولكنها تجرى ايضا بين العقول والقلوب.

كان الناصر صلاح الدين يقدم باختصار مشروعا لرد العدوان وتحرير الأرض له جناحان، جناح للمقاومة لا يلين فى الحقوق الأساسية، ويعد العدة ويحسب الحسابات الدقيقة، وكان لديه ما يكفى من الحزم والعزم لفعل ذلك بشجاعة وجسارة. وكان لديه جناح اخر للحوار ومشروع للسلام يعرضه بإلحاح وإصرار، وفى سبيله كان على استعداد لكظم غيظه، وابتلاع الامه. وربما كان الاهم أن ملك المسلمين كان لديه مشروع حضارى وأخلاقى أكثر من ذلك كله، فقد كان يقينه أن المنتصر الحق هو الذى ينتصر على شهوات الذات ونزعاتها الأنانية، وبقدر ما يتفوق على الخصم بالنبل والإنسانية، كتب له النصر المبين، وكان ذلك واضحا للغاية فى ذلك الحوار الأخاذ بين صلاح الدين وأخيه الملك العادل عندما جاءه الأخير بعرض ملوك صليبيين كانوا على استعداد لخيانة قلب الأسد وترك القدس مقابل أن يترك لهم الكرك وعسقلان وعكا وإمارات أخرى، وكان العرض مغريا، ويشير إلى تفكك الجبهة الصليبية، كما أن الحرب خدعة كما قال الملك العادل، ولكن صلاح الدين رفض لانه لا يقبل نصرا يقوم على الخيانة.

هذه الأحداث ربما ليست مطابقة تماما للوقائع التاريخية بل بعض منها، ومن المؤكد ان المشابهة بعيدة فى أجزاء كثيرة عما يجرى فى هذه الأيام، ولكنها على أى الأحوال جديرة بالتأمل!!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٣٠ اكتوبر ٢٠٠٠

أزمة الفكر!

لابد ان كل من بيده صنع القرار في مصر قد شعر بوحشة هائلة خلال الأسابيع القليلة الماضية، فاتخاذ القرار بطبعه عملية موحشة وبالغة التعقيد والتركيب، وهي في النهاية بعد مرورها في ظروف متداخلة كثيرة تنتهي عند مجموعة صغيرة من الاشخاص او القائد السياسي وحده، عليهم تحمل المسئولية، وعندما يحدث ذلك في وقت ازمة سياسية عميقة مثل تلك التي تصاعدت منذ الاقتحام المشئوم لإرييل شارون «رئيس حزب الليكود الإسرائيلي» للمواقع الإسلامية في القدس وماتبعها من انفجار المقاومة الفلسطينية، ثم الشارع العربي، واجتماعات القمة الدولية في شرم الشيخ والقمة العربية في القاهرة ومع حدوث ذلك، فإن الحفاظ على العقل والحكمة في مواجهة الموقف يصير معجزة حقيقية.

أما اذا حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه مصر تسعى للخروج من أزمة الركود التي استمرت طوال العام، وتصحيح مسار عملية الاصلاح الاقتصادي وعودتها الى مسارها مرة أخرى، ومع هذا التزامن تجرى اكبر عملية اصلاح سياسي بإجراء انتخابات مجلس الشعب لأول مرة تحت اشراف قضائي كامل، مع انفتاح اعلامي لم يسبق له مثيل في الحياة السياسية المصرية، وتجربة إجراء الانتخابات على مدى ثلاثة اسابيع بكل ما يتبع ذلك من توترات بعضها متوقع وبعضها غير متوقع، فان صانع القرار يصبح امام حزمة معقدة من الاعتبارات الداخلية والخارجية غير معتادة وربما ليس لها مثيل.

ولكن وحشة صنع القرار تتحول الى محنة حقيقية عندما تتخلى النخبة السياسية والفكرية في البلاد عن واجباتها ومسئولياتها ولاتقدم اية افكار تحقق المصالح العليا للوطن، ويمكن لمن يتخذ القرار ان يركن اليها ويستعين بها في لحظة غير عادية وممتلئة بالمفاجآت والضغوط وتختفي فيها كل عناصر اليقين وحتى لايسيء احد الفهم، فليس مطلوبا أبدا من نخبة سياسية وفكرية مستقلة ان تتبع صانع القرار فيما يذهب إليه ومن حقها ان تعبر عن نفسها وفق ماتراه من أراء ورؤى، ولكن هذا أمر وطرح كلمات حماسية وعبارات فضفاضة يغيب فيها تماما اية بدائل واختيارات لها صلة بالواقع وبالطاقات والقدرات أمر اخر، وهذا يعني عملية هروب الى اللغة واحلالها محل السياسة.

وفي اى مجتمع يريد ان يكون ديموقراطيا فإنه بدوره يتحمل مسئوليات ثقيلة، وعندما يواجه ازمة كبيرة مثل التي نواجهها، فإن الكلمات تصبح موزونة تماما ولا يمكن في هذه الحالة ان نسقط تماما كل الاعتبارات الداخلية من الحسبان، وكأن الداخل والخارج عالمان منفصلان يجرى واحد منهما على الأرض، والثاني في السماء السابعة، فلا احد وسط حالة الحماس التي عشناها ذكر شيئا عما نفعله في الداخل ليتناسب مع حالة الاندفاع نحو الصراع والحرب وهل ترفع الضرائب حتى نستعد للمواجهة المقبلة، أم نوقف الاستثمارات الضخمة الحالية الموجهة الى سيناء تحسبا لظروف صعبة؟!

ماجرى فعليا أن النخبة السياسية والفكرية انقسمت في حديثها الى ثلاثة انواع من الخطاب.. أولها كان خطاب الولولة ولطم الخدود، وكان للجماعة التي تبنت هذا الخطاب كل الحق في ذلك بعد الهجمات البربرية الإسرائيلية على المدنيين والأطفال وبعد ما شاهدته على شاشات التليفزيون من سقوط للشهداء والجرحى، ولكن اللحظات العصيبة كانت تدفع لما هو أكثر من رد الفعل وتدعو الى ضرورة التعمق في المأساة العربية التي جعلت من والد الشهيد محمد الدرة الذي خطف قلوبنا جميعا في محنته يعمل في إسرائيل أربعة عشر عاما كاملة، لم يخفق فيها قلب في الأمة الخالدة الا بعد ان راح يحاول حماية طفله بجسده دون جدوى.. أربعة عشر عاما لم يغضب فيها احد لأن أهلنا في فلسطين لم يجدوا مكانا اخر يعملون فيه إلا في إسرائيل. إما لأن بقية العرب أرادوا التخلص منهم، أو لأنهم خافوا الاتصال بهم خوفا من الاتهام بالتطبيع، أو لأن الفلسطيني لايكتسب قيمة خاصة إلا وهو شهيد، وبنفس الطريقة لم تدمع عين واحدة على تلك السيدة - التي وقفت وقت الصدام والانتفاضة والاشتباك والفورة القومية الكبرى - تطلب من الجنود الإسرائيليين السماح لها بالعبور الى إسرائيل للعمل فيها لأنها تعول عشرة أطفال مات والدهم، وبعد رفض الإسرائيليين، أصيبت بسكتة قلبية ودخلت في عداد شهداء الموقف الأليم.



محمد الدرة

الجماعة الثانية كانت جماعة خطاب «ألم نقل لكم!» أو جماعة خطاب «أوهام السلام» والتي باتت قضيتها الأساسية تأكيد ان عملية السلام لم تكن سوى وهم كامل وكأنهم لم يقدر لهم ولو مرة واحدة مشاهدة سيناء ومايجرى فيها من زراعة وصناعة وسياحة وخطوط مواصلات وسكك حديدية وبشر يغزون الصحراء وهؤلاء وخطابهم لم يكن مفهوما أبدا النقطة التي يريدون الوصول اليها بعد إثبات أن ماجرى طوال ربع القرن الماضي لم يكن سوى سراب، وهل المطلوب ان نسلم سيناء مرة أخرى لإسرائيل حتى يمكن تحريرها بالقوة المسلحة على طريقة حزب الله التي لم تعد هناك طريقة غيرها للتحرير على كل الجبهات ماعدا الجبهة السورية، أم ان المرجو هو أن نعيد ياسر عرفات ورفاقه مرة اخرى الى تونس حتى تأخذ الانتفاضة حريتها في التحرير؟

الجماعة الثالثة انكرت تماما في خطابها ان هناك وضعا جديدا نجم عن الازمة المتصاعدة والمنذرة فالمفكرون هنا رأوا أنه لايوجد جديد تحت الشمس وأن عملية السلام تعرضت من قبل لأزمات كثيرة حدثت مع استبعاد ٤٠٠ من أنصار حماس الى جنوب لبنان، وبعد مذبحة الحرم الإبراهيمي، ومجزرة عناقيد الغضب في قانا واحداث القتل الجماعي بعد فتح النفق من قبل نتانياهو تحت حائط البراق، وهكذا فإن كل مافي الأمر هو اننا أمام أزمة اخرى قد تكون اكبر قليلا بفعل انها تجرى في اطار المفاوضات التي اقتربت من لحظة النهاية، وكل طرف يريد تحسين مواقعه ومكاسبه، بإظهار العين الحمراء للطرف الآخر.

الجماعات الثلاث في خطابها السياسي والفكري تجنبت تماما ان تحدد المصالح المصرية العليا، والطرق والسبل السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية اذا لزم الأمر الموصلة اليها. ولم يصل اى منها الى تحديد الأعباء التي علينا ان نتحملها وتلك التي على الاخرين ان يتحملوها معنا على كل هذه الطرق مجتمعة، بل وبشكل مابات على مصر ان تتحمل المسئولية وحدها، واستسلم كثير من المثقفين المصريين لادعاءات المحطات الفضائية العربية التي راحت تلعن طريقنا منذ حرب أكتوبر حتى هذه اللحظة، كما ابتلعوا في هدوء الحجة التي ترى ان التحرير سوف يتم بمجرد سحب السفير المصري من تل أبيب وكلما اتخذت مصر خطوة لمساعدة الشعب الفلسطيني في محنته القائمة راح كورس مصري متكامل يعزف نفس النغمة التي ترددها محطات تليفزيون دول لم تحارب في تاريخها مرة واحدة، وعندما خاضت اشتباكا مع دولة عربية اخرى سقط ثلاثة من الضحايا كان واحد منهم مصريا، فمؤتمر قمة شرم الشيخ جاء لكي يجهض القمة العربية، والقمة العربية جاءت لكي تجهض الانتفاضة. الحقيقة أن أزمة الفكر لم تكن في الاستجابة أو عدم الاستجابة للدعاية العربية التي راحت تخوض حروبا على الهواء بعد الإطاحة بالنظم العربية الحاكمة وتولى نظم جديدة جماهيرية وثورية ونقية مكانها، وإنما لأننا نعرف من تجربتنا الطويلة ما يجعلنا مؤهلين لكي نأخذ الحكمة من أطرافها، ونقدم للدولة والمجتمع خيارات وبدائل، تحقق أهدافنا المشروعة، وتحمى جبهتنا الداخلية وتحافظ على مصالحنا العليا، والأهم من ذلك كله ان تبقى وطننا سائرا على طريق التنمية والتقدم.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ اكـتوبـر ٢٠٠٠

الفضائيات العربية.. تأملات واجبة!

يوما بعد يوم باتت المحطات التليفزيونية العربية فاعلا رئيسيا فى الحياة السياسية والفكرية العربية ، ولا تكاد تنشب قضية عربية واحدة إلا ونجد البرامج المختلفة تتناولها ، وتقفز بها كل حدب وصوب فى برامج مختلفة الأشكال ، حتى أنها خطفت فى كثير من الأحيان أضواء «**النجومية**» من فاعلين رئيسيين جرى الحال على أنهم المؤثرون والمحددون لمستقبل الأمة مثل : قادة الأحزاب القومية والقطرية ، والوزراء وما شابههم من أصحاب السلطة والنفوذ، وحتى رجال المال والاقتصاد، ووصل الأمر إلى أهل الفن والأدب الذين كانت لهم فى القصة رواية وفى الشعر قصيدة. نجوم العرب الجدد فى بداية القرن الحادى والعشرين هم أبطال المحطات الفضائية وما يقدمونه من برامج حوارية، وتغطيات صحفية، وزوايا إخبارية، وكلها لا تجد مثيلا لها فى العالم المتقدم أو المتخلف على السواء، ففى العالم المتقدم فإن مثل هذه المحطات دورها هو الكشف والتحليل وتقديم وجهات النظر المختلفة، وفى العالم المتخلف فإنها تقدم ساعات محدودة للدفاع عن آخر من يمسك بزمام السلطة ولكنها فى الحالتين لا تطمح الى أن تدير العملية السياسية بأكملها، وتتخذ القرار السياسى والاقتصادى بعيدًا عن المواطنين والمؤسسات والسلطة العامة.

وباختصار تبنت هذه المحطات ما اعتقدت أنه الرأى العام، وبات من حقها بعد ذلك التحدث باسم الجماهير، ومادام من حقها التحدث باسم الجماهير والشعوب فقد بات من حقها أيضا أن تتخذ القرارات وتدير الأزمات، وتعبئ الشارع ، وتقود الجيوش العربية لتحرير المقدسات، وكل ذلك على الهواء!

البداية كانت فى التسعينيات عندما وجد العرب تكنولوجيا الأقمار الصناعية حلما جديدا لتحقيق الوحدة العربية، ومن خلاله يمكن ربط أقطار الأمة ذات

الرسالة الخالدة واللغة الواحدة من خلال البث المباشر وباللغة العربية لساحة ممتدة من المحيط إلى الخليج. ولكن .. وبعد عقد من هذه الاحلام، وحتى عندما تم اطلاق أول قمر صناعي عربي **«عربسات»** بات واضحا أن لكل دولة مقصدا وقناة وقيما تريد نشرها ولا تقبل فيها مقاسمة أو مناصفة، ومن ثم بات القمر محطة إطلاق إضافية لطائفة متنوعة من الدعايات عن سياسات الدول والأقطار، وعلى أى الأحوال فإن القمر كان مثله مثل المطبعة والبرق والمذياع والتليفزيون ، حتى الكمبيوتر والإنترنت .. وغيرها من وسائل الاتصال التى عرفتها الأمة خلال القرنين الماضيين .. كانت كلها مخترعات نشأت فى بيئات أخرى ، وجرى زرعها فى التربة العربية لكى تنتج نتاجا خاصا ذا مذاق غريب.

ولكن **«عربسات»** والأحلام حولها كانت محطة قصيرة العمر، ومع التسعينيات لم تعد طاقته قادرة على استيعاب قدرة العرب على الكلام، ومع انطلاق أجيال جديدة منه انطلقت أقمار قطرية أخرى لم تكن مهمتها الاستشعار عن بعد، أو البحث فى أمور الطقس أو الأراضى الخصبة كما هو الحال فى بلدان أخرى، بل كانت مهمتها الأساسية البث على مدار أربع وعشرين ساعة ما يكفى شهية شرهة للأخبار والسياسات التى تجد وسيلة للمشاركة فيها فى بلادها فوجدت فى الفضائيات ما يسد النقص ويحل العقدة.

وفى الحقيقة أن البداية العملية للمحطات الفضائية العربية جاءت من الخارج ومن بريطانيا دون كل الأقطار عندما بدأت محطة الـ MBC بثها من لندن، ثم تبعتها شبكتا الـ ORBIT والـ ART ، وكلها اعتمدت على قاعد للانطلاق من لندن وروما، وحتى عندما نقلت بعض برامجها للإنتاج من القاهرة أو بيروت فإنها أبقت على قواعدها الأساسية فى بلاد الغرب حيث الحرية والديمقراطية التى كان على هذه المحطات بعد ذلك انتقادها بضراوة لتأكيد الخصوصية العربية فى ضرورة غيابها ، نظرا لوجود ما هو أهم من القضايا المصيرية على الساحة العربية ، ولكن هذا الانطلاق من القواعد الغربية ما لبث أن انتقل إلى العالم العربى ذاته، وكان هذا الانتقال حرفيا عندما قامت دولة قطر باستيراد طاقم كامل كانت محطة الـ BBC البريطانية قد استخدمته فى محطة ناطقة باللغة العربية بمساعدة مالية من المملكة العربية السعودية، وجاء هذا الطاقم بكامله لكى ينشىء قناة «الجزيرة» . وكانت هذه القناة ثورة بكل المقاييس على الأصول التى جاءت منها والتى تعرف الحياد والموضوعية والمعرفة الحقة للفارق بين الصحافة والسياسة فى الوظيفة والفن والأسلوب والوسائل المشروعية، وعلى البيئة التى زرعت فيها والتى لم تكن تعرف إلا أدوات بدائية ومملة للإعلام والصحافة التليفزيونية.

وللحق فإن محطة الجزيرة احدثت فورة كبيرة فى الاعلام العربى كله مدت اثارها لكل انواع الاعلام الحكومى والتقليدى الذى كان قد ترك مكانه منذ وقت طويل للاذاعة البريطانية ومحطات امريكا ومونت كارلو الاذاعية ، ومنذ التسعينيات لمحطتي الـ C.N.N والـ B.B.C والمحطات

التليفزيونية الاوروبية المختلفة لكي يبحث فيها المواطن العربي عن الحقيقة. وبشكل ماوجدت كل المحطات الحكومية وغير الحكومية نفسها خارج المنافسة

سالم تجار المحطة الجديدة في برامجها ، وتحاكيها في اساليبها وبرامجها التي كانت في الاصل صورا مشوهة للبرامج الغربية الرئيسية. ولما كانت درجات الحرية المتاحة في كل دولة لها حدودها ونواهيها، وكانت الكفاءات الفنية لها قدراتها وطاقاتها المعلومة، فقد تراكمت درجات مختلفة من التشويه الذى اسفر في النهاية عن حالة زاعقة ومرهقة من المزايدة السياسية والفكرية.

صحيح أن الفضائيات العربية وسعت إلى حد كبير في مساحة الحرية المتاحة للمواطن العربي، وبات في مقدور المكممة افواههم، والمكسورة اقلامهم ، أن يتفاعلوا بالتليفون أو بالفاكس أو بالانترنت مع ساحة واسعة من الوطن العربي. ولكن من جانب آخر تولدت عن ذلك مجموعة من المشكلات والقضايا التي لم تلق اهتماما جديا حتى الآن. فمن ناحية بدا أن الحديث على المحطات الفضائية هو البديل عن خلق المؤسسات التي من خلالها يتم البحث في السياسات والتدبير فيها، ومن خلالها يتم تمثيل الشعوب بوسائل اختيار مشروعة، وباختصار كانت الديمقراطية الفضائية بديلا عن الديمقراطية الحقة التي طورتها البشرية عبر عقود طويلة ، ومن خلال تضحيات وثورات عدة. ويبدو أن الحكام العرب وجدوا في الموضوع ملهاة جديدة للشعوب يستفيدون منها في تأجيل ما لم يعد ممكنا تأجيله في العالم المعاصر، فتسابقوا على خلق الانواع من المحطات الفضائية التي تسير على غرار الجزيرة، وهكذا اعطت التكنولوجيا المعاصرة قبلة الحياة لنظم سياسية لم يعد يعرف العالم مثيلا لها.

ولم يحدث ذلك من فراغ، فقد استدعت الفضائيات العربية، وفي المقدمة منها قناة الجزيرة، تقاليد اذاعة صوت العرب القديمة في الستينيات تحت قيادة **احمد سعيد** ، وطورتها باساليب القرن الحادي والعشرين، وبالصوت والصورة الملونة هذه المرة ، وراحت تلهب الوطن العربي كله ليس بالتفرقة بين البلدان الرجعية والاخرى التقدمية، أو بين البلدين الثورية وتلك المحافظة، أو بين الملكيات والجمهوريات كما كان الحال في الماضي ، وإنما بين كل بلد عربي والبلد الآخر، وبين كل مواطن عربي والمواطن الآخر. وبعد أن وضعت معايير وهمية للحلال والحرام، والصواب والخطأ، والأنبياء والخونة، وأخرى لما تسميه المصالح العربية العليا، وما يريده ولايريده الرأى العام العربي والجماهير العربية، راحت تلهب ظهر الجميع بين شعور إحباط مفرط وثورة عارمة. وعلى الطريق لم يكن هناك طريق للتنوير والتقدم، ولا طريق أو نموذج للديمقراطية وتبادل للسلطة، فمثل ذلك كان حريا به أن يفقدنا الخصوصية القومية في الشمولية وانتهاك حقوق الإنسان، ومن يعرف قد ينقل لنا نموذجا غربيا

أو عالميا لاتقدر معدة الشعوب والحكام على هضمه.
ولكن مهما كان الأسلوب فقد كان المضمون واحدا فى ستينيات القرن الماضى وبدايات القرن الحالى، فلم يكن المقصود الأخذ بيد العالم العربى إلى عصر جديد، ولم يكن المطلوب البحث فى أسباب التخلف التقنى والصناعى والسياسى والاجتماعى، ولكن كان المقصود والمطلوب حالة تعبوية لمواطن هائج ومائج ومحبط ولا يعرف على وجه التحديد ما الذى يثور عليه، ويمسك به من إمكانات وقدرات للحركة والفعل. وبلا استثناء وفرت المحطات الفضائية للمواطن العربى منصات يتحدث منها ولا يستمع، يجيب فيها ولكنه لا يطرح الأسئلة، ولأول مرة فى تاريخ البرامج الإخبارية فى العالم ظهرت كلمة «المداخلة» أو التعليق الذى يمتد لفترة طويلة خارج الموضوع أو داخله، ولكن المهم أن يكون فيه من اللعنات، والمعلومات التى لا يعلم أحد من أين جاء بها المواطن على وجه التحديد، ولماذا يعتقد فيها بمثل الاعتقاد فى الكتب المقدسة، والتحليلات التآمرية التى تلقى المسئولية على كل العالم ومواطنيه، أما المتحدث فليس له دور أو فعل أو مسئولية. وربما كانت هذه **«المداخلة»** أو التعليق مفيدا، ومجالا لتحويل البرامج إلى ندوات تحاكى المجالس والدواوين العربية التقليدية، ولكن المشكلة هى أن هذه المداخلات والتعليقات كثير منها مدبر، وصار له نجومه وفنانوه الذين لهم قدرات خارقة على الصراخ والمزايدة، وكلما احتدم الخلاف والزعيق والصراخ بين أطراف عدة كانت السعادة البالغة على وجه مقدم البرنامج، وتبادل مع معاونيه التهنئة فقد كانت الحلقة **«حامية»**، والدراما فى أوج قمتها.
ولم يكن ذلك جديدا بالمرة، ففى عصور الانحطاط العباسى، وتدهور الحضارة العربية، صار الهجاء في الشعر هو قمة البيان، وما حدث أنه صارت لدينا أعداد أكثر من **الفرزدق**، وأعداد أكثر من **جرير**، وتعاملوا مع بعضهم البعض بوسائل القرن الحادي والعشرين. المدهش فوق ذلك كله ان المحطات الفضائية، وهى تعود بنا إلى أساليب فترات الانحطاط العربى، لم تتخل ابدا عن قواعد انطلاقها، فبينما تقوم برامجها بتسطيح العقل العربى، فإنها فى ذات الوقت قامت بالاعتماد فى الجانب الأعظم من وقتها على المادة العلمية التى تاتى بها من الغرب الذى تلعنه صباح مساء، ولم يحدث ابدا فى التاريخ، كما هو الآن. ولو انه حدث تحليل لوقت هذه المحطات الفضائية لوجدنا أن الاخبار الأمريكية، وحتى مايجرى فى حالات الطقس الأمريكية هى التى تسيطر على الوقت العربى مهما كان الزعيق عاليا حول معاداة الولايات المتحدة التى تقف بوارجها على الشواطئ القريبة من محطات البث والإذاعة. ولم يكن مهما فى هذه الحالة ان يموت الفيلم العربى ويحتضر، أو أن يتراجع المسرح العربى ويذهب تقدمه، فيكفى بعد ذلك عدد من اللعنات لتسمح كل الخطايا !!

خريف باريس..!

كان مشهد الخريف خلابا والعربة تقطع الطريق من مطار شارل ديجول الدولى إلى باريس حيث كانت الأشجار تقطع الزمن بين الصيف والشتاء وتتحول أوراقها إلى ألوان تخطف القلوب، ومن خضرة نقية تتحول إلى الأصفر فالبرتقالى فالأحمر، فإذا ما صار بّنياً حل الموت وتسقط مع أول هبة للريح. وفى بلاد تغير الفصول، لا تتغير الأشجار من لون إلى لون واحد، ولا حتى فى الشجرة الواحدة لا يشمل التغيير والانتقال من حال إلى حال كل ورقة، فالأمر يتحدد حسب نسب الضوء وزوايا الرياح وجهات سقوط المطر. والنتيجة لوحة أخاذة من الطبيعة المغسولة متعددة الألوان فتحل بالعين سرورا لا يخلو من شجن تغير المواسم، ولا بأس من لحظة خاطفة يستعيد فيها الذهن أحوال بلاد لا يتغير فيها طقس أو سياسة!

ولم تكن الرحلة إلى فرنسا بالطبع للتمتع بألوان الخريف، وإنما كانت للمشاركة فى ندوة عقدها المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية لمناقشة «ميثاق الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط» الذى كان متوقعا إقراره خلال أيام فى مرسيليا فى مؤتمر لوزراء خارجية الدول الموقعة على إعلان برشلونة، وربما حتى على مستوى الملوك ورؤساء الدول والحكومات حسب ما كانت تأمل الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبى. هذا الميثاق كان خطوة أخرى فى عملية البناء المؤسسى لعلاقات الخمس عشرة دولة أوروبية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى مع اثنى عشر بلدا جنوب البحر المتوسط، ويتضمن قواعد وأصول التعامل بين هذه الدول جميعا فى المجالات السياسية والأمنية. ولكن الميثاق ربما يكون أول ضحايا أحداث الشرق الأوسط الدامية، فما أن بدأت أعمال الندوة حتى بات واضحا أن القضية ليست ما الذى سوف تحتويه الوثيقة من بنود ومبادىء وإنما الحريق المشتعل فى فلسطين. وحسب ما قاله واحد من المتحدثين، واضعا النقاط فوق الحروف إنه «إذا كان هناك منزل يحترق الآن فإننا لن نستطيع الزعم بأن لدينا الوسيلة لمنع احتراقه فى المرة القادمة»، وهكذا لم يعد أحد على استعداد للحديث عن الميثاق الذى سيمنع الحريق فى المرة التالية، وإنما البحث عن عربة إطفاء للمنزل المشتعل بالنار.

وهكذا وضع الميثاق على الرف، ولكن مناقشة الأوضاع فى الشرق الأوسط لم تكن مسألة سهلة، والبحث عن دور أوروبى فيها لم يكن أقل صعوبة، فرغم مشاركة خفائيير سولانا، السكرتير العام السابق لحلف الأطلنطى، والمسئول الآن عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبى، فى مؤتمر شرم الشيخ، وكان ذلك يعنى دورا ما فى ساحة التسوية، إلا أن وجوده لم يدل على كثير من الفعل، بل ربما كانت الإشارة أكثر إلى «اللا فعل» حيث تواترت البيانات الأوروبية التى تدين «العنف» وتطالب «الطرفين» بضبط النفس، وباختصار كانت أوروبا تزحف وراء الولايات المتحدة، وليس بعيدا عنها، وعلى هذا الطريق سقطت كأوراق الخريف الذابلة كل الإعلانات من «فينسيا» حتى «برلين».

وحتى الآن ليس مفهوما تماما هذا الموقف الأوروبى البائس، وهل يعود إلى تعقيد الموقف فى الشرق الأوسط، أو نتيجة الضغوط الأمريكية، أو لأن أوروبا تريد الاستمرار على مائدة المفاوضات ومن ثم تتحسب للموقف الإسرائيلى منها، أو على الأرجح أنه راجع إلى ضعف آلية التعاون السياسى الأوروبى التى تحاول خلق سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول

الاتحاد الأوروبى. فخلال أسبوع واحد تعرضت هذه الآلية لضربتين: الأولى أن دولا من الاتحاد مثل بريطانيا وألمانيا ذهبت دون تشاور لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية فى محاولة لإحراز سبق على منافسيها فى أوروبا وخارجها، والثانى انقسمت فيه دول الاتحاد الأوروبى فى التصويت بين مؤيد وممتنع عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة الاستخدام الإسرائيلى للقوة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وقبل هذا الأسبوع الحافل بالانقسامات الإستراتيجية الأوروبية، كانت أوروبا قد انقسمت فيما سوف تفعله مع العراق، وما تفعله فى إفريقيا، وحتى عندما بدا أن لديها سياسة مشتركة فى البلقان، فإن ذلك بدا نتيجة انتصار التغيير فى يوغسلافيا بأكثر منه نتيجة جهد سياسى مشترك.

كان الخريف يهبط ثقيلا على الموقف الأوروبى من أزمة الشرق الأوسط مثقلا بالابتزاز الإسرائيلى، وخوفا من الولايات المتحدة، وعجزا عن الثبات على مبادىء مستقرة، وربما لأن قصة الاتحاد الأوروبى كان فيها شىء مختلق من أولها. فقد تصور كثيرون فى أوروبا، وأكثر منهم فى العالم العربى أن حركة التوحيد الأوروبى ترمى إلى خلق قطب عالمى مناهض، أو على الأقل موازن، للولايات المتحدة، ولو لعب الحظ لعبته واستعادت روسيا عافيتها، وحافظت الصين على استقلالها، وعادت اليابان إلى الحظيرة غير الغربية لكى تنتقم لضربها بالقنابل النووية، لأصبح فى العالم خمس قوى تتنافس وتتوازن، ويبقى لكل دول العالم الأخرى، بما فيها العرب بالطبع، المناورة والمداورة واللعب على حبالها جميعا.

الواقع الأوروبى لا يشير إلى كثير من هذا الخيال. فهو جزء من حلف الأطلنطى الذى كان عليه أن يقود أوروبا فى عقر دارها خلال التسعينيات، والشركات الأوروبية باتت تندمج مع الشركات الأمريكية كل صباح، والاتصالات والمواصلات عبر الأطلنطى وعبر الباسفيك لا تنقطع طوال الليل والنهار، وفوق الجميع أقمار صناعية تربط أسواق المال وساحات الأفكار والمؤسسات. وحتى عندما اخترعت أوروبا عملة جديدة هى «اليورو» ظننا أنها ستكون عملة العملات التى ستنزل فى النهاية الدولار عن عرشه، وتحمس لها الكثيرون فى العالم العربى لعلها تخلصنا من الدولرة، بل إن الرئيس صدام حسين شخصيا أعلن أنه لن يبيع النفط إلا بها إذا باليورو تتراجع قيمتها بأكثر من الثلث، ويفقد العرب على الطريق 22 مليار دولار كاملة نتيجة التخفيض.

وبينما تساقطت وتراجعت السياسة الأوروبية كما تساقطت أوراق الخريف فى باريس، فإن ذلك لم يكن نهاية المشروع الأوروبى فى حد ذاته، لأن أوروبا لاتزال تتوسع لكى تضم أقطارا جديدة، وتتعمق وحدتها لكى تشمل أبعادا كثيرة أمنية وسياسية سوف تشمل خلال عقدين ثمانى وعشرين دولة، ولكن كل ذلك لا يعنى من جانب ظهور دولة مركزية على الأقل خلال المستقبل المنظور، أو حسب ما يقوله الأوروبيون خلال نصف القرن القادم، وحتى هذا التاريخ ويقضى الله أمرا كان معلوما، فإن النهاية سوف تكون للمشروع الأوروبى كما نتخيله، أو يتخيله بعضنا، وليس كما تفرزه عملية معقدة للتطور التاريخى فى العالم يعيش وسطها الأوروبيون ويتفاعلون معها، وفى وسطها تسقط أوراق كثيرة فى الخريف كما تزهر زهور كثيرة فى الربيع!



د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاسبوع

التاريخ: ٥ نوفمبر ٢٠٠٠

إلى عبدالمنعم سعيد عبده الاستراتيجى القابع بشارع الجلاء

تجوع «النخبة» ولا تأكل بثديها

فى الأهرام بتاريخ ١٠/٣٠ كتب عبدالمنعم الاستراتيجى السعيد نو النظر البعيد والشهير «بعبده الاسترايتجى» مقالا بعنوان «أزمة الفكر» يبكى خلاله عبده بالدمع الهتون علي حال صاحب القرار المصرى، الذي هو الرئيس مبارك، للوحشة الشديدة التى يعانى منها، تلك الوحشة التى تحولت إلي محنة كبرى كما يؤكد لنا عبده، وجاء فى المقال أن الوحشة الكبرى التي يكابدها مبارك، وتلك المحنة التى تمزق قلب عبده لم تحدث لصانع القرار، من جراء وحشية الاعتداء علي أهلنا في فلسطين أو بسبب انحياز امريكا المبتذل للدولة اليهودية، لكن عبده يرى أن الوحشة والمحنة سببهما يكمن فينا نحن المصريين!؟ لماذا يا عبده يا استراتيجى تحزن مننا نحن الجالسين على رصيف الصراع كما كان يقول معلمك الراحل لطفى، هذا ما يجيب عنه المقال، يجيبنا عبده بعمقه المعروف ووطنيته المشهودة عن لماذا هذه،؟ لأن أهل الفكر لم يتقدموا لصانع القرار ولو بفكره واحدة يسعفونه بها في «وحشته»، خاب أمل عبده فى أهل الفكر لانهم لم يقدموا علي حد قوله «اراء تحقق المصالح العليا للوطن»!؟ فبدلا، من تقديم أفكارا تحقق المصالح العاليا للوطن، فوجئ عبده الاستراتيجي بالنخبة المفكرة، تطرح كلمات حماسية وعبارات فضفاضة يغيب فيها تماما أية بدائل واختيارات لها صلة بالواقع، وهى عملية هروب إلي اللغة «!!» واحلالها محل السياسة «!!».

مسكين عبده الاستراتيجى مصابة جليل فى فكر النخبة، ولم يجد عبده أمامه سوى أن ينزل من علياء برجه الاستراتيجى العاجى الجلاء، وأن يترك جلائل الأعمال الفكرية الكونية التى تشغله، وان يلقن هذه النخبة ويعلمها كيف تفكر وكيف تبدد وحشة صاحب القرار، وكيف تطرح افكارا استراتيجية غميقة بالغين - مهتدية بتعليمات عبده وكان لزاما عليه أن يبين لنا نحن القراء السطحيين أنماط الأفكار المؤسفة التى وردت في أدفعة النخبة، ونحن من ناحيتنا نرحب بهذا، ونتمناه، وهل خلقنا سبحانه وتعالى إلا لكى نتعلم من عبده العمق والاستراتيجية بكل ممنونية، هات أفكارك يا عبده ونحن جاهزون لترديدها فهذا حق لكاتب استرايتجى علي قراء سطحيين مثلنا.

قسم لنا عبده أنماط التفكير المؤسفة إلى ثلاثة، لا هى أربعة ولا سبعة، ماشى يا عبده مادمت قد قلت ثلاثة فهى ثلاثة ولو كره التافهون. أول هذه الأنماط الثلاثة حددهما عبده بدقة استراتيجية خلاقة وهم فئة «المولولون ولاطمو الخدود» على الشهيد الطفل محمد الدرة، وما شابهة من المجازر الصهيونية، فيتعاطف عبده فى البداية مع اللطم والندب لأنه حساس، لكن لأنه استراتيجى عميق سرعان ما يتراجع. عن التعاطف المائع مع الضحايا، ثم إذا به ينهال بالزجر والتوبيخ علي لاطمى الخدود، لانهم بتفكيرهم العاطفى السطحى «لم يتعمقوا فى قلب المأساة العربية» وبالمرة ينهال عبده بالتقريع على الأمة العربية كلها لأنها لم تتعمق هى الاخرى فى قلب المأساة العربية، ولم تتوقف عند أن والد الشهيد الطفل كان يعمل داخل إسرائيل ١٤ عاما، وأن هذه الأمة السطحية لا تنتبه إلى الفلسطينى ولا ترى له قيمة خاصة إلاوهو شهيد، ويذكر لنا عبده حكاية ام فلسطينية بائسة تعول دستة من العيال، عندما رفض اليهود عبورها كى تعمل فى إسرائيل بسبب الأحداث، ماتت بالسكتة القلبية، إنه عبده الإنسان قبل أن يكون عبده الاستراتيجى، فأكل العيش عند عبده أهم من الأرض والأقصى والكرامة الوطنية، اما القبيلة التانية فهى قبيلة «الم نقل لكم» ويكمل عبده والتي باتت قضيتها الأساسية هى التأكيد على ان عملية السلام لم تكن سوى وهم كامل. يتعجب عبده من هذه الفئة الجاهلة كيف انها «مجموعة الم نقل لكم؟» لم تر أرض سيناء وما تعج به من «زراعة وصناعة وسياحة وبشر يغزون الصحراء» ثم ها هو عبده يوجه لهم سؤالا استراتيجيا فاخرا «هل المطلوب أن نسلم سيناء لإسرائيل ثم نقوم بتحريرها على طريقة حزب الله؟!.. أما القبيلة الثالثة المدهش انهم أهل التطبيع «!!» لماذا يا عبده!؟ لا يبخل علينا عبده بالإجابة، لأنهم سادرون فى التطبيع «!!» وقد تناسوا أن أوضاعا جديدة خلقتها الانتفاضة الباسلة هذه من عندى اما عبده فلا يرى فى مثل هذه الكلمات سوى خطابه وديماجوجية» وعبده الاستراتيجى حزين من الجميع من التطبيع ومن أهل الديماجوجية ومن الندابين ومن الأمة العربية ثم من الفضائيات العربية التي تطالب مصر بسحب السفير ويسألهم هل تحرير إسرائيل يتم بسحب السفير؟ ثم هذه الأطروحات العجيبة التى تردد أن قمة شرم الشيخ جاءت لإجهاض القمة العربية، والقمة العربية جاءت لاجهاض الانتفاضة، من ناحيتنا نقول لعبده حقك علينا يا عبده، إنها نخب سانجة، تافهة فلا تغضب منها وأنت الاستراتيجى الكبير ينهي عبده مقاله قائلا: «إننا نعرف من تجربتنا أن نأخذ الحكمة من اطرافها»، «!!» من كان مع عبده حينما جرب، وحينما عرف كيف يأخذ الحكمة من أطرافها. هذا عمله عند الأستاذ وعلينا أن نقدم للدولة «يقصد صانع القرار» خيارات وبدائل تحقق أهدافنا المشروعة «ما هذه الأهداف يا ترى!» ونحافظ على مصالحنا العليا والأهم من ذلك كله أن يبقى وطنطا سائرا علي طريق التنمية والتقدم. المهم عند عبده هو استمرار التنمية «وكان هناك تنمية أو تقدما» والتنمية لا تتحقق بالمواجهات، او بالمقاومة او بسحب السفير، فالتنمية هى أن ناكل عيش ولو مغموسا فى الذل اليهودى، فيا صاحب القرار، وهذه هى رسالة عبده ما عليك من الغوغاء، فعبده يقول له إنها التنمية لا تعى مصالحها، أمة تردد أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة» وليلهمك الله الصبر يا أستاذ عبده علي هذه الشعوب وعلى نخبتها، فهى شعوب ترى أنه عندما تصل الأمور إلي درجة أن يقول المرء «إرفسنا بقدمك ودعنا نعيش وننمى» فهذا معناه عند هذه الشعوب الغوغائية، أن الحياة أصبحت لا تستحق أن تعاش، وهذا ما دفع الشعب الفلسطينى الغوغائى للانتحار الجماعي الذى تشهده الأرض المحتلة، فأمرك لله يا استاذ عبده في سوقيتنا وفي غوغوئيتنا، لأن هذا هو قدر الاستراتيجيين الأفذاذ من أمثال سيادتك ولك جزيل الشكر انك تدلنا دائما على مصالحنا التى نغفل عنها لسطحيتنا وادامك الله لنا مفكرا استراتيجيا غميقا «بحرف الغين».

■ د. فهمى عبدالسلام

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام الاقتصادي
التاريخ: ٦ نوفمبر ٢٠٠٠

أوروبا والشرق الأوسط:

ملاحظات واجبة!!

في يوم ٢٠ اكتوبر ٢٠٠٠ اصدرت رئاسة الاتحاد الاوروبى اى فرنسا، بيانا حول الشرق الاوسط جاء فيه: «**يحث الاتحاد الاوروبي مجددا على وضع حد فورى للعنف في الاراضى المحتلة. ان استمرار المواجهات لا تلوح بأية آفاق جديدة واستعمال قوة السلاح يقتضى السيطرة عليه. يدعو الاتحاد الاوروبى الى التحلى بروح المسئولية التى سادت فى شرم الشيخ، يجب تضافر جميع الامكانيات من اجل وضع حد لاعمال العنف وتيسير التهدئة الضرورية للعودة لطريق السلام**». ولم يكن هذا البيان اول البيانات ولا كان اخرها فلم تفرط رئاسة الاتحاد الاوروبى فى اصدار بيانات كثيرة ذات مضمون واحد وهو الدعوة لوقف اعمال «**العنف**» والعودة الى طريق «**السلام**» ولم يحدث مرة واحدة ان حدد البيان لماذا خرج الاطراف على طريق السلام، وهل السلام المقصود هنا هو استمرار وضع الاحتلال الراهن ام شئ اخر، اما عن العنف ففضلا عن تحديد اسبابه فلم يكن هناك شىء يشير الى الواقع الذي يشهد كل يوم على شاشات التليفزيون بقوات مسلحة على اعلى درجات التدريب والتسليح فى مواجهة مدنيين عزل لا يوجد فى يدهم شىء سوى الحجارة والنبال.

هذا الموقف الاوروبى المستأنس اسرائيليا للغاية جاء بعد اكبر نجاح حققه الاتحاد الاوروبي فى الشرق الاوسط فلاول مرة جلس خفائيير سولانا ممثلا عن دول الاتحاد الاوروبي على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى المهتمة بالشرق الاوسط مثل الولايات المتحدة والامم المتحدة ومصر والاردن واسرائيل وفلسطين وحتى في غيبة روسيا الراعى الاخر لعملية السلام، وجاء هذا النجاح بعد مطالبة طويلة بهذه المشاركة من جانب الاتحاد على اساس ليس فقط لانه يمثل قوة دولية صاعدة، بل ايضا لان لاوروبا مصالح مباشرة فى المنطقة جعلته يقدم بالفعل مساعدات مالية هامة للسلطة الفلسطينية بالاضافة الى تسهيلات اخرى للمفاوضات متعددة الاطراف مما جعل الطرف الاوروبي يجأر بالشكوى انه لا يجوز اعتباره مصدرا فقط للتمويل وانما يجب ايضا ان يكون مشاركا فى السياسة. ولكن لم يكن الالحاح الاوروبى وحده هو سبب المشاركة انما ايضا كان الالحاح العربى بها على اساس الاعلانات الاوروبية ي اصدرتها القمم الاوروبية المختلفة فى فينسيا وبرلين والتى اعترفت

فيها بحق الشعب الفلسطيني فى تقرير المصير وحقه المستقل فى ا... الدولة، واعتبار القدس الشرقية اراضي محتلة فى حرب ١٩٦٧ يصدق عليها ما يصدق على باقى الاراضى من ضرورة الانسحاب الاسرائيلى منها.

وكان هذا الالحاح العربى والاوروبى مفارقة كبيرة للعلاقات الاوروبية العربية التى اتسمت تاريخيا بالتوتر والصراع، فعبر البحر المتوسط جاءت الجيوش اليونانية والرومانية والصليبية فى التاريخ القديم لكى تغزو وتهيمن على العالم العربي وفى التاريخ الحديث جاءت الجيوش الاستعمارية الاوروبية لكى تحتل العالم العربى وتمزقه لدويلات ومناطق، وفوق ذلك تقيم دولة اسرائيل فى وسطه بفعل جريمة الابادة الجماعية لليهود من خلال «**الهولوكست**» ومن خلال التواطؤ مع الحركة الصهيونية وكان هذا التاريخ الدامى انتهى تقريبا بعد اخر الغزوات الاوروبية بالتحالف مع اسرائيل فى حرب السويس عام ١٩٥٦ ، ومن ثم بعدها اخذت الصورة الاوروبية فى العالم العربى تتحسن تدريجيا، وكان ذلك راجعا من جانب الى التطور الذي حدث فى اوروبا ذاتها عندما بدأت اوروبا فى التحول نحو الاندماج والتكامل والوحدة مما خلق شخصية دولية جديدة عرفت بالجماعة الاوروبية تختلف ... الوجوه السابقة من الدول التى تخاصم معها العرب مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا . وفى التسعينات وبعد معاهدة ماستريخت وامستردام التى اقامت الاتحاد الاوروبى وانشأت بنكا اوروبيا مركزيا واحدا وعملة موحدة هى «**اليورو**» واخيرا هيكلا مؤسسيا لسياسة خارجية وامنية مشتركة بدا للعرب اننا امام شخصية اوروبية جديدة تقدم نموذجا دوليا للتكامل والهندسة الانسانية للعلاقات بين الدول يستحق الاعجاب والتقليد وعندما بدأ هذا الكيان يسفون سياسة مشتركة تجاه الشرق الاوسط ادت الى تعيين مفوض عام للاتحاد يجوب العواصم من اجل السلام، والى تقديم المعونات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والي شن مبادرة خاصة للتعامل مع الدول العربية من خلال اعلان برشلونة، كان ذلك كله ادعى الى الترحيب بدور اكبر لاوروبا فى الشرق الاوسط



ومن جانب اخر كان للعرب مصلحة استراتيجية خاصة فى التطور الاوروبى فقد خاف العرب كثيرا الانقسام العالمى خلال الحرب الباردة خوفا من الانقسام العربى المقابل، وخوفا من اتفاق يحدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على حساب العرب وكان الخوف اكبر



عندما انهار الاتحاد السوفيتي وبرزت الولايات المتحدة كقطب عالمى اوحد علي الاقل فى المستقبل المنظور، ومن هنا كان بروز اوروبا كقوة دولية مسألة اساسية لبناء عالم محتمل لا تسيطر عليه قوة وحيدة لها علاقات اكثر من خاصة مع اسرائيل، وتكون فيه اوروبا قطبا موازنا للقطب الامريكى حتى تتعدل الاحوال فى روسيا والصين ويقوم عالم متعدد الاقطاب رآه العرب دوما هو العالم المثالى ولذا اسقط العرب مخاوفهم وتخوفاتهم على السياسة الدفاعية الاوروبية المشتركة التى ادت الى تطوير قوات اوروبية للردع السريع وابقوا علي تحمسهم للسياسة الخارجية والامنية المشتركة.

ومن جانب ثالث كان الاعتماد المتبادل ألعربى الاوروبي يتصاعد بسرعة فالتجارة العربية الاوروبية تصاعدت بشدة خلال العقود الاخيرة، وبلغت نسبتها بالنسبة لاجمالى التجارة العربية حوالى ٤٠٪ ورغم ان هذه النسبة كانت اقل بالنسبة لاجمالى التجارة الاوروبية الا انها ظلت نسبة معقولة واعلى من مثيلتها مع الولايات المتحدة، وكذلك ايضا تصاعدت الاستثمارات الاوروبية فى العالم العربى والاستثمارات العربية فى اوربا، وفوق ذلك كل كانت اوروبا تعتمد اكثر على النفط العربى، وعلى الممرات المائية العربية فى تجارتها الدولية. كل ذلك اعطى للعالم العربى احساسا مبررا بدرجة اعلى من التكافؤ لم تكن متوافرة كثيرا في العلاقات مع واشنطن ولذلك لم يبال العرب كثيرا عندما انخفض سعر «**اليورو**» وخسروا قرابة ٢٢ مليار دولار من هذا التخفيض وهم الذين اعتادوا فى السابق الصراخ عندما ينخفض سعر الدولار.

واخيرا ربما كان العرب يشعرون انهم يعرفون اوروبا ودهاليزها السياسية اكثر مما يعرفون امريكا، وبقول اخر كانوا فى النهاية يفضلون الشيطان الذي يعرفونه على الشيطان الذي لايعرفونه ويبدو مثقلا بنفوذ صهيونى هائل. ولذلك عندما قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام مؤخرا باستطلاع للرأى العام عن التكامل فى المشرق العربى كان هناك سؤال لاغراض المقارنة يتعلق بمدى تأثير علاقات المشاركة مع اوروبا على الحالة الاقتصادية المصرية وكان رأي ٣,٥١٪ من العينة ان تأثيرها ايجابى بشكل عام و ١٧,٨٪ ايجابى بشكل محدود ، اما الذين كان رأيهم ان تأثيرها عالى السلبية فكان ٢,٥٪ ومحدود السلبية فكان ٣,٧٪ كل ذلك كان حريا بتوقع موقف اوروبى اكثر ايجابية فى الازمة الراهنة في الشرق الاوسط، ولكن يبدو ان اسرائيل نجحت تماما في ابتزاز الموقف الاوروبى، فمع اصرارها على استبعاد اوروبا من المفاوضات، واشهارها لشعار معاداة السامية تجاه كل موقف اوروبي مناصر للحقوق الفلسطينية، اذا بالاتحاد الاوروبى يحاول اثبات حياده من خلال الابتعاد عن الموقف العربى لكى يبرهن على حقه فى التواجد على مائدة المفاوضات. وعلى الطريق استقطت اوروبا كل اعلاناتها السابقة ولم تذكر اوروبا ولو مرة واحدة خلال الازمة الاخيرة موقفها المسجل من القدس، بل انها اسقطت معها كل القرارات الدولية ذات الصلة، ولم يصل لها من الانتفاضة والمقاومة

الفلسطينية سوى ما يسمى بالعنف المتبادل فى مساواة بائسة بين الجانى والضحية والقاتل والمقتول، وكأن الدبابات والصواريخ وطائرات الاباتشى الفلسطينية هى التى تهاجم تل ابيب وليس العكس من الجانب الاسرائيلى فى رام الله والقدس ونابلس وغزة وخان يونس، وفى الحقيقة ان الموقف الاوروبى كان قد بدأ فى التغير حتى قبل انفجار الاوضاع فى الثامن والعشرين من سبتمبر الماضى، وتحديدا منذ فشل قمة كامب ديفيد عندما بدا ان اوروبا قد اقتنعت بوجهة النظر الامريكية والاسرائيلية ان ياسر عرفات كان هو المسئول عن فشل القمة حينما لم يقبل ما اعتبروه عرض باراك **«الكريم»** وكان ذلك توجها اوروبا جديدا يريد الخلاص من ازمة الشرق الاوسط كلية بإلقاء تبعات استمرارها على الطرف الاضعف مهما كانت المبررات والاسانيد الشرعية والقانونية والاخلاقية، وجاء الفشل الاوروبى الاكبر عندما امتنع عدد من الدول الاوروبية عن التصويت على قرار الجمعية العامة بادانة الاستخدام الاسرائيلى للقوة المسلحة ضد المدنيين وكان ذلك مفارقة للحقيقة من جانب واشهارا من جانب اخر لتواضع حقيقة السياسة الخارجية والامنية المشتركة للاتحاد الاوروبى.

هذا الموقف الاوروبى يشكل نكسة ليس فقط للموقف الاوروبى وانما ايضا للسياسة العربية تجاه اوروبا، وربما يعكس ايضا ان الدبلوماسية العربية، والاعلام العربى لم ينجح فى الحفاظ على الصمود الاوروبى فى موقف مستقل من الصراع العربى الاسرائيلى عامة ومن الازمة الراهنة خاصة. وربما يحتاج الامر خلال الفترة المقبلة عملا عربيا دءوبا يبدأ من الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول اعلان برشلونة فى مرسيليا ويكون لهذا العمل ثلاثة محاور، الاول التذكير من جديد بتعريف الازمة الراهنة فخلال الفترة الاخيرة بدا من الحديث مع الدبلوماسيين الاوروبيين ورجال الاعلام فى اوروبا تعريفا للازمة يقوم علي كراهية الشعوب العربية لاسرائيل احيانا، وعدم استعداد العرب والاسرائيليين للسلام احيانا اخرى، ومسئولية الفلسطينيين عن الازمة الراهنة لانهم رفضوا مقترحات باراك تارة والقاء اطفالهم الى التهلكة تارة اخرى. كل ذلك توجد فيه مفارقة كبرى مع حقيقة الازمة الراهنة والتى هى نتاج الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية عامة والفلسطينية خاصة وقيام الشعب الفلسطينى بالمقاومة لهذا الاحتلال كما يفعل اى شعب محتل اخر، وكما فعلت الشعوب الاوروبية ذاتها خلال تاريخها. والثانى ان هذه الازمة ليست معلقة فى الهواء وانما تحكمها قرارات دولية، ويحكمها القانون الدولى، ويقررها مبادىء الشرعية التى تبنتها اوروبا ذاتها فى السابق ولا ينبغي لاى طرف مهما كان نفوذه او علاقته بالولايات المتحدة ان يهرب منها. واخيرا ان الانسان الفلسطينى تتماثل قيمته مع اى انسان اخر فى العالم وله نفس الحقوق الانسانية التى تتغنى بها اوروبا فى الحرية وحق تقرير المصير. علينا ان نفعل ذلك الان وقبل فوات الأوان قبل ان تنتقل اوروبا كلها الى الجانب الآخر!



حروب ماكدونالدز .. وكنتاكى!!

فى أوقات الأزمات الكبرى والحروب تستنفر طاقات وقدرات الشعوب والأمم للتضحية والفداء، وكلما كانت هذه اللحظات العصيبة تتعلق بالقيم العليا والشرف والدين فإن درجة الاستنفار والاستعداد للتضحية تتزايد الى درجة تفوق بكثير الفترات العادية، وخلال الأزمة الأخيرة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، والتى ترتبت على الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية فى القدس وعلى المواطنين الفلسطينيين العزل عبرت الجماهير العربية عن ذلك كله بقوة من المحيط إلى الخليج وباتت فاعلا أساسيا فى عملية صنع السياسة سواء تلك التى يتولاها القادة العرب بحكم مسئولياتهم أو يتولاها قادة آخرون فى دول أخرى ضالعة بالمصالح والأهواء فى أزمة الشرق الأوسط ولم يعد بمقدور أحد أن يتجاهل هذا الفاعل العملاق الذى أعلن بوضوح كامل أنه ليس على استعداد للتنازل عن الأماكن المقدسة سواء على مائدة المفاوضات أو فى ساحات القتال، إذا لم يكن هناك بديل عن ذلك.

ولكن هذه الساعات الحاسمة ذاتهاهى التى تدعو لأكبر قدر من الحكمة لأن القرارات فيها هى التى تحدد مستقبل الشعوب والأمم لفترات طويلة قادمة، وهى التى تحسم مصير أجيال قادمة لم تر النور بعد، ولابد أنها سوف تتساءل عن طبيعة التركة التى تركتها لهم الأجيال السابقة عليهم، وعما إذا كانت قد ارتفعت فى اللحظات التاريخية الكبرى إلى مستوى المسئولية أم أنها ظلت حبيسة المشاعر والعواطف والشعارات الحماسية، وبغض النظر عن آراء الكثيرين فى قرارات القمة العربية الأخيرة، والتى طالبت بحرق كل المراحل الخاصة بقطع العلاقات مع إسرائيل وقطع النفط مع العالم، وفتح الحدود للعمليات العسكرية مرة واحدة وفى يوم واحد، وبعدها تحدث المواجهة المنتظرة الكبرى مع إسرائيل باعتبار ذلك استجابة لمواقف الجماهير، فإن القمة كانت لها طريقتها المسئولة فى التعامل مع الموقف بعدم إغلاق الباب أمام طريق السلام، وتصعيد الضغوط على إسرائيل من خلال وقف المفاوضات متعددة الأطراف، وإغلاق المكاتب الدبلوماسية للدول التى ليس لها معاهدات سلام مع إسرائيل، ووقف التطبيع عامة والاقتصادى منه خاصة، والعمل دوليا على محاكمة المسئولين الإسرائيليين عن عمليات القتل للفلسطينيين، وفى ذات الوقت أبقت القمة فى جعبتها عددا من الخطوات الأخرى تستخدمها إذا ما استمرت الأزمة فى تصاعدها نحو ذرى أعلى أكثر خطورة، ما لم تستجب إسرائيل لهذه الضغوط ويبدو أنها بدأت فى التأثير بالفعل عندما سعت إسرائيل إلى توقيع اتفاق الفجر بين بيريز وعرفات، والذى لا نعلم حتى وقت كتابة هذه السطور تأثيره فى الواقع العملى بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التى كانت فيها قبل وقوع الأزمة الأخيرة.

وسط ذلك كله تصاعدت الدعوات، وطلعت البيانات، وصدرت الفتاوى الدينية بضرورة مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية من قبل الجماهير الشعبية بهدف الضغط على إسرائيل لكى توقف عدوانها، وعلى الولايات المتحدة حتى تكف عن تقديم العون والتأييد لإسرائيل فى غيها، ورغم أن هذه الخطوة فيما يخص إسرائيل لها قيمة مادية محدودة حيث لايزيد حجم الصادرات الإسرائيلية للدول العربية التى عقدت معها معاهدات السلام، والتى لم تعقد هذه المعاهدات عن ٧٥مليون دولار، وهو مايقترب من حجم صادرات إسرائيل لرومانيا وحدها، أو أقل بكثير من ١٪ من إجمالى حجم الصادرات الإسرائيلية البالغة ٢٥ مليار دولار، إلا أن قيمتها الرمزية والمعنوية هائلة ليس فقط فى تعبيرها عن التأييد للشعب الفلسطينى، بل أيضا فى الرسالة التى توجهها للشعب الإسرائيلى من أن سلوكياته العدوانية لم يعد ممكنا السكوت عليها من قبل الشعوب العربية، وهى تتواكب مع الخطوات التى اتخذتها المغرب وتونس وعمان فى قطع العلاقات الدبلوماسية والتى تقول إن القبول بإسرائيل فى الشرق الأوسط لايمكن أن يحدث، بينما تستمر فى احتلال الأراضى العربية، وفى الوقت نفسه فإنها توجه الجماهير نحو هدف محدد يتعامل مع كل ما «صنع» أو «زرع» فى إسرائيل، وليس نحو شركات مصرية تتهم بالحق أو بالباطل أنها تتعامل مع الإسرائيليين حسب ماتقول آخر الشائعات والادعاءات دون برهان أو دليل فى معظم الأحيان.

وإذا كان كل ذلك حكيما ويخدم الأهداف القومية، فإنه فيما يخص السلع والبضائع الأمريكية لم يكن فقط بعيدا عن الحكمة، ولكنه يعرض الأمن القومى المصرى والعربى لخطر بالغ، هذا الخطر لا يأتى فقط من الدخول فى مواجهة كبرى مع الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة حاليا فى العالم وعلى الأغلب مع حلفائها كذلك، ولايأتى فقط من وزن الاقتصاد الأمريكى الذى يبلغ حجمه مايزيد على ثمانية تريليونات من الدولارات ويعد انتعاشه وازدهاره وانتعاش الاقتصادات فى الدول العربية والإسلامية، ولا يأتى فقط من الموقع الأمريكى فى التكنولوجيا العالمية خاصة فى قطاعات حساسة للعالم العربى مثل الزراعة والغذاء والدواء والنفط وإنما يأتى فوق ذلك كله من تعريض القوات المسلحة العربية للخطر، ولا اعتقد أن هناك سرا على الهيئات والاتحادات والشخصيات العامة وكبار رجال الدين ممن دعوا إلى مقاطعة البضائع والسلع الأمريكية، إن القوات المسلحة فى دول عربية ، حدثت بها تحولات مهمة نحو التحديث والتطوير اعتمادا على السلاح الأمريكى وأحيانا المعونة العسكرية الأمريكية والتصنيع العسكرى المشترك، مما أعطاها قوة ومنعة لم يكن ممكنا توافرها من مصادر الترسانات الحربية الأخرى فى العالم.

ولعل أكثر مايهدد الأمن القومي أن نتصور أنه طالما تم تحرير جنوب لبنان عن طريق مقاومة حزب الله أنه لم تعد هناك حاجة للجيوش العربية، أو أن الانتفاضة وحركة الجماهير هي التي في النهاية سوف تحدد توازن القوى الذي سيحدد مصير الصراع العربي - الإسرائيلي حربا أو سلاما، وبدلا من تقوية هذه الجيوش يجرى العمل على إضعافها من خلال مقاطعة مصدر التكنولوجيا والسلاح والتدريب الذي يصبح بعد ذلك احتكارا إسرائيليا خالصا فينقلب الميزان إلى أسوأ مما كان عليه عام ١٩٦٧، فالقوات المسلحة هي الدرع الحامية للأمن القومي في وقت الحرب، ووقت السلم، وهي التي وقع على عاتقها عبء التحرير للأراضي المصرية في أول مواجهة حقيقية مع إسرائيل، وهي قوة الردع الأساسية لكل من يريد مس أرض مصر الغالية بسوء، ومهما كان للوسائل الأخرى للمقاومة من قدر في ظل ظروف بعينها، فإنه سوف يكون بعيدا عن الفطنة والحكمة أن نضعها في موضع المقابلة والمبادلة مع القوة الدفاعية الأساسية للبلاد.

ولعله سيكون أمرا مخالفا للمنطق أن نتصور أن الولايات المتحدة يمكنها أن تعقد اتفاقا مع المنادين بالمقاطعة، بحيث تقتصر على مقاطعة محلات الغذاء السريع مثل ماكدونالدز أو كنتاكي على أساس أنها شركات مصرية أو عربية في الأساس من حيث الملكية والعمالة والمنتجات، أو تقتصر على مقاطعة السجائر الأمريكية التي تنتجها الشركات المصرية، مقابل ألا تقوم بدورها بالمقاطعة ومنع صادراتها إلينا سواء تلك المتعلقة بقواتنا المسلحة أو قطع الغيار اللازمة لشركات الطيران العربية، أو تلك المتعلقة بأجهزة الكمبيوتر والمطابع الماكنتوش التي يصدر عليها البيانات والفتاوى الداعية للمقاطعة..

إذا حدث ذلك فإننا نكون أمام أكبر تمثيلية تجرى في إطار العلاقات الدولية يقوم فيها العرب بشن حروب ماكدونالدز وكنتاكي الصغيرة مقابل أن تدير الولايات المتحدة وجهها إلى الناحية الأخرى متجاهلة الأمر على أساس أنه يعبر عن عادة عربية في قصور الحسابات، ولازمة من لزوم المزايدات التي ترتفع حدتها في أوقات الأزمة وفوران الرأى العام، وطالما أن الذين يصدرون بيانات وإعلانات وفتاوى المقاطعة سوف يركبون في النهاية الطائرات الأمريكية، ويرسلون أولادهم إلى الجامعات الأمريكية في أمريكا أو في القاهرة أو بيروت، ويقبلون أن يتغاضوا عن قواعد تخزين الأسلحة الأمريكية في الخليج، ويتناسون آلات انتاج البترول الأمريكية الهائلة في كل الدول العربية المنتجة للنفط فإن شطائر الهامبورجر والسجائر مقدور عليها في النهاية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي الهائل.

ولكن للأسف فإن السياسة الدولية لا تجرى بمثل هذه البساطة، وعلى الأرجح فإن الأمور في الدول الأخرى وفي الولايات المتحدة تؤخذ بجدية بالغة، وعلى الأرجح فإن تحذير الرعايا الأمريكيين بعدم الذهاب إلى مصر والدول العربية هو أول الاستجابات الأمريكية لدعوى المقاطعة، حيث من المعلوم أن دولا أخرى كثيرة في العالم تأخذ إشاراتها من واشنطن في كل ما يتعلق بحركة السائحين منها وأمنهم وأمانهم، وربما يرى الداعون للمقاطعة أن ضرب قطاع السياحة ليس مشكلة كبرى، وأن الشعوب والأمم عليها أن تتحمل كثيرا من الصعاب والمشاق وتشد الأحزمة على البطون من أجل تحقيق غاياتها المقدسة، ورغم أن كل ذلك صحيح فإنه ليس مفهوما كيف ستحقق المقاطعة للسلع الأمريكية هذه الغايات، وأنه لن يؤدى إلى ارتماء أمريكا أكثر مما هي مرتمية في الاحضان الإسرائيلية، كما أنه ليس مضمونا تماما أن يظل رد الفعل الأمريكي مقصورا على قطاع السياحة الذي لابأس من الخلاص منه في نظر البعض، وعلى الأرجح أن يمتد الرد الأمريكي إلى قطاعات أخرى هي حجر الزاوية في حماية الأمن القومي، فهل هذا مايريده الداعون إلى المقاطعة حقا؟!

د. عبدالمنعم سعيد

على من نطلق الرصاص؟!

غبت عن مصر والمنطقة أسبوعا بدآ من صباح اليوم الثانى لانعقاد القمة العربية فى القاهرة، وعندما عدت كانت الأحوال الفكرية والسياسية قد تغيرت كثيرا، ولم يكن التغير راجعا بأى حال للغياب أو للعودة، ولكن لأن منطق الأمور عادة فى منطقتنا لا يعرف الثبات لفترة طويلة فى أمور الفكر والسياسة التى عادة ما يكون لها انقلابات مثيرة. ولم يكن هناك الكثير فى الواقع الذى يدعو إلى التغيير، فقد بدأت الأحداث فى فلسطين المحتلة منذ أسابيع إثر اقتحام شارون لساحة المسجد الأقصى، وبعدها بدأت انتفاضة الأقصى النبيلة، ومن بعدها غضب الشارع العربى الذى لا يقل نبلا، وانعقدت القمة العربية التى طالما طالب بها الكتاب والصحفيون العرب قبل الأزمة بوقت طويل، فكان لهم ما يريدون ودعت القاهرة لها وجاء القادة والزعماء لكى يلبوا نداء الجماهير والنخبة، ويتحملوا المسئولية الملقاة على عاتقهم بحكم المنصب، وبحكم التاريخ. وأثناء ذلك كله كان الرصاص الفكرى والإعلامى العربى كله موجها فى اتجاه إسرائيل المعتدية، وفى اتجاه العمل من أجل دعم الانتفاضة ومساندة الشعب الفلسطينى فى استعادة حقوقه المشروعة.

ورغم أن الواقع لم يتغير، ولاتزال الانتفاضة الفلسطينية مستمرة بل تزداد اشتعالا ويسقط فيها الضحايا والشهداء، فإن الغائب العائد سوف يجد اتجاهات الرصاص قد ذهبت كل مذهب وراحت فى كل اتجاه. وكانت القمة العربية هى أول الأهداف الجديدة للرصاص المتطاير، وبدا أنه من أعيرة المدافع الثقيلة عندما جاء من دول شاركت فى القمة لأن آراءها لم يؤخذ بها كلية ومن ثم جاءت الدعوة للإطاحة بالحكام العرب بدلا من الإطاحة بالاحتلال الإسرائيلى. وبعد القمة جاء الدور على مصر وقيادتها لأنها كانت المضيفة للقمة والداعية إليها ولكنها بالتأكيد لم تكن الحاضرة الوحيدة فيها، ومع ذلك سقطت بقية الدول العربية من الذاكرة وبقيت القاهرة هى هدف التنشين الدقيق من الفضائيات العربية ومن قلة فلسطينية غير مسئولة وقلة مصرية ينبغى أن تكون مسئولة ولكنها ترى دوما أن مصر على خطأ دائم خاصة منذ حررت أراضيها المحتلة. وكما هى العادة كان فى مصر من لديه بنادق ومسدسات جاهزة للتصويب، وكان الهدف هذه المرة هو قناة الجزيرة الفضائية رغم أنها لم تكن القناة الوحيدة فى زفة الهجوم على مصر، وفى الطريق إليها سقطت بعض القنابل على الشعب الفلسطينى ذاته، ومعه قيادات وعواصم أخرى، وفجأة كان الرصاص متطايرا فى كل الاتجاهات حتى أن الهجوم على قناة الجزيرة جاء من أكثر من اتجاه، من الذين اختلفوا معها لأنها زاعقة وديماجوجية أكثر مما ينبغى، ومن الذين اتفقوا معها فى الغوغائية ولكنها أعطت ساحة للإسرائيليين و«المطبعين» بدعوى الحياد والموضوعية والحرفية، بينما كان ينبغى ترك الساحة خالصة لأنصار اتجاه واحد يستنهض مشاعر الأمة ويصل بها إلى آفاقها النضالية الحتمية!.

وفى الحقيقة أن هذا التغير فى اتجاهات الرصاص لا ينبغى أن يكون مفاجأة لأحد، ومن تابع المسيرة العربية خلال العقود الخمسة الأخيرة سوف يجد نمطا سياسيا وفكريا لا يتغير إلا فى التفاصيل والوقائع، وعادة ما تبدأ بأزمة كبرى مع إسرائيل تستولى على مشاعر الأمة والجماهير، وبعدها يركب «المثقفون» الموجة ليس بتولى مسئولية «التفكير» فى الخطط وبرامج العمل والحركة والبدائل والخيارات التى تأخذ المعطيات الإقليمية والدولية والمحلية فى الاعتبار، وإنما بالمزايدة على الجماهير ذاتها، وحشد كل المطالب والأفكار التى



تعن للجميع والمطالبة بتنفيذها فى التو واللحظة من أول المقاطعة حتى شن الحرب، وطالما أن الجماهير مستعدة للتضحية فماذا نريد ونطلب بعد ذلك من استعداد؟ وفى العادة فإن الجميع سوف يطالبون بعقد القمة العربية حتى تترجم برامج ومطالب الصحافة والإذاعة والتليفزيون إلى قرارات فورية لا تستحق التأجيل أو الحساب بربط الأدوات والوسائل والإمكانات بهدف سياسى محدد هو تحرير الأراضى المحتلة وإنقاذ الشعب الفلسطينى من نير الاحتلال والهجمات البربرية الإسرائيلية. وفى العادة أيضا فإن أول المطالبين بالقمة والباكين على عدم انعقادها سوف يكونون أول المحبطين فيها لأنها لم تستمع إليهم ولم تنفذ ما يطالبون به فى الحال، فوظيفة القمة بما فيها من قادة وزعماء وأجهزة ومؤسسات سياسية ليست التعامل مع أزمة سوف تطول، ولها أهدافها القصيرة وبعيدة المدى، ولكن تنفيذ ما تراه الإدارة السياسية للأزمة والواقعة فى الصحافة العربية البيروتية فى السابق والفضائيات العربية الخليجية فى الحاضر.

وهكذا تصل المسدسات والبنادق والمدفعيات الفكرية العربية إلى ذروة الإحباط فالأزمة لاتزال مستمرة، ولم يتم حلها وتصعيدها خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية والتى انعقدت خلالها القمة، وعند هذه اللحظة على وجه التحديد تبدأ المراجعة إلى الهدف فتختفى إسرائيل من الصورة بعد استهلاك كل اللعنات التى يمكن أن تصب عليها، ولذا لابد أن تكون هناك أهداف جديدة فيحل محلها الحكام العرب وهو تعميم مقصود حتى لا يصطدم أحد بحاكم بعينه ربما ينبغى أن يبقى الود معه موصولا باعتباره الاستثناء من القاعدة، أما إذا لم يكن ذلك كافيا فإن المسئولية سوف تقع علىٰ عاتق دعاة السلام حتى لو كان واحد منهم هو الذى يقود الانتفاضة، أو كما قال كاتب مرموق أخيراً إن الأمر أيضا ينبغى أن يمتد إلى دعاة «التنوير» مهما كانت استجابتهم الحماسية لنبض الجماهير، وإذا لم يكن كافيا فإن المسئولية تسقط تماما عن إسرائيل وتقع بكاملها على عاتق الولايات المتحدة التى هى أصل البلاء والمحنة فتصدر البيانات والإعلانات والفتاوى المطالبة بمقاطعتها، وإذا بقى نفس أو رصاص بعد ذلك فإنه يتوجه إلى قناة الجزيرة لأنها تفرق الصف العربى، أو لصحيفة أخبار اليوم التى ردت عليها لأنها مصدر «المؤامرة» التى تفرق الصف العربى أيضا، وكأن الصف العربى لم يتم تفرقته ألف مرة قبل ذلك.

ولو ترك الأمر على حاله فإن النمط العربى المتكرر تاريخيا يقول بوجود مرحلة ثالثة بعد مرحلة التوافق العام، ومرحلة الإحباط وظهور الأعداء الجدد، وهى مرحلة نهش الذات، فكل تيار سياسى سوف يكتشف أن أصل الداء العربى هو أن التيارات السياسة الأخرى لم تكن ثورية بما يكفى فتتبادل التيارات إطلاق الرصاص، وبعد ذلك يكتشف كل فرد فى كل تيار سياسى أن آخرين قد حصلوا على «نجومية» نضالية أكثر مما يستحقون ويدل عليه تاريخهم المعلوم وغير المعلوم فيبدأ نشر أنواع مختلفة الألوان من الغسيل، ويكتشف البعض أن العداء لإسرائيل وأمريكا ليس كافيا لمواجهة الجماهير العربية فيضمون لها أوروبا لأنها لا تفعل ما يكفى وروسيا لأنها تقاعست واليابان لأنها صامتة. وهكذا تكتمل الحلقة المأساوية للتاريخ العربى المعاصر!.







المصدر: الاهـرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ : ١٢ نوفمبر ٢٠٠٠

قراءة أخرى للانتخابات المصرية

لم تكد تنتهي الجولة الأولى من الانتخابات المصرية، حتى بدات التحليلات بشانها تتصاعد فى كل المطبوعات ووسائل الإعلام، وزاد الأمر كثيرا مع انتهاء الجولة الثانية، وعكس ذلك فى مجموعه شعورا متزايدا بان هذه الانتخابات تختلف كثيرا عما سبق، نتيجة الإشراف القضائى الكامل على آلية التصويت، ووقوع العملية الانتخابية برمتها على فترة زمنية ممتدة تصل الى شهر كامل، اذا ما حسب أيضا عمليات الفرز وإعلان النتائج، وهى سابقة جديدة أيضا على الناخبين والمرشحين والنظام السياسى بكامله، وبالطبع فإن التحليل الكامل والنهائى للتجربة كلها، يستحق انتظار نتائج الجولة الثالثة، التى ستتم انتخابات الإعادة فيها غدا، وقد أعد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، دراسة كاملة حول انتخابات ٢٠٠٠، تشرف عليها الدكتورة هالة مصطفى رئيسة وحدة دراسات النظم السياسية بالمركز، ونامل فى أن تصدر للرأى العام قبل نهاية العام، بحيث تغطى الموضوع من جميع جوانبه، وتستخلص الدروس التى نتعلمها من هذه التجربة المهمة، التى يمكن البناء عليها على طريق تحقيق الديمقراطية الكاملة، التى تستحقها مصر وطال انتظارها طويلا.

ولكن طريق الديمقراطية شاق ومعقد للغاية، وهو لا يستقيم ما لم يتم الحكم عليه وتقويمه، استنادا الى معايير ديمقراطية، ولعل ذلك كان سببا فى مجانبة الصواب الذى شاب التقويمات الكثيرة للجولتين الأولى والثانية، والتى تبارت فى إعلان سقوط الحزب الوطنى الديمقراطى، استنادا الى مقارنة نتائجه فى هذه الانتخابات مقارنة بالانتخابات السابقة، التى لم يختلف أحد على تعرضها لشوائب وتجاوزات كثيرة، جعلتها لا تعكس إرادة الناخبين بشكل دقيق كما هو الحال فى أى نظام ديمقراطى، هنا فإن التقويم الأقرب الى الصواب هو أن ما حصل عليه الحزب فى الانتخابات الراهنة، يعكس ربما لأول مرة قوته الحقيقية فى الشارع المصرى، وعندما حصل على ٣٧٪ من عدد المقاعد فى الجولتين الأولى والثانية - قبل ضم المستقلين وارتفاع النسبة الى أكثر من ٨٢٪ - فإنه من جانب حصل على أقل من الأغلبية المطلقة التى اعتاد عليها، ولكنه من جانب آخر، ومقارنة بكل الأحزاب الأخرى، شكل أكبر مجموعة برلمانية تنتمى الى حزب واحد، وبشكل ساحق.

واذا كان يقف الى جانب الحزب فى توازن القوى السياسى فى المجتمع، علاقاته الوثيقة مع جهاز الدولة، فإنه كان تقف ضده أيضا عناصر كثيرة أغفلها المحللون، فمن النادر فى أى نظام سياسى ديمقراطى، أن يبقى حزب فى السلطة لأكثر من عقدين دون أن تتعرض شعبيته للتآكل الشديد، وعندما تحدث الانتخابات وسط فترة من الركود الاقتصادى، فإن ذلك يخصم كثيرا من أرصدة الحزب الحاكم، وعندما تتكالب كل القوى السياسية بلا استثناء كما حدث فى الانتخابات الحالية، بحيث لم يكن لها هدف أقل من اسقاط مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى، فإن التوازن السياسى يتغير كثيرا عما اعتدنا عليه، خاصة فى ظل الإشراف القضائى، وانفتاح إعلامى أعطى الأحزاب السياسية من فرص عرض برامجها ومؤتمراتها بأكثر مما حصل عليه كل المستقلين، الذين شكلوا كتلة رئيسية من المرشحين والفائزين، إغفال هذه العوامل مجتمعة لا يقلل فقط من قيمة ما حققه الحزب الوطنى الديمقراطى، ولكنه من جانب آخر، يغطى على نكسة حقيقية تعرضت لها الأحزاب الأخرى، التى لا تنفك تدعى أنها تعبر عن إرادة الأمة مرة، وإرادة الجماهير مرة أخرى، وتجعلها لا تتفحص وتتدبر فى الأسباب الداخلية والخاصة بها، ولا تعود الى النظام السياسى كله فى الوصول الى هذه النتيجة المتواضعة للغاية، والتى لاتزيد كثيرا على نتيجة الانتخابات السابقة المشكوك كثيرا فى نقائها.

ولاجدال أن عودة المستقلين على مبادىء الحزب الوطنى الديمقراطى، الى الحزب مرة أخرى، شوه الصورة الى حد كبير، ليس فقط لأنه خالف وعودا قطعها الحزب على نفسه للناخبين، وإنما أيضا لأنه حرم الحزب من فرصة نادرة وهو لايزال أكبر تكتل حزبى فى مجلس الشعب من تطوير وتجديد نفسه، استنادا الى قوته الحقيقية ذات الولاء التنظيمى والسياسى له، وكان ذلك حريا به أن يدعم النظام الحزبى الذى بدونه لايصلح نظام ديمقراطى، الأخطر من ذلك، أن هذه الخطوة سوف تحرم مصر كلها من إصلاح إعوجاجات كثيرة فى النظام السياسى، لا تصلح إلا عبر عملية للنضج تعرضت لها كل المجتمعات الديمقراطية قبلنا، والتى باتت تقوم على أحزاب قوية لها القدرة على تشكيل المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوجيهها نحو العملية التشريعية وفق برامج وخطط وفلسفات تنبع من حوارات ودراسات، فالحقيقة أن الاتساع الكبير فى قاعدة المستقلين فى المجتمع تعود فى قليل منها لوجود تيارات سياسية لاتعبر عنها أحزاب سياسية، ولكن الأكثرية منها تعود الى ظاهرة نواب الخدمات، الذين لا تشغلهم كثيرا التوجهات السياسية الكبرى الخاصة بالمجتمع، وإنما تشغلهم مصالح أفراد أو جماعات تقع فى الدائرة التى ينتمون إليها، ولا يثورون ولا يغضبون إلا عندما يفشلون فى الحصول على هذه الامتيازات الفردية، أما اذا حصلوا عليها، فإنهم على استعداد لمنح الولاء المطلق لكل السياسات والقوانين التى تقدمها الدولة.



ووفقا للمعايير الديمقراطية الحقة، فإن ذلك يشكل نقيصة كبرى في التطور الديمقراطي المصري، جاءت من تراكم عوامل كثيرة برزت في فترة التنظيم السياسي الواحد، واستمرت في فترة الحزب المهيمن بالحق والباطل معا، وهو ما لا يمكن معالجته إلا عبر تراكم آخر يتم فيه دعم النظام الحزبي، حتى يشكل مرشحوه وممثلوه الأغلبية في النظام السياسي، وفي استطلاع الرأي العام الذي أجراه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع الأهرام إبدو، وتحت إشراف الدكتور جمال عبدالجواد رئيس وحدة دراسات العلاقات الدولية، اختار أكثر من ٦٤٪ من العينة مرشح الخدمات باعتباره الأكثر رجحانا للحصول على أصواتهم، واختار ٢١٪ بالصيغة الطبية كأساس للتصويت، وما تبقى من ١٥٪ فقط كان لأسباب سياسية وتشريعية.

ولكن الحزب الوطني الديمقراطي، اختار الطريق السهل، وهو إعادة ضم أعضائه السابقين، ربما لأنه استهان بما حصل عليه بالفعل، وهو ليس قليلا في ضوء ما أسلفنا، وربما على أساس أنهم من نفس النوعية التي يستند إليها الحزب من المرشحين والممثلين، وبذلك فوت فرصة كبرى له ولمصر في دعم النظام الحزبي الديمقراطي عامة، وربما لأن الحزب لم يتحمل تلك المفارقة الكبرى بين ما كان عليه الحال في الانتخابات السابقة، وما أصبح عليه الحال في الانتخابات الحالية، وهي المفارقة التي زايدت عليها الأحزاب الأخرى حتى تبتعد هي الأخرى عن التقويم الصحيح لموقعها، ومن المدهش كثيرا، أن صحيفة ليبرالية وتعبر عن حزب ليبرالي له تاريخ طويل في التقاليد الديمقراطية، أن تقول بوقوع الحزب الوطني الديمقراطي في مأزق نتيجة سقوط كثيرين من قياداته، الذين منهم رؤساء اللجان في مجلس الشعب الماضي، بدلا من أن ترى ذلك فرصة كبرى للتغيير وظهور قيادات جديدة، وهي المسألة اللصيقة بالتغيير والتحول الديمقراطي.

على أي الأحوال، فإن الانتخابات الراهنة، ومهما تكن المآخذ عليها، فإنها فتحت الباب مع بداية القرن الحادي والعشرين، للتطور الديمقراطي مرة أخرى، بعد أن ساد الظن أن باب الاجتهاد فيه قد أغلق، وبعد أن ينتهي غبار المعركة الانتخابية فقد يكون مناسبا أن يشكل المجلس الجديد لجنة استماع، تبحث في تطوير النظام الانتخابي المصري كله، وتعمل على معالجة القصور الإداري الواضح في الجداول الانتخابية، التي اشتكى منها الجميع، سواء كانوا من الحزب الوطني الديمقراطي، أو أحزاب المعارضة أو المستقلين، ولا يقل عن ذلك أهمية تنقية التشريعات الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية، التي ظهرت مضطربة للغاية في تحديد من له صفة العامل والفلاح والفئات، وظهرت متناقضة فيما يتعلق بمسألة الجنسية المزدوجة، والموطن الانتخابي وغيره من الموضوعات الكثيرة التي استدعت تدخلا مستمرا من الجهاز القضائي الذي تحمل أعباء فوق طاقته، وجعلته يقوم بمهام تشريعية هي في الحقيقة وظيفة مجلس الشعب وممثلي الأمة في النظم الديمقراطية، وربما يجد المجلس ملائما أيضا، تقنين مسألة الخروج والدخول على الأحزاب من قبل المرشحين، فلا يصح تركها على صورتها الحالية التي تعرضها للطعن الدستوري، وهناك اقتراح بأن يكون للحزب حق طرح أكثر من مرشح، كما أن هناك اقتراحا آخر باعتماد أسلوب الانتخابات التمهيدية الذي يجري في العديد من البلدان الديمقراطية، وأدى إلى تدعيم النظام الحزبي، وربما تكون هناك اقتراحات أخرى، لقد عبرنا الامتحان في السنة الأولى للديمقراطية وآن الأوان للإعداد للسنة الثانية!.

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠

بداية جديدة للديمقراطية فى مصر

سوف

يختلف المؤرخون دوما حول بداية دخول مصر إلى عصر الديمقراطية فالبعض سيعود بها إلي أول برلمان مصرى عرف بمجلس شورى القوانين عام ١٨٦٦ علي أساس أن ذلك وضع أولى لبنات الدولة الحديثة وطرح فكرة التمثيل النيابى على بيئة ظلت طوال تاريخها لا تعرف للرعية تمثيلا ، والبعض الاخر سيعود بها إلى أول انتخاب لمجلس النواب علي أساس دستور عام ١٩٣٢ لأنه قام على تطور ليبرالى عام في البلاد فى أعقاب ثورة ١٩١٩، والبعض الثالث سيعود بها الى المبدأ السادس من مبادىء ثورة يوليو الذي تحدث عن «إقامة ديمقراطية سليمة»، لا يمكن إقامتها إلا فى ظل الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية، والبعض الرابع سيعود بها إلى عام ١٩٧٦ عندما بعث الرئيس السادات الحياة في المبدأ الذى نسيته الثورة فى ظل معاركها الكثيرة عندما فتح الباب لانتخابات تعددية كانت علي درجة مقبولة من النظافة وحسن السمعة.



الرئيس السادات

ولكن البعض الخامس ربما لا يرى فى كل ما سبق سوى إرهاصات لم يقدر لأى منها أن يكتمل ،فالتجربة الأولى كانت قاصرة جدا فيمن لهم حق الانتخاب وكان هناك الاستبداد والاحتلال، وفي الثانية انضم إلى الاستبداد والاحتلال حكم أحزاب الاقلية التى استحوذت على الحكم معظم الفترة التى عرفت بالليبرالية التى امتدت ثلاثين عاما لم يحكم فيها حزب الأغلبية سوى لسبع سنوات من ثلاثين عاما ،وفى الثالثة بقى المبدأ على حاله بينما حكم البلاد أشكال متنوعة من التنظيم السياسى الواحد أخذت أسماء هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى العربى، وفى الرابعة مالبثت التجربة أن تحولت إلى حكم حزب واحد هو الحزب الوطني الديمقراطى مقيد بقليل من المعارضة ووجدها فرصة لكى يجعل انتخابات مصر فرصة للتأكيد علي اغلبية كاسحة لا تعرف قيودا مستخدما فى ذلك سطوة الدولة وقوتها، ومن ثم سوف يجعل من انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ بداية اخرى لانها اول انتخابات نيابية في مصر تتم تحت الاشراف الكامل للقضاء وفى ظل درجة عالية من المساواة الاعلامية مع اختفاء واضح لسطو حزب الاغلبية الوطنى الديمقراطى الذي كان عليه ان يخوض معركة سياسية طاحنة كواحد من الاحزاب المتنافسة.

وايا كان الرأى في البدايات المختلفة للديمقراطية فى مصر، فان البداية الجديدة مثل كل البدايات تعنى انها مجرد خطوة على الطريق الطويل لبناء نظام سياسى يقوم على المنافسة المتكافئة للقوى السياسية المختلفة والمشاركة الكاملة لكافة القوى الاجتماعية وحياد جهاز الدولة ازاء العملية الانتخابية وفى النهاية تعبير السلطة السياسية عن الاغلبية. هذا البناء في الدول المختلفة لم يحدث بين يوم وليلة فالدول التى نعرفها اليوم كاملة الكمال الديمقراطى لم تكن كذلك لعقود واحيانا قرون طويلة ،وفى وقت من الاوقات كانت الاقليات السوداء فى الولايات المتحدة محرومة من كل الحقوق السياسية والاجتماعية ،وفى بلدان كثيرة ظلت المرأة محرومة من حق التصويت، وفى نظم سياسة اخرى استبعدت تيارات سياسية بأكملها لسبب أو لاخر، وفى ألمانيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ساد نظام جمهورية فيمار الديمقراطى للغاية ولكنه كان الوسيلة التى أدت فى النهاية إلى أسوأ الأنظمة الفاشية فى التاريخ فلم تكن المشكلة السياسية فى تداول السلطة وحدها وإنما الأهم فى فاعلية السلطة السياسية ذاتها وقدرتها علي تحقيق الاهداف القومية وفى ظل نظام ديمقراطى مستمر.

البداية إذن ولو أنها تستحق التحية والاحتفال لا تعني نهاية المطاف، ووصول المنال وهى تحتاج لنظرة موضوعية وناقدة تفحصها بعناية، وتأخذ بيدها إلي الطريق الصحيح. ومايستحق الاحتفال هو إن المجلس الجديد يأتى فى بداية قرن جديد حشدت مصر له قواها خلال العقدين الاخيرين بعد تحرير الاراضى المصرية من خلال سياسات تهدف الي ادماج مصر فى العالم المعاصر، وتحقيق الإصلاح الاقتصادى والسياسى وبناء الدولة العصرية وتحقيق السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط التى تعانى من معضلات التحول والتغيير ومشكلات ورواسب الماضى. ولم تكن المسيرة سهلة او ميسرة بل واجهتها عقبات كثيرة فقد كان على مصر ان تواجهها ببنية اساسية متداعية، وانخفاض حاد في المستويات التعليمية والتكنولوجية ودولة مسيطرة ومهيمنة على السياسة والاقتصاد، وفجوة كبيرة بين مصر والعالم المتقدم، وظهور تيارات منغلقة تعتمد على العنف والارهاب فى تحقيق اهدافها، ومناخ اقليمى معقد يشهد بدايات للسلام ولكنها لا تصل اليه ،وكل ذلك وسط تغيرات عالمية متصارعة وسريعة. كان علينا ان نستجيب لها مع الحفاظ علي توازننا السياسى والاجتماعى فى ذات الوقت. ورغم ذلك فقد نجحنا فى تحقيق نقلة نوعية فى كل هذه المسارات الداخلية والخارجية وبقي امامنا تحديات ضخمة، وما حققناه يشكل بدايات مرموقة يمكنها أن تتدعم بالعمل الشاق والفكر الخلاق، والحفاظ على صفاء الرؤية للاهداف الوطنية والقومية.

لقد شهدت مصر افضل انتخابات خلال النصف قرن الاخير عكست الواقع الحقيقى للقوى السياسية فى المجتمع ، واستعادت ثقة المجتمع فى العملية السياسية مما يرسى الاساس لتطورات كبرى فى المستقبل بالنسبة لتحقيق الديمقراطية وصلاح البناء السياسى. ولكن رغم الانتخابات المتميزة فان هناك ثغرات ادارية وبيروقراطية كشفت عنها العملية الانتخابية ولم يعد إصلاحها يستحق التأجيل ، وكان عيبا كبيرا فى بلد عرف عملية بناء الدولة الحديثة لما يقرب من قرنين ان يجد صعوبة كبيرة فى توفير جداول انتخابية سليمة يثق فيها المرشحون والمصوتون. ومع ذلك فإذا كانت مصر وقد خسرت فى الادارة فانها اكتسبت ثقة اكبر فى مؤسستها القضائية التى حملت المسئولية الخاصة بسلامة العملية الانتخابية على عاتقها تنفيذا لاحكام المحكمة الدستورية العليا. ومرة اخرى يثبت القضاء المصرى انه قلعة شامخة تحافظ على التقاليد العريقة والرفيعة للقضاء الذى هو واحد من أهم ضمانات التقدم الديمقراطى فى مصر.

وما يستحق الاحتفال ايضا ان التكوين المتوازن نسبيا لمجلس الشعب مقارنة بالانتخابات السابقة، كما اظهرته نتيجة الانتخابات وتعبيرها عن القوى السياسية فى المجتمع لن يعنى فقط ارتفاع مستوى اداء المجلس الجديد، ولكنه سوف يعنى ارتفاع توقعات الشعب منه في القدرة على إصدار التشريعات ، وتحقيق الرقابة المسئولة، والقيام بمهام المجلس التي يحددها له الدستور. هذا الاداء المرتفع سوف يشكل لبنة اساسية فى تطوير النظام الديمقراطى، وبذلك يكون الاصلاح السياسى مواكبا للاصلاح الاقتصادى، وهي مواكبة كانت ضرورية لكليهما، وبغيرها يمكن للاصلاح الاقتصادى ان يكون غطاء للفساد والاستبداد من قبل قوى اجتماعية واقتصادية حاكمة.

ولكن البداية الجديدة القادمة على انتخابات متميزة لا تعنى الكثير مالم تكن انجازات المجلس الجديد علي قدر قامته، فالمهمة الاساسية للمجلس هي اقامة بنية تشريعية تؤدى الى قيام الدولة العصرية ذات الاقتصاد الحديث المنفتح على العالم، والبناء الاجتماعى الذي يتيح لكل القوى الاجتماعية، خاصة الشباب والمرأة، ان يشاركوا فى عملية الحراك السياسي والاقتصادى. لكن ذلك لا يتحقق ولا التجربة الديمقراطية تكتمل دون احزاب قوية، وقد اثبتت التجربة الاخيرة ان هناك حاجة لمراجعة قوية فى كل الاحزاب تتمكن فيها من تحقيق الاصلاح الداخلى بحيث يقوم على اسس وتقاليد ديمقراطية تستوعب كل القوى فى المجتمع، تتحول من خلالها الى احزاب حديثة لا تقوم علي الشعارات التي انتهى زمانها، وانما على الدراسات والاستطلاعات بحيث تقدم فى النهاية برامج تحتوى على بدائل وخيارات مختلفة للعمل الوطنى تحدد اثمانها وتكلفتها ومواردها الخارجية والداخلية.

وحتى وقت كتابة هذه السطور غداة الجولة الثالثة من الانتخابات فان المراجعة جرت فقط على الحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره سقط من عليائه الذي كان عليه وبعد ان كان يحصل على أكثر من ٩٠٪ من المقاعد فاذا به لا يحصل إلا على ٣٧٪ منها فى الجولتين الاولى والثانية فذهب كل مذهب الي صفوف المستقلين من انصاره القدامى لكى يعود بهم مرة اخرى الى صفوف الحزب، ورغم ان ذلك يحتاج تقييما مفصلا فى وقت ومكان اخر الا ان القضية فى انتخابات ٢٠٠٠ لم تكن فقط في الحزب الحاكم وانما كانت فى كل الاحزاب الاخرى، ولم يكن ذلك دليله فقط انها لم تحصل مجتمعة الا على عشرة مقاعد فى الجولتين الاولى والثانية ، وانما ايضا لانها ظهرت فى الانتخابات وكأنها أخذتها علي غرة، وكان اداؤها الاعلامى بالنسبة للقضايا المختلفة متواضعا للغاية سواء فيما تعلق بالسياسات الداخلية او الخارجية هذا المجلس عليه مهام ثقال يقع فى مقدمتها تقييم صريح لكل ما يتعلق بالاصلاح الاقتصادى ومشكلاته، والتعليم الذي بات موضع الالم لكل الاسر المصرية، وفى ذات الوقت هو مفتاح التقدم الديمقراطى والقدرة على الاندماج والتفاعل مع العالم المعاصر مما يؤكد النوعية بالاضافة الى الكم، والقاعدة التكنولوجية والعلمية والتي تم بناؤها حتى الان ومدي فاعليتها فى العملية الانتاجية فى البلاد والاهم تحديد ماهو مطلوب منها خلال الاعوام القادمة، والمشروعات القومية الكبري اللازمة للخروج من الوادى الضيق والتى جرى حولها نقاش واسع خلال الاعوام الماضية ولكنه لم يكن علميا ولا كافيا لكي يحشد القوى السياسية المختلفة وراء هذه المشروعات والتعامل مع مشكلات البطالة باعتبارها تمثل الهم الاول الذى بات يهدد مصير عدد هائل من الشباب المصري ويخلق لديه حالة من اليأس تصبح تربة خصبة للتيارات المتطرفة، وأخيرا انضاج العملية الديمقراطية من خلال اطلاق طاقات العمل المدنى واصدار قانون الجمعيات الاهلية الذى تأخر كثيرا بسبب قرار المحكمة الدستورية العليا بإبطاله علي ان يكون هذ المرة مستوفيا كل الشروط السياسية والقانونية.

هل هذه قائمة طويلة للغاية علي مجلس الشعب وتحمله بمهام يصعب عليه القيام بها لانها تخص النظام السياسى كله،الاجابة هى نعم ولكن المطلوب ان يقوم المجلس بما يخصه فيها وينضج أداء المؤسسة التشريعية التى كاد الشعب يفقد ثقته فيها، والآن بعد ان استعاد هذه الثقة علينا ان نرى ماذا سوف يفعل بها؟



المصدر: الاهرام العربي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٨ نوفمبر ٢٠٠٠

إنه التغيير أيضا يا غبي!

حتى وقت كتابة هذا المقال في صباح الجمعة العاشر من نوفمبر لم تكن نتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية قد أعلنت بعد، وكانت آخر الأنباء أن الإعلان النهائي ربما ينتظر حتى السابع عشر من الشهر لكي يتم عد الأصوات التي تأتي بالبريد وكثير منها يأتي من خارج الولايات المتحدة، لأن الفارق ما بين المرشحين بعد إعادة عد الأصوات كان لايزال لصالح المرشح الجمهوري جورج بوش الابن ببضع مئات من الأصوات.

وأيا كانت النتيجة التي سوف تكون معروفة وقت نشر الموضوع، فإن الانتخابات الأمريكية هذه المرة، ربما كانت أكثر الانتخابات إثارة وإفرازا لمفاجآت كثيرة، رغم ما هو معروف عنها في العادة بأنها مثيرة للغاية وتشغل بال العالم كله طوال فترة إجرائها، بسبب نظامها المعقد تارة، وبسبب طول مدتها منذ الانتخابات التمهيدية على مستوى الأحزاب لاختيار مرشح الرئاسة وحتى قبلها تارة أخرى، وبسبب الإعلام الكثيف المتلىء بالألوان والبهرجة تارة ثالثة، وبسبب مكانة الولايات المتحدة في السياسة العالمية والاقتصاد الدولي فوق ذلك كله.

ومهما كانت المفاجآت التي جاءت بها هذه الانتخابات سواء من حيث المفارقة بين أغلبية التصويت وأغلبية المجمع الانتخابي، أم نجاح عضو في مجلس الشيوخ عن ولاية ميسوري كان قد توفي بالفعل، أم نجاح زوجة الرئيس في ولاية نيويورك لكي تحصل على واحد من أعلى المناصب العامة في الولايات المتحدة، بينما زوجها يعد الأيام الأخيرة لبقائه في البيت الأبيض، فإن المفاجأة الحقيقية والتي كانت أم المفاجآت أن يتمكن المرشح الجمهوري من تحقيق هذه الدرجة من التعادل، إن لم يكن الفوز، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحا مع المرشح الديمقراطي آل جور. فحتى وقت هذه الانتخابات كان الظن الشائع أنها تحسم بدرجة الرخاء أو الكساد الاقتصادي، فالشعوب أو هكذا قيل، تحكمها معدتها والطعام الذي سوف تحصل عليه وقت العشاء، وهو تعبير كان يعني أشياء كثيرة منها درجة التوظيف في المجتمع، ومستوى المعيشة، ومعدل التضخم، إلى آخر المعايير الاقتصادية المعروفة وغير المعروفة.

وكان أكثر من جسّد هذه النظرية في الانتخابات مدير الحملة الانتخابية للرئيس الذي على وشك الرحيل بيل كلينتون في انتخابات عام 1992 أمام الرئيس جورج بوش الأب، الذي كان قد خرج لتوه منتصرا من حرب الخليج، حين وضع على مكتبه شعارا للتذكير يقول: «إنه الاقتصاد يا غبي» ولم يكن الرجل يقصد بالطبع أن يهين مرشحه الذي كان حاكما مرموقا رغم مغامراته النسائية المتعددة، وإنما كان يريده ألا يكف في تصريحاته ولقاءاته وخطبه عن الطرق على وتر الاقتصاد الذي كان يمر بمرحلة كساد دورية، وكان ذلك ما فعله المرشح تماما، وكان سببا في تخطيه لصعاب جمة نجمت عن فضائح نسائية متوالية تكشفت في غمار الحملة الانتخابية الصعبة وفي فوزه في النهاية بمقعد الرئاسة في البيت الأبيض. وكان ذلك الشعار في النهاية الذي أنقذه من أكبر أزمة تعرض لها عندما تفجرت فضيحة مونيكا لوينسكي التي باتت شهيرة في كل كتب الفضائح، التي وصلت إلى حد طلب محاكمته أمام الكونجرس الأمريكي، فقد خرج منها كما الشعرة من العجين لأن المواطن الأمريكي السعيد للغاية بالتقدم الاقتصادي لم يجد هناك مشكلة فيما يفعله الرئيس في غرفة نومه أو أمام مكتبه، أو فوقه، أو في الطرقات الطويلة الممتدة كثيرا في ساعات الليل

وأيام الآحاد حول مكتبه البيضاوى، فالمهم هو ذلك القدر من الطعام على مائدة العشاء، وهكذا بقيت كل استطلاعات الرأى العام فى صالح الرئيس الغارق فى ذنبه بأعلى مما حققه أى رئيس من قبله مهما كان جسده طاهرا، وعفته نقية.

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتفوق فيها الاقتصاد على أى اعتبار آخر، فقد خسر تشرشل وحزب المحافظين المعركة الانتخابية بعد أن حققا أعظم انتصار عرفته بريطانيا فى تاريخها فى الحرب العالمية الثانية لأن البريطانيين لم يعودوا فى حاجة إلى من يكسب المعارك فى ميادين القتال، وإنما من ينجح فى وضع الطعام على موائد العشاء، وكذلك خسر بوش الأب كما ذكرنا من قبل، وفى عصر انتهت فيه الحرب الباردة وتوجت فيه أمريكا قوة عظمى وحيدة فى العالم، فلم يعد هناك ما يشغل البال أكثر من الوظيفة وجودة الحال. وكان للشعب الأمريكى ما أراد، وخلال التسعينيات عرفت الولايات المتحدة أطول فترة رخاء فى تاريخها، وتجنبت الدورات المعروفة للاقتصاد الرأسمالى، ولم تتأثر كثيرا بالأزمة الاقتصادية الآسيوية التى هزت كل اقتصادات العالم، وتفوقت الولايات المتحدة على كل أقرانها فى المعسكر الرأسمالى بعد الشكوك القوية التى سادت فى السبعينيات والثمانينيات من أن اليابان وأوروبا فى سبيلهما إلى التفوق على قائدة التحالف الغربى. وانعكس ذلك كله على الإنسان الأمريكى، ولأول مرة منذ زمن طويل تعرف أمريكا ظاهرة التشغيل الكامل لكل من يريد العمل وبأجور أكثر ارتفاعا عن قبل، ونزل التضخم إلى أدنى المستويات، وبقيت أسعار الفائدة فى متناول اليد والجيب، وحتى الجريمة أخذت فى الانخفاض، وكل ذلك والدولة كلها تنتقل من ثورة تكنولوجية إلى أخرى.

لم تكن الحال ممكنا أن تكون أفضل من ذلك، ووفقا لشعار «إنه الاقتصاد ياغبى» فإن الانتخابات الأخيرة تكون قد وضعت نتائجها بسهولة تامة ودون تفكير طويل فى جيب المرشح الديمقراطى آل جور الذى شارك فى صنع المعجزة الاقتصادية الأمريكية بحكم منصبه كنائب للرئيس على مدى السنوات الثمانى الماضية. لكن ذلك لم يحدث، ورغم أنه فاز بأغلبية الأصوات، فإنه لم يفز بأغلبية الولايات، وإذا خسر ولاية فلوريدا أيضا، وهو الأمر الذى لايزال مرجحا، فإنه يخسر المجمع الانتخابى والانتخابات كلها بسبب بضع مئات من الأصوات شكلت الفارق ما بين لقب رئيس الولايات المتحدة ونائب رئيس سابق لها ليس أمامه سوى كتابة المذكرات وإلقاء المحاضرات. هذا الموقف الدرامى لا يمكن تفسيره إلا بأن الاقتصاد وحده لم يعد كافيا لنجاح المرشح الأمريكى للرئاسة، وأن «التغيير» فى حد ذاته بات بعدا لا يمكن تجاهله، وتتطلع له الشعوب فى بلاد تغير الفصول والمواسم والأشخاص وآخر أجيال الكمبيوتر وغيره من المخترعات التى تجعل ما كان جديدا جدا منذ عام واحد قديما جدا يستحق الاستبدال.

وعندما تستقر البلاد على السياسات والمناهج والمؤسسات، كما هى الحال فى الولايات المتحدة، فإن تغيير القيادات يدفع بدماء جديدة وحارة وراغبة فى إثبات الذات وممتلئة بحماسة القادم إلى السلطة وليس المستقر فيها، فيغنى كل ذلك بأفكار جديدة تجد حظها فى المناظرات التى تخلق بدورها توجهات وسياسات لم يدركها عقل من قبل.

د. عبدالمنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام الاقتصادي
التاريخ: ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠

«العولمة» و «الفقر» وأشياء أخرى

اعتدنا كثيرا في حواراتنا العامة ان نعتبر موضوع الفقر يخص الفقراء والدول الفقيرة وحدها، اما بالنسبة للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي فالشائع لدينا انها غير معنية بالفقراء ومعدومي الحيلة ، او انها مسئولة بشكل او آخر عن المأساة التي يعيشون فيها بل ان بعضا منا على الاقل سوف يلقي عليهم المسئولية كاملة باعتبارهم امتدادا للعولمة والهيمنة الامريكية التي لا ترحم. هؤلاء جميعا ربما ستصيبهم المفاجأة حينما يطلعون على التقرير الاخير للبنك الدولي عن التنمية في العالم حين يجدون عنوانه هو «**شن الهجوم على الفقير**» الذي يجعل القضية على رأس جدول الاعمال العالمية، ولا يفعل ذلك فقط بل انه يخطو خطوة اخرى للبحث عن سبل معالجتها في ظل العولمة والتغيرات العالمية المعاصرة. ولعل ذلك يثير مسألة جوهرية ذات طابع فلسفي، فقبل قرن ونصف القرن فقط من تاريخ البشرية كان العالم لايزال يناضل من اجل انتهاء العبودية التي كانت جزءا مهما من النظام العام في العالم حتى ان دستورا ليبراليا وديمقراطيا مثل الدستور الامريكي عجز عن الغائها واحتاج الامر اكثر من سبعة عقود كاملة وحربا اهلية ضروس استمرت خمسة اعوام سقط فيها مئات الالوف من الضحايا حتى تنتهي العبودية الرسمية، واحتاج الامر قرنا اخر حتى تنتهي اشكالها غير الرسمية الاخرى وحتى منتصف الستينيات من القرن العشرين .. كانت هناك بلاد في العالم لاتزال تعرف العبودية الصريحة.

ومع ذلك فقد انتهت العبودية من العالم ولم يعد ممكنا لعاقل او غير عاقل ان يطالب بعودتها مرة اخرى، والان تنتقل خطوة اخرى الي الامام لكي تشن هجوما على الفقر، الذي كان في السابق موضوعا على اولويات جماعات بشرية مثل العائلة او القبيلة ومؤخرا خاصة بعد الثورات الاجتماعية والاشتراكية بات القضاء على الفقر هدفا قوميا على مستوى الدولة ولكن الجديد في الامر خلال العقد الاخير اصبحت قضية الفقر قضية عالمية، وتحتاج جهدا عالميا مشتركا تتكاتف فيه

القوى الاجتماعية والسياسة والمؤسسات الدولية، كما حدث مع العبودية تماما لكي يمكن القضاء عليه في فترة زمنية معقولة، وهو الموضوع الذى اقلق كثيرا بال الامام على رضى الله عنه حتى قال انه لو كان الفقر رجلا لقتلته، وقال عنه المهاتما غاندى «**ان الفقر هو أسوأ انواع العنف**» فلاشيء يدمر الجسد الانسانى والروح الانسانية والكرامة البشرية قدر ما يفعل الفقر.

اما أن يوضع الفقر علي رأس قائمة الاعمال العالمية هو ما نسميه «**التقدم**»، فالفقراء ليسوا موضوعا للشفقة والتعاطف يفعلها او لا يفعلها رجال اخيار وهم ليسوا تذاكر دخول الى الجنة، يحصل عليها من وقر في قلبه مخافة الله كما تحض الاديان السماوية اصحاب القدرة والمال على مساعدتهم، وانما القضية هذه المرة هى جزء من عملية «العولمة» التى هى كلمة الاختزال للقدرة اللانهائية للعقل الانسانى على الابتكار والتجديد والقدرة اللا نهائية للتفاعل الاجتماعى على مستوى الدول وعبرها والقدرة اللانهائية للاسواق الاقتصادية على التمدد الافقى عبر الدول والاقاليم والقارات والتمدد الرأسى فى داخل الطبقات والشرائح الاجتماعية. ولا جدال ان هذا يمثل «التقدم» بعينه في الفكر الانسانى فلم يحدث من قبل فى التاريخ ان صار الفقر قضية عالمية كما هو اليوم، وكان للعولمة نصيب كبير فى رفع الوعى العالمى بها فقد كان جائزا ان تباد جماعات بشرية بأكملها نتيجة الفقر والمجاعة دون ان تشعر بقية البشرية بها ، اما الان ونتيجة ثورة الاتصالات المعاصرة وتوافر المعرفة المنظمة، فلم يعد ذلك ممكنا دون أن يقض ذلك مضاجع ضمير العالم لكى يقدم الاغاثة الواجبة، ويبحث فى السبل التى تجعل خفض الفقر ممكنا.

ولكن الموضوع علي بساطته الفلسفية ليس كذلك على المستوى العملي والتاريخى ولعله اكثر تعقيدا وتركيبا مما هو على السطح، ولابد من التامل العميق لاين كنا وكيف اصبحنا منذ بات الموضوع مطروحا على قائمة الاعمال العالمية منذ عشر سنوات مضت عندما صدر ايضا تقرير التنمية فى العالم عام ١٩٩٠ وكان موضوعه ايضا الفقر وسوف يكون مدهشا ان نعلم ان ما تحقق ليس كثيرا. فقد كان عدد الفقراء فى ذلك الوقت ١١١٥ مليون نسمة فى العالم ووعد التقرير انذاك انه لو اتبعت الدول سياسات بعينها فإنه سيكون ممكنا انقاص عدد الفقراء فى العالم بما مقداره ٣٠٠ مليون نسمة. ولكن ذلك لم يحدث ، فبعد عشر سنوات من العولمة الكثيفة فان عدد الفقراء اى الذين يحصلون علي اقل من دولار واحد يوميا زاد ، وبالاحالة الى عدد سكان العالم فان نسبة الفقراء، انخفض من ٢٨٪ من سكان العالم الى ٢٤٪ منهم الا ان الارقام المطلقة هنا هى التى تشير الى مستقبل الفقراء فى العالم، فلن يفيد الفقير كثيرا اذا ما قيل له ان فرصته قادمة، وان دوره سوف يأتى حيث يتم تخفيض نسبة الفقراء بنسبة ٤٪ كل عشر سنوات خاصة اذا



كان هذا الفقير لا يعيش فى منطقة شرق اسيا التى حدث فيها القدر الغالب من هذه النسبة.

هذا الاداء البائس يدعو الى التساؤل والبحث حول فاعلية «**العولمة**» باعتبارها اعلى مراحل الرأسمالية ، فقصة القرون الثلاثة الماضية او ما هو اكثر، هي قصة التمدد المستمر للرأسمالية من جزيرة صغير لا تعرف شمسا ولا قمرا من كثرة السحب والضباب والطقس التعيس هى بريطانيا الى بقية العالم. وخلال هذه الفترة الزمنية نضجت مؤسساتها تعقيدا وتركيبا، وتعمقت داخل المجتمعات بأشكال مختلفة ، وتمددت بأذرعها الي اقطار مختلفة، وفي كل احوال توسعها كانت تعنى امتدادا للسوق حتى يشمل اخر مستهلك فى العالم. وكان ذلك هو الاساس الاخلاقى للرأسمالية والرأسمالية الكونية على وجه الخصوص، ان تصل وان تغير حياة الفقراء كمنتجين ومستهلكين، ونظريا فإن ذلك يمكن حدوثه من خلال عملية تراكمية تنتقل فيها الثروة من اعلى السلم الاجتماعى الي ادناه، وان ذلك يمكن ان يتسارع مع التقدم مع العلم والتكنولوجيا.

ولكن فى الواقع فإن القصة لا تسير وفق الرواية، وليس هناك ضرورة ان تصل الى نهايتها السعيدة، او على الاقل فإنها لا تسير بهذه البساطة النظرية. وفى الهند علي سبيل المثال، ورغم تقدم ملموس فى معدلات النمو والتقدم التكنولوجي الذى يشمل الاسلحة النووية كما يشمل الاقمار الصناعية وبرمجيات الكومبيوتر فان عدد الفقراء لم يتغير الا بشكل طفيف، حدث ذلك في مصر ايضا رغم التقدم الذى احرزته خلال السنوات العشر الماضية من الاصلاح الاقتصادى. ومعنى ذلك ان انتشار الثروة وتسربها من اعلى الى اسفل لا يجري بالشكل المطلوب، او بما يكفى لكي يغير نوعيا من حالة الفقر بالعالم او بالسرعة الكافية التى تنقذ مئات الملايين من غياهب الفقر وحالته المأساوية لاكثر من مليار من البشر.

ولعل لذلك اسبابا كثيرة، بعضها يعود الي الرأسمالية المعاصرة ذاتها فى ظل العولمة، ففيها تحيز بنائى لصالح المتعلمين واصحاب الياقات البيضاء الذين لديهم القدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة وثيقة الصلة بعالم المعلومات والإتصالات ، أى هؤلاء الذين لا ينتمون فعلا لعالم الفقر والفقراء. ولكن هناك اسبابا اخرى تعود الى وجود عوازل كثيفة احيانا تمنع انتشار الثروة وتسربها وتقف بين الفقراء ومصادر الثروة واولها ان هناك قيودا اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزل



الجماهير الفقيرة عن عملية العولمة، وفي الهند مثلا فإن هناك فئات اجتماعية بأكملها مثل طائفة المنبوذين تعزلها تقاليد بعيدا عن عملية التقدم العام في المجتمع **وثانيها** ان «**العولمة**» تتعاظم تأثيراتها فقط عندما تتوافر المؤسسات القادرة على استيعابها والتجاوب معها وعندما تغيب المؤسسات المالية الناضجة والمنضبطة، ويستشرى فيها الفساد فإن القدرة على التعامل مع حركة رؤوس الاموال والاستثمارات تصبح قليلة بل واحيانا قد تؤدى الى انتكاسة كما حدث فى دول شرق اسيا التى نقص فيها الفقر بشكل ملحوظ خلال ثلاثة عقود من التعامل مع العولمة، ولكن ضعف هذه المؤسسات مالبث ان سبب كارثة كبرى زادت من عدد الفقراء مرة اخرى، وحينما تم اصلاح هذه المؤسسات بدأت معدلات الفقر فى الانخفاض مرة اخرى، ولعل المؤسسات السياسية لا تقل اهمية عن المؤسسات المالية والاقتصادية، وعندما تضعف قوة القانون، وتخفت قدرة المؤسسات القانونية والتشريعية على التفاعل مع الظواهر المعقدة لحركة الاستثمار وعندما يعجز النظام السياسى عن توفير حرية الاختيار والمبادرة للافراد فإن قدراتهم علي الاستجابة للتنافس العالمى تصبح محدودة للغاية.

وثالثها:ولعله اهم الاسباب على وجه الاطلاق ـ ان النخبة السياسية والاقتصادية والفكرية تكون معادية تماما للعولمة بحكم ميراث طويل من الاستعمار الذى يجعلها متشككة بشكل عام من كل ما يأتى من الخارج، بل وتنزع الي مقاومته بأساليب الحماية الاقتصادية والحصار السياسى والعداء الايديولوجي والانغلاق الاعلامى، واستدعاء الخصوصية الثقافية والتاريخية التى تبغى العزلة عن العالم والبقاء بعيدا عما فيه من شرور حقيقية وغير حقيقية، ولكنها في كل الاحوال تبقى المجتمع كله بعيدا عن عملية انتشار الثروة.

ورابعها : واخرها ان الحروب الاقليمية والاهلية غالبا ما تعد عازلا هاما ما بين الفقراء والفرص التي تتيحها العولمة لتغيير الاقدار، فالحروب عادة ما تغذى المشاعر القومية والانفصال عن العالم، كما انها تدفع بالقضية الامنية الي مقدمة القضايا التى تشغل المجتمع، وعندما تكون الحروب اهلية فإنها تنقل كل ذلك الي الطوائف العرقية والدينية فى المجتمع . ولعل ذلك يفسر الى حد كبير حالة الشرق الاوسط وافريقيا وكلاهما اقل اقاليم العالم اقترابا من «العولمة»، واقلها انجازا فيما يتعلق بتخفيض مستويات الفقر واعداد الفقراء.



المصدر: الاهـرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ : ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠

تطورات عالمية أخرى!

فى الوقت الذى لا يزال فيه الشرق الأوسط يعيش صراعه الممتد على مدى أكثر من نصف قرن، وربما أكثر من قرن كامل وفق حسابات أخرى، فإن العالم يسير مسيرته الخاصة التى كثيرا ما تغيب عنا نتيجة انشغالنا بمواجهة الهجمة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية التى تعود إلى تقاليد القرن التاسع عشر بأكثر مما تعرف عن أعراف القرن الحادى والعشرين. ومع مقاطعة سوريا ولبنان لمؤتمر وزراء خارجية دول اعلان برشلونة فى مارسيليا، وفشل المؤتمر فى التحضير لقمة متوسطية كما كانت تأمل فرنسا، أو حتى إقرار ميثاق الاستقرار والأمن في البحر المتوسط كما كان الأمل فى مؤسسات الاتحاد الأوروبى، تكون أخر صروح اقامة شرق أوسط جديد يرتبط مع التطورات العالمية المعاصرة فى اندماج اقتصادات الدول والأمم من خلال شبكات دولية متعددة الأطراف والشراكة المتوسطية قد وصلت إلى قرب نهايتها فاتحة الباب لصراع تقليدى مفتوح بين دولة استعمارية لم تتعلم شيئا من تاريخ كل الدول الاستعمارية وهى إسرائيل، وحركة للتحرر الوطنى الفلسطينى التى دخلت فى مخاض مرحلة جديدة من نضالهامنذ انتفاضة الأقصى.

ولكن العالم فى كل الأحوال يسير مسيرته الخاصة،ومنذ نشوب الانتفاضة الفلسطينية فى الثامن والعشرين من سبتمبر الماضى حدثت مجموعة من التطورات العالمية التى لم تلق حظها من المراقبة والمتابعة والتحليل فى مصر والعالم العربى، وكان أولها ما جرى فى يوجوسلافيا عندما جرت الانتخابات الرئاسية وحاول ميلوسيفيتش سرقة نتيجتها، إلا أن تدفق الجماهير الصربية على مبنى البرلمان فى الثامن من أكتوبر فتح الباب للاطاحة بالطاغية، وتولى سدة السلطة الرئيس الجديد كوستونيتشا الذى فتح الباب لتاريخ جديد للاتحاد اليوجوسلافى والبلقان وأوروبا وربما العالم كله. وكان لافتا للنظر ان أحد الشعارات الرئيسية للرئيس الجديدهو لحاق يوجوسلافيا بأوروبا، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبى، يبادله ودا بود، فتمت دعوته إلى عدد من المجالس الأوروبية، ورفع الحظر المفروض على يوجوسلافيا التى سرعان ما استعادت مقعدها فى الأمم المتحدة. وفى جمهورية مقدونيا بدا ممكنا لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة أن منطقة البلقان الشهيرة فى تاريخ الصراع الدولى؛ أن يجتمع قادة الدول وفى مقدمتها يوجوسلافيا لكى يضعوا نهاية لعقد مرير من الصراع والتوتر، اعاد للأذهان القرن التاسع عشر بأكمله ومعه الحرب العالمية الأولى بكل مراراتها، وفى الوقت نفسه يضعون البداية للتعاون الاقليمى والاندماج فى أوروبا والنظام الاقتصادى العالمى.

فى ذات الوقت كانت تجرى تطورات مثيرة فى الجهة الأخرى من العالم فى منطقة شمال شرق أسيا بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، والتى بدأت مأساتهما فى وقت متزامن تقريبا للمأساة الفلسطينية، حينما قسمت فلسطين وكوريا، وبعد نصف قرن من الصراع الدامى جاءت الخطوة من القيادة الجديدة فى كوريا الجنوبية، التى اتخذت سلسلة من الخطوات نحو فتح العلاقات مع الشمال تشبه تلك التى اتخذتها القيادة الألمانية فى منتصف السبعينيات للاتجاه نحو الشرق، وهى السياسة التى وضعت لبنة رئيسية لانتهاء الحرب الباردة وتوحيد ألمانيا مرة أخرى. ولكن النتيجة هذه المرة كانت أسرع بكثير مما كان عليه الحال فى الحالة الأوروبية، فبعد أن كانت كوريا الشمالية واحدة من أهم الدول «المارقة» فى العالم، أصبحت وبسرعة شديدة موضع الاهتمام والود والانجذاب حيث سارعت بريطانيا وألمانيا إلى اقامة العلاقات الدبلوماسية معها، وتبعتها اليابان بالرسل والخطابات، ووسط أزمة الشرق الأوسط المستعرة للغاية، أخذت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية ارجلها الثقيلة إلى بيونج يانج وسط ترحيب كورى شمالى حافل، وضعتها جنبا إلى جنب مع زعيم الدولة على منصة استعراض احتفالات الدولة الملونة بالأعلام والبيارق الشيوعية.

وهكذا انقلب حال كوريا الشمالية تماما فى النظام العالمى، كما حدث مع يوجوسلافيا وكان الانقلاب حادا إلى الدرجة التى دعيت فيها إلى حضور مؤتمر قمة الدول الأوروبية الآسيوية الثانية، وهى نوعية جديدة من القمم تجرى ما بين الدول الاستعمارية السابقة التى مزقت أسيا بالحروب والمحن والأزمات، التى قتل فيها الملايين بالأفيون و بالقتل المباشر، والدول المستعمرة (بفتح الميم) سابقا، ولكنها صارت مستقلة وعرفت طريق الازدهار والانضاج فى الاقتصاد العالمى. هذه القمة كانت من الأهمية إلى الدرجة التى جعلت خافيير سولانا رئيس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبى، يطير بعد مؤتمر شرم الشيخ ـ الذى حاول إطفاء النيران فى الشرق الأوسط دون جدوى ـ إلى بانجوك، لكى يحضر القمة تاركا الأزمة الفلسطينية ـ الإسرائيلية لأحد معاونيه وهو السفير ميجيل موراتينوس، الذى تعود على كثير من الصبر فى أحوال المنطقة لم تتوافر لسولانا حتى بعد ما تعلمه من إدارة أزمتى البوسنة وكوسوفو، عندما كان مسئولا عن حلف شمال الأطلنطى.

ولم تكن القمة الأوروبية الأسيوية هي أخر القمم التي تجرى بين القارات، ففي الأسبوع الماضي وفي دولة بروناي الصغيرة عقدت قمة دول منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادي (ابيك)، وهو تجمع تصاعدت أهميته خلال العقد الأخير بين دول الأمريكتين ودول شمال وشرق وجنوب شرق أسيا، وتضم عدة تجمعات إقليمية مثل أسيان ونافتا، ودول رأسمالية غربية مثل الولايات المتحدة وأستراليا ودول رأسمالية وشيوعية في ذات الوقت مثل الصين وفيتنام، ودول متقدمة للغاية مثل كندا ودول نامية بحق مثل ماليزيا، ودول كبيرة للغاية مساحة وسكانا مثل الصين ودول صغيرة للغاية مساحة وسكانا مثل سنغافورة، ودول لها عقائد مسيحية وإسلامية وبوذية وهندوسية. ومهما تكن التناقضات بين ذلك كله، والصراعات التاريخية الدامية بين كل الأطراف، فقد كان الهدف هو إنشاء سوق تجارة حرة على جانبي المحيط بين الدول المتقدمة في عام ٢٠١٠ والدول النامية في عام ٢٠٢٠. ولم تكن قضية القمة فقط تحقيق هذا الهدف ولكن أيضا اعطاء دفعة لعمليات الاندماج العالمي برفع الحواجز والتناقضات من طريق دورة جديدة لتحرير التجارة بعد النكسة التي تعرضت لها في مؤتمر سياتل في العام الماضي، ورفع أخر العقبات أمام دخول الصين منظمة التجارة العالمية، وفتح الأبواب أمام دخول روسيا وفيتنام إلى هذه المنظمة التي تتجسد فيها عولمة التجارة العالمية.

وسط كل ذلك الذي جرى في أسيا، كانت فيتنام نجما خاصا، فقد كانت هي الدولة التي تجسد على أرضها أخطر صراعات الحرب الباردة وأشدها تكلفة، وفيها هزمت الولايات المتحدة بعد ثمن قدره ٥٤ ألف قتيل غير عشرات الألوف من الجرحى، وخسرت فيها فيتنام ثلاثة ملايين من الضحايا، ومالا يقدر بثمن من الجرحى والموارد. ولكن بعد ربع قرن من هذا الصراع الدامي كانت فيتنام التي لا تزال شيوعية تتبع الطريق الصيني في التطور الرأسمالي وتصبح جزءا من أسيان الرأسمالية كلها، وعضوا في منظمة «أبيك» وتطرق باب منظمة التجارة العالمية، وكل ذلك وهي تحقق معدلات متسارعة للنمو والاصلاح الاقتصادي. وعندما حط بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة قدمه في فيتنام بعد حضوره قمة بروناي، وتعبيره فيها عن أسفه الشديد لأنه لم يتمكن من تحقيق السلام في الشرق الأوسط، فإن أحدا لم يتساءل من الذي كسب الحرب الفيتنامية في النهاية، وهل هي فيتنام التي جاءها الرئيس الأمريكي يطلب ودها وربما مغفرتها، أما أنها الولايات المتحدة التي أصبحت فيتنام شريكا في مظلتها المالية والاقتصادية والتجارية العالمية؟!

السؤال في كل الأحوال كما هو الحال في أسئلة كثيرة ظل متروكا للتاريخ، وربما وصل بعض المؤرخين إلى أن كليهما خرج منتصرا من الحرب، الولايات المتحدة لأنها أدركت بعد خسائر هائلة أنها لا تستطيع فرض نظامها على شعب أخر بالقوة الغاشمة، وفيتنام لأنها وصلت بإرادتها المستقلة إلى أنها لا تستطيع العيش بمعزل عن العالم، وبنظام ثوري وقوة عسكرية تبدو مهددة حتى لأقرب المقربين في الصين وكمبوديا، وبشعب ربما يعرف الكثير عن القتال ولكنه يعرف القليل عن البناء والمنافسة في سوق عالمية شرسة. وبنفس المعيار ربما يصل هؤلاء المؤرخون ذاتهم إلى أن يوجوسلافيا أيضا قد خرجت منتصرة من حروب التسعينيات برغم هزيمتها العسكرية، لأنها عندما اقامت نظاما ديمقراطيا يحترم التعددية الثقافية وحقوق الانسان وسعت للاندماج في أوروبا، سوف تجد نفسها في النهاية مع البوسنة وكرواتيا وسلوفانيا أعضاء في اتحاد أعظم يقوم على قرارات طوعية ومستقلة في أن واحد. ولن يختلف الحال كثيرا عند الحكم على كوريا الشمالية، ولكنه سوف يختلف حول الحالة الإسرائيلية التي لم يصل فكرها بعد إلى ما يجرى في القرن الحادي والعشرين!

د. عبدالمنعم سعيد

ملاحظات انتخابية .. وكروية!

يوم الخميس السادس عشر من نوفمبر كان لقاء القمة بين الأهلى والزمالك، وكما هى العادة بلغت الإثارة قمتها حتى ذهب تسعون ألف متفرج للمشاهدة فى استاد القاهرة، أما ملايين غيرهم فكان عليهم الجلوس أمام التليفزيون لمراقبة المباراة التى كان يصفها لهم الكابتن ميمى الشربينى بطريقته المميزة فى الإسهاب خلال الشوط الأول الذى جاء ممتعاً وحافلاً بفنون الكرة، فما كان منه إلا إطلاق العنان للكلمات التى تجعل هذا الإمتاع نتيجة لعظمة الناديين العريقين، وباعتبارهما من أندية البطولات «يا جماعة!»، ولأن كل لاعب فيه موهبة خاصة ونادرة تخفت أمامها موهبة بيليه ومارادونا وباجيو وأسماء أخرى لا يدركها إلا المتخصصون، كان الشربينى منتشياً للغاية حتى إنه وجد موسيقى خاصة فى اسم الحكم الإيطالى، ثم وسعها حتى وصلت إلى اللغة الإيطالية كلها حارماً بذلك اللغة الصينية من هذا الفضل، ولكن ما أن جاء الشوط الثانى بفاصل طويل من العك الكروى حتى وجد مذيعنا أنه لا يوجد الكثير الذى يمكن قوله فهبطت الحماسة والألفاظ الضخمة حول العظمة الكامنة فى الناديين والموهبة الراقدة فى اللاعبين، ولم يجد الرجل فى النهاية ما يقول به سوى «أهو ده بأه عيب اللاعب المصرى» فلا لياقة بدنية هناك، ولا إرادة للكفاح حتى النهاية فقد فرحت نوادى البطولات بالتعادل.

قبل ذلك بيومين كانت انتخابات الإعادة فى الجولة الثالثة للانتخابات المصرية تجرى فى ثمانى محافظات، وبعد نشرة أخبار التاسعة فى التليفزيون المصرى جاء برنامج جديد يتمتع بالحيوية والسرعة هو «تقارير إخبارية» يعتمد على تقارير المراسلين المنتشرين فى أركان المعمورة بحيث يشعر المشاهد بنبض الحدث مباشرة، وكان طبيعياً أن تشكل الانتخابات عصب البرنامج فجاءت التقارير من كل المحافظات، وكما حدث فى الشوط الأول من مباراة الأهلى والزمالك عكست التقارير حالة مثالية للانتخابات التشريعية لم تعرف مصر من قبل ما هو أفضل وأروع منها، وهى مماثلة تماماً لما يجرى فى أكثر دول العالم عراقة فى الديمقراطية، وبعد ذلك جاء الشوط الثانى عندما قالت المذيعة إنه جاءها بيان من وزارة الداخلية يشير إلى وقوع اضطرابات ومصادمات فى بعض اللجان الانتخابية سقط نتيجتها قتلى وجرحى، وهو من الأمور غير المعتادة فى البلدان الديمقراطية، وفى مساء اليوم التالى جاء بيان وزارة الداخلية عن الانتخابات فكان أكثر واقعية عندما قال إن نسبة الذين شاركوا فى الانتخابات تراوحت بين 15٪ و 40٪ فى صراحة تختلف كثيراً عما قيل لنا إن درجة الإقبال على المشاركة كانت هائلة وغير مسبوقة.

وهكذا سواء كان الأمر فى المباريات الكروية أم الانتخابات التشريعية تخدعنا كثيراً الأشواط الأولى بمتعة نبالغ فى مداها فإذا ما حلت الأشواط الثانية كان الأمر مختلفاً ونزلت علينا كالدش البارد، وهى قضية لا يتحمل مسئولياتها لا الكابتن ميمى الشربينى ولا أصحاب التقارير الإخبارية وإنما يتحمل مسئولياتها مجتمع بأكمله عادة ما تضيع منه أسباب القياس وأدوات التقييم، وتنقلب بسرعة من التهويل إلى التهوين، ومن رفع قدر الذات إلى أعلى السماوات، إلى خفضها إلى أسفل السافلين، بينما هى فى الحقيقة تقع فى مكان ما بينهما، وتقضى الحصافة والحكمة أن نبحث هذا المكان ونتدارس فى الكيفية التى نأخذه بها خطوة أخرى إلى الأمام. وقد كان فى الشوط الأول من مباراة الأهلى والزمالك ما يمتع بالفعل، ولكن كانت لدينا أيضاً المعرفة باللاعب المصرى وفقر لياقته البدنية ما يجعلنا نتوقع أن ذلك لن يكون سيرة

المباراة بأكملها، فتنضبط الأحكام من البداية إلى النهاية.

وكان الشوط الأول من الانتخابات المصرية التي جاءت على ثلاثة أشواط لأول مرة فى التاريخ ممتعاً أيضاً، فقد كانت أول انتخابات تشريعية تأتى تحت الإشراف الكامل للقضاء، ولكننا كنا نعرف أيضاً أن ذلك جاء نتيجة حكم المحكمة الدستورية العليا الذى جاء مفاجئاً تماماً للحكومة والمعارضة، وللقائمين على الانتخابات والناخبين معاً، وهو ما يعنى أن الترتيبات الإدارية الخاصة بالكشوف الانتخابية التى لم تكن على ما يرام أصلاً سوف تصير مشكلة كبرى بعد تجميع اللجان الانتخابية فى لجان جديدة أقل عدداً وأكبر حجماً، كما كنا نعرف أن أحزابنا ليست مدربة على انتخابات نظيفة، وما أن حدثت الجولة الأولى حتى بادرت أحزاب لم تحصل إلا على أقل القليل وأعلنت عن هزيمة ساحقة للحزب الوطنى الديمقراطى الذى حصل على أضعاف ما حصلت عليه وكأن الهزيمة هى شهادة بالانتصار الذى لم يحدث، وصدق الحزب الوطنى هذا الإعلان فجرى وراء المستقلين لكى يعيدهم إلى بيت الطاعة الذى خرجوا منه غير مأسوف عليهم فى السابق.

وهكذا دخل الجميع الشوط الثانى دون قراءة حقيقية وواقعية لما جرى فى الشوط الأول والذى جاءت متعته من أنه عبر بالفعل عن التوازن السياسى فى المجتمع، وبدأ فاصل من العك الانتخابى الذى جاءت ساحته أمام القضاء الذى كان بطل الأبطال فى المباراة كلها، وكان ذلك راجعاً فى بعض منه إلى أن نظامنا السياسى كان محملاً بأمور معلقة كثيرة، فرغم عقود طويلة من تطبيق الدستور المصرى الحالى لم نعد نعرف على وجه التحديد من هو العامل ومن هو الفلاح، ولم نتأكد دائماً من الطريقة التى نعرف بها الموطن الانتخابى لمرشح أو ناخب، ولا توجد لدينا وسائل منظمة لكى نعرف ونحكم على من حصل ولم يحصل على جنسية مزدوجة، وكان حرياً بالقضاء الذى اعتلى الساحة متوجاً من الجميع أن يحسم كثيراً من القضايا، وإذا وجد مجلس الشعب القادم أن القوانين التى يحكم على أساسها القضاء لم تعكس فى تطبيقاتها إرادته التشريعية فإنه يغيرها بما هو أكثر وضوحاً وتقريراً لما يريده المشرع، ولكن ذلك لم يحدث فقد توالت أحكام القضاء الإدارى، وتوالت الاستشكالات التى تؤجل القرار إلى سيد القرار الذى لم يكن سيدا ساعة إصدار الحكم.

ومع الشوط الثالث كانت اللياقة الانتخابية قد وصلت إلى منتهاها، وتصاعدت المواجهات، وخاضت بعض التيارات السياسية المعركة الانتخابية على طريقة المليشيات اللبنانية وعندما واجهها الأمن جأرت بأنه يتحدى التقاليد الديمقراطية، وكأن الأمن كانت لديه أدوات سحرية تمكنه من التعرف على النيات السياسية للأفراد الذين جاءوا فرادى إلى محطات الاقتراع بحيث يمنع هذا ويسمح لذاك، ولكن الحال لم تكن كذلك فقد خلط كثيرون بين المعارك الانتخابية ومعارك الانتفاضة الفلسطينية، ولم يرتفع أحد عن مستوى شحذ العصبيات القبلية والقروية والصعيدية حتى من بين من يبشرون بالوحدة العربية والإسلامية ودول العالم الثالث إن أمكننا، الصورة بعد ذلك تبدو متكاملة للاعبين والحكام والجمهور، وهى تشهد أن مصر عرفت جرعة جديدة إضافية للديمقراطية ومنها تكون بداية جديدة إذا صدق العزم وحسنت النية!





المصدر: الاهـرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠

من الذى انتصر فى حرب فيتنام؟!

الذين تفتح وعيهم السياسى فى النصف الثانى من الستينيات حتى منتصف السبعينيات يعرفون أن حرب فيتنام كانت أهم الاحداث العالمية التى لها خبر ونبأ فى جرائد كل صباح، وبشكل ما دار حولها كثير من الاحداث الاخرى حينما تمرد الشباب الامريكى على الحرب البشعة، ورفض بطل الملاكمة محمد على كلاى التجنيد فى الجيش الامريكى، وكسرت الممثلة الشهيرة جدا فى تلك الايام جين فوندا كل انواع الحصار على فيتنام وذهبت إلى هانوى تستنكر سياسات بلادها العدوانية، وتفجرت شرارة اشعلت حرائق كثيرة بين طلاب العالم ومعها ظهرت موجات فى الفن والادب والموسيقى كلها تطالب بوقف الحرب وممارسة الحب!.

فى العالم العربى كان الموقف مختلفا، فى البداية كان التعاطف مع فيتنام باعتبارها واحدة من حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث والتى امتدت من الحرب ضد فرنسا إلى الحرب ضد امريكا، ولكن عندما وقعت كارثة حرب يونيو ١٩٦٧ العسكرية بدا وكأن هناك حلفا ضمنيا بين العرب الذين يقاومون العدوان الاسرائيلى والفيتناميين الذين يقاتلون عدوان الولايات المتحدة، الحليف الاول لاسرائيل. ولفترة طويلة كان النموذج الفيتنامى فى المقاومة هو المثال الذى ينبغى أن يحتذى فيما عرف بحرب التحرير الشعبية الذى تبنته منظمات عربية قومية وماركسية، ولكن اداءها فى الواقع كان محدودا بعد أن قررت النظم العربية الاعتماد على الجيوش التقليدية فى حرب التحرير، فكان هناك قدر من الحسد للحالة الفيتنامية وادائها البطولى حتى إن الشيخ امام غنى قصيدة تقول« آه يافيتنام آه لو مليون مقاتل من ابطالك تدفعهم ريح شرقية نحو الصحراء العربية لوهبتهموا مليون وليد قحطانية» . كان الشاعر والمغنى العربى على استعداد لأن يعطى ويهب نساء العرب للفيتناميين حتى يلدون ذرية عربية جديدة اكثر صلابة وقدرة على القتال والنضال.

ومضى ربع قرن على انتصار فيتنام على اقوى قوة عظمى فى العالم وشهدت الدنيا كلها امريكا وهى تنسحب من فيتنام، وشاهدت حالة

العملاء فى فيتنام الجنوبية وهم يتعلقون بذيل طائرات الهليوكبتر الامريكية فى طريقها إلى المنفى، وبعدها توحدت فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية كما كان يريد الفيتناميون ، واصبحت سايجون عاصمة الثانية مدينة هوشى منه على اسم الزعيم والقائد الذى كان يعيش فى هانوى عاصمة الاولى. وبعد مجموعة من الافلام الامريكية

عن الحرب، اختفت فيتنام كلها من على شاشة الانباء والاحداث والبطولات، وبعد خمسة وعشرين عاما اذا بها تعود مرة اخرى لكي تشغل المقدمة الاعلامية فى العالم فقد قام الرئيس الامريكى بيل كلينتون بزيارة هانوى، وكانت المفاجأة هى حالة الاستقبال الشعبى الحافل والحميم للغاية من الشعب الفيتنامى لرئيس الدولة التى قتلت ثلاثة ملايين من الفيتناميين وعددا لا يقل هولا من الجرحى والمشوهين. جاء هذا المشهد على خلفية من التاريخ الدامى، وعلى خلفية من التصريحات الفيتنامية التى تقول إن زيارة الرئيس الامريكى سوف تأخذ شكلا رسميا بحتا مراعاة لمشاعر الرأى العام الذى لايزال يعانى من آلام الحرب. ولكن الواقع كان شيئا آخر، وربما لم يكن هناك مايماثله فى السوابق إلا استقبال الشعب المصرى الحافل للرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون للقاهرة بعد شهور قليلة من قيام الولايات المتحدة باقامة اكبر جسر جوى عسكرى لمساعدة اسرائيل خلال حرب اكتوبر، وكان التفسير آنذاك أن الامر راجع لسلطان الرئيس السادات وتلاعبه بمشاعر الرأى العام، ولكن الحالة هذه المرة فى هانوى كانت مختلفة، فالنظام السياسى الشيوعى لايزال موجودا ، ولاتزال صور هوشى منه معلقة على كل جدران، بما فيها الجدار الذى سوف يقف امامه بيل كلينتون لأخذ الصور التذكارية.

ورغم ذلك كانت فيتنام قد تغيرت كثيرا، وكذلك امريكا، والعالم كله، فبعد النصر المبين فى الحرب اصبحت هانوى عاصمة لقوة اقليمية عظمى مسلحة حتى الاسنان بمدد لانهائى من الاسلحة السوفيتية والصينية وحتى الامريكية كذلك التى انتزعتها أو اسرتها من الفلول الامريكية أو الفيتنامية الهاربة. وعندما وجدت فيتنام أن حليفها الكامبودى بول بوت الذى انتصر هو الآخر فى الحرب الاهلية الكمبودية قد جاوز الحدود وقتل وذبح مليونين من المواطنين بعضهم من ذوى الاصول الفيتنامية، لم تجد بدا من غزو كمبوديا كلها واقامة حكومة عميلة كان عليها أن تخوض حربا طويلة وضروس مع الخمير الحمر الذين لجأوا إلى الادغال لكى يعيدوا تجربة فيتنام ذاتها. ومع هذا الغزو تفكك التحالف الفيتنامى الصينى ضد امريكا، وقامت الصين ذاتها بغزو فيتنام عام ١٩٧٩ ، ورغم أن هانوى انتصرت مرة اخرى ونجحت فى رد العدوان الصينى ، إلا أنها ادركت أن العالم الذى تعرفه تغير بشدة عما اعتادت عليه.

كانت الصين تتغير بوتائر سريعة ، فمع انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى

الصيني عام ١٩٧٨، دخلت بكين في مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي والاجتماعي حتى ولو ابقت هياكلها السياسية كما هي، وتحرك العملاق السكاني والجغرافي العسكري الصيني لكي يصبح قوة اقتصادية وتكنولوجية متنامية بالانفتاح الاقتصادي والاصلاح المالي والسوق الحرة والاندماج في السوق الرأسمالية المعاصرة. ووجدت فيتنام انها تملك اسلحة كثيرة ولكنها ليست كافية لاطعام شعبها ، كما كانت تملك شعارات ثورية هائلة ، ولكنها لاتنقذ جائعا، وباتت الهوة الاقتصادية بين فيتنام والصين تتفاقم كما تفاقمت ذات الهوة مع كل دول جنوب شرق آسيا التي دخلت في مرحلة عظمى من النمو الاقتصادي، ووجد النظام السياسي نفسه امام اختيارات صعبة في عام ١٩٨٦ اولى الخطوات نحو الاصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق وجذب الاستثمارات العالمية إلى مجتمع يعرف قيمة العمل بقدر ماعرف في السابق القدرة على القتال وخلال التسعينيات وصل حجم الاستثمارات الاجنبية إلى ٢٠ مليار دولار وتنتج ١٤٦٠ من السلع والخدمات.

وبالتوازي مع الاصلاح الداخلي بدأت فيتنام في تغيير سياستها الخارجية لكي تلحق بنادي الدول الرأسمالية الناهضة في آسيا، وبعد انسحابها من كمبوديا انضمت إلى عضوية رابطة دول جنوب شرق آسيا (**آسيان**) ، وبعدها دخلت إلى المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (**آبيك**) ، وبدأت بكل قوة تطرق باب الدخول إلى منظمة التجارة العالمية. واستجابت الولايات المتحدة لهذه التغيرات فرفعت الحظر التجاري عن فيتنام في عام ١٩٩٤ وفي العام التالي اعادت العلاقات الدبلوماسية مع هانوي، وفي العام الحالي وقعت معها اتفاقا تجاريا يخفض التعريفة الجمركية على المنتجات الفيتنامية بمقدار ٩٠٪ ، وهو ما أدى إلى توقع زيادة الصادرات الفيتنامية إلى الولايات المتحدة من ٣٣٨ مليون دولار إلى ضعف هذا الرقم.

كل ذلك مهد الطريق لوضع العلاقات الفيتنامية - الامريكية على مستوى جديد يسمح بزيارة الرئيس الامريكي إلى هانوي لكي يلقى استقبالا حافلا، ليس فقط لأنه واحد من الامريكيين الذين رفضوا الحرب في فيتنام، ولكن لأن الظروف الموضوعية كلها قد تغيرت واصبحت هناك فيتنام اخرى جديدة غير التي قامت معها الحرب في السابق. وكان هناك سبب اضافي، حينما حدثت الازمة الاقتصادية الآسيوية حيث وجدت فيتنام أن غالبية الاستثمارات التي أتت اليها جاءت من النمور والفهود الآسيوية الصاعدة، واخذت هذه الاستثمارات في الانسحاب إبان الازمة

مما عرض الاقتصاد الفيتنامى لتقلصات صعبة، ووجدت على اثرها انها لابد لها من تنويع مصادر الاستثمارات والاسواق باستقطاب الولايات المتحدة تجاهها.

كل ذلك فتح الباب للتساؤل حول من الذى كسب الحرب الفيتنامية فى النهاية، وللوهلة الاولى تبدو الاجابة أنها فيتنام هى التى كسبت الحرب، فقد كسبتها عسكريا واجبرت الولايات المتحدة على الانسحاب . كما أن رئيس الولايات المتحدة هو الذى جاء فى النهاية إلى هانوى يطلب السماح والمغفرة . ولكن الوهلة الثانية تشير إلى أن فيتنام التى جاءت لها امريكا فى النهاية كانت الدولة الرأسمالية التى تريدها امريكا، والفارق هو أنها لاتشمل فيتنام الجنوبية فقط ولكن مضافا لها فيتنام الشمالية ايضا، ومعها كل الروابط الدولية والعالمية التى يشتبك فيها الطرفان اقليميا وعالميا عن طريق المؤسسات والمنظمات والشركات المتعددة الجنسية.

ولكن ربما السؤال ليس صحيحا منذ البداية، وأن فكرة المنتصر والمهزوم مع انتهاء الحرب الباردة ومطلع القرن الحادى والعشرين لم يعد لها نفس المعنى الذى تم التعارف عليه خلال القرنين الماضيين حيث كان على المنتصر أن يحقق انتصاره بالقضاء على الخصم وطرده من ساحة النفوذ الدولى. القضية الآن باتت مختلفة فقد استفادت الولايات المتحدة للغاية من الطريقة التى انتهت اليها الحرب الفيتنامية فجرى تحديث قواتها العسكرية، كما خلقت قاعدة تكنولوجية وعلمية جبارة، وفى النهاية انطلق اقتصادها كما لم ينطلق من قبل، ولم يعد هناك بد ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، من التطلع إلى الاقتصاد العالمى كله بما فيه من اصدقاء وحلفاء، واعداء وخصوم، لكى يستوعب طاقاته الهائلة.

وبالمثل كان الحال فى فيتنام فبعد أن حصلت على حريتها واستقلالها الوطنى وقدرتها على اتخاذ القرار المستقل، لم يكن كل ذلك مطلوبا فى حد ذاته، ولكن المطلوب كان استخدامه لكى تتحسن اوضاع الشعب الفيتنامى ، ويلحق بالتقدم الاقتصادى الذى جرى فى كل البلدان الآسيوية المجاورة. ولم تكن القيادة الفيتنامية على استعداد لكى تضع قصة نضالها فى متاحف التاريخ، فالنضال الحقيقى فى القرن الجديد أن يكون لها مكانة تنافسية فى اسواق العالم كله وهو مالا يتحقق دون علاقات متشابكة وكثيفة مع قيادة المعسكر الرأسمالى فى العالم. وهكذا انتصر الطرفان فى العالم الجديد مهما كانت نتيجة الصدام فى السابق منذ ربع قرن أو مايزيد!.



المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٤ ديسمبر ٢٠٠٠

الأبعاد السبعة للعلاقات الأوربية الأمريكية

العالم العربى متحيرجدا فى فهم أوروبا هذه الايام فالشائع بين المفكرين والكتاب والصحفيين أن أوروبا بطريقها الي أن تكون قطبا دوليا كامل الاهلية نتيجة خطوات التكامل الاوروبى التى وصلت الي درجة انشاء بنك مركزى موحد تصدر عنه عملة واحدة هى «اليورو» وانشاء جهاز كامل للسياسة الخارجية والامنية المشتركة واخيرا السير خطوات فى انشاء قوة عسكرية للانتشار السريع ولكن رغم كل ذلك فانه لايوجد مايشير الي أن الاتحاد الاوروبي بطريقه الي اتخاذ مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة فى أمور تخص السياسة العالمية فى العموم وتخص الشرق الاوسط فى الخصوص والشائع ايضا أن العالم لايسير الا علي أساس قطبية متعاندة ومتعارضة ومتنافسة ومتصارعة بشكل ما وطالما أن الاتحاد السوفيتى قد انهار فإن طبيعة الاشياء تقول بظهور اقطاب جديدة تعدل الموازين ولكن الواقع يقول بغير ذلك فالتلاحم الاوروبي الامريكى يتعمق كل يوم رغم زوال القطب الاخر الذى كان الظن أنه السبب فى تحالفهما وعندما اصرت الاطراف العربية علي حضور اوروبا فى مؤتمر شرم الشيخ لكى تمثل الاقطاب فى عالم اليوم ، ولاعادة تشكيل اطار التفاوض العربى الاسرائيلى من جديد كانت المفاجأة أن تمثيل الاتحاد الاوروبى والرئاسة الاوروبية لم تشكل فارقا جوهريا بل خرجت أوروبا من المؤتمر بذات الموقف الذى اتخذته امريكا وكانت النتيجة ان سوريا ولبنان قررتا مقاطعة اجتماع مرسيليا لوزراء خارجية إعلان برشلونه غضبا من الموقف الاوروبي ، أما الدول التى حضرت بعد ذلك فقد كان للتعبير عن هذا الغضب علي حد تعبير السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى .

الحيرة العربية والغضب العربى يرجع فى جوهرة الي أننا لم نستوعب كثيرا ابعاد العلاقة الاوروبية الامريكية فى حالتها المعاصرة ومع بداية القرن الواحد والعشرين الذى غير كثيرا من جوهر العلاقات الدولية وجعلها تبتعد كثيرا عن تقاليدها فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين اللذين عرفا أنواعا مختلفة من القطبية فمع بداية القرن الجديد ورغم كل التطورات التى حدثت علي ساحة الوحدة الاوروبية فان البعد التاريخى لها خلال القرن الماضى كله تشهد بتراكم خبرة انقاذ الولايات المتحدة لاوروبا من نفسها وهو ماحدث فى الحرب

العالمية الاولي والثانية ثم بعد ذلك انقاذها من الغول السوفيتي الذى وصلت جنوده الي قلب القارة خلال الحرب العالمية الثانية وصواريخه النووية الي ماوراء القلب بكثير خلال الحرب الباردة وحتى بعد انتهائها كان علي أمريكا مرة اخرى أن تتدخل في البوسنة وكوسفو لكي تنقذ أوروبا من اخطار البلقان التى عادت بالقارة الي بدايات القرن وبشكل

ما فان التدخل الامريكي فى منطقة الشرق الاوسط والخليج خاصة يعود فى جزء منه الي حماية النفط وامداداته من قوى اقليمية ودولية طموحة وهو الذى يشكل ٢٣٪ من الحاجات النفطية الاوروبية بينما لايشكل الا أقل من ذلك بكثير بالنسبة للولايات المتحدة .
الدين التاريخى يضاعفه بعد آخر يتجسد فى النظام الدولي الذى قام بعد انتهاء القطبية الثنائية وانفراد الولايات المتحدة بموقع القوة العظمى الوحيدة فى العالم والذى لديها سلطة مركزية لاتخاذ القرارات الامنية والعسكرية وهو ماتفتقد اليه أوروبا حتى الان ولا ينتظر ان تصل اليه فى المستقبل القريب ولم تصل امريكا لهذه المكانة فقط نتيجة اختفاء الاتحاد السوفيتي بل نتيجة قدراتها الاستراتيجية الهائلة التى عكست قدرات اقتصادية وتكنولوجية جبارة ، هذا القدرات غيرت كثيرا من تقاليد السياسة الدولية القائمة على مناطق النفوذ للقوى الدولية القريبة جغرافيا منها ، والتى كانت تجعل منطقة الشرق الاوسط مكانا طبيعيا للنفوذ والتواجد الاوروبى ولكن الجغرافيا تغيرت كثيرا فى العالم المعاصر فرغم البعد الجغرافى الامريكى بحسابات المسافات وخطوط الطول والعرض فانها قريبة جدا بفعل أن شركاتها النفطية هى التى تهيمن علي انتاج أهم سلعة اقتصادية فى المنطقة كلها وبحكم تواجد حاملات الطائرات الامريكية فى البحر الابيض والبحر الاحمر والخليج ونتيجة وجود طائرات المراقبة واقمار المتابعة فى أجواء المنطقة وسماواتها وبهذا المعنى فان منطقة الشرق الاوسط لاتختلف كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة عن امريكا الوسطى أو امريكا الجنوبية من حيث القدرة الاقتصادية والعسكرية وهى المسألة التى تدركها اوروبا جيدا ومن خلالها تكتشف انها الاكثر بعدا فتساير أمريكا لعل فى المسايرة مغنم.
البعد الثالث هو ظاهرة « **العولمة** » التى تخلق علاقات التحام عبر المحيط الاطلنطى ربما لايعرف لها مثيل فى التاريخ أو علي اتساع المعمورة كلها فعلاقات الاعتماد المتبادل فى مجالات التجارة والاستثمار من الكثافة والنمو لايوجد مايماثلها فى نطاقات جغرافية اخرى فى العالم وربما كان الاكثر أهمية من ذلك أن الفارق بين ماهو **امريكى** وماهو **اوروبي** بات معدوما للغاية خلال العقود الاخيرة نتيجة عمليات الاندماج المتسارعة بين الشركات الاوروبية والامريكية والتى كانت الاعلي كعبا فى الاندماجات العالمية بين الشركات الكبرى والتى بلغت قيمتها خلال العام الماضى وحدة ١,٣ تريليون دولار ومن هنا فان مايبدو وكأنه منافسات أوروبية امريكية فى مجالات التجارة والاستثمار هو فى حقيقته منافسة بين شركات يمكن ان تتم المنافسة بينها حتى داخل اوروبا أو امريكا ذاتهما وحتى عندما تكون الشركات غير

مندمجة شكلا فانها ليست كذلك موضوعا، فاسهمها مملوكة عبر المحيط ومطروحة للبيع والشراء في سوق المال فى نيويورك كماهى مطروحة فى سوق المال فى فرانكفورت كما أن مكونات انتاجها تأتى من القارتين ومن بقية العالم . هنا فان مايعتبره العرب «**حربا تجارية**» بين أوروبا وامريكا يمكن أن يتحول الي تنافس بين الاقطاب فانه لايعكس حقيقة فى الواقع .

وحتى لو عدنا الي البعد الرابع الذى يقوم علي المصالح القومية علي اعتبار انه لا يزال لدينا بالمعنى الكلاسيكى للكلمة لوجدنا ان الطرفين الامريكى والاوروبي فى جميع اعلاناتهمايكادان يتطابقان فى تكييف هذه المصالح فى الشرق الاوسط والتى تقوم علي حماية امن اسرائيل والحفاظ علي النفط وتدفقه الي الاسواق الاوروبية والامريكية ومنع أى طرف اقليمى من السيطرة علي إنتاج القدر الذى يسمح له بالتحكم فى هذه الاسواق وكذلك العمل علي تحقيق الاستقرار فى المنطقة الذى يمكن أن تهدده نظم سياسية ثورية وراديكالية واخيرا اضيف لها منع انتشار اسلحة الدمار الشامل فى اى دولة غير اسرائيل ولذلك لم تكن هناك صدفة الالتقاء الاوروبى الامريكى علي معاداة مصر الناصرية والعراق الصدامية وايران الخومينية .

ولعل البعد الخامس الخاص بادارة التحالف الامريكى الاوروبى هو مايفسر احيانا هذا الادراك العربى بالتعامل معهما كقطبين متمايزين فرغم توافق المقاصد فان الطرق قد تختلف مابين استخدام القوة والردع من جانب واستخدام الجزرة والاغراء من جانب اخر وعندما عمدت المانيا وعدد من الدول الاوروبية فى منتصف السبعينيات الي استخدام سياسة «**التوجه نحو الشرق**» باستخدام المعونات والتجارة والاتصال وحقوق الانسان وحتى الدورات الرياضية فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى وبقية دول شرق أوروبا لم يكن الهدف مختلفا عن الولايات المتحدة التى استخدمت وسائل سباق التسلح والمقاطعة الاقتصادية لتحقيق ذات الهدف وهو تفكيك « **امبراطورية الشر** »وكذلك الحال بالنسبة للشرق الاوسط وعندما تستخدم اوروبا ما يسمى بالحوار الانتقادي CRITICAL DIALOGUE تجاه ايران فانها كانت ترمى الي تحقيق نفس النتيجة التى تسعى اليها الولايات المتحدة من خلال سياسة «**الاحتواء المزدوج**» الذى يشمل ايران والعراق معا ولم تكن عملية برشلونة المتوسطية التى قامت بها اوروبا بعيدة تماما عن «**الشرق اوسطية**» التى قامت بها امريكا من خلال المفاوضات متعددة الاطراف .

ولكن اختلاف الطرق قد يؤدي احيانا كما يحدث كثيرا فى حالة الدول العربية الي خلافات استراتيجية وهنا يأتى البعد السادس لكى يحافظ

علي نقاء الاهداف والمقاصد من غبار الطرق والوسائل فالطرفان الامريكى والاوروبى يجمعهما شبكة هائلة من المؤسسات التى لايمر يوم دون لقاء يتم فيه التشاور والطرح والتحليل وقياس النتائج فبالاضافة للعلاقات الثنائية النشطة التى تجمع واشنطن مع كل عاصمة اوروبية فان هناك الرابطة المؤسسية الاستراتيجية الناجمة عن حلف الاطلنطى الذى بات اكثر قوة ومنعة ومهاما بعد انهيار حلف وارسو وهناك الرابطة الصناعية التكنولوجية من خلال منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وهناك الرابطة الخاصة بالبترول من خلال الوكالة الدولية للطاقة وهناك الرابطة الاقتصادية من خلال مجموعة الدول الثمانية التى تنظر فى حال الاقتصاد العالمى كله وكأن كل ذلك ليس كافيا للتنسيق وادارة التحالف فقد اضاف له الطرفان «**حوار عبر الاطلنطى**» الذى يجعل وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبى يجتمعون مع وزير الخارجية الامريكى مرتين فى العام يضاف له أربعة اجتماعات أخرى فى العام علي المستويات العليا لوزارات الخارجية لايتركون شاردة أو واردة فى علاقات الطرفين بالاطراف الاخرى فى العالم دون فحص وتمحيص .

ولكن ربما كان البعد السابع والخاص بتوافق النظم السياسية والثقافية والحضارية هو مايشكل الاساس لكل الابعاد السابقة فعلي جانبى المحيط توجد نظم سياسية ديمقراطية يقوم فكرها السياسى علي أسس ليبرالية وكلها تطورت من خلال الحضارات اليونانية والرومانية وعصور التنوير والثورة الصناعية ومابعدها وبشكل من الاشكال فان الولايات المتحدة ظنت فى نفسها كما ظن الاوروبيون فيها انها الامتداد الاوروبى فى العالم الجديد ولكن بطريقة اكثر عنفوانا ومقدرة بحكم استيلائها علي قارة باكملها وبحكم أنها جددت فى الفكر الاوروبى الذى تنازعته الحروب الداخلية وتوازنات القوى والانقسام الاقليمى والافكار الفاشية فى بعض الاوقات الاخرى .

صحيح ان الاوروبيون يشكون احيانا خاصة فرنسا من الهيمنة الثقافية الامريكية ولن يخل الامر من وقت لآخر من ظهور كتاب اوروبى عن السطحية الامريكية أو عن الامريكى القبيح الا أن الواقع يشهد أن التفاعل الثقافي بينهما علي كافة الاصعدة ينتقل بهما سويا الي ثقافة جديدة تتماشى مع ثورة العلم والتكنولوجيا التى يقول البعض علي جانبى الماء أنها تنقلهما الي مابعد الحداثة وعلي أى الاحوال وأيا كانت الفوارق باقية علي الطرفين فان مايجمعهما ثقافيا وحضاريا وسياسيا أكبر مما يوجد بين أى مجموعة أخرى من دول العالم بما فيها الدول العربية ودول الشرق الاوسط . هل بعد ذلك تجوز الحيرة ويمكن الغضب ؟!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادي

التاريخ: ١١ ديسمبر ٢٠٠٠

الثورة العلمية القادمة

هذا المقال يتطلب اعتذارا للقارئ فى المقدمة لأنه لن يكون فى مجمله تعبيرا عن الكاتب أو وجهة نظره فى أمور معاصرة كما جرت العادة عندما بدأ كتابة هذه الصفحات فى شهر اغسطس الماضى وإنما سيكون عرضا لدراسة كتبها السير جون مادوكس فى مجلة SCIENTIFIC AMERICAN فى عددها الصادر فى ديسمبر ١٩٩٩ تحت عنوان «**العلم غير المتوقع القادم أو** The Unexpected Science to Come» ولم يكن ذلك هروبا من الواقع ومشكلاته، واستسهالا لعرض مايكتبه الآخرون، وإنما لأن هناك قناعة أن ما يجرى فى الحاضر المصرى والعربى لاينبغى له أن يصرفنا عن تتبع أمور كثيرة تجرى فى العالم، وتطورات تجرى فى الدنيا، ربما تلقى بثقلها علينا إن عاجلا أو أجلا بحيث نكتشف انه فى الوقت الذى استغرقتنا حل واحدة من معضلاتنا الكبرى، أننا سنواجه بمعضلة أكبر فى ذات اللحظة التى يتسلل الينا الارتياح فنبدأ من أول الطريق ونصبح مثل سيزيف فى الاسطورة اليونانية الشهيرة الذى يدفع بالصخرة الي قمة الجبل وما أن يقترب منهاحتى تسقط مرة أخرى الي السفح ويصبح عليه أن يبدأ الطريق من أوله مرة أخرى!

مثال ذلك مانعتبره معضلة كبرى تتعلق بالفجوة العلمية والتكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم، وبينما نجاهد فى عبورها أو نقول بهذا الجهاد علي الاقل، فان مقياسنا هو العلم المعاصر أو الذى وصل الينا عبر وسائل مختلفة، وعلى اساسه نتصور كيف نطور المدارس والجامعات، حتى تصميمات المصانع ومحطات الطاقة. ولكن هذا العلم المعاصر ذاته يتغير فى كل لحظة ،وعندما ننتهى من بناء الجامعة وتصميم مقرراتها أو تكتمل محطة الكهرباء، نكتشف اننا بنينا ذلك علي اسس قديمة للغاية ولم تعد تضيف كثيرا الي قدراتنا التنافسية، بل علي الارجح تصير عبئا عليها.

عبور الفجوة اذن لايتطلب فقط متابعة العلم المعاصر، والتكنولوجيا الحالية، بل متابعة كلاهما فى المستقبل، وتشكيل حاضرنا بقدر كبير من المرونة بحيث يسمح باستيعاب ما سيأتى من جديد، ودون تكلفة كبيرة. وهنا تكمن قيمة الدراسة المشار الى عنوانها ،لانها تبصرنا

وتبصر غيرنا لرياح العلم القادمة، والتى يبدأها السير جون مادوكس الذى كان محاضرا للطبيعة النظرية فى جامعة مانشيستر البريطانية بقول محبط، وهو «**ان معظم الاكتشافات الهامة فى الخمسين عاما القادمة علي الارجح سوف تكون تلك التى لانستطيع الان توقعها**» فاذا كان الحال حقا كذلك فما هى فائدة التعرف علي مستقبل العلم اذا كان أهم ما سيأتى فيه هو ما لانستطيع التنبؤ به وفق أدواتنا الحالية .

ولكن ذلك لم يفت فى عضد الرجل الذى حصل علي رتبة **السير** نضن للخدمات التى قدمها للعلم ، فهو يرى أنه لابد من المضى فى المغامرة علي اية حال استنادا الي انماط تطور العلم فى الماضى خلال القرنين الماضيين ، والتى قامت علي سلسلة متتالية من اكتشاف الجهل الذى نبع من كل قفزة علمية ، حيث نكتشف دوما أن التوصل الي اجابة احد الاسئلة العلمية يولد عشرات الاسئلة التى تبحث عن اجابة !

والموقف الذى نواجهه الآن فى بداية القرن الواحد والعشرين طرح نفسه من قبل فى بداية القرن العشرين حيث كان علي العلماء أن ينظروا فى حصاد القرن التاسع عشر العلمى ، ويبحثوا فى الاسئلة الجديدة التى طرحها التطور العلمى كأساس للبحث والاكتشاف فى ذلك الوقت. كان الحصاد ثلاث قفزات علمية كبرى، كان أولها اكتشاف جون دالتون عام ١٨٠٨ أن المادة تتكون من ذرات وثانيها اكتشاف جيمس بريسكوت جول عام ١٨٥١ أن الطاقة تختزن وبالتالي يمكن نقلها من صورة الي أخرى ، والثالث كانت نظرية شارلز داروين عن اصل الانواع عام ١٨٥٩ . وبالطبع لم تكن هذه الاكتشافات العلمية فى ذلك القرن الذهبى ، ولكنها وما حولها من تطورات علمية وتطبيقية تكنولوجية كانت هى التى طرحت الاسئلة الكبرى وبينت مساحات الجهل العظيمة التى كان علي علم القرن العشرين أن ينظر فيها ويحقق قفزات كبرى لم تعرف لها البشرية مثيلا من قبل .

فاكتشاف **دالتون** جعل الذرة هى وحدة المادة الاساسية ، والتى لايمكن تقسيمها بعد ذلك جعلها بدورها موضوعا للجهل الواجب الاستكشاف فاذا بها تفض نفسها تحت البحث الى اليكترونات تصدر عنها اشعاعات ويصل بنا الجهد العلمى الي النظرية العامة للنسبية التى توصل اليها اينشتين عام ١٩٥١ ، ومنها تفجرت نظريات واكتشافات علمية مثيرة وصلت بنا فى النهاية الي القنبلة الذرية ، والى الوصول الي القمر . كذلك فان نظرية داروين فى اصل الانواع والتى قللت من شأن التغيرات الوراثية فى التطور جعلت من هذه التطورات التى لم تكن صغيرة باى حال مدعاة لكل علوم الجينات التى اوصلتنا فى النهاية الي علوم الجينات ، والهندسة الوراثية بعد اكتشاف الـ DNA الذى لاينقل فقط الصفات الوراثية من الآباء الي الأبناء ، ولكنه ايضا يوضح الطريقة التى يتم بها البقاء والتغير عن طريق الاختيار

الطبيعي وبين هذه النظرية وتلك كانت علوم الطاقة التى بشر بها جول فتحا مبينا لميكانيكا الكم وكيفية افراز الطاقة وتحويلها من صورة الي أخرى . وبهذا التطور الذى حدث كله فى القرن العشرين ، وبطريقة لم يكن يحلم بها أو يتصورها علماء القرن السابق نصل الي قائمة الجهل الجديدة التى نفتتح بها القرن الجديد ، وسوف نجدها أكبر بكثير مما كان علي العلماء كشفه قبل قرنين من الزمان .

ولعل أول مايقع علي رأس قائمة الجهل علي حد تعبير جون مادوكس هو أن سلسلة المعرفة التى تولدت حتى الان توصلنا الي ضرورة التعرف علي التاريخ الجينى للجنس البشرى ، ومعرفة حلقات تميزه عن الانواع الاخري، وبالاخص منها القرود العظمى التى انحدر منها الانسان حينما عرف قدرة الوقوف منتصبا والمشى منذ مليونين من الاعوام وحتى عرف الكلام والتعبير منذ ١٢٥ ألف سنة. فقط مانعرفه حتى الان أن الفارق الجينى مابين الانسان والقرد يتحدد فى عدد الكروموسومات التى يتكون منها جين كل منهما . فهى ٤٦ لدي الانسان و٤٨ لدي اقرب الاقرباء من القردة وهو مايعنى أن هذا الفارق الضئيل فى العدد هو الذى خلق الفارق النوعى بينهما وهو الذى منع امكانية التزاوج كما انه فى حالات كثيرة جعل من امكانية نجاح الدواء أو نقل الاعضاء ليس ممكنا بين الطرفين. كشف سر اسرار هذا الفارق يشكل أول مجالات الجهل التى على الارجح ان العلم سوف يتوجه لها خلال نصف القرن القادم وهو مايفتح الباب لتطبيقات تكنولوجية بل واجتماعية واخلاقية مذهلة، سوف ينغمس فيها العالم المتقدم بينما لايزال العالم المتخلف يبحث فى تحسين نوعية الكتاتيب التى تجهز ابناءها للمستقبل .

ولكن قضية العلم لن تكون فقط تحديد فارق الكروموسومات بين الانواع واشكال التبادل بينها ، ولكن مالايقل اهمية عن ذلك سوف يكون كيفية عمل الجين نفسه الذى يتكون من بروتينيات واحماض لاتكف عن التفاعل الكيماوى لتأدية وظائف بعينها. فما فعله العلم حتى الان لم يزد كثيرا عن رسم خريطة توضح الاجزاء وقليلا من العلاقات بينها ، ولكن الجهل كله كامن فى كيف تؤدى وظيفتها داخل النسق الذى لايقل تعقيدا وتركيبا عن الكون كله. بمعنى أن الموضوع ليس بقاء الجين ولكن الحياة فيه ، والي أى حد يمكن التحكم فيه وتعديله. وربما يكون كل ذلك معضلة علمية كبرى ، ولكن ماهو اكثر تعقيدا وصعوبة وعلي الارجح اهمية هو استكشاف الدماغ الانسانى الذى لايزال قارة مجهولة تماما فقائمة الجهل لدينا تقول أننا لانعرف العلاقة بين « **المخ** » الذى هو تركيبة مادية من الدماء والبروتين والاحماض والاعصاب و« **العقل** » الذى يعنى

القدرة علي اتخاذ قرار ما أو السباحة فى بحر الخيال ، وتأليف بيت من الشعر أو رسم لوحة فنية . ونحن لانقل جهلا فى معرفتنا بعلاقة ذلك كله بما يسمى «**الوعى**» الذى لايزال لغزا كبيرا وبدون حله فان **الذكاء** الصناعى سوف يظل فى حالة بدائية ، كما أننا لازلنا بعيدين للغاية عن فهم عملية «**الفهم**» مانعرفه هو أننا ازاء رسائل واشارات يتم ارسالها تشكلها سلوكيات النيترونات فى المخ وتؤدي الي اتخاذ قرارات بعينها ، ويحدث ذلك فى الفئران، وهى تتخذ قرارات للبحث عن قطعة جبن ، كما يحدث للانسان وهو يتخذ قرارا بالحرب أو صناعة قمر صناعى ،ولكن كيف تختلف هذه الاشارات فى القرارات البسيطة والاكثر تعقيدا وهل لكل ذلك علاقة بحالات التخلف العقلى ؟

ازاء هذه القائمة من موضوعات الجهل الانسانى فان كل مانملكه من علم لايزال فى صورة بدائية للغاية وربما نجحنا فى استكشاف بعض من الفضاء، وربما سوف ننجح قريبا جدا فى بناء أول محطة مأهولة خارج نطاق الكرة الارضية ولكن كل ذلك لايحركنا اكثر من بضعة ملليمترات على طريق معرفة اصل الكون وعلاقات الاجرام والكواكب والنجوم وحالة ميكانيكا الكم ، والجاذبية فى كل منها ، والاهم اذا كان كل ذلك قد حدث بعد لحظة الانفجار العظمى أو مايسميها العلماء Big Bang فما الذى حدث تحديدا فى تلك الثانية أو اللحظة التى اعقبت هذا الحدث الاعظم ، وباختصار كيف بدأ الناموس يأخذ مجراه ويصل بنا الي أول خلية بها مانطلق عليه اسم «**الحياة**» ، وهل يحتاج ذلك جهدا علميا أكبر ليس فقط فى استكشاف الكون البعيد ، والقريب ، وانما ايضا استكشاف باطن الارض ذاتها ، وباطن الكواكوب الاخرى، فمن يعرف فقد نجد فى النهاية أن الانسان ليس وحيدا فى الكون وان هناك فى مجرتنا أو فى المجرات التى تليها **اشياء حية** وربما حتى يتصف بعضها بانواع من الذكاء ؟

هذه الاسئلة كلها تضع قائمة الجهل التى سوف يبحث فيها العلم خلال النصف القرن القادم ، وحتى الآن فان الفن السينمائى وحده هو الذى حاول تقديم إجابات عليها، ولكن المسألة لم تعد خيالا، فالقائمة مطروحة علي العلماء، واداواتهم فى البحث والتنقيب زادت فعالياتها ، وقدراتها فى القياس والملاحظة والتجريب ، ويوما بعد يوم سوف نجد اجابة وتتولد اسئلة جديدة تبحث عن اجابات وسوف يكون ذلك حال أمم وشعوب ترى جهل الانسانية مؤرقا وباعثا علي القلق والشك ، ولكن سوف تكون هناك شعوب وأمم متفرجة أخرى لانها تتصور أن لديها كل اليقين !!

إعلان اقتصادى.. وسياسى أيضا!!

فوجئت وربما فوجيء كثيرون بالإعلان المنشور فى الصفحة الأخيرة فى «الأهرام» يوم الخميس 7 ديسمبر الماضى من قبل رجل الصناعة المعروف محمد فريد خميس، الذى جاء فى شكل خطاب موجه إلى الدكتور أحمد الجويلى - الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وجاء فيه: يؤمن كل رجال الصناعة - مثلما تؤمنون أنتم - بأن توسيع رقعة السوق وخلق سوق عربية مشتركة، هو لصالح الجميع، طالما طبقت الشروط والظروف اللازمة، لكننا نطالبكم حتى يتحقق ذلك لصالح جميع البلدان أن تسعى أنت وزملاؤك إلى توحيد المدخلات للصناعة والإنتاج فى كل بلد عربى لنضع كل المنتجين العرب على قدم المساواة. إن أول أسس التوحيد هو إلغاء الدعم المباشر وغير المباشر الذى تحصل عليه صناعات بعض الدول العربية فى شكل قروض بدون فائدة وسعر مدعوم للمدخلات كالأرض والكهرباء والمياه والغاز، حتى المواد الخام وغيرها، وإلا.. تحقق الصالح لدول عربية بعينها، وأغلقت المصانع فى دول عربية أخرى وتحول المستثمرون عنها، وهو عكس الأهداف المعلنة تماما.

ما الذى يجعل رجل الصناعة القدير فى مجال النسيج والسجاد، والمعروف من خلال أنشطته فى جهاز مدينة العاشر من رمضان وغرفة الصناعة المصرية، يلجأ إلى صيغة الإعلان فى مخاطبة شخصية بالغة الاحترام فى النخبة السياسية المصرية مثل الدكتور الجويلى، إلا إذا كان المقصود تحويل الموضوع كله من حوار شخصى، أو نقاش يتم من خلال المؤسسات والندوات وورش العمل، إلى قضية عامة مطروحة على الرأى العام، أى تصبح قضية سياسية تتحدد فيها المصالح والعلاقات. المدهش أن هذه القضية مطروحة فى شكلها العام على مدى الخمسين عاما الماضية. فكل العرب يكتبون ويغنون ويطالبون بالوحدة العربية، وفى أضعف الإيمان إقامة السوق العربية المشتركة، ومع ذلك فإن هناك القليل من الدراسات والفهم للعقبات التى تقف فى وجه الوحدة أو السوق. فقد استسلم الجميع لأن المسألة لا تحتاج إلى دراسة وفهم طالما أننا نعرف أن الاستعمار والإمبريالية والصهيونية وقوى الهيمنة والاستكبار والمؤامرات من نوعيات مختلفة تقف فى وجه هذه الأهداف العربية النبيلة، كما استسلموا أحيانا أخرى إلى أن المعضلة تكمن فى غياب الإرادة السياسية لدى القادة العرب الذين لا يريدون وحدة أو سوقا نتيجة مصالحهم الشخصية المغرقة فى أنانيتها، فتتعثر المشروعات والاتفاقيات التى نسعى إليها ولا نجد لها فى الواقع نتيجة، فالتجارة البينية بين الدول العربية باقية على حالها.

لكن الإعلان فى الأهرام يضع القضية برمتها على مستوى آخر تماما، فالمسألة كامنة فى التباين بين النظم الاقتصادية العربية فيما تمنحه من دعم، وفيما تفرضه من حماية، وما تعطيه من مدخلات الإنتاج، وما تأخذه من ضرائب على مخرجاته. وفى التجارب العالمية التى سعت إلى الوحدة والتكامل والسوق المشتركة ومناطق التجارة الحرة كانت مثل هذه الأمور أول ما يتم بحثه، وأول ما يجرى عليه النقاش. ومن الغريب أن الدول العربية التى دخلت فى مفاوضات للمشاركة مع الاتحاد الأوروبى كان عليها أن تقضى سنوات مضنية فى التفاوض حتى تحصل على نتيجة مرضية لكل هذه الموضوعات، بحيث تكون الاتفاقية فى النهاية محققة للتقدم الاقتصادى لكل الأطراف. ومع ذلك نجد أن الاتفاقيات العربية تقفز عادة فوق كل هذه الأمور، وبعدها تبدأ سلسلة من التحفظات ووضع القوائم الاستثنائية للسلع فينتهى الموضوع قرب

النقطة التى بدأ منها، فلا تحدث الوحدة العربية ولا تقام السوق المشتركة ولا تنشأ المنطقة الحرة. لكن ربما تكون القضية أكبر من ذلك كله، فالحقيقة التى يكاد لا يختلف عليها أحد فى مجال العلاقات الدولية أن السوق المشتركة لا تقوم إلا بين دول تحكمها اقتصاديات السوق الحرة، وكلما كانت الدولة متحررة من الإجراءات التى تشود حركة العرض والطلب والمنافسة الحقة كانت أكثر استعدادا للتكامل مع مثيلاتها من الدول. هنا فإن الدول العربية نصيبها قليل من هذه الحرية الاقتصادية، وطبقا للدليل الذى نشرته مؤسسة هيرتيج الأمريكية، والخاص بتصنيف هذه الحرية على مستوى العالم، فإنه لا يوجد سوى بلد عربى وحيد هو البحرين الذى يمكن القول إن لديه اقتصادا حرا كاملا ويشغل المكانة التاسعة على مستوى العالم. وبعد ذلك تأتى الإمارات العربية المتحدة والكويت والمغرب وعمان ولبنان والأردن، وتونس التى يمكن القول إن اقتصادها شبه حر، أما بقية الدول العربية فهى تتراوح ما بين اقتصاديات شبه محكومة مثل السعودية وقطر والجزائر وجيبوتى ومصر واليمن، أو محكومة بشكل كامل مثل سوريا والعراق وليبيا.

هنا فإن كل أنواع التشوهات للسوق لا تمنع فقط السيولة والتدفق لحركة الاقتصاد فى الداخل، بل إنها تمنع قدرته على التدفق والتفاعل مع الخارج، ولما كانت معظمها نتيجة التدخل البيروقراطى للدولة لتوزيع عائد النفط فى الدول النفطية أو لحماية الفقراء فى الدول النفطية وغير النفطية كما يكون الإدعاء فى العادة، فإن البيروقراطية الحكومية تصبح فريسة المصالح الداخلية الخاصة، وفى الوقت نفسه مهيمنة على قوة سياسية واقتصادية هائلة ليست على استعداد للتنازل عنها لأحد سواء كان داخل الدولة أم خارجها. ومع ضآلة فرص المنافسة المشروعة داخل الدولة، فكيف يمكن ضمانتها بين الدول، مادامت البيروقراطية نصبت نفسها عنوانا للعدالة الاجتماعية، فكيف يمكن أن تسمح بانتزاع بيروقراطية أخرى هذا الفضل. ولذا لم يكن مفاجئا أبدا أن الدول العربية مهما رفعت الشعارات القومية لم تنجح أبدا لا فى تحقيق الوحدة أو إقامة السوق أو إنشاء المنطقة التى لا يكف أحد عن الحديث عنها صباح مساء فى الخطب السياسية وبرامج التليفزيون والإذاعة.

وربما كانت المشكلة الأكبر أن الفكر العربى الوحدوى كان هو ذاته الذى تبنى الأفكار التى تدعو إلى المركزية الاقتصادية والتدخل الحكومى فى الملكية المباشرة لوسائل الإنتاج من خلال الشعار «حرية. اشتراكية، وحدة» فلا كانت الوحدة ولا كانت الحرية، وإنما بقى شكل واحد من أشكال تدخل الدولة وهيمنتها على الاقتصاد والمجتمع، وكان ذلك فى النهاية هو الذى منع الوحدة والسوق والمنطقة من القيام. هذا التناقض الداخلى فى الفكر القومى لم يتنبه له كثيرون، فالمركزية البيروقراطية بأشكالها المختلفة كانت أداة تقوية الدولة القطرية وانعزاليتها الشديدة، حتى بين الدول التى تبنت نفس الأيديولوجية القومية وحكمها نفس الحزب القومى، بل إن هذا الفكر لم يستفد من التجربة التاريخية التى طالما تحدث عنها، فالعرب لم يتحدوا قط إلا عندما كانت حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأسمال وعمالة ومواد أولية متاحة، القضية إذن ليست فقط مدخلات عوامل الإنتاج كما جاء فى إعلان السيد محمد فريد خميس، وإنما هى على الأرجح قضية النظام الاقتصادى فى الدول العربية، الذى يقوم على حزم من تشوهات السوء سواء كان ذلك بالدعم المفرط أم بالحماية العازلة.



د. عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٨ ديسمبر ٢٠٠٠

حوار حول الحوار في رمضان

علي

علي التردد عندما تلقيت دعوة كريمة من المهندس نبيل صموئيل ابادير المدير العام للهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية للحديث وادارة حوار حول «**الحوار في مصر: ظواهره واشكالياته**»، وكانت هناك عدة اسباب وراء ذلك أولها أن أحوال الحوار في مصر لاتبعث كثيرا علي السعادة فهي في العادة أقرب الي حوار الصم ونادرا ماتحتوى علي أرضية مشتركة تسمح بنقل القضية من مستوى الى آخر اكثر تقدما. وثانيها أنني أعتبر نفسي طرفا فيما يجرى من مناقشات حول كثير من القضايا العامة الداخلية والخارجية، ومن ثم يصبح تعسفا الحكم عليها. وثالثها أن الموضوع علي بساطته فيه الكثير من الغموض والابعاد الفلسفية التي ربما لا أكون مؤهلا لتناولها بالعمق المطلوب، ورغم ذلك قبلت الدعوة شاكرا، فقد كانت الدعوة لفتة مباركة حيث جاءت حول مائدة افطار رمضانية تضم جمعا من المسلمين والمسيحيين، كما ان هذا الجمع كان فيه من المفكرين والاساتذة مايشجع علي حوار حر وحكيم ولاينذر بمظاهر علو الصوت والتراشق فيما هو بعيد عن الموضوع.

ورغم العواصف الرعية والامطار الكثيفة فقد اجتمع الجمع في الموعد الموعود في الثامن من ديسمبر، وعندما انتهى التعامل مع الاطباق الشهية جاء الحوار حول الحوار غذاء دسما للعقل حتى ولو انجرف احيانا كما هي العادة للخروج علي الموضوع لمناقشات كل موضوعات وهموم الوطن ربما لأن كلها ملحة تماما، وربما لأن الجماعه تتوقع ان يكون الحوار آخر الحوارات، ومن ثم لاتريد ترك قضية دون تناول، وربما لأن تسجيل المواقف ضرورى دوما فربما يوجد من يسمع للنصيحة. ولعل ماكان موضعا للتوافق العام أن الحوار ضرورة اساسية للتعامل مع مشكلات مصر المعاصرة، وهو كذلك وسيلة تدعو لها الديانتان المسيحية والاسلامية ومما ذكره الدكتور فوزى الزفزاف ان القرآن الكريم احتوى علي كلمات قال ويقول وقل أكثر من ٧٠٠ مرة وكان ذلك يعني دوما حوارا للوصول الي حل يقوم علي العقل والمنطق.

علي الجانب الآخر كان هناك توافقا عاما مضادا علي أن حال الحوار ليس علي مايرام في مصر رغم كثرة الدعوة اليه بل وممارسته بالفعل من خلال مؤسسات وهيئات كثيرة، وعلي العكس فان هناك حالة من الاستقطاب الفكرى والتعصب الايدولوجي والتراشق السياسي الذى يكاد يشمل كل القضايا التي تهم المجتمع وما علي المرء الا أن يتأمل الحوارات، أو الشجارات العامة حول العولمة والعلاقة مع الغرب

والاصلاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والسلام فى الشرق الاوسط والعلاقات العربية العربية والمقاطعة للسلع الامريكية حتى يكتشف ان مدرسة الحوار الموضوعى فقدت تأثيرها لصالح مدرسة أخرى تقوم علي تحويل خصومها الي صور شيطانية واقعة فى الكفر أو الخيانة وتنقل المناظرة مع افكارها الي مهاترة تقوم علي النقائص الشخصية والاخلاقية وتحميل النوايا اكثر مما تحتمل .

هذه المفارقة بين كلا النوعين من التوافق كان موضوعا لتفسيرات متعددة كان أولها أن الحوار فى مصر عادة مايفتقد الي المعلومات الاساسية ونادرا مايحتاج احد للبحث عنها بعد أن اكتفي بالتركيبات اللغوية والاستدلالات التاريخية مهما اختلفت الظروف وبعدت الشقة الزمنية مابين الحدث والحدث . وبعد غياب المعلومات يأتى الخلاف حول المنهج اللازم للربط المعرفى بين الوقائع والابعاد ، وفى احيان كثيرة لاتتباعد المناهج وتعريف المفاهيم والمصطلحات فقط بل من الممكن الا يكون هناك منهج علي الاطلاق وقد اشار عدد من المتحدثين الي أن اهم معوقات الحوار فى مصر تعود الي انعدام التكافؤ والندية بين المتحاورين حيث يتصور طرف أن لديه الحقيقة المطلقة ، أو أنه طالما كان فى صف الاغلبية لأن ذلك يكون كافيا لغلبة الحجة المعروضة مهما كان عوارها الذاتى.

وعاد الدكتور حسن حنفى بالموضوع الي اصوله التاريخية فوجد أن مشكلة الحوار تعود الي أكثر من ألف عام عندما برزت فكرة «**الفرقة الناجية من النار**» بين الفرق الاسلامية المختلفة مذهبيا وفكريا حين تصورت كل منها انها وحدها هى التي تمتلك الحقيقة الكاملة والتى لايأتيها الباطل من بين ايديها أو من خلفها ، وكل من خالفها وارد فى جهنم وبئس المصير . وقد امتد ذلك الى العصر الحديث فصارت الفرق السياسية الاسلامية والناصرية القومية والليبرالية والماركسية تعتقد فى صوابها الكامل مع خطأ كل الباقين من التيارات مهما كانت القضية ومهما كان الموضوع .

واذا عدنا الي اصل كلمة الحوار لوجدناه وفقا للموسوعة البريطانية نوعا من الحديث أو النقاش بين شخصين أو أكثر ويفترض درجة من درجات الاختلاف الفكرى أو المذهبى أو الفلسفى. وتعتبر حوارات افلاطون التى كتبها فى القرن الخامس قبل الميلاد من اقدم الحوارات الفلسفية المعروفة فى العالم حيث استخدم الفليسوف اليونانى المنهج الجدلى للتعبير عن أهم أرائه الفلسفية . وعلي هذا النهج حاول الكثير من شعراء وفلاسفة عصر النهضة الاوروبية محاكاة حوارات افلاطون

لتوضيح أرائهم فى القضايا الدينية والسياسية والاقتصادية الخلافية .
وفى الثقافة الغربية يرتبط الحوار Dialogue بالجدل Dialectic حيث يشير الى المنطق القائم علي الحركة بدلا من الثبات ، والاختيار النقدى للمبادئ والمفاهيم . وقد وضع هيجل اسس هذا المنهج الذى يقوم بشكل عام علي ائتلاف المتناقضين معا فى شكل ثالث يمثل تطورا الي الافضل وبالتالى فالجدل أو التناقض هو الطريق للوصول الي درجات اعلي من النضج فى الحوار. وقد استخدم ماركس منهج هيجل الجدلى فى وضع نظريته حول المادية الجدلية ، ولكنه انزلها من نطاق الافكار والنظريات الي مستوى التناقض بين ادوات الانتاج وعلاقات الانتاج وترجمته الصراع بين الطبقات . وفى الفكر العربى فإن المعجم الوسيط يقول حاوره محاورة وحوارا أى جاوبه وجادله ، ويقال تحاوروا أى تراجعوا الكلام بينهم . وفى لسان العرب فان الأقرب الي المعنى هو ان الحوار نوع من المحاجاة، والحجة هى البرهان ، وهو الذى يكون به الظفر عند الخصومة.

وسواء استندنا الي الفكر العربى أو الفكر الغربى فان فكرة الحوار والمراجعة وتوفير البرهان والادلاء بالحجة لاتبدو من السمات الراهنة للعلاقات الفكرية فى الساحة المصرية ويعود ذلك فى بعض منه الي أن الحرية الفكرية مقيدة بشكل عام بقيود لاتصنعها الدولة فقط وانما ايضا يضيف لها المجتمع كثيرا من المحرمات و**الثوابت** التى تتحدي دائما اية محاولة للاطلاع علي المتغيرات . ويعود البعض الثانى الى غياب المؤسسات الكافية التى تشكل أطر الحوار الصحى الذى تتم فيه مراجعة الافكار واعادة فحصها وحينما يحدث ذلك يكون فى أطر مرجعية تم تحديدها سلفا بحيث يبدو الخروج عليها نوعا من الهرطقة والزندقة . ويعود البعض الثالث الي أن المؤسسات التعليمية والاعلامية السائدة فى المجتمع تقوم فى معظمها علي التلقين وتوجيه الفكر فى اتجاه واحد من المرسل الي الملتقى دون تصور اتجاه عكسى يكون فيه للمتلقي رأى ودور .

أما البعض الرابع فيعود الي لغة الحوار ذاتها والمنطق الذى تستند اليه ، فالخطاب عادة ماينحو الي المبالغة الشديدة أو ما أسماه المفكر طارق حجى بثقافة **الكلام الكبير** التى تميل الى استخدام الالفاظ الضخمة والعبارات الحماسية التى تقوم علي تمجيد الذات ومدحها وتهنئتها فى كل مناسبة، ويبدو ذلك حيلة نفسية للهروب من الواقع غير المرضى الي عالم خيالي تحل فيه جميع المشكلات مهما كانت المفارقة بين الاقوال والافعال ومهما كان حرج الموقف ، تتخذ القرارات وتصدر الاحكام بناء

علي مدى جاذبيتها وقبولها من الناحية العاطفية ، وليس استنادا الي قيمة منفعية أو مدى ما تحققه من الناحية الاستراتيجية أو حتى مدي تحقيقها للأهداف الوطنية المعلنة .

ولعل اخطر مايقف بين الحوار وبلوغه اهدافه الذيوع الكبير لنظرية المؤامرة التى تخرج الجميع من أى نطاق للمسئولية السياسية أو الاجتماعية وتلقى بها على يد قوى خفية مجهولة ولكنها فى كل الاوقات ذات قدرات خرافية لايمكن مواجهتها أو التعامل معها ومهما تبدلت القوى المتآمرة وكانت استعمارية أو امبريالية أو صهيونية فانه لايمكن تحديدها ابدا بدقة وقياس تحركاتها وتعبئة وحشد الطاقات لمواجهتها لانها تبقى معلقة فى الخطاب العام وتكون دوما قادرة علي القيام بالفعل والفعل المضاد له فى نفس الوقت. واذا كان الموضوع هو حرب الخليج الثانية مثلا فان نظرية المؤامرة تقول ان الهدف من الحرب كان تدمير القوة العراقية التى تنامت علي يد صدام حسين وكانت تسير على طريق مواجهة الغرب ومحاربة اسرائيل بقوة عسكرية وتكنولوجية قاهرة ، ولكن هذه النظرية لاتقف علي قدميها وحدها فى الساحة فالمؤامرة لها نظرية أخرى مضادة تماما وهى أن حرب الخليج حدثت بالاتفاق بين صدام حسين والغرب طالما ان مقابلته الشهيرة مع السفيرة الامريكية لم تردعه عن القيام بغزو الكويت وطالما ان الغرب لم يقم بالاطاحة به وبالتالي فان النتيجة هى بقاؤه حتى يتم استنزاف القدرات المالية الخليجية تحت حجة الدفاع عن دول الخليج فى مواجهة صدام حسين وبنفس الطريقة فان المعونات الاجنبية من قبل امريكا أو البنك الدولي لبلد عربى تعد مؤامرة لانها تفرض عليه اصلاحا اقتصاديا غير محمود النتائج ويدفعه الي سلام لايريده مع اسرائيل. أما اذا امتنعت هذه الجهات نفسها عن اعطاء المعونات لذات البلد العربى أو لأى بلد عربى آخر فان المؤامرة تنقلب فورا الي أن المراد هو ترجيع هذا البلد وفرض السلام عليه .

كل هذه القائمة الطويلة من الاسباب تقف بين الحوار الوطنى وبلوغه الي اهدافه وقد تفاعلت مع السياق السياسي والاقتصادى الوطنى والعالمى لتفرز نوعا من التراشق الفاشى الذى لاينقل مصر او غيرها من البلدان العربية خطوة واحدة الي الامام مهما كانت اهمية الموضوعات وحيويتها ، ولذا لاينبغى لاثارة دهشة احد أن القضايا الرئيسية بقيت علي حالها ويعاد انتاجها من وقت لاخر قد تتغير الاشخاص والرموز والاحداث والوقائع ولكن اللغة والخطاب والمنطق يبقى علي حاله .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: القاهرة
التاريخ: ١٩ ديسمبر ٢٠٠٠

ليس أسوأ من نتنياهو إلا شارون

هل يترحم العرب يوماً على أيام باراك؟



فى الوقت الذى كان د. عبد المنعم سعيد- رئيس مركز «الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» يحاور سفيرنا المستدعى مؤخرا من إسرائيل «محمد بسيونى» فى البرنامج التليفزيونى «وراء الأحداث» حول مستقبل الأوضاع السياسية داخل إسرائيل .. واحتمالات اشتراك باراك مع شارون فى حكومة وحدة أو طوارىء وطنية وغير ذلك من احتمالات.

■ أبو العلا ماضى: من الليكود إلى العمل تختلف فقط «وسائل قتل» العرب

فاجأ باراك الجميع باستقالته، وترك العرب بالذات أمام سيل من الأسئلة والمخاوف والتوقعات منها مثلا هل سيأتى يوم يندم فيه العرب على أيام باراك ؟! يقول د. ميلاد حنا: إن الصراع العربى الإسرائيلى من أكثر الصراعات السياسية فى التاريخ تعقيدا، وصعوبة الموضوع ليست فى باراك واستقالته أو فيمن سيأتى بعده، لأن عدد الأطراف الذين لهم دور فى هذا الصراع يكاد يكون كبيرا، فهناك الفلسطينيون وتوجهاتهم، وإسرائيل وأحزابها ذات التوجهات المختلفة، ثم مصر وسوريا ولبنان والاردن وباقى الدول العربية والإسلامية، ثم هناك أمريكا والاتحاد الأوروبى بكل تعقيداته ثم اليابان والصين وكوريا ومن ثم فإن دور إسرائيل فى الصراع محدود لكثرة الأطراف، ثم أن هناك عوامل كثيرة مثل الأرض والسلام والتقدم التكنولوجى والعراق وإيران، كلها عوامل تجعل الصراع أكبر من باراك، طبعا لا يمكن إنكار أن طرفى النزاع الرئيسيين هما إسرائيل وفلسطين ولكن الأمور لا تقف عندهما فقط، وكذلك للصراع رؤى مختلفة منها الحضارة وأى الحضارات هى التى تسيطر على المنطقة ومنها ايضا المياه وتوزيعها والبترول والطاقة، ولو وضعنا كل هذه العوامل معا سنجد أن دور باراك محدود، ومن تبسيط الأمور أن نتحدث عن: هل يندم العرب على باراك أم لا؟ فهو محكوم وليس حاكما لأنه محكوم بصراعات داخل حزبه وتنازعه رؤى وهواجس، هل يستطيع أن يكون خطوة لتحقيق السلام حتى تعيش بلاده فى سلام، أم انه محكوم بكونه رجلا عسكريا لابد أن يفرض السلام بقوة السلاح؟

ويرى د. على لطفى رئيس الوزراء الأسبق أن باراك لا يريد السلام والقضية ليست قضية باراك أو شارون لأنها قضية صراع عربى إسرائيلى والاختلافات بين باراك أو شارون أو نتنياهو لا تهم، لأن هدفهم واحد هو التوسع فى الأرض العربية وعدم التنازل عن القدس، هذه هى النقاط المشتركة الأساسية بينهم، إذن القضية ليست هذا أو ذاك ومن سيأتى ومن سيرحل.

ويقول حسين عبد الرازق: إن العرب لن يندموا على باراك بالذات ولكن ندمهم سيكون على رهانهم الدائم على حزب العمل وعلى الاعتماد المستمر على دور أمريكا. فالثابت أن الأزمة السياسية ليست لها علاقة بالليكود او شاس أو العمل أو باراك، فالبعض ينسى ان الأزمة بدأت أيام رابين وبيريز وأن توقف التسوية السلمية كان مرتبطا بقرار رئيس وزراء حزب العمل بمذبحة قانا وفرض الحصار على غزة والقطاع وانه ظل يتوقف حتى جاءت حكومة نتنياهو، وفى ظل حكومته وقع بروتوكول الخليل، ومنذ مجىء باراك ورغم الرهان الواسع الذى وضعه العرب عليه، لم نشهد اى تقدم فى التسوية السلمية، بل تصاعد العنف وبدأت الانتفاضة الثانية، وانا أعتقد- والكلام لحسين عبد الرازق- انه

لو كان هناك ندم عربي فلن يكون على باراك بل على المنهج الذي أدار به العرب التسوية السياسية لأنهم أداروها على أنها مفاوضات، رغم أنهم يملكون ورقة ضغط رابحة جديدة هي انتفاضة الأقصى التي يجب أن يدعموها بدعم مباشر وغير مباشر أيضا بوقف كل تطبيع وتجميد كل الاتفاقات الموقعة خاصة مع مصر والأردن مع استمرار المقاطعة الاقتصادية.

ويؤكد د. عبد المنعم سعيد أن إجابة مثل هذا السؤال ستكون صعبة لأن كل وقت له معادلاته وظروفه الخاصة، والسؤال بهذه الصيغة يفترض أن فترة باراك كان لها ما يميزها عن باقي الأوقات، رغم أن ذلك يقاس بمطالب العرب وهي العودة إلى ٤ يونية ٦٧ وإعلان القدس عاصمة لفلسطين ولكن لا باراك ولا غيره اقترب من هذا الموضوع، قد يكون باراك أكثر من اقترب منها ولكن بنسبة معينة والسؤال الأكثر دقة قد يكون هو.. هل نجحنا نحن كعرب في تحقيق أهدافنا في فترات حكم هذا أو ذاك؟

وفي رأي إبراهيم شكري أننا لا يجب أن ننشغل بمثل هذه الأمور ويقول لا يفترض فينا أن نشتت تفكيرنا بمثل هذه التقديرات وهي: هل سنندم على باراك أو غيره، فالشيء الوحيد الذي يجب أن ننشغل به هو شئوننا العربية وتوحيد صفوفنا وكلمتنا، حيث أن نتنياهو أو باراك أو شارون لهم أدوار يتم توزيعها لا أكثر ولا أقل وأحزابهم مجرد عصابات فعلت ما يندى له جبين الإنسانية، ورؤساء الأحزاب والحكومة كل منهم يشغل دورا ويدعى أنه سيأتي بالسلام. وعن نفس التساؤل يجيب ضياء رشوان قائلا: تحديد الندم من عدمه يتعلق بما يرغب فيه العرب ويتوقعونه من باراك فلو توقعوا مثلا أن يوافق على قرارات الأمم المتحدة ويطبقها حرفيا، عليهم وقتها أن يندموا، ولكن الواقع أنه لا باراك أو من سيأتي بعده أو من كان قبله سيفعل وبالتالي فإن الندم غير وارد فهناك خطوط حمراء لابد أن تتبعها ولا تستطيع أي سلطة تجاوزها وكل هذه الخطوط الحمراء تتعلق بالحلول الجذرية للقضية، لذلك لا يجب أن يندم العربي على باراك أو غيره.

ويؤيده في الرأي المهندس أبو العلا ماضي فيقول: إن إسرائيل مشروع استعماري ذو عقيدة صهيونية تناوب على إدارتها عدد من الأحزاب، وفي تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي لم أر أكثر قسوة وإيلاما للعرب ممن يدعون أنهم الجناح المعتدل وخطورته أنه يقتل بقفازين من الحرير، أما التيار المتشدد فإنه يقتل العرب بشكل فج وصارخ يترك عند العرب حالة من التنبه والاستنفار، فعلى مدى التاريخ سنجد أن المعتدلين قاموا بمذابح ومشاريع استيطانية أكثر شراسة من الآخرين الذين يستفزون العالم ليقف مع العرب، لذلك لا يمكن للعرب أن يندموا على باراك.

ويقول محمد سيد أحمد: أنا لا أعتقد أن العرب سيندمون على باراك لأنهم أصيبوا بخيبة أمل من سلوكه بعد توليه السلطة، وأعتقد أن الأكثر وضوحا أن باراك لم يكن ما توقعناه وليس معنى أنه شر أهون من غيره أنه أفضل وباراك لم يظهر بصورة البديل لنتنياهو لأن نتنياهو هو الآخر - كما عرفنا عنه فيما بعد - لم يكن مفوضا للتفاوض مع العرب، وباراك سيحاول التظاهر بأنه سيتفاوض مع العرب ويحاول أن يكسب بعض الوقت حتى يظهر بعد ذلك بمظهر من كان يحاول أن يفعل شيئا لصالح السلام ولكنه فشل، ولا أعتقد أن ذلك كله يكفي كي نندم على باراك.

ويؤكد ضياء الدين داود أن العرب لايمكن أن يندموا على باراك فيقول: كل رؤساء وزراء حكومة الكيان الصهيوني صنف واحد وإن اختلفت لهجتهم؟ كلهم مدعمون من أمريكا عدوة العرب، وكلهم خريجو مدرسة الإرهاب الصهيوني بلا استثناء اختلافهم الوحيد في علو أصواتهم ولكنهم جميعا لهم نفس الأطماع في البترول ومياه النيل والأسواق العربية وتاريخنا الأدبي وتراثنا الثقافي لذلك لا وجود لموضوع الندم.

أمنية فهمي



المصدر: الاهرام العربي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ : ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠

أيام لشبونة!

في يوم من أيام التاريخ كان على بابا روما أن يحل مشكلة التنافس الأسباني - البرتغالي على استكشاف العالم وامتلاكه بأن يرسم خطاً وهمياً على الخريطة يقسمه فيها بين مدريد ولشبونة وهو ما حددته بعد ذلك معاهدة توردازيلاس عام 1494، ووضعته قرب الساحل الإفريقي الغربي وجعلت كل ما يقع غربه يخص أسبانيا أما ما يقع شرقه فيخص البرتغال، كان العصر عصراً للقطبية الثنائية بلغة عصرنا بين الأمتين البحريتين اللتين تقاسمتا شبه الجزيرة الأيبيرية، وعلى عاتقهما وقعت مسئولية التاريخ لاكتشاف الدنيا الجديدة وربط الأجزاء المعروفة منها من خلال حقيقة بسيطة كانت ظلمات العصور الوسطى قد منعت تصورها وهى أن الأرض كروية، وهكذا ومن موانيء أسبانيا والبرتغال خرج كريستوفر كولمبس وفاسكو ديجاما وماجلان وهنرى الملاح لكى يكتشفوا العالم الجديد فى الأمريكيتين، ويدوروا حول العالم من خلال مضيق ماجلان ويلفوا حول إفريقيا من رأس الرجاء الصالح.

رائحة ذلك كله وآثاره يحسها ويشمها كل من يزور البرتغال وعاصمتها لشبونة، ويجده فى تماثيل الميادين وأسماء الشوارع وواجهات المباني، ما كان منها قصراً للملوك، وما كان مسكناً للعامة، ورغم أننا لا نسمع عن البرتغال كثيراً فى السياسات العالمية إلا عندما تتولى لفترة ستة أشهر رئاسة الاتحاد الأوروبى فإن قصتها لا شك مثيرة وغنية، فإن موقعها المواجه للمحيط الأطلنطى جعلها أمة بحرية من الطراز الأول وجاء موعدها مع القدر قبل قرابة خمسة قرون لتسطر لها مكانة فى غزو الشرق كله حتى اليابان وبعض من الغرب فى البرازيل، ومن هذا وذاك حصلت على مكانة إمبراطورية فى كتب التاريخ لم تستمر كثيراً فى الواقع فقد غالبتها أسبانيا وبعد ذلك غالب الاثنتين بريطانيا وهولندا وسلك التاريخ سبيلاً آخر، لأن البرتغال وأسبانيا رغم فلاحهما فى علوم البحر فلم يكن لديهما الكثير فى علوم الصناعة والمال والإدارة التي استقرت فى لندن وأمستردام.

لكن حصول البرتغال على مكان يوماً فى التاريخ وكتبه ولوحاته لم يرحمها كثيراً فيما تلا ذلك من عصور، وباتت أرضاً لا توجد فيها إلا المياه الراكدة والآسنة للجمود والتخلف فى أوروبا وظلت كذلك حتى الربع الأخير من القرن العشرين عندما حدثت ثلاثة تطورات مهمة، أولها أنها تخلصت من ديكتاتورية سالازار التى خلقت وهماً بخصوصية الحالة البرتغالية عن بقية أوروبا فعرفت الطغيان والتخلف فى آن واحد، وثانيهما أنها تخلصت من المستعمرات الإفريقية والآسيوية فى أنجولا وموزمبيق وتيمور الشرقية بعد أن أدركت أن الاستعمار ليس فقط مفسدة للمُستعمر وإنما للمستعمر أيضاً عندما كانت توحى بوجود إمبراطورية واسعة حتى ولو كانت مفلسة وعاجزة، وثالثهما الدخول إلى الجماعة الأوروبية وبعد ذلك الاتحاد الأوروبى أى الانفتاح على القارة التى ابتعدت عنها طويلاً.

هذه التطورات مجتمعة خلقت برتغالاً جديدة، ومن قدرت له زيارات متعاقبة لها ولعاصمتها سوف يرى حالة من السباق مع الزمن تختلف فيها الأمور فى كل زيارة عن الزيارة السابقة، وبعد أن كانت البرتغال فى مطلع الخمسينيات لا تزيد كثيراً، وفى أحيان تقل اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، عن حالة بعض المستعمرات مثل مصر مثلاً، فإنها فى مطلع القرن الحادى والعشرين تلتحق بسرعة بركب الدول الصناعية المتقدمة فى العالم، وعندما تحدث هذه النقلة فى حياة الشعوب والأمم فإن أشياء كثيرة تتغير فى الثقافة العامة، فالتاريخ مثلاً ينتقل من كونه تعبيراً عن الزمن الماضى الذى يحكم حاضر أمم أخرى لكى

يكون تعبيراً عن الزمن القادم أى المستقبل، ويكون للذاكرة التاريخية دور فى تحديد الخصوصية فى عالم اليوم وليس العزلة عنه، ودور فى الفكر والعمران لكنه الذى يتصل بالفكر والعمران فى العالم الواسع.

وعندما قمت بزيارة لشبونة أخيراً لحضور مؤتمر عن الجهود الدولية متعددة الأطراف فى المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية بمناسبة الذكرى العشرين لإنشاء مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية كانت العاصمة ـ التى لم تفقد قط صلتها المعنوية مع الزمن الإمبراطورى ـ واقعة تماماً وسط أحداث عالم اليوم، وربما فى حدود ما أعلم لا توجد عاصمة أوروبية مماثلة لها نفس الإخلاص للوحدة الأوروبية وضرورة الإسراع بها، وبنفس الحماسة للفكرة الديمقراطية والليبرالية، ربما لأنها جاءت للفكرتين متأخرة أكثر مما ينبغى، وربما لأنها أدركت حجم الفائدة التى تحصل عليها دولة ما من النظام الديمقراطى ومن التكامل الاقتصادى والسياسى مع دول أخرى كانت حتى فترة قريبة للغاية لا تتعدى ربع قرن تراها فى مواقع الأغراب والخصوم.

ويبدو أن النجاح يدعو إلى النجاح، ومع التغير السياسى والاقتصادى والثقافى الداخلى، فإن الطاقات المتولدة عنها من الفكر إلى البضائع تحتاج دوماً أسواقاً واسعة، وإذا كانت أوروبا هى السوق الأقرب فإن ذلك لم يمنع من مد الجسور والصلات إلى أسواق ومجالات أخرى، وإذا كانت الولايات المتحدة حليفا تقليديا منذ أن اختارت البرتغال الالتحاق بحلف الأطلنطى فإن الحلف العسكرى الذى قام لمناهضة الشيوعية لا يصير له معنى الآن دون التحول إلى علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة تعطى معنى خاصاً لوجود 45 مليون أمريكى من أصول برتغالية يمكن ربطهم ثقافياً واقتصادياً بالوطن الأم، وإذا كانت البرازيل الدولة القارية على الجانب الآخر من المحيط ذات لغة وثقافة برتغالية فإن صلتها بالبرتغال يمكن أن تكون لها ذات النتائج التى حصلت عليها بريطانيا من وجود الولايات المتحدة الأنجلوساكسونية على الشط الآخر من الماء، ولذلك ربما لا توجد دولة أخرى أكثر حماسة لمنظمة الميركوسول التى تضم دول أمريكا الجنوبية وتحاول السير على مسار الدول الأوروبية فى التكامل مثلما هى الحال فى البرتغال التى تراها امتداداً مستقبلياً هائل الإمكانات الاقتصادية للقارة الأوروبية.

وكأن كل ذلك ليس كافياً لدولة لا يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين نسمة، لكن عندما يصل متوسط دخل الفرد إلى 15 ألف دولار، وتسعى الدولة لكى يصل إلى ضعف ذلك كما هى الحال فى الدول الأوروبية المتقدمة، فإن الدنيا بأسرها لا تكفى، وفى لشبونة فإن الدنيا ممتدة حتى تيمور الشرقية ومكاو فى أسيا، وأنجولا وموزمبيق فى إفريقيا، وحيثما وطأ الملاحون البرتغاليون ماء أو أرضاً، وكل ذلك ليس إحياء للإمبراطورية القديمة، ولا عودة للاستعمار الذى مضى، وإنما إحياء لروابط وعلاقات يمكن استثمارها فى عالم اليوم وتقدم أسواقاً ومكاناً ووجوداً، فالقضية فى ظل التكامل الأوروبى ليس أن تكون البرتغال جزءاً من الاتحاد الأوروبى، وإنما أيضاً أن تكون جزءاً فاعلاً وعالى القيمة ويضيف بقدر ما يأخذ وأكثر، ورغم أن القومية البرتغالية نشأت فى خضم عملية طرد العرب فى القرن الثانى عشر، فإن لشبونة الآن تبحث وتبعث كل ما كان له صلة بالعرب والمسلمين، فالقضية ليست قضية ثارات تاريخية ودينية وإنما هى قضية عالم اليوم والغد.





المصدر: الاهرام الاقتصادي

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات　　التاريخ : ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٠

تأملات مصرية في الانتخابات الأمريكية !

أخيرا انتهت الانتخابات الأمريكية بعد أكثر من شهر من إجرائها في السابع من نوفمبر الماضى وبعد أن سلم نائب الرئيس الامريكي والمرشح الديمقراطي للرئاسة آل جور بهزيمته ومطالبته بالتفاف الامريكين حول الرئيس الجديد ، رد حاكم تكساس والمرشح الجمهوري للرئاسة التحية بأحسن منها محييا خصمه ، وداعيا الي وحدة الشعب الامريكي ، وشرع في اختيار طاقمه الذى سيتولي الادارة الامريكية في العشرين من يناير القادم . حدث ذلك بعد ماراثون قضائي اتفق المحللون الامريكيون الذين لايتفقون على شئ انه سابقة تاريخية لم تعرف لها الولايات المتحدة مثيلا من قبل ، فقد عرفت امريكا في القرن التاسع عشر رؤساء للجمهورية لم يحصلوا علي غالبية الأصوات من الشعب الامريكي وإنما حصلوا علي الأغلبية في المجمع الانتخابي الذى يعبر عن الحقيقة الفيدرالية للدولة . ولكن ما لم تعرفه أمريكا ابدا بقاء نتيجة المجمع الانتخابي معلقة نتيجة الفشل في حساب أصوات ولاية من الولايات يتوقف علي عددها نجاح هذا المرشح أو ذلك . وكان ذلك ماحدث في انتخابات الرئيس الثالث والاربعين، فبعد فرز الاصوات في الولايات الامريكية التسع والاربعين كان آل جور قد حصل ليس فقط علي اغلبية الاصوات ، وانما ايضا علي ٢٥٥ مقعدا انتخابيا في المجمع الانتخابي ، أما جورج بوش فحصل علي ٢٤٦ مقعدا ، وبقيت ولاية واحدة هي فلوريدا ذات الخمسة والعشرين مقعدا والتي حسمت فقط في الثاني عشر من ديسمبر لصالح المرشح الجمهوري ، فحصل علي ٢٧١ مقعدا ، أى بمقعد واحد اضافي فوق الاغلبية المطلوبة وهي ٢٧٠ مقعدا .

كان هذا الفصل الأخير مع المعركة الانتخابية هو مصدر العجب والجديد والمفارقات غير المسبوقة في التاريخ الامريكي فقد فاز بها جورج بوش بفارق قدره ٩٣٠ صوتا . وكان ذلك كافيا لكي يتحدث جور الي منافسه مهنئا بالفوز ، ولكن بعد دقائق كان هناك من عاد الي قانون الولاية ليكتشف أن هناك مادة تقضي بضرورة اعادة الفرز في هذه الحالة ولكن القانون لم يحدد علي وجه القطع طريقة الفرز عند اعادته ، وهنا برزت قضية جديدة لم يحسب لها احد حسابا لا في امريكا ولا في خارجها ، وهي أن قواعد وطريقة اجراء الانتخابات والفرز لاتحددها الدولة الفيدرالية ولا الولايات وإنما تعود لكل مقاطعة

علي حدة حين ظهر من بينها من يطالب بضرورة الفرز اليدوى للبطاقات حتى يمكن النظر فى البطاقات التى تم استبعادها آليا لأن رغبة الناخب لم تكن واضحة وضوحا كاملا ، وكان ذلك يشكل فرصة للديمقراطيين الذين وجدوا أكثر من أربعة عشر ألف صوت جرى استبعادها وكان

من خلالها يمكن عبور الفارق الضئيل . أما الجمهوريون فوجدوا فى ذلك تعبيرا فى قواعد اللعبة اثناء ممارستها ، ومن ثم طالبوا بأن يكون الفرز بنفس الطريقة التى تواضع عليها الجميع والاجهزة التشريعيه عند بداية الانتخابات .

بقية القصة نعرفها جميعا فقد بدأ الشد والجذب القانونى من المحاكم الابتدائية حتى وصل الي المحكمة الدستورية لولاية فلوريدا حتى وصل الى المحكمة الفيدرالية الدستورية العليا والتى حكمت ببطلان الفرز اليدوى وأبقت نتيجة الفرز الآلى علي حالها . وهكذا فاز جورج بوش فى أخر المباراة القانونية كما فاز فى أول الانتخابات وكان كل ذلك راجعا فى جانب منه الي نتيجة الانتخابات بهذا الفارق الضيئل للغاية بعد تصويت أكثر من مائة مليون صوت لم تحدث من قبل مصاحبة لفارق غير محسوم فى نتيجة المجمع الانتخابي، وفى جانب أخر ان النظام الانتخابي الذى ظل فاعلا منذ ميلاد الجمهورية الامريكية ظل علي حاله دون تعديل أو تطوير رغم متغيرات كثيرة طرأت علي المجتمع الامريكى وعندما اجتمع الجانبان فى حالة غير مسبوقة كان ذلك موضع عجب الامريكيين ولاجدال انه سوف يكون موضع مراجعة وتعديل خلال السنوات القادمة .

ولكن ماكان أكثر مدعاة للعجب كيف نظر المصريون الي هذه التطور جميعا بعد أن اصبحت الانتخابات الامريكية موضع الاهتمام العام بدرجة لاتقل ان لم تزد علي الاهتمام بالانتخابات التشريعية المصرية التى كانت تجرى فى ذات الفترة . وكانت النظرية الأولي التى نجمت عن التأمل المصرى فى حالة الولايات المتحدة مشتقة من نظرية صعود وسقوط الامبراطوريات التى أتى بها توينبى منذ زمن طويل والتى تقضي بأن للامبراطوريات العظمى فى التاريخ دورة تصعد فيها الي القمة ثم بعد ذلك يستكين افرادها لحياة الدعة والغنى فتأخذ الدولة فى التحلل وتنهار الامبراطورية كما حدث للامبراطورية الرومانية فى الزمن القديم ، ولم يكن توينبى أول من اخترع النظرية فقد سبقه اليها عالم الاجتماع العربى ابن خلدون عندما وصل الي ذات دورة الصعود والسقوط بالنسبة للعصبيات الحاكمة فى الدول. هنا فان التأمل المصرى وجد فى النظرية ضالته فى تحليل الانتخابات الامريكية فمع المعلومات الكثيفة والمتضاربة عن نتيجة الانتخابات والخلافات القانونية المعقدة لم يكن أحد علي استعداد لكى يصدع رأسه بالتفاصيل فوجد أن الولايات المتحدة وقد اصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتى قد آن أوان انهيارها حسب النظرية الذائعة .

ولم تكن هذه هى المرة الاولي التى وصل فيها التأمل المصرى فى الحالة

الامريكية ليتنبأ بانهيار الولايات المتحدة، ففي السبعينيات ذات نفس النبوءة بعد هزيمة الولايات المتحدة في حرب فيتنام علي اساس أن هزيمة بهذه القسوة لابد أن تشكل بداية النهاية للامبرطورية الامريكية وفي الثمانينيات تكرر الامر مرة أخرى عندما صدر كتاب بول كنيدى عن صعود وسقوط الدول العظمى فقد شهد شاهد من اهلها هذه المرة حسب القراءة المصرية للكتاب وتنبأ بانهيار الدولة الامريكية وفي التسعينيات عادت النظرية للبزوغ فطالما أن الامبراطورية السوفيتية المقابلة انهارت فلاشك أن الامبراطورية الامريكية سوف تنهار بدورها ، وهنا جاءت الانتخابات وماجرى فيها من تضارب في المعلومات دلالة علي الانهيار المتوقع منذ ثلاثة عقود . ولكن المشكلة مع التأمل المصرى في الانتخابات الامريكية انه لم يذهب بالتأمل بعيدا عى النظرية التى اختارها للتفسير فلم يقدم أحد معلومات عن حالة الدعة الجديدة علي المجتمع الامريكي والتى تؤدى الي انهيار الدولة كما قال توينبى ، ولا أحد بحث عن العصبية التى أتلفها الغنى والحكم كما قال ابن خلدون ، ولا أحد اشار الي التوسع في الانفاق والانتشار العسكرى باكثر من البناء المدنى كما قال بول كيندى ، ولا أحد أوضح لنا سببا لماذا اذا سقط الاتحاد السوفيتى لابد أن تسقط الولايات المتحدة ولكن مابقى مهما لأنصار النظرية أن أمريكا سوف تسقط وكفى !

النظرية الثانية استدعت المؤامرة فورا كما هى العادة لكي تفسر الحالة المعقدة وطالما أن أحداث التاريخ المعاصر يمكن تفسيرها بالاغراض غير السوية لليهود واللوبى الصهيونى فلابد ان هناك ملعوبا تقف وراءه القوة الجبارة والعاتية . ووجدت النظرية ضالتها في حقيقتين برهانا ودلالة، الأولي أن جور موال لليهود اكثر من بوش والثانية أن المقاطعات التى طالبت بالفرز اليدوى كان فيها الكثير من اليهود وكان كلاهما كافيا للبرهنة علي كفاءة النظرية ولكن ما كان ناقصا في الموضوع كله ليس فقط النظر في التعقيدات القانونية التى لانفهم فيها كثيرا ولكن النظر في علاقة اليهود بالمجتمع الامريكى ليس كما نراها نحن ولكن كما هى واقعة بالفعل ، فلا أحد اهتم بأن اليهود يصوتون دوما للمرشح الديمقراطي ، ولم يكن هناك أى جديد هذه المرة ولا أحد اهتم بقراءة المقالات الممتازة التى كتبها الصديق الدكتور عمرو عبدالسميع مدير مكتب الاهرام في واشنطن والتى شرح فيها بتفصيل شديد طاقم الانتخابات للمرشحين الجمهورى والديمقراطى والمناصب المتوقعة في حالة الفوز ووجد فيها لليهود نصيب نافذ علي جانبي المعركة، ولا أحد تنبه الي أن المقاطعات التى طالبت بالفرز اليدوى كان فيها كثرة من السود الامريكيين الذين ذهب اليهم من اجل التعبئة السياسية القس



جيسى جاكسون المعروف بتعاطفة مع القضايا العربية ، ولا أحد اهتم بالطبع بعد حكم المحكمة الدستورية الفيدرالية العليا وفوز بوش أن يقول لنا ما الذى حدث فى اللوبي اليهودى وجعله يفشل هذه المرة . كل ذلك لم يكن مهما فقد كانت القضية فصلا من فصول المؤامرة وكما هو الحال فى كل الفصول السابقة واللاحقة فان التدقيق والبحث ليس من الامور المستحبة أو المحمودة .

النظرية الثالثة التى تفتق عنها التأمل المصرى للانتخابات الامريكية كانت أكثر النظريات اثارة فقد قامت علي أن الجميع فى الهم شرق وغرب كذلك. فها هى الولايات المتحدة تفشل فى اجراء انتخابات عادلة كما هو الحال فى كل دول العالم الثالث وبالتالي فلم يعد من حق واشنطن التعليق علي الانتخابات العامة التى تجرى فى بلاد العالم وكانت هذه النظرية فى جوهرها تتعلق ببلادنا باكثر مما تتعلق بالديار الامريكية فهى دفاع عن التزوير والتدخل الحكومى والتفصيل القانونى الذى يجرى فى دول العالم النامى ، وطالما جرى ماجرى فى أكثر دول العالم تقدما فلماذا تكون هناك شكوى فى اكثر بلاد العالم تخلفا ؟! وحتى تحبك النظرية وتصدق فقد كان لازما تصوير المنازعات القضائية الامريكية علي أنها دفوع بالتزوير رغم انه لم يحدث اتهام واحد من هذ القبيل من قبل أى من الطرفين المتنازعين فى الساحة الامريكية ولاشاهد أحد قواتا للأمن المركزى تحيط بأماكن الاقتراع وبالطبع لم يكن مهما فى النهاية أن كل شئ انتهى تماما بمجرد حكم المحكمة الدستورية الفيدرالية العليا، فما كان مهما هو تسجيل نقطة تبقى الامور علي حالها فى بلادنا وليس فى الولايات المتحدة الامريكية .

التأملات المصرية علي أية حال التى انتجت النظريات الثلاث فوتت علينا فرصتين علي الاقل كان يمكن ان يكون لهما عائد ايجابى علي أحوالنا، أولها فرصة تفهم النظام القضائى الامريكي ودوره فى لحظة برز فيها دور القضاء فى بلادنا بأكثر مما كان فى اية مرحلة سابقة فى التطور السياسى المصرى ، والثانية أن نقوم بما قامت به كل البلاد فى العالم وهو دراسة الادارة الامريكية القادمة جمهورية كانت أو ديمقراطية من حيث التركيب والتوجهات والميول حتى نكون علي استعداد للتعامل معها عندما تتولى السلط. ففى النظريات الثلاث لم يكن مهما كثيرا أن نضيف لمعرفتنا واستعدادنا ، ولكن المهم أن نثبت انهيار امريكا ، وطالما سوف تنهار فما هى الفائدة من المعرفة أو الاستعداد ، وطالما كانت المؤامرة هى التى تحرك واشنطن فى النهاية فأية مسئولية تقع علينا فى الحاضر أو المستقبل ، وطالما أن أمريكا لاتريد كثيرا عن دول العالم الثالث فما هو الذى نتعلمه أو نستعد له

أيام الزمن الجميل!

لا يوجد فى مصر من لا يطالب بالتغيير كل يوم للحكومة والمعارضة والشعب والثقافة والفنون والآداب، ومجالس الجامعات وإدارات الصحف والقطاعين العام والخاص والعلاقات مع أمريكا وروسيا والدول العربية والدول الأجنبية، ولكن وبنفس الحماسة لا يوجد فى مصر من لا يتحسر دوماً على الزمن الجميل الذى مضى حيث الأخلاق الحميدة والالتزام والهوية والشوارع النظيفة والحب والوئام والفنون الراقية والطرب الأصيل والليبرالية الأصيلة والثورية التى «لا تخر منها الميه»، على الأقل هذا هو الانطباع الذى تخرج به من الجلسات العامة، ومن الصحف السيارة، ومقاهى الشوارع التى أضيف إليها أخيراً مقاهى التليفزيون، ومن التمثيليات والأفلام، وإذا جمع هذا وذاك فإن المصريين يريدون التغيير بالفعل ولكنه تغيير فى الاتجاه المعاكس، أى إلى الخلف لفترة ما فى التاريخ يختارها كل شخص حسب هواه، فالبعض يعود بها إلى أيام الخلفاء الراشدين، والبعض الآخر إلى أيام الملك المعظم، والبعض الثالث إلى أيام الرئيس الخالد.

ولكن مصر رغم أنف الجميع تتغير على الأقل بحكم عملية التكاثر الطبيعية، فلأسباب بيولوجية بحتة يموت مصريون ويولد آخرون، ولا يحب أنصار التغيير إلى الزمن الجميل هؤلاء القادمين الجدد خاصة عندما يصلون إلى مرحلة الشباب، ولكن فى بلادنا فإن الشباب يقترنون بالعيال، وهم منتقدون لأنهم يقولون ألفاظاً غريبة مثل «روش» التى جاءت منها «روشنة» ولم يتنبه أحد إلى أن أولاد اليوم غيروا قليلاً فى القاموس فما جاءوا به كان مجرد امتداد لكلمات «جيمس» و«فتك» و«همبكة» التى اخترعتها أجيال سابقة فى الأزمان الجميلة، وما هو أخطر من الكلمات أن هؤلاء يغيرون مصر بالفعل فى مجالات كثيرة، ولكن ما إن يبدأ التغيير حتى تنتاب المجتمع حالة من المحافظة العجيبة والمطالبة الفورية بالرجوع إلى الخلف، أو على أسوأ الفروض تبقى الأمور على حالها، وبعدها يعود الجميع إلى الحديث عن التغيير الوزارى أو حتى استبدال المحافظين.

ولكن مصر تتغير بفعل الأجيال الجديدة وبفعل تغيرات دولية، ونتيجتها أن مصر تتحول بالفعل إلى اقتصاد السوق والرأسمالية وفق أشكالها المعاصرة، وفى مثل هذا النظام فإن الشركات تفلس كما أنها تندمج مع غيرها وتباع وتشترى، والأصل فى النظام الرأسمالى يقوم على القدرة على تحقيق النمو وتكبير الكعكة بشكل دائم، فإذا ما كبرت فإن أقل قطعة منها يحصل عليها فقير سوف تكون أكبر من أكبر قطعة يحصل عليها المعدم فى النظم الأخرى التى تبقى الكعكة عادة على حالها، ولكن فى مصر حيث يريد الجميع التغيير والعودة إلى الزمن الجميل فى آن واحد، فإنه ليس مسموحاً لأحد بالنمو.

وفى الاقتصاد فإن الأجيال الجديدة جاءت من عالم رجال الأعمال، وفى كل عام تقريباً يعتلى عرش النجومية رجل أعمال واحد ما إن يبزغ حتى تسقط عليه كل السكاكين والخناجر بشكل ما حتى يختفى ويظهر رجل جديد أو مجموعة جديدة، وإذا تأملت الصحافة فى العشرين عاماً السابقة سوف تجد أسماء لامعة كان لكل منها يومه أو عامه، وبعدها ينزوى من الساحة العامة بعد معركة ما وشائعات ما تتطاير فيها الأقاويل والحقائق الناقصة دون حساب، وتبقى الحال فى الساحة الاقتصادية دون تغيير.

آخر نجوم الساحة الاقتصادية هى شركة «هيرميس» الصاعدة فى عالم البورصة والأموال والشركات، وفى حدود العلم فإن أصحابها ومن يديرها من



الشباب والأجيال الجديدة، وهي ككل الشركات في نظام السوق ترغب وتسعى إلى التوسع والاندماج والحصول على قدر أكبر من السوق بأسعار تنافسية، ولكن ما إن شبت الشركة عن الطوق حتى انهالت المعاول من كل صوب، فالنمو غير مطلوب، والاندماج غير مرغوب، وإنما المطلوب والمرغوب أن يبقى كل شيء وكل حجم على حاله وعليه بعد ذلك المنافسة في السوق العالمية وإذا فشل فعلينا العودة إلى الزمن الجميل حينما كانت حالنا على قدر القد، فمن الذي يريد الاشتراك في «العولمة» على أية حال؟ ولم تكن تجربة «هيرميس» إلا تكراراً لتجربة «سينسبري» التي جاءت بالتغيير في عالم الإدارة والتسويق وكانت النتيجة انخفاض أسعار السلع الضرورية للفقراء، ولكن أحداً لم يكن قابلاً بهذا التغيير، فتم الهجوم عليها بدعوى أنها يهودية واحتكارية واستعمارية، ولكن الحقيقة أن الهجوم جاء لأنها تغير من أسواق السلع الاستهلاكية في مصر والمطلوب أن يبقى كل شيء على ما هو عليه عنواناً على الأزمنة الماضية التي لا يتغير فيها شيء.

والتغير في عالم السياسة مثله في عالم الاقتصاد، فمع الإصلاح السياسي والتعددية السياسية واختفاء الحزب الواحد، فإن السياسية تصبح مثل الاقتصاد ذات صفة تنافسية يكتسب فيها الفرد مكانة خاصة بل إنه أساس النظام كله، وفي الاقتصاد فإن الفرد هو بائع ومشتر ومالك وعامل في السوق، أما في السياسة فإنه مرشح وعضو حزب أو مستقل وله صوت في الانتخابات العامة، وفي مثل هذه الحالة فإن الفرد يمكنه الانتقال من حزب إلى آخر، ومن جناح إلى جناح لخر في ذات الحزب، وهو يبني التحالفات عبر الأحزاب والجماعات، ويقايض التصويت في اللجان والمؤسسات العامة، لكن هذا التغيير ليس مقبولاً في مصر، فمثل هذا يعد نوعاً من البهلوانيات السياسية، فالثبات على المبدأ يقتضي البقاء في الحزب الواحد والجناح الواحد والشلة الواحدة إلى الأبد، وإذا فعل هذا أو ذاك مثل ذلك بالتربيط والتشبيك مع أحزاب الخضر والوفد والناصري وأعضاء مجلس الشعب الصعايدة غير السعداء بعدم وجود وكيل للمجلس صعيدي، ثم الفوز بثلث أصوات أعضاء البرلمان فهذا سوف يعد فوراً من أشكال الزندقة السياسية، وتعبيراً عن تيار تحتي غامض، فالمطلوب أن تفوز الدكتورة الجنيلة آمال عثمان باكتساح باعتبار ذلك دلالة على أن الأزمان الجميلة باقية.

في الفن التغيير أيضاً مطلوب للغاية، ولكن المهم ألا يجور أحد على أم كلثوم وعبدالوهاب وعبدالحليم ونجاة وفايزة أحمد وأحمد مظهر وشكري سرحان، ومنذ جاء هاني شاكر لساحة الغناء، ومجموعة مسرحية مدرسة المشاغبين وثلاثي أضواء المسرح إلى ساحة الكوميديا فقد أغلق باب الغناء والاجتهاد والنكتة، وهكذا في كل المجالات يكبس الزمن الجميل على الأزمان التالية ويحول حياتها جحيماً حتى تصير أزماناً قبيحة تكره التغيير والمستقبل، والأهم تكره نفسها، فالصحفيون الجدد يهاجمون الفنانين الجدد، ويجتمع كلاهما لكي يسحقوا رجال الأعمال الجدد، ويتدافع الثلاثة للتأكد من أنه لن يوجد سياسيون جدد، وتبقى الحال على ما هي عليه، ولا تعود الأزمان الجميلة أبدا!!



د. عبدالمنعم سعيد



قائمة
أصدارات
الملفات

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

قائمة الملفات الوثائقية المتاحة

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١	البيئة	١ يناير ١٩٩٠ الى ٣١ مارس ١٩٩٠	١	١٨٧	١٤٠
		١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٠	١	٣٠٠	٢٢٥
		٤ يناير ١٩٩٩ الى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٦	١٤٧
٢	الاحزاب المصرية	٢ أكتوبر ١٩٩٩ الى ٢٤ يناير ٢٠٠١	١	١٠١	٧٦
٣	المعاهدة النووية	١١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥	١	١٩١	١٤٣
٤	الالغام فى مصر	٩ فبراير ٢٠٠٠ الى ٣ ابريل ٢٠٠١	١	٥٦	٤٢
٥	الجات	١٤ مايو ١٩٦٣ الى ٢٥ يوليو ١٩٩٤	١	٢٦٥	١٩٩
		١٢ أغسطس ١٩٩٤ الى ١٣ نوفمبر ١٩٩٥	١	٢٣٤	١٧٧
		١ فبراير ١٩٩٠ الى ٢٨ أغسطس ٢٠٠١	١	٩٨	٧٤
٦	الصحافة الصفراء	١٩ يوليو ٢٠٠١ الى ٢٤ يونيو ٢٠٠١	١	١٥١	١١٣
		٢٤ يونيو ٢٠٠١ الى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٤٧	١١٠
٧	حرب ١٩٦٧	١٧ مايو ١٩٦٧ الى ١٩ يوليو ١٩٨٧	١	١٦٩	١٢٧
٨	حرب ١٩٥٦	٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ الى ٢١ يوليو ١٩٩٥	١	٧٩	٥٩
٩	الخصخصة	٣١ أكتوبر ١٩٩١ الى ٢١ يوليو ١٩٩٦	١	٣٢٢	٢٤٢
		٤ فبراير ١٩٩٧ الى ٢٩ يوليو ٢٠٠١	١	٢٤٣	١٨٢
١٠	مؤتمر قمه جنوه ومناهضو العولمة	١٤ يوليو ٢٠٠١ الى ١٢ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٢١	٩١
١١	ديون مصر	٥ مارس ١٩٩٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٤٠	١٨٠
			١	٢٦٨	٢٠١
١٥	الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الصغرى	٢٥ محرم ١٤١٢ الى ١ ذو الحجة ١٤١٣	١	٢٢٤	١٦٨
			١	١٩٧	١٤٨
			١	١٤٧	١١٠
١٨	الجمعيات الأهلية فى مصر	٣٠ يناير ١٩٩٩ الى ٣ ديسمبر ٢٠٠٠	١	١٤١	١٠٦

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٩	الاقليات الاسلامية	٢٦ ربيع الثانى ١٣٩٢ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٨١	٢١١
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ٢٩ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٥٠	١٨٨
		١ صفر ١٣١٩ الى ٢٨ ربيع الأول ١٤١٣	١	١٧٨	١٣٤
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ١٧ ربيع الثانى ١٤١٣	٢	٣٩٤	٢٩٦
		٧ ربيع الثانى ١٣٧٨ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	٢	٤٥٧	٣٤٣
٣١	البترول والطاقة	٦ سبتمبر ١٩٩٨ الى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٤٩	١١٢
٣٢	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الأول	١٢ أكتوبر ١٩٤٤ الى ٣ أكتوبر ١٩٨٩	١	٢٤٥	١٨٤
	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الثانى	يناير ١٩٩٠ الى مايو ١٩٩١	١	٢٥٨	١٩٤
٣٥	مكتبة الاسكندرية	٢١ يناير ١٩٢٤ الى ٢٨ أغسطس ١٩٩٨	١	٢٣٤	١٧٦
٣٨	النظام العالمى الجديد	٣ مارس ١٩٩١ الى ٦ سبتمبر ١٩٩٢	١	٢٣٠	١٧٣
		٢ أكتوبر ١٩٩٢ الى ١٦ يناير ١٩٩٣	١	٤٠	٣٠
٤٥	التيار الاسلامى المعتدل ١	٤ أغسطس ١٩٩٠ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٨٠	١٣٥
	التيار الاسلامى المعتدل ٢	١٠ سبتمبر ١٩٩٠ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٣	١ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٢٢	١٦٧
	التيار الاسلامى المعتدل ٤	١ يناير ١٩٩١ الى ٢٩ يناير ١٩٩١	١	٢٠٥	١٥٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٥	٢٩ يناير ١٩٩١ الى ١٤ فبراير ١٩٩١	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٦	١٥ فبراير ١٩٩١ الى ٥ مارس ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
	التيار الاسلامى المعتدل ٧	٦ مارس ١٩٩١ الى ١٨ يوليو ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
٥٠	الصراع العربى الإسرائيلي	١ ابريل ١٩٨٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨	١	٢٤٣	١٨٢
		١ يناير ١٩٨٩ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩	١	٢٥٩	١٩٤
٦١	الطفولة	٢٠ مارس ١٩٩٨ الى ٢٠ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢٣	١٦٧
٦٨	إتفاقية طابا	٥ سبتمبر ١٩٩٥ الى ١٣ أكتوبر ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
٨٠	قمة كامب ديفيد الثانية	٢٨ يونيو ٢٠٠٠ الى ٢١ يوليو ٢٠٠٠	١	٢٣١	١٧٣
		٢١ يوليو ٢٠٠٠ الى ٣٠ يوليو ٢٠٠٠	١	٢١٧	١٦٣
		٣٠ يوليو ٢٠٠٠ الى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٤	١٤٦

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
٨٥	**الإرهاب**				
	٨٥/١/١ إغتيال رفعت المحجوب	١٣ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣	١	٢١٢	٣٢١
			١	٢١٦	
	٨٥/١/٢ إغتيال فرج فودة	٩ يونيو ١٩٩٢ الى ٢٧ فبراير ١٩٩٤	١	٦٤	٤٨
	٨٥/١/٣ إغتيال محمد حسين الذهبى	٤ يوليو ١٩٧٧ الى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧	١	٢٤٣	١٨٢
	٨٥/١/٤ إغتيال السادات	٧ أكتوبر ١٩٨١ الى ٦ أكتوبر ١٩٨٢	١	٢٦٩	٢٠٢
	٨٥/٢/١ محاولة إغتيال صفوت الشريف	٢١ ابريل ١٩٩٣ الى ٢٨ مايو ١٩٩٣	١	١٧٣	١٣٠
	٨٥/٢/٢ محاولة إغتيال زكى بدر	١٧ ديسمبر ١٩٨٩ الى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩	١	١٤	١١
	٨٥/٢/٣ محاولة إغتيال نجيب محفوظ	١٥ أكتوبر ١٩٩٤ الى ٢٠ مارس ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
	٨٥/٢/٤ محاولة إغتيال حسنى مبارك	٢٧ يونيو ١٩٩٥ الى ١٩ سبتمبر ١٩٩٩	١	٢٢٩	١٧٢
	٨٥/٢/٥محاولة إغتيال حسن الألفى	١٩ أغسطس ١٩٩٣ الى ٢٣ أغسطس ١٩٩٤	١	١٢٨	٩٦
	٨٥/٢/٦ محاولة إغتيال مكرم محمد أحمد	٤ يونيو ١٩٨٧ الى ١١ يناير ١٩٨٩	١	٣٠	٢٣
	٨٥/٢/٧ محاولة إغتيال حسن ابوباشا	٦ مايو ١٩٨٧ الى ٩ يونيو ١٩٨٩	١	٣٢	٢٤
	٨٥/٢/٨ محاولة إغتيال عاطف صدقى	٢٦ فبراير ١٩٩٣ الى ٤ مايو ١٩٩٤	١	١١٢	٨٤
	٨٥/٢/٩ محاولة إغتيال النبوى إسماعيل	١٤ أغسطس ١٩٨٧ الى ٣١ أغسطس ١٩٨٧	١	٣٣	٢٥
	٨٥/٢/١٠ محاولة إغتيال جمال عبدالناصر	٢٧ أكتوبر ١٩٥٤ الى ١٨ ديسمبر ١٩٥٤	١	١١٢	٨٤
	٨٥/٣ التنظيمات الإرهابية	٥ فبراير ١٩٨٣ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤	١	٧٩	٥٩
	٨٥/٤ أحداث ارهابيه على مستوى المحافظات	٢٩ يوليو ١٩٨٥ الى ٣٠ ابريل ١٩٩٥	١	١٩٣	١٤٥
	٨٥/٥ التطرف الدينى	١٤ سبتمبر ١٩٨١ الى ٤ يناير ١٩٨٩	١	٢١٩	١٦٤
	٨٥/٦ مكافحة الإرهاب	٢٣ أكتوبر ١٩٨١ الى ١٧ ابريل ١٩٨٨	١	٢٠٢	١٥٢
		١٨ ابريل ١٩٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	١٨٤	١٣٨
		١١ مايو ١٩٩٢ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢	١	١٣٩	١٠٤

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الإرهاب (تابع)				
	٧/٨٥ اعمال إرهابية " تفجير السفارة "	١١ يناير ١٩٩٣ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧	١	١٦٢	١٢٢
٩٧	القدس	١٩ ابريل ١٩٩٩ الى ١٣ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٧٩	٢١٠
		١٨ يناير ٢٠٠٠ الى ٣١ يوليو ٢٠٠٠	١	١٩١	١٤٣
		١ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠	١	٢١٥	١٦١
٩٨	التوتر الحدودى بين الهند وباكستان	١٦ مايو ١٩٩٥ الى ١٤ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٣٢	١٧٤
١٠٥	اتفاقية واى ريفر ١	١٦ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٦ أغسطس ١٩٩٩	١	٢٢٠	١٦٥
	اتفاقية واى ريفر ٢	٦ أغسطس ١٩٩٩ الى ٦ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢١٤	١٥٩
١٣١	التجارة الالكترونية	١٩ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٣١ أغسطس ٢٠٠١	١	١٤٨	١١١
١٣٣	الجماعات الاسلامية	٢٨ مايو ١٩٩٩ الى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠	١	٨٠	٦٠
١٤٣	قمة شرم الشيخ	١١ أكتوبر ٢٠٠٠ الى ٢٠ يوليو ٢٠٠٠	١	١٤٤	١٠٨
١٥٥	المجلس القومى للمرأة	١٧ يناير ٢٠٠٠ الى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠	١	١٠٤	٧٨
١٥٩	حوار الأديان	١٩ يونيو ١٩٩٩ الى ١٢ أغسطس ٢٠٠١	١	١٠٣	٧٧
١٦٥	انتفاضة الأقصى	٣ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٢٩ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢١	٣٣٠
			١	٢١٩	
١٧٥	**الهجوم على أمريكا**				
	١/١٧٥ الهجمات على مركز التجارة العالمى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٣	١٣٠
	٢/١٧٥ تداعيات الهجوم على أمريكا – اجتماعية – عسكرية – سياسية – اقتصادية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٣٧	١٧٨
	٣/١٧٥ دوائر التحقيقات الجنائية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٩٠	١٤٣
	٤/١٧٥ أحوال كيانات المجتمع الأمريكى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٩٦	٧٢
	١/٥/١٧٥ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٤	١٣١

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الهجوم على أمريكا (تابع)				
	٢/٥/١٧٥ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٨٣	١٣٧
	١/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الألف	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٤٢	١٨٢
	٢/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات من حرف الباء الى حرف السين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٢٢	١٦٧
	٣/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف السين وحرف الغين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣١	٩٨
	٤/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الميم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢١١	١٥٨
	٥/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حروف من الصاد الى الياء	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣٥	١٠١
١٧٦	مؤتمر ديربان	٢ أغسطس ٢٠٠١ الى ١٥ سبتمبر ٢٠٠١	٢	٣٩٦	٢٩٧
١٧٧	الأفغان العرب	٢٨ يناير ١٩٩٣ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٣	١	٧١	٥٣
		١٨ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٢ ديسمبر ٢٠٠١	١	١٦٦	١٢٥
١٧٨	صراع الحضارات	٣ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٩ أكتوبر ٢٠٠١	١	١٧٧	١٣٣
		١٠ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢١٧	١٦٣

" الشخصيات "

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٤	الملك سعود بن عبدالعزيز وجهوده	١٥ نوفمبر ١٩٤٧ الى ٢٨ مارس ١٩٦٧	١	٦٤	٤٨
٤٠	أسامة بن لادن ١	٢٦ أغسطس ١٩٩٨ الى ٢٧ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٦٨	٢٠١
٤١	د . أحمد زويل	٢ يناير ١٩٩٩ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩	١	١٧٩	١٣٤
٥١	الارهابى عمر عبدالرحمن	٨ ابريل ١٩٨٩ الى ١٩ يناير ١٩٩٦	١	١٦٧	١٢٥
٥٢	انجازات مبارك	٥ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢٣٦	١٧٧
٥٣	الملك فهد بن عبدالعزيز	٩ ديسمبر ١٩٩٥ الى ١٦ فبراير ٢٠٠٢	١	١٥٠	١١٣
٥٤	قداسة البابا كيرلس السادس (١)	٢٥ ابريل ١٩٥٩ الى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦	١	١٤٨	١١١
	قداسة البابا كيرلس السادس (٢)	١ يناير ١٩٦٧ الى ١٨ يوليو ٢٠٠١	١	١٢٦	٩٥

ملحوظة هامة : -

هذه الأسعار لاتشمل تكلفة الشحن والتآمين فى حالة إرسال الملفات خارج القاهرة .



* **قريبـــا !!**

موضوعات جديدة

(ملفات تحت الإعداد والتجهيز)

- **دول محور الشر**
  العراق / إيران / كوريا الشمالية
- **الهجوم على امريكا**
  - ملف فرعى جديد
  توجهات السياسات الخارجية الامريكية
  بعد احداث ١١ سبتمبر 2001
- **العمليات الاستشهادية فى الارضى المحتلة**
- **عولمة الحرب على الأرهاب**
- **مؤتمر القمة العربية – بيروت – مارس** – 2002
- **المبادرة السعودية لاحلال السلام فى الشرق الأوسط .**
- **الجمرة الخبيثة**
- **الحرب ضد أفغانستان**
- **حركة طالبان – أفغانستان**
- **ايمن الظواهرى**
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات**
- **الحكومة أو الإدارة الألكترونية**
- **انتفاضة الاقصى الثانية**
- **حصار الرئيس عرفات**
- **الهجوم على مخيم جنين**

7 – **لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال**

بـــ مؤسسة الأهرام – مدير مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات
شارع الجلاء – الرقم البريدى **11511**
أو فاكس رقم **002025786443**
e.mail : microfilm @ ahram . org . eg
أو الاتصال التليفونى المباشر **7704619**

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات





السيد / مدير مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بعد التحية والاحترام

الموضوع : طلب توريد ملفات وثائقية

رجاء التكرم باتخاذ اللازم بتزويدنا بالاصدارات التالية من الملفات الوثائقية .

١ - إختيار كود الملف المطلوب:

15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	16
45	44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31
60	59	58	57	56	55	54	53	52	51	50	49	48	47	46
75	74	73	72	71	70	69	68	67	66	65	64	63	62	61
90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	79	78	77	76
105	104	103	102	101	100	99	98	97	96	95	94	93	92	91
120	119	118	117	116	115	114	113	112	111	110	109	108	107	106
135	134	133	132	131	130	129	128	127	126	125	124	123	122	121
150	149	148	147	146	145	144	143	142	141	140	139	138	137	136
165	164	163	162	161	160	159	158	157	156	155	154	153	152	151
180	179	178	177	176	175	174	173	172	171	170	169	168	167	166

٢ - عدد النسخ المطلوبة :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١

٣ - شكل الوعاء المطلوب للملف :

افلام ملفوفه ١٦ مم	ملف ميكروفيلمى	C.D ملف الكترونى	ملف ورقى
ميكروفيش			

٤ - اسلوب السداد :

شيك مصرفى	نقدا

نوع العملة

دولار	مصرى

٥ - بيانات الجهة الطالبة :

١ - اسم الجهـــــة : ....

٢ - العنـــــوان: ....

٣ - تليفــــون : ....

٤ - نشاط الجهـــة : .... فاكس : ....
....
....
....

٦- موضوعات مقترحة : ....
....

مع تحياتى

المدير المسئول

التاريخ / / 2002

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣